لمزيد من الكتب والأبحاث زوروا موقعنا مكتبة فلسطين للكتب المصورة
https://palstinebooks.blogspot.com

دراسات فى

العلاقات الدولية الأفريقية

أ.د إبراهيم أحمد نصر الدين



مكتبة مدبولى

دراسات
في العلاقات الدولية الأفريقية

نصر الدين ، إبراهيم أحمد .

دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية / تأليف : إبراهيم أحمد نصر الدين . ـ

ط١ . ـ القاهرة : مكتبة مدبولي ، ٢٠١١ م.

٤٣٤ ص ؛ ١٧× ٢٤ سم .

تدمك : 8 ـ 873 ـ 208 ـ 977 ـ 978

١ ـ أفريقيا - العلاقات الخارجية

أ ـ العنوان .

ديوى ٧٢٣,٦٠

رقم الإيداع : ٢٠٧٥٨ - .٢٠١٠م

مكتبة مدبولي

٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت : ٢٥٧٥٦٤٢١ - فاكس : ٢٥٧٥٢٨٥٤

الموقع الإلكتروني : www.madboulybooks.com

البريد الإلكتروني : Info@madboulybooks.com

الإخراج الداخلي : مكتب النصر - تليفون : ٠١١٤١٠١٣٣٢

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر .

دراســـات
في العلاقات الدولية الأفريقية

تأليف

أ.د. إبراهيم أحمد نصر الدين

أستاذ العلوم السياسية

معهد البحوث والدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

الناشر

مكتبة مدبولي

2011

مقـــدمة

يعبر هذا العمل عن رؤية نقدية في حقل العلاقات الدولية الأفريقية، حيث يعكس خبرة الكاتب الذاتية الأكاديمية والعلمية في حقل الشئون السياسية الأفريقية.

و يقدم هذا العمل لرؤية متخصصة في العلاقات الدولية الأفريقية، منذ السبعينيات وحتى التسعينيات من القرن الماضي. حيث يرصد لطبيعة وتطور هذه العلاقات خلال الفترات المختلفة، وإبراز أهم السمات التي اتسمت بها هذه العلاقات في كل مرحلة من خلال التعرض لأهم القضايا الفكرية والتنظيمية التي تقدمها هذه العلاقات.

ومنذ البداية نشير إلي عده محددات وضوابط تحكم مضمون هذا العمل وتتمثل في التالي:

أولا: إن المجال الزمني لهذا العمل يغطي فترات زمنية مختلفة تعبر عن أراء ورؤى الكاتب في هذه الفترات ومن هنا كانت فكرة التأكيد على ذكر الفترة الزمنية التي كتبت فيها هذه الأوراق البحثية، حيث إن ذلك يوضح جملة المحددات الداخلية والإقليمية والدولية التي حكمت الظواهر السياسية في هذه الفترة.

ثانيا: أن اختيار الموضوعات التي تتناولها هذه الدراسات هي محاولة للخروج عن المسار الذي اتخذته العديد من الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية والتي ظلت محصورة في دراسات بعيدة عن دراسة شبكة العلاقات الأفريقية – الأفريقية، ومتجاهلة الاهتمام بالجوانب الفكرية والتنظيمية في مجال العلاقات الأفريقية ، ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسة تدرس عددا من القضايا البحثية بطريقة متعمقة كقضايا الأقليات ، وحقوق الإنسان ، والمرأة ، والبيئة ، والمجتمع المدني ..

ثالثا: إن الحالات والنماذج المختارة تعرض للإشكاليات الفكرية والتنظيمية في الفترات الزمنية المختلفة.

من هذا المنطلق كان لزاماً إخراج ها العمل المتخصص في الشأن الأفريقي الدولي كرؤية تحليلية وأحيانا ناقدة لطبيعة العلاقات الدولية الأفريقية، والتي ظهرت خلال ستة عشرة بحثا تغطي المحاور التالية:

المحور الأول: تدور موضوعاته حول الإشكاليات الفكرية والتنظيمية للعلاقات الدولية الأفريقية.

المحور الثاني: هو مجموعة التطبيقات التي تعرض لنماذج وأمثلة مختارة للعلاقات الدولية الأفريقية.

المحور الثالث: يقدم لبعض المشكلات الأفريقية .

المحور الرابع: يمثل مجموعة الرؤى الفكرية بشأن إصلاح وتفعيل العمل الأفريقي – الأفريقي المشترك.

في ضوء هذه المحاور جاء هذا العمل ليعبر عن رؤية خاصة للقارة الأفريقية التي مازالت عاقدة العزم على بعث نهضتها والنهوض من كبوتها. كما يعبر هذا العمل عن قناعة الكاتب بأن مصر لن تكون خارج هذا السياق، فمصر قد بذلت الكثير من اجل تحرير القارة وتصفية الاستعمار فيها ومساندة كافة حركات التحرير الأفريقية، حيث كانت القاهرة عاصمة لأفريقيا ودول العالم الثالث، من هنا كان الاهتمام بعرض تصور للإستراتيجية الملائمة لتعزيز الدور المصري في أفريقيا.

والله الموفق ...

المحـور الأول

ـ العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث

ـ دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين « حالة القارة الأفريقية ».

ـ نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي.

ـ المشروع الصهيوني في أفريقيا

العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث (*)

أولاً: صعوبات تحديد المفهوم والظاهرة:

يعد مفهوم العولمة (Globalization)، من أكثر المفاهيم المتداولة في الفترة الأخيرة، وفي ذات الوقت من أكثر المفاهيم غموضاً، ولعل ذلك يرجع إلى العديد من الأسباب نذكر منها حداثة إطلاق المصطلح. وتعدد العمليات التي ينطوي عليها من عمليات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية، فضلاً عن تعدد الاقترابات في فهم هذا المصطلح ما بين اقترابات ماركسية ترى في العولمة "الهجمة الأخيرة للرأسمالية"، إلى اقترابات حضارية ترى في العولمة مسعي لنفي الحضارات الأخرى غير الغربية، إلى اقترابات وطنية ترى في عملية العولمة توجهاً نحو تقويض سيادات دول الثالث، وإن لم يكن تقويض هذه الدول ذاتها، لتفتح الباب واسعاً أمام هيمنة الرأسمالية، وتدجين الطابع القومي لشعب العالم كما يتواءم ومقولات الحضارة الأورو- أمريكية.

وهناك عاملان أساسيان أثرا بصورة واضحة في ظهور هذه الاقترابات:

أولهما: أنه منذ انتهاء الحرب الباردة في بداية التسعينيات، بات واضحاً ضعف دول العالم الثالث، بل وانهيار بعضها، جراء عجزها عن الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها، وتقاعسها - في ظل برامج التكيف الهيكلي - عن القيام بدورها الاجتماعي، وهو الأمر الذي أثار حالة من عدم الاستقرار السياسي، وصلت إلى حد المقاومة المسلحة للنظم الحاكمة، فيما وصف بالإرهاب.. وفي هذا السياق، تعمق عجز الحكومات حينما فشلت في المواجهة، خاصة مع تآكل وظائفها الاستخراجية والتوزيعية، ثم إن عجز حكومات دول العالم الثالث دولياً قد بات ماثلاً للعيان،

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ١٩٩٨م.

فلقد اخترقت سياداتها، وانتهكت حدودها، دون أن تحرك ساكناً بصورة فردية أو جماعية، مرة تحت دعاوى احترام حقوق الإنسان، وأخرى تحت دعاوى التدخل الإنساني، وثالثة تحت فرض النظام والقانون، وهو الأمر الذي أضعف من هيبة وقيمة الدولة لدى المواطنين، بشكل أصاب قطاعاً منهم بالإحباط من إمكانية الاحتماء تحت مظلة الدولة، ودفع البعض الآخر إلى الخروج على الدولة، طالما لم تعد مؤهلة ككيان يحتكر وحدة الممارسة الشرعية للسلطة. فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم التسارع في عقد الاتفاقيات الدولية الجماعية الملزمة (التجارة، الأسلحة النووية والكيماوية، البيئة، المرأة، الطفل.. إلخ)، لأدركنا بوضوح أن الوظيفة التشريعية للدولة وفقاً لما تمليه قواعد وأعراف وتقاليد ومصالح شعوبها قد أخذت في التآكل هي الأخرى.

ثانيهما: ظهور مقولات في الغرب تبشر بقرب نهاية عصر الدولة، فها هو ذا هنتنجتون يرى أنه في الدورات المديدة للتجربة البشرية كانت الهوية الجماعية - كوحدة قائمة بذاتها لها دلالتها - أقرب إلى ما نسميه الآن بالحضارة، وليس الدولة. نظراً إلى أن الدولة لم تبرز ككيان إلا في القرون الحديثة، ويذهب هنتنجتون - ومثله في رؤيته تلك كثيرون - إلى أن الدولة تمر بحقبة خسوف لكنه ينفرد في الاعتقاد بأن الواقع الناشئ الأخذ في الاستقرار حالياً ليس واقع القرية العالمية، أو العولمة بتعبير أدق. إنما هو واقع التفاعل بين الحضارات، ويتفق ستيفن تولمن (Stepnen C. Toulmin)، إلى حد ما مع المقولة السابقة حين يرى أن عصر هيمنة الدولة يقترب من نهايته، لكنه يرى ذوبان كيان الدول في شمول الكون الإنساني بحيث يضم رقعة شاسعة، تتداخل وتتشابك فوقها الهويات المتشعبة والمعقدة وليس في تفاعل حضاري أو في نظام عالمي أشبه بأوروبا في القرون الوسطى.

ولم يتوقف الجدل الدائر حول مفهوم "العولمة" عند هذه الحد، بل امتد ليصل إلى تحليل طبيعة الظاهرة ذاتها، فهل هي ظاهرة قديمة ضاربة بجذورها في أعماق

التاريخ وبالتالي لافكاك عنها ويتعين التكيف معها؟ أو أنها ظاهرة حديثة يمكن مواجهتها على الأقل بتلافي آثارها السلبية على دول العالم الثالث؟

واقع الحال يشير إلى أن "العولمة" تكاد أن تكون صيرورة تاريخية، وبهذا المعنى فهي ظاهرة قديمة وحديثة، وبالتبعية فإنها ستستمر في مجراها حتى النهاية، ذلك أن شعوب العالم الثالث في مرحلة ما قبل الاستعمار كانت تنتقل من مناطق سكناها إلى مناطق تعيش فيها جماعات أخرى بفعل الجفاف والمجاعة وكان بعضها يستوعب الجماعات الأخرى في إطار من ثقافته أو يستوعب فيها، ثم إن بعض هذه الجماعات كان يمارس الغزو لمناطق جماعات أخرى فيستوعبها أو يستوعب فيها، ومع مجيء الاستعمار الأوروبي فإنه حد من التفاعلات السلمية والصراعية بين الجماعات المتجاورة حين وضع الحدود لمستعمراته، لكنه في ذات الوقت فتح هذه المستعمرات أمام سلعه وثقافاته ولغاته سعياً لاستيعابها في إطار المنظومة الرأسمالية. ويبدو أن قيام الدولة الوطنية المستقلة والاعتراف بها من قبل المستعمر الأوروبي كان ضرورة فرضتها متطلبات حماية المصالح الأوروبية في هذه الدول وتعزيزها، ويشهد على ذلك واقع الحال في مختلف دول العالم الثالث عقب الاستقلال، وما إن انتهت الحرب الباردة، فإنه يبدو أن حاجة الغرب لاستمرار وجود هذه الدول قوية لم تعد ضرورية إزاء شبكة الاتفاقيات الدولية التي ألزمت بها هذه الدول من جهة، وإزاء سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على مقدرات شعوبها من جهة أخرى.

ومن هنا، فإن الجدل المحتدم حول تأييد "العولمة" أو رفضها يبدو جدلاً عقيماً. ذلك أنها عملية قائمة ومستمرة ويتعين التعامل معها وتطويعها بما يخدم مصالح حضارات وشعوب دول العالم الثالث. وليس يجدى هنا مجرد الشجب السلبي الكلامي دون الفعل الإيجابي الذي يحافظ على الهويات الحضارية منظومة قيمها، حتى وهي تتفاعل إيجابياً مع الحضارات الأخرى.

ثانياً: التجديد بالمفهوم

منذ انتهاء الحرب الباردة، فإن مفهوم العولمة قد دخل في طور جديد، حيث بدأنا نشاهد اختراقاً لحدود سيادات دول العالم - اتصالياً واقتصادياً، وثقافياً، وسياسياً - في سعي لوضع أسس لحياة سياسية واقتصادية واجتماعية عالمية في الأجل الطويل، ومن هنا بأن مفهوم العولمة يعني تحولاً في علاقة الإنسان بالإقليم، وبنظام الحكم الذي يعيش في إطاره. وبهذا المعنى فإن مفهوم العولمة (Globalization)، ينطوي على عملية (Process)، تحول أكثر مما ينطوي على توصيف لوضع قائم.

واستناداً إلى ما تقدم، وعلى اعتبار العولمة "عملية" فإنها تختلف بالتبعية عن مفهوم العالمية (Globalism)، والذي يشير إلى وضع تصبح فيه البشرية مشتركة في قيم واحدة، من حيث التعامل مع شؤون البيئة، ومن حيث أدوار الأفراد كمواطنين، وكمنتجين، ومستهلكين مع وجود رغبة مشتركة في حل المشكلات المشتركة.

ثم إن العولمة تختلف عن مفهوم الكونية (Universalism)، والذي يشير إلى تلك القيم التي تعم البشرية (سواء تلك القيم النابعة من العلم أو العقيدة)، في أي زمان ومكان.

وهي كذلك تختلف عن مفهوم الاعتماد المتبادل (Interdependence)، والذي يشير إلى هياكل (Structures)، تربط الناس والجماعات في مختلف أنحاء العالم.

ورغم أن مفهوم العولمة يرتبط بشكل أو آخر بالمفاهيم السابقة إلا أننا سنعالجه في أضيق نطاق ممكن، فهو لا يعني القيم ولا الهياكل وإنما يتعلق بأثار هذه القيم والهياكل على تفكير وسلوك البشر، حينما يقومون هم ومنظماتهم بأداء وظائفهم اليومية سعياً لتحقيق أهدافهم الخاصة. والذي يميز عملية "العولمة" عن غيرها أنها لاتتوارى خلف الحواجز الإقليمية أو حواجز السيادة، كما أنه يستحيل إيقافها ثم

إنها تنتشر في اتجاهات متعددة لتخترق الحدود الوطنية ولتصل إلى أية جماعة في أي مكان من العالم.

وعلى عكس ما تقدم فإن المحلية (Localization)، تنبع من كل هذه الضغوط التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات إلى تضييق نطاق اهتماماتها، والتصرف على نحو مختلف، وبعبارة أخرى فإن أي تطورات تقنية، ونفسية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية تنصرف إلى توسيع دائرة المصالح والممارسات وتتجاوز الحدود الوطنية، إنما تشكل مصدراً وتعبيراً عن عملية العولمة بنفس القدر الذي يمكن أن تعد فيه التطورات التي تقلل دائرة هذه المصالح والممارسات مصدراً وتعبيراً عن عملية "المحلية".

ومما تجدر الإشارة إليه أن عملية العولمة يجب أن ينظر إليها فقط باعتبارها "مؤهلة" لأن تكون عالمية المدى. وعلى سبيل المثال فإن نقل أحداث الحروب الأهلية والمجاعات في أفريقيا، أو الاحتجاجات ضد الحكومات في شرق أوروبا على شاشات التلفزيون تنتشر لتكون عالمية المدى، ولكنها لا تعكس عملية العولمة إلا إذا أدت إلى استجابات في مناطق أخرى متجاوزة السيادات الوطنية.

ثالثاً: تأثيرات عملية العولمة وأثرها

رغم أنه من الصعوبة بمكان قياس تأثيرات عملية العولمة، إلا أن ذلك لا يعني أنها خرافة، فهي موجودة وتمارس فعلها في تغيير مضامين وسلوك الأشياء على مستويات عدة نذكر منها.

١ - أحدثت العولمة تغييرات في "الحياة المادية" على حد وصف المؤرخ الفرنسي (Fernand Braudel)، بمعنى التغيير في هياكل الإنتاج التي تحدد نوعية السلع والخدمات التي تنتجها المجتمعات البشرية من أجل بقائها ورفاهيتها، فبدل أن كانت السلع والخدمات تنتج من قبل شعب معين يعيش على إقليم دولة، ومن

أجله، فقد أصبحت هذه السلع والخدمات تنتج من قبل شعوب من دول مختلفة للوفاء باحتياجات السوق العالمي بدلاً من السوق المحلي.

٢ - وقد أحدثت العولمة تغييرات في "الهياكل المالية"، تلك الهياكل التي من خلالها ينشأ الائتمان لتمويل إنتاج السلع والخدمات، فعلى حين أن خلق الائتمان واستخدامه كان يتم داخل إقليم الدولة، فإنه في الوقت الحاضر أخذ يعبر الحدود الإقليمية للدول في إطار أسواق عالمية ترتبط إليكترونياً بنظام واحد، ولا يغفل ذلك بحال وجود بنوك محلية وأسواق تخلق الائتمان للاستخدام المحلي، غير أن هذه البنوك لم تعد مستقلة تماماً، ذلك أنها باتت تشكل جزءاً من نظام أكبر تتأثر به صعوداً وهبوطاً أكثر من تأثرها بالأوضاع المحلية.

٣ - وتمارس العولمة دورها على مستوى ثالث ألا وهو مستوى المدركات والمعتقدات، والأفكار، والتذوق.. إلخ. فعلى حين أن التنوع الثقافي ما زال قائماً، إلا أن مشاعر واتجاهات وسلوك الكائن الفرد أخذت في التأقلم مع تقنيات عملية العولمة. وباتت العملية أكثر سهولة وسرعة مع الثورة المعلوماتية، وانخفاض تكاليف الاتصالات الدولية. ورغم أن هذا المستوى الثالث يصعب قياسه أو تحديده، إلا أن تأثيراته ستكون أكثر أهمية على المدى البعيد من كل التحولات التي تفرزها عملية العولمة.

ولقد ولدت العولمة أعباء تفوق ما ترتب عليها من فوائد، ومخاطر تفوق ما أفرزته من فرص، ويكفي أن نشير هنا إلى ثلاثة أثار مأساوية على الاقتصاد السياسي العالمي نجمت عن تأثيرات العولمة على وضع الدولة:

على المستوى الاقتصادي

تحتاج اقتصاديات السوق - على المستويين المحلي والدولي - إلى سلطة قادرة على فرض النظام ومنح الثقة للبنوك والأسواق المالية، ويكون بمقدورها تطبيق

المنطق الكينزي في لحظات انخفاض النمو والكساد، ولكن المشكلة في الظروف الراهنة أن إضعاف الدولة تحت ضغوط عملية العولمة يحول دون تحقيق ذلك، ثم إنه لا توجد أي من المنظمات الدولية يمكن الاعتماد عليها في هذا المضمار.

وعلى المستوى البيئي

فإن دوافع اللاعبين الدوليين ومصالحهم (الشركات متعددة الجنسيات)، تدفعهم إلى تدمير وتلويث البيئة، في الوقت الذي باتت فيه الدول عاجزة عن مواجهة ذلك نتيجة تأكل سلطاتها تحت ضغوط المبادئ الجديدة للتنظيم الدولي، وفي ظل القيود التي فرضت على سيادتها.

وعلى المستوى السياسي

فإن النضال الطويل لشعوب العالم الثالث من أجل الحرية والمصداقية، جعل بعض الدول تتمتع بالمصداقية تجاه شعوبها، ولكن العولمة بتحويلها للسلطة من الدولة إلى الشركات متعددة الجنسيات، سمحت للبيروقراطية الدولية بتقويض هذه المصداقية بشكل أفقد حكومات هذه الدول مشروعيتها تجاه مواطنيها، وهو الأمر الذي ترتب عليه اندلاع حالات عدم الاستقرار السياسي بمختلف أشكالها. بشكل أسفر عن تراجع ديمقراطي، والمشكلة أنه لا توجد سلطات غير حكومية جديدة (شركات – منظمات... إلخ)، يمكن أن تتمتع بمثل هذه المصداقية.

واستناداً إلى ما تقدم فإنه يمكن القول بأن هيمنة الدولة الوطنية كسلطة وحيدة وطاغية على المجتمع والاقتصاد يمكن أن تصبح استثنائية (أو هامشية)، إن لم تنته الدولة كلية في الأمد البعيد، بسبب فقدانها لوظائفها. وذلك أنه من المنظور التاريخي فإن تعدد مراكز السلطة في المجتمع كان هو القاعدة، في حين أن تركيز السلطة في يد حكومات الدول منذ آواخر القرن الماضي وطوال القرن الحالي كان بمثابة انحراف عن مسار التطور التاريخي.

رابعاً: العولمة وتآكل سلطة الدولة في العالم الثالث

لقد أدت عملية العولمة إلى اتجاه الدول إلى التخلي عن وظائفها الأساسية قبل المجتمع، بشكل أفقد الدولة مبررات استمرارها ووجودها، ومن هذه الوظائف ما يلي:

١ - الوظيفة السياسية

وتتمثل أهم مظاهر التخلي الجبري عن هذه الوظيفة فيما يلي:

أ - تراجع الحكومات عن دورها في صنع القرار السياسي لصالح رجال الأعمال في الداخل، ولصالح الشركات متعددة الجنسيات، على حد قول سمير أمين فإن هذه "الشركات ترغب في إخضاع السياسات الحكومية لاستراتيجياتها الخاصة"، ولهذا "فإن خطاب الليبرالية الجديد المضاد للحكومة، إنما يخفي هذا الهدف، ليكسب المشروعية للصيغة المعلنة، أي للهدف الذي ينحصر في تمكين الشركات من الدفاع عن المصالح الخاصة التي تمثلها" وإدارة العالم كسوق، واعتزام تجريد الحكومات من وظائفها، وخصخصة هذه الوظائف إلى أقصى حد ممكن.

ب - تراجع سلطة الحكومات في مواجهة منظمات المجتمع المدني، التي اتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة خصوصاً في المجالات الاجتماعية والثقافية، وذلك بالتعاون مع منظمات مماثلة في الخارج تتولى تمويلها وتنظيم أنشطتها بعيداً عن سيطرة الدولة في كثير من الأحيان، وعلى حد قول سمير أمين "فإن تكاثر المنظمات غير الحكومية يعد إلى حد كبير استجابة لهذه الاستراتيجية الرامية إلى نقص تسييس شعوب العالم" لأن هذه المنظمات في نشأتها وفي "إعادة تنظيمها ترفق إدارة المجتمع بالقوى الرأسمالية المسيطرة".

جـ - انهيار مبدأ السلامة الإقليمية والسيادة المطلقة واحترام الحدود، ذلك أن هذه المبادئ تم اختراقها، ولا قبل لحكومات دول العالم الثالث بالدفاع عنها

(الانترنت - البث التليفزيوني عبر الأقمار الصناعية - فتح الحدود أمام التجارة الدولية - التدخل الإنساني... إلخ).

د - انتهاء احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعي للقوة في مواجهة مواطنيها أو غيرهم من الخارجين على القانون تحت دعاوى احترام حقوق الإنسان.. إلخ، بل وتقلص دورها في محاكمة مواطنيها وفق قوانينها المرعية (حالة لوكيربي).

كل هذا وغيره أسفر عن إحساس قطاع من المواطنين بفقدان الحماية والأمن من جانب الدولة، فسعى لتأمين نفسه بعيداً عنها (البوليس الخاص)، واجتراء قطاع آخر على ما تبقى من سلطة الدولة فسعى للانقضاض عليها (ظاهرة الإرهاب)، في حين لجأت بعض جماعات المجتمع الإثنية أو الإقليمية أو الدينية أو اللغوية.. إلخ إلى السعي للخروج كلية عن عباءة الدولة القائمة بالسعي للانفصال في غمار حرب أهلية بحثاً عن تأمين ذاتي جماعي فتفجرت الحروب الأهلية. فهل ذلك يشكل إيذاناً بفتح الطريق لأول مرة أمام ظهور الدولة القومية (الدولة - الأمة)، مع ما يحمله ذلك في طياته من نزاعات عنصرية واستعلائية!!

٢ - الوظيفة الدفاعية

وهي تعني تأمين المجتمع من الغزو الخارجي والعنف الداخلي، وهذه الوظيفة هي الأخرى أخذة في التقلص لأسباب نذكر منها:

- ما تفرضه عملية العولمة من ضرورة خفض الانفاق العسكري لاعتبارات الرشادة الاقتصادية ارتكاناً إلى آليات التكيف الهيكلي، واعتماداً على أن المجتمع الدولي كفيل بمعاقبة الغزي (يتم ذلك وفق مصالح القوى المسيطرة على النظام الدولي).

- محاولة الغرب إقناع دول العالم الثالث بأن النجاح في الحصول على نصيب أكبر من السوق العالمي إنما يشكل وسيلة أفضل للبقاء وللرفاهية من الإصرار على

السيطرة على الإقليم الوطني (ذات المقولة التي ترددها إسرائيل في الحديث عن التعاون الشرق أوسطي وأولويته على الانسحاب من الأرض العربية المحتلة).

واستناداً لما تقدم فإن دور المؤسسة الأمنية (الجيش والبوليس) يجب إن ينصرف إلى الحفاظ على النظام العام في الداخل وتوفير المناخ الملائم لحرية التجارة والاستثمار، ومن شأن ذلك أن يدفع شعوب العالم الثالث إلى النظر إلى المؤسسة الأمنية (حيث تضخمت قوات البوليس على حساب قوات الجيش)، باعتبارها مهددة لأمنها وليست حارسة لها ولا لحدود دولها. وهذا يعد مؤشراً على عملية التحول التي أفرزتها العولمة.

٣ - الوظيفة الاستخراجية

وهي تعني سلطة الدولة في تعبئة الموارد نتيجة بيع منتجات المؤسسات العامة من سلع وخدمات، ونتيجة تحصيل الضرائب والرسوم والجمارك. كما تعني في ذات الوقت القدرة التمويلية للدولة بمعنى الحفاظ على النقود مؤهلة كوسيلة للتبادل، ووحدة النقد، ومخزن للقيمة، وذلك أمر ضروري لاقتصاديات السوق في مواجهة الاقتصاد المخطط.

غير أن هذه الوظيفة في طريقها للاختفاء هي الأخرى لأسباب نذكر منها:

أ - بيع مؤسسات القطاع العام في إطار عملية الخصخصة ما تفرضه آليات منظمة التجارة العالمية من ضرورة تحرير التجارة العالمية بتخفيض وحتى إلغاء الرسوم والجمارك على التجارة الدولية في المستقبل المنظور، وهو ما يعني تقلص موارد الدولة إلى حد كبير.

ب - إن المبرر الآخر لسلطة الدولة والمتعلق بتعزيز قيمة العملة، يبدو أنه هو الآخر في طريقة إلى الاختفاء، فمع استثناء وحيد يتمثل في الولايات المتحدة (وربما سويسرا)، فإن الدول لم تعد قادرة على مقاومة ما تفرضه قوى السوق من تأثيرات

على قيمة المعاملات النقدية، ولا على أسعار الصرف، وتحالف البنوك المركزية القوى الذي تقوده الولايات المتحدة هو وحده القادر على وقف تدهور قيمة العملة.

أما عن الذراعين الأخرين للاستقرار النقدي - معدلات الفائدة ومعدلات التضخم - فيمكن للحكومات أن تقرر معدلات الفائدة ولكن في إطار المحددات التي تفرضها قوى السوق وما تلقيه من أعباء على بعض قطاعات المجتمع، وإذا كان يبدو حتى الآن أن الحكومات تسيطر على انسياب النقود، وبالتالي على قيمة العملة من خلال معدلات الفائدة بشكل يجعلها تتحكم أحياناً في معدلات التضخم، إلا أن التطور التكنولوجي على وشك إحباط هذه الجهود، ذلك أن الإنفاق من خلال كروت الائتمان يتزايد بسرعة - وهي قوة شرائية لا قبل للحكومات بالسيطرة عليها - ثم إن تحويل الأموال والشراء من خلال شبكة الانترنت لا يخضع لرقابة الحكومات ويمكن أن يكون له أثر تخريبي.

٤ - الوظيفة التوزيعية

وإزاء ضعف الوظيفة الاستخراجية للدولة نتيجة تقلص مواردها، وما يستتبع ذلك من تقليل الإنفاق العام، بدأت الدولة تفقد وظيفتها كمظلة للحماية الاجتماعية، ورغم أن هذه الوظيفة حديثة، حيث تقوم الدولة بإعادة توزيع الموارد، ومواجهة أي نقص للسلع في الأسواق حماية للضعفاء وغير القادرين، إلا أنها تشكل مبرراً هاماً لسلطة الدولة، ورغم أن هذا المبرر ما زال قائماً إلا أنه بدأ يفقد مصداقيته نتيجة اضطرار دول العالم الثالث إلى تقليل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الإسكان... إلخ)، واضطرارها إلى بيع القطاع العام نتيجة عجزه عن مواجهة ضغوط المنافسة التي تفرزها العولمة، واضطرارها كذلك إلى إلغاء الحماية التجارية لمنتجاتها بشكل أضر بالمواطنين، زراع، وصيادين، وعمال حديد وصلب، وهو الأمر الذي يعني أن سلطة الدولة في حماية الضعفاء في المجتمع قد ضعفت، وأصبحت المجتمعات تعيش تحت رحمة الشركات متعددة الجنسيات.

٥ - الوظيفة الثقافية

وهي تعني سلطة الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه، والتعبير عنها على النحو الذي يؤكد وجود "هوية" حضارية متميزة تعمق انتماء المواطن لدولته في مواجهة الآخر، غير أن هذه الوظيفة هي الأخرى قد تأكلت بفعل تسارع آليات الاتصالات الدولية بفعل العولمة، وأصبح المواطن عرضة لأشكال متنوعة من قيم وتقاليد وأعراف أجنبية عنه، بل وفي إطار العولمة فرضت قوى السوق ضرورة خصخصة التعليم ليتواكب مع احتياجات الشركات متعددة الجنسيات. وقد كان لهذا وغيره أثاره في تغيير منظومة القيم وفي السلوك ظهرت في الرموز الغربية (ملصقات العلم الأمريكي على السيارات والدراجات، وملصقات أسماء الكليات الأجنبية على السيارات)، وفي أسماء المحال التجارية (السلام شوبنج سنتر لملابس المحجبات)، وفي أنماط الغذاء (ماكدونالدز وغيره)، وفي أسلوب الغناء والملبس والبناء.. وفي الاحتفال بالمناسبات... إلخ وكل هذا وغيره من شأنه تطويع الطابع القومي لشعوب العالم الثالث لمقتضيات العولمة وللآليات التي تفوضها قوى السوق، بشكل يخلق نماذج استهلاكية مشوهة، ويفرز قيماً تتعارض مع ثقافة المجتمع ويسفر عن ظهور وتعميق تناقضات مجتمعية خطيرة، وأحاسيس بالاغتراب داخل الوطن وتقليص للشعور بالولاء الوطني.

ووسط هذا وذاك تقف حكومات دول العالم الثالث عاجزة عن المواجهة، وتاركة شعوبها نهباً لثقافات أجنبية وافدة تقوض الهوية الحضارية لها، بل وتشعر القطاع الأكبر من مواطنيها بالدونية والاغتراب.

خامساً: المرجعية الأورو - أمريكية للعولمة

إن مكمن الخطورة في عملية العولمة كونها تستمد مرجعيتها من تصورات وممارسات أورو أمريكية، أو بالأحرى أمريكية، مما يعني أنها ليست نتاجاً لتفاعلات بين الحضارات والمذاهب المختلفة على مستوى العالم ككل، وهو الأمر الذي يكشف

بشكل أو بآخر، وعلى حد قول البعض بأن "العولمة هي الهجمة الأخيرة للرأسمالية" والتي تستهدف "تنميط العالم" بالشكل الذي يخدم مصالح القوى الرأسمالية العالمية المسيطرة وبالذات الشركات متعددة الجنسيات وبيان ذلك فيما يلي:

١ - فشهادة ميلاد وبقاء دول العالم الثالث بحدودها الراهنة هي شهادة غربية متمثلة في ركن الاعتراف "الدولي"، وبدون هذه الشهادة لن يكتب لكثير من هذه الدول البقاء، فمازلنا نتحدث عن دولة الصومال، وعن دولة ليبيريا مثلاً رغم انهيارهما، لأنه لم يتم سحب الاعتراف من أي منهما، وفي المقابل أعلن عن قيام جمهورية أرض الصومال (منذ: مايو عام ١٩٩١م)، ورغم أنها تنطوي على أركان الدولة إلا أن الغرب لم يعترف بها فظلت مجهولة النسب والهوية.

٢ - وشهادة حسن السير وسلوك دول العالم الثالث هي شهادة غربية كذلك، ذلك أن سلوك هذه الدول في المجال السياسي، يقيم على أساس مدى التزامها بالديمقراطية وبمبادئ حقوق الإنسان ومن ثم تصدر الشهادة معبرة عن كون هذه الدول حسنة السلوك، أو سيئة السلوك وإرهابية. والملفت للنظر هنا أن هذه المعايير لا تطبق على كل الحالات ذلك أن الدول التي ترعى المصالح الأورو - أمريكية تمنح هذه الشهادة بحسن السلوك بصرف النظر عن مدى التزامها بحقوق الإنسان (إسرائيل)، وبصرف النظر عن مدى التزامها بالديمقراطية، والتعددية الحزبية (إريتريا، أوغندا، رواندا، الكنغو الديمقراطية)، أما الدول التي ترفع مرجعية أخرى (قومية أو إسلامية أو ماركسية)، فتوصم بالإرهاب، بحكم كونها تتصادم ومقتضيات عملية العولمة، ومصالح الغرب والولايات المتحدة (العراق، السودان، ليبيا، إيران، كوريا الشمالية، كوبا... إلخ).

٣ - وتقييم سلوك دول العالم الثالث وشعوبه في الميدان الاقتصادي يرتكن إلى ذات المرجعية، فلكي تحصل الدول على قروض من صندوق النقد الدولي يحتاج الأمر إلى شهادة حسن سير وسلوك يصدرها الصندوق لتكتسب هذه الدول أو تلك

المصداقية أمام الدائنين الدوليين، ولكي يسمح لسلعة منتجة محلياً بالتصدير إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، فلابد لهذه السلعة من أن تفي بشروط المستهلك الأوروبي والأمريكي، وأحياناً يتطلب الأمر الحصول على شهادة "الإيزو مثلاً" لتكون هذه السلعة محل ثقة.

٤ - وتقييم سلوك وثقافات شعوب العالم الثالث يرتكن لذات المرجعية، ذلك أن سلوكهم وثقافاتهم - بالمفهوم الواسع للثقافة - متخلفة، وبدائية، وهمجية، وبربرية، ووحشية وإرهابية..إلخ، فلباسهم ومأكلهم متخلف وغير عملي، ومعتقداتهم تحض على التخلف بل والإرهاب، ولغاتهم لا تستجيب لمقتضيات العلم الحديث... إلخ.

سادساً: ما العمل

كما يتسنى مواجهة الأثار لعملية العولمة على الدولة والمجتمع في العالم الثالث فإنه يتعين الإسراع - والإلحاح - باتخاذ الإجراءات التالية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

١ - على المستوى الوطني

أ - يتعين على دول العالم الثالث، وبالأخص دول العالم العربي، السعي لتحقيق مشاركة سياسية فعالة لمختلف قطاعات المجتمع وفئاته وتنظيماته المدنية في برلماناتها. وذلك من خلال تمثيل حقيقي يؤمن تحقيق مصالح الجميع، وبشكل يدفع إلى تعميق الولاء والهوية.

ب - كما يتعين عليها الإصرار على الوظيفة الاجتماعية للدولة فتحتفظ بنسبة معقولة من مؤسسات القطاع العام تؤمن لها قاعدة عامة وتمويلاً يسمح بمواجهة مشكلة البطالة من جهة، ويوفر الحد الأدنى من الخدمات الصحية والتعليمية لغير القادرين من جهة أخرى، وذلك وحده هو الكفيل بتفادي حالة الإحباط، وما

يترتب عليها من أشكال شاذة في السلوك تبدأ من الاستهزاء بقيم المجتمع، وتمر بارتكاب الجرائم وتنتهي بممارسة الإرهاب.

جـ - كما يتعين على هذه الدول في ذات الوقت إدراك وظيفتها الحضارية والثقافية، فتصر على استمرار التعليم الوطني وباللغة الوطنية، فذلك وحده الكفيل بالحفاظ على الهوية من خلال تنشئة مثقف وطني يعي مشكلات مجتمعه ويكون قادراً على مواجهتها.

٢ - على المستوى الإقليمي

لم يعد هناك مناص من ضرورة تشكيل تكتلات إقليمية أو قومية تمكن دول العالم الثالث من تعظيم قدراتها التفاوضية على المستوى العالمي، وبالنسبة للعالم العربي فلا مفر من إقامة تكتل أمني - اقتصادي - سياسي (بالترتيب)، يحفظ على الأمة العربية بقاءها وهويتها، ويعزز مصالحها على المستوى العالمي.

٣ - على المستوى الدولي

يتعين على دول العالم الثالث الإصرار على ضرورة المشاركة في كافة المؤسسات الدولية الفاعلة، وذلك من خلال تمثيل متوازن لها، يؤمن لها دوراً معقولاً في صنع وتنفيذ القرارات والاتفاقيات الدولية.

قائمة بأهم المصادر

أولاً: باللغة العربية

١ - إس - جيه - أربيلجرافي: "العولمة والتفتيتية: قدرة حركة عدم الانحياز"، مجلة التنمية والتقدم، (القاهرة: مطبوعات التضامن، السنة ١٩، العدد (٦٩)، يناير - مارس عام ١٩٩٧م).

٢ - توماس ماير: عولمة الاقتصاد وتداعياتها السياسية ، (القاهرة: مؤسسة فريدريش إيبرت، يوليو عام ١٩٩٦م).

٣ - ريتشار فولك: "الكونية الزائفة والجغرافيا السياسية الاقصائية"، مجلة التنمية والتقدم، (السنة ١٠، العدد (٦٩)، مارس ١٩٩٧م).

٤ - سمير أمين: "من أجل نظام عالمي جديد تقدمي ديمقراطي" مجلة التنمية والتقدم، (السنة ٢١، العدد(٧٠)، أبريل - يونيو عام ١٩٩٧م).

ثانياً: باللغة الأجنبية:

١ - انظر:

-Braudel, Fernand, The Midterranean and the Midterranean Worid in the Age of Philip II, (New York: Hrrbert Collins, 1996).

٢ - انظر:

-Keller, William W., and Louis W. Pouly, Globalization at Bay, in Current History, (Vol. 96, No. 613, Nov 1997V).

٣ - انظر:

-Rosenau, James N., The Camplexities and Contradictions of Globalization, in Current History,(Vol 46. No. 613, Nov 1997).

٤ - انظر:

-Strange, Susan, "The Erosion of the State", in Current History, (Vol. 46, No. 613, Nov 1997).

٥ - انظر:

-Tandan, Yash, "Globalization and Africa's Options", in Newsletter, (Harare: AAPS. Vol. 3, No. 1, Jan – April 1998).

٦ - انظر:

-Tolemin, Stephen C., The Jidden Agenda of Modernity, (New York: Free Press, 1990).

دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين:

حالة القارة الأفريقية (*)

منذ بداية التسعينيات، ومع انتهاء الحرب الباردة - بانهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفياتي - برزت على الساحة الدولية العديد من المشكلات الخطيرة التي هددت أو باتت تهدد السلم والأمن الدوليين، ودفعت بالأمم المتحدة، وبالمجتمع الدولي، إلى السعي لمواجهتها واحتواء آثارها، فطورت مفاهيم جديدة في العمل الدولي لم تكن قائمة، ومورست أساليب مستحدثة دعماً للاستقرار الدولي، ولم تكن القارة الأفريقية بمنأى عن هذه المشكلات ولا بعيدة عن الساحة النظرية لتطوير المفاهيم، ولا مغيبة عن ابتكار آليات جديدة لتسوية منازعاتها، بل كانت المشكلات المتفجرة في القارة الأفريقية لأسباب متعددة حافزاً على تطويرالعمل الدولي - في إطار الأمم المتحدة - في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

أولاً : عصر ما بعد الحرب الباردة مشكلات جديدة، قديمة

بانتهاء الحرب الباردة، مع بداية التسعينيات، انتاب البعض شعور - ولمدة قصيرة - بأن نظام الأمم المتحدة قد بات أكثر استقرار وديناميية في نفس الوقت، وذلك بعد أن تحررت الأمم المتحدة من القيود الأيديولوجية وغيرها من القيود التي كان يفرزها صراع (الشرق/ الغرب)، وقد استخدم مصطلح "النهضة" أو "الانبعاث"، عندما ظهر جلياً أن مجلس الأمن الدولي أخذ يلجأ في إصدار قراراته الى أسلوب "الاتفاق"، بدلاً من اللجوء إلى استخدام حق النقض "الفيتو"، الذي كان يعطل، ويعرقل دوره في حفظ السلم والأمن الدوليين.

على أنه سرعان ما ظهر بوضوح أن المشكلات والتوترات التي توارت أثناء فترة الحرب الباردة، والتي تجوهلت وقتها، قد راحت تتفجر بسرعة - عدداً وكثافةً - تحت

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ١٩٩٦م .

دوافع سياسية، وإثنية، واجتماعية، واقتصادية.. إلخ. كما برز واضحاً جلياً أن المشكلات العالمية الكبرى، الاقتصادية والاجتماعية، والتي ظهرت منذ الستينيات - قد باتت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى وتحتاج لحلول شاملة لمواجهتها.

وهكذا، فإن الوضع العالمي الجديد، قد أصبح أكثر خطورة، وأضحى يلقي بكاهله على نظام الأمم المتحدة بشكل يفوق في بعض الأحيان مقدرة هذا النظام.

ويمكن أن نعرض بإيجاز لبعض المشكلات العالمية الخطيرة التي أهملت أثناء فترة الحرب الباردة، وتفجرت على السطح منذ بداية التسعينيات.

(١) الآثار السلبية لثورة الاتصال الدولي

فبصرف النظر عن الراديو، فإنه يوجد في العالم اليوم نحو بليون تليفزيون، وأكثر من ٣٠٠ قمر صناعي يبث الأخبار إلى ما يزيد عن ١٣٧ دولة، وليس من شك في أن تلك الأخبار تصل إلى غالبية أبناء الجنس البشري من الفقراء فيزداد شعورهم بالإحباط من السلوك الاستهلاكي للأقلية من دول العالم الصناعي في الشمال، ومن سلوك النخب الحاكمة في الجنوب، بل إن إعلانات التليفزيون والإنفاق عليها يشكل في جانب كبير نهباً لثروات الفقراء لصالح الأغنياء إذ تقدر أرباح هذه الإعلانات بنحو ٦٥ بليون دولار سنوياً. وليس من شك أن ثورة الاتصالات هذه إنما تؤدي في أحد جوانبها إلى إثارة قلاقل سياسية، وإلى الهجرة الدولية، وإلى العنف في ذات الوقت، ذلك لأنها تعمق الإحساس بعدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية بين أعضاء الجماعة الدولية.

(٢) الاختلالات الاقتصادية

لقد أدت الحرب الباردة إلى لفت الانتباه بعيداً عن هذه المشكلة كما أدت إلى تحويل الموارد بعيداً عن الإنفاق على مواجهة الفقر العالمي وقد عمق ذلك من الاختلال الاقتصادي بين الشمال والجنوب. وأضحت الحاجة ملحة إلى وضع

استراتيجيات لمعالجة هذا الاختلال المهدد للسلم والأمن الدوليين، وبدون ذلك تكون رفاهية الشمال مهددة إزاء عجز دول الجنوب عن شراء منتجاته.

(٣) الفقر المدقع

يقول الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة يوثانت: "إن اتساع فجوة التقدم الاقتصادي.... بين الأغنياء والفقراء يعد أكثر خطورة من الاختلافات السياسية أو الأيديولوجية".

ويقدر إن نحو ١.٤ بليون نسمة في العالم يعيشون في فقر مدقع دون إمكانية للحصول على الغذاء الكافي، وبدون مأوى، أو رعاية صحية أو تعليم. وهؤلاء يشكلون نحو ربع سكان العالم.

ويذكر أنه في عام ١٩٨٩م، كان الأغنياء الذين يشكلون خمس سكان العالم يحصلون على دخول تعادل ٦٠ مثل دخول الفقراء.

وفي داخل الدولة الواحدة فإن هذه هي الظروف الكلاسيكية للانفجار والثورة، ومن شأن ذلك أن يهدد السلم والأمن الدوليين من جهة، ويعرض الدول لمخاطر الاضطرابات السياسية العنيفة من جهة أخرى.

(٤) الانفجار السكاني

لقد تضاعف عدد سكان العالم منذ إنشاء الأمم المتحدة ذلك أن عدد سكان العالم يزيد يومياً بنحو ربع مليون نسمة، أي نحو ٩٠ مليون نسمة سنوياً، ويقدر العدد الرسمي للعاطلين بين سكان العالم في الجنوب بنحو ٤٠٠ مليون نسمة وهو رقم يقارب عدد سكان أوروبا الغربية والشمالية، ويحتاج هذا العدد إلى ٤٠ مليون فرصة عمل جديدة سنوياً، وفي ظل العلاقة غير المتكافئة بين الشمال والجنوب فلا توجد بارقة أمل لمواجهة هذه المشكلة. ذلك أنه بدون قيام دول الشمال بمساعدة دول الجنوب على تنظيم الأسرة، وتوفير فرص العمل فإن عدد سكان العالم يقدر أن

يزيد بـ ٤ بليون نسمة بحلول ٢٠٢٥م، وهي زيادة تعادل العدد الإجمالي لسكان العالم عام ١٩٧٥م.

(٥) الأمن الغذائي

إن الدول التي لا تستطيع الوفاء باحتياجات شعوبها من الغذاء تضطر إلى استيراده من الخارج، وقد وجدت القارة الأفريقية - في ظل الشروط السابقة للتجارة الدولية - أنه من الأفضل لها استيراد الغذاء من الشمال على زراعته، غير أن هذه الشروط تغيرت عن جهة، وأسفرت عن تفاقم أزمة الديون على دول القارة من جهة ثانية، في وقت تدهورت فيه التربة الأفريقية نتيجة لعوامل التآكل والتعرية من جهة ثالثة، وزادت حدة المشكلة بارتفاع معدل نمو السكان من جهة أخيرة، وكل هذا وذاك من شأنه أن يؤدي إلى مشكلات سياسية، واقتصادية، واجتماعية خطيرة.

(٦) تدهور البيئة

لقد أنتج العلم الحديث نحو ٧٠ ألف مركب كيميائي، كما يجري قطع الغابات المدارية لاستهلاك أخشابها، كما ازدادت الصناعات وعملية التحضر وكل هذا وغيره أدى إلى تلوث بيئي خطير.

ودخل العالم حلقة مفرغة شريرة، فالظروف الخارجية تؤدي إلى تدهور البيئات المحلية، وهذه بدورها تؤثر في البيئة الدولية، فضغوط الدائنين في الشمال، فضلاً عن استخدامهم لأساليب حماية تمنع دخول سلع الجنوب إلى أسواقهم قد دفعت ببعض دول الجنوب إلى قطع أخشاب غاباتها للاستهلاك المحلي أحياناً وللتصدير غالباً إلى الشمال (٢٠ بالمئة من أبناء الجنس البشري في الشمال يستهلكون ٨٥ بالمئة من كل أخشاب العالم) وقد أدى ذلك إلى تدهور البيئة العالمية والتأثير على مناخ الأرض.

والغريب أنه لم يكن بالإمكان صدور اتفاقات ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢م، في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية دون ضغوط من المنظمات غير الحكومية على الحكومات.

(٧) ضعف الدولة الوطنية

إن نموذج الدولة الوطنية بمفهومها الغربي قد أخذ في الانهيار نتيجة لعدة عوامل نذكر منها:

(أ) تعقيدات إدارة المجتمعات الاستهلاكية الحضرية وتمويلها.

(ب) مطالب المواطنين بحكم محلي أو إقليمي نتيجة فقدانهم للثقة من العملية الديمقراطية على المستوى الوطني.

(ت) وحيث تضم الدولة العديد من الثقافات والأقليات والإثنيات ازدادت المطالبة بحماية حقوق الإنسان، وهو أمر أدى إلى إثارة قضايا حادة في هذا الشأن للبحث عن إطار ملائم لحكم الشعوب.

(ث) وبالرغم من أن جذور الديمقراطية قد انتشرت في معظم أنحاء العالم، إلا أن ذلك تم بمفاهيم مختلفة، وأحياناً متقاربة، وإذا كان هذا الأمر يبدو صحياً في الأجل الطويل، إلا أنه في الأجل القصير فإن العملية الديمقراطية قد أسفرت عن انتشار الفوضى وأعمال العنف.

- وتقف مأساة الصومال خير شاهد على ذلك، وخير معبر عن عدم ملائمة هياكل الدولة الوطنية الغربية للواقع الأفريقي المعاصر.

- **ثم إن الهياكل الخارجية للدولة الوطنية تواجه تحديات عدة نذكر منها:**

(أ) أن نظم وأجهزة الاتصال الدولي (أقمار اصطناعية، بنوك دولية.. إلخ)، كان لها تأثيرات على الاستقرار النقدي والمالي وبالتالي الوطني في دول العالم الثالث. ذلك أن نحو تريليون دولار تتحرك يومياً عبر أسواق المال الدولية، وثلثي هذا المبلغ يمر عبر لندن، ونيويورك، وطوكيو، ولا يتجه إلا مبلغ ضئيل من هذه الأموال للأغراض الاستثمارية والإنتاجية في دول العالم الثالث، وقد أدى ذلك إلى فقدان

الدول السيطرة على قيمة عملاتها بشكل أدى إلى تدهورها وإلى خسائر اقتصادية واجتماعية فادحة كثيراً ما تفضي إلى قلاقل سياسية.

(ب) ثم إن حدود الدول الأفريقية ودول العالم الثالث، التي يتعين احترامها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، قد بدأت تثور الشكوك حول معقوليتها ثقافياً واقتصادياً، بل وباتت موضوع تحد في العديد من أنحاء العالم.

(٨) الطموحات الثقافية والإثنية

وهذه المشكلات ترتبط بسابقتها إلى حد كبير.

(أ) فمن جهة، فإن المقولات الماركسية المتعلقة بأن الخصوصيات الثقافية والإثنية ستفقد قيمتها وقوتها السياسية بقيام دولة البروليتاريا، هذه المقولات، قد تبخرت بانهيار الاتحاد السوفياتي، وتلاشي نفوذه من شرقي أوروبا، حيث أضيف في عام واحد ١٥ دولة جديدة إلى الأمم المتحدة.

(ب) ومن جهة ثانية، فإن الافتراضات الغربية القائلة بأن التعددية الديمقراطية من شأنها أن ترضي الطموحات الإثنية، وتمنع انهيار الدول، هذه الافتراضات قد ثبت خطأها بتنامي المطالب المتعلقة بحق تقرير المصير في الاتحاد السوفياتي السابق، وفي السودان، وفي إثيوبيا، وجنوب أفريقيا.. إلخ.

(ت) وأخيراً فإن الأجيال الجديدة من دول الجنوب راحت تعيد اكتشاف هوياتها وثقافاتها التي طمسها الاستعمار في ظل حدود فرضها، فالأقليات أصبحت تعبر عن طموحاتها، بل وراحت تستخدم السلاح لتحقيقها.

إن انتشار الظاهرة يفرض وجود آلية دولية للتعامل معها بالحوار البناء حتى لا يتهدد السلم والأمن الدوليين.

(٩) السيادة

إن الأمم المتحدة رابطة من دول مستقلة ذات سيادة، وقد نص ميثاقها على مبدأ احترام السيادة، والمساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حماية للدول الضعيفة.

غير أن نظام الأمم المتحدة بدأ يضع محددات على السيادة المطلقة للدول خاصةً ما تعلق منها بقانون البحار، والمعاهدات المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي، ثم إن تدخل الأمم المتحدة عسكرياً، في بعض الدول - حيث لا توجد حكومات في الأربع سنوات الأخيرة - شكل هو الآخر قيداً على ممارسة أعمال السيادة المطلقة للدول بغية حماية السكان المدنيين وتوفير الغذاء والمأوى والدواء.

وقد جاء أول اعتراف رسمي بهذا الإيقاف المؤقت للسيادة لاعتبارات طارئة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١م (القرار ١٨٢ الدورة ٤٦)، بشأن المعونات الإنسانية العاجلة، فلأول مرة يصبح "اتفاق" الدول الأعضاء وليس طلب الحكومة أو الدولة المعنية هو الأساس في هذا الإيقاف المؤقت وتعكس العمليات المعاصرة للأمم المتحدة هذا التوجه.

(أ) فالسلطة الانتقالية للأمم المتحدة من كوريا (UNTAC)، ضمت ٢١ ألف جندي، ورجل شرطة، ومدراء مدنيين، ومنظمي انتخابات ومشرفين عليها، وخبراء في الاقتصاد والتنمية، وفي رعاية اللاجئين ومشرفون على احترام حقوق الإنسان.

(ب) وفي الصومال، فإن مجلس الأمن قرر استخدام القوة لفرض النظام والتعامل مع الميليشيات.

(ت) وفي يوغوسلافيا السابقة والعراق: قرر المجلس إقامة ملاذات آمنة أو ملاجئ داخل البوسنة، والعراق.

ورغم عدم وجود اتجاه في الوقت الحاضر لتحويل الأمم المتحدة إلى سلطة فوق وطنية (Supranational) ، إلا أن المنظمة في مرحلتها الانتقالية شكلت قيداً على

السيادة الوطنية وأحياناً تصرفت خارج نطاق هذه السيادة، وفي هذا السياق أعلن الدكتور/ بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة: "إن احترام السيادة والسلامة الإقليمية (للدول) يعد محوراً لأي تقدم دولي مشترك، غير أن عهد السيادة المطلقة والشاملة قد ولى، ثم إن نظرية السيادة لم يشهدها الواقع. إن مهمة قادة الدول في الوقت الحاضر فهم هذا الأمر، وعليهم السعي إلى تحقيق توازن بين الحكم الداخلي الجيد ومقتضيات عالم يقوم على الاعتماد المتبادل".

(١٠) الصراع على الموارد

بدأت تظهر التوترات بشأن الموارد النادرة، وتأخذ أبعاداً في العلاقة بين الشمال والجنوب، وداخل أقاليم العالم المختلفة. فمشكلة أسعار البترول، وتوزيعه، وفوائده تساهم في حدوث أزمات وقد تؤدي إلى حروب تهدد السلم والأمن الدوليين، وتدخل حرب الخليج الثانية في هذا السياق. ثم إن هناك احتمالات للصراع بشأن الموارد المائية ذلك أن نحو ٤٠ بالمئة من سكان العالم يعيشون حول أنهار وبحيرات تقتسمها مجموعة محدودة من الدول، ويؤدي سعي دولة إلى إقامة سدود ضخمة (للكهرباء) أو إقامة مشروعات للري إلى توترات خطيرة بين الدول في بعض الأقاليم قد تفضي إلى حروب ويدخل في هذا السياق ما يثار بشأن الموارد المائية في الشرق الأوسط وحوض نهر النيل في الوقت الحاضر.

(١١) الهجرة الدولية

نتيجة لشح الموارد، تحدث هجرات كبيرة عبرت الحدود في أفريقيا وآسيا وقد أصبحت الهجرة الدولية، أحد ملامح ما بعد الحرب الباردة.

ففي أوائل الستينيات كان عدد طالبي اللجوء إلى دول غرب أوروبا ١٦ ألف طلب يومياً، وارتفع هذا العدد عام ١٩٩١م، ليصل إلى ٥٤٥ ألف طلب يومياً، وبحلول عام ١٩٩٣م، بدأت غالبية الدول تغلق حدودها في وجه الهجرة. وعندما

أُنشئت وكالة غوث اللاجئين كان عدد اللاجئين على مستوى العالم ١.٥ مليون نسمة، ارتفع عددهم الآن إلى ٢٠ مليون نسمة، هذا بالإضافة إلى نحو ٢٤ مليون نسمة يعيشون داخل دولهم بدون مأوى أو غذاء نتيجة لعوامل طبيعية أو اقتصادية أو سياسية. وبدون جهد دولي جماعي لمواجهة هذه المشكلة فستسود الاضطرابات معظم أنحاء العالم.

إن هذه المشكلات وغيرها كثير قد أثقلت كاهل الأمم المتحدة ودفعتها إلى القيام بعمليات حفظ سلم في الفترة من ٩٠ - ١٩٩٤م فاقت كل ما قامت به منذ إنشائها. فمع بداية ١٩٩٣م، أرسلت الأمم المتحدة.

- قوات لحفظ السلم بلغ عددها أربعة أمثال ما أرسلته طوال تاريخها.
- قوات شرطة بلغ عددها ٧٠ ضعفاً لما أرسلته طوال تاريخها.
- مدنيون بلغ عددهم أكثر من ١٠٠ ضعف ما أرسلته طوال تاريخها.

وفي ٣٠ أبريل ١٩٩٤م، ساهمت ٦٦ دولة بقوات عسكرية لحفظ السلم بلغ عددها ٦٥.٨٣٨ جندي، و٢.٤٠٠ مستشار عسكري و١.٣٠٧ من رجال الشرطة والمدنيين.

وارتفعت التكاليف المقدرة لعمليات حفظ السلم من ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١م، إلى ٢.٣ بليون دولار عام ١٩٩٣م، وهو على أية حالة مبلغ يقل كثيراً عما تنفقه بريطانيا سنوياً على مكافحة الإدمان (١٢ بليون دولار).

ثانياً: تطور المفاهيم المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين

نتيجة لهذا الوضع الدولي الجديد، وما أفرزه من مشكلات متنوعة هددت أو يحتمل أن تهدد السلم والأمن الدوليين، كان من الضروري أن تتطور بالتبعية المفاهيم المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين لتتواكب وتتواءم مع هذا الوضع الجديد وسوف نتعرض بإيجاز لأهم هذه المفاهيم:

(١) **الربط بين مفهومي السلم والأمن الدولي وتحقيق الديمقراطية ومكافحة الإرهاب**: فقد نص بيان قمة مجلس الأمن الصادر في٣١ يناير ١٩٩٢م، على عدة مبادئ نذكر منها:

(أ) التأكيد على رغبة الدول في قيام عالم أكثر أمناً وإنصافاً وإنسانية وإحراز تقدم سريع في تحقيق الديمقراطية.

(ب) التأكيد على أهمية قيام المجتمع الدولي بالتصدي لأعمال الإرهاب على نحو فعال: وفي إطار هذا المفهوم تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في هاييتي تحت مظلة الأمم المتحدة لإعادة تنصيب الرئيس جان أرستيد (وإن لم تتدخل في جامبيا لإعادة الرئيس داودا جاوارا) مدعومة بقرار مجلس الأمن رقم ٨٤١ الصادر في ١٦ يونيو ١٩٩٣م، الذي قضى بأن الأزمة الداخلية في هاييتي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الإطار أيضاً تم اتخاذ إجراءات عقابية ضد ليبيا فيما وصف بحادثة لوكيربي بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٧٤٨ في ٣١ مارس ١٩٩٣م، الذي قرر: "أن تقاعس الحكومة الليبية عن البرهنة بأعمال ملموسة عن تخليها عن الإرهاب وعدم استجابتها على نحو كامل وفعال للمطالب الواردة في القرار رقم ٧٣١ لعام ١٩٩٣م، يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

(٢) **الربط بين مفاهيم السلم، والتنمية، والديمقراطية**: وعلى حد قول الأمين العام الحالي للأمم المتحدة فإن "لعمليات السلم وظائف مترابطة.... أبعد شأواً مما هو مقبول، فكرة وتعريفاً، لحفظ السلم... ومن المؤكد أن لا تكون للجيل الثاني من أعمال حفظ السلم أبعاداً عسكرية فقط، وإنما ستكون له أيضاً أبعاداً سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وإنسانية، وبيئية"؛ ويضيف "لن تزدهر التنمية دون أن يوازنها تقدم في مفهوم رئيس آخر وهو التحول إلى الديمقراطية، فالسلم شرط أساس للتنمية، ولا غنى عن الديمقراطية لنجاح التنمية على المدى الطويل".

(٣) المنظومة الثلاثية للتفاعل العالمي (الفرد/ الدولة/ المجتمع العالمي):

وعلى حد تعبير الأمين العام للأمم المتحدة:

"فقد تأكد من جديد أن الفرد هو المصدر المبدع للتقدم الاقتصادي والتعبير السياسي، والإنجاز الفني والفكري، وتزايد الاعتراف بأن الدول وسيادتها، لبنات لا غنى عنها في النظام الدولي وفي حل المشاكل، وغدا التكامل التعاوني العالمي الآن واقعاً لا محيد عنه ومطلباً لكافة شعوب العالم"، ويضيف الأمين العام أن ذلك "سيتطلب تحديداً عميقاً لمفهوم الدولة فلابد أن يوجد بين الفرد في ذاته المستقلة والعالم عنصر وسيط، مجتمع منظم يمكن الفرد من المشاركة في حياة العالم، ذلك العنصر الوسيط هو الدولة وسيادتها الوطنية".

ولعله يتبين مما تقدم أن فكرة السيادة المطلقة قد عف عليها الزمن وأن الدول في ممارستها لسياداتها ملزمة من جانب باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وكذا احترام حقوق الأقليات، كما أنها ملزمة من جانب آخر بمراعاة مقتضيات ومتطلبات المجتمع العالمي.

(٤) المنظومة الثنائية للهوية: (الهوية الوطنية، والهوية العالمية).

فقد برز مفهوم عدم التعارض بين الهويتين، ذلك أن الأفراد يجدون هويتهم في الأمم، ويجب أن تجد الأمم هويتها في العالمية، فلا وجود لمجتمع دولي إن لم توجد الأمم، وهكذا - وعلى حد تعبير الأمين العام - فإن التعارض بين الوطنية والعالمية زائف إلى حد بعيد.

واستناداً إلى ما تقدم فإن السيادة، والسلامة الإقليمية واستقلال الدول في إطار النظام الدولي من جانب، ومبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها من جانب آخر كليهما على درجة كبيرة من القيمة والأهمية، ولا يجب أن يسمح لأيهما بالتعارض مع الآخر مستقبلاً، ثم إن احترام المبادئ الديمقراطية على كل أصعدة الوجود

الاجتماعي يعد أمراً جوهرياً، على مستوى الجماعات، وداخل الدول، وداخل جماعة الدول.

(٥) تطوير مفاهيم جديدة لإحلال السلم والأمن الدوليين مثل:

(أ) الدبلوماسية الوقائية: وهي العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها، فهي ترمي بدرجة أساسية إلى حل المنازعات قبل نشوب العنف.

(ب) أما حفظ السلم: فهو إرسال أفراد الأمم المتحدة إلى الميدان، ويتم بموافقة جميع الأطراف المعنية، ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين وأفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة. وكثيراً ما ينطوي على اشتراك موظفين مدنيين أيضاً، وحفظ السلم يعد وسيلة لتوسيع إمكانيات منع نشوب المنازعات، وصنع السلم على السواء.

(جـ) وصنع السلم: هو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية ولاسيما عن طريق الوسائل السلمية مثل المنصوص عليها في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

(د) أما فرض السلم: فهو ينطوي على أنشطة حفظ السلم التي لا تتعلق بالضرورة على موافقة جميع الأطراف المعنية، وقد ورد التنبؤ بفرض السلم في الفصل السابع من الميثاق.

(هـ) بناء السلم: وهو العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع.

وعلى أية حال فإن المفاهيم السابقة متداخلة، ذلك أن الدبلوماسية الوقائية ترمي إلى حل المنازعات قبل نشوب العنف، ويلزم صنع السلم وحفظ السلم،

وأحياناً فرض السلم لوقف الصراعات ولصون السلم بعد التوصل إليه، وذلك من شأنه بناء السلم بعد انتهاء الصراع الأمر الذي يحول دون نشوب العنف من جديد، وهذه الخطوات تبدو متداخلة من الناحية العملية، ويمكن أداءها في وقت واحد وبصورة متوازية.

ثالثاً: عمليات الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين في أفريقيا

لعلة يتضح مما تقدم أن دور الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين قد امتد ليغطي أنشطة عديدة لم تكن تدرج في السابق في إطار عمليات السلم، يؤكد ذلك بيان قمة مجلس الأمن الصادر في ٣١ يناير ١٩٩٢م الذي يؤكد:

"أن عدم نشوب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول ليس في حد ذاته ضماناً للسلم والأمن الدوليين، فقد أصبحت المصادر غير العسكرية لعدم الاستقرار في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأيكولوجية تشكل تهديداً للسلم والأمن".

وفي هذا الإطار نشير إلى بعض عمليات الأمم المتحدة في القارة الأفريقية، والتي تندرج تحت إطار عمليات السلام:

(١) الدبلوماسية الوقائية

(أ) جنوب أفريقيا: فقد أرسل لأول مرة مراقبون مدنيون تابعون للأمم المتحدة إلى جنوب أفريقيا بموافقة حكومتها، لمساعدة الحكومة والأطراف المتنازعة في مسألة داخلية محضة ألا وهي الحد من مستوى العنف، وجاء ذلك بموافقة من جانب مجلس الأمن في قراره رقم ٧٧٢ (١٩٩٢م)، كما أجرى الأمين العام للأمم المتحدة اتصالات شخصية مع كافة الأطراف المتنازعة للمساعدة في تعزيز الهياكل المنشأة في ظل اتفاق السلم الوطني.

(ب) **الجنوب الأفريقي**: وفي مجال العمل الإنساني الوقائي قامت الأمم المتحدة بتوفير مساعدة إنسانية لاحتواء أثر بعض الحالات الطارئة، ومن أمثلة ذلك البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لمواجهة الجفاف في الجنوب الأفريقي والذي يهدف إلى اتخاذ تدابير شاملة للتخفيف من آثار الجفاف، وتقليل إمكانية نزوح السكان، وتخفيف وقع المجاعة، وقد استفادت من هذا البرنامج عشر دول من المنطقة.

(٢) حفظ السلم

(أ) **أنجولا**: أرسلت قوات حفظ السلم إلى أنجولا للقيام بمهام عدة منها مراقبة وقف إطلاق النار، ومراقبة الانتخابات، وتوفير الدعم والمساعدة للعملية الانتخابية (عام ١٩٩٢م)، ثم القيام بعمليات صنع السلم، وتقديم المعونة الإنسانية.

(ب)**الجماهيرية العربية الليبية**: اتصالات الأمين العام للأمم المتحدة بالمسؤولين الليبيين وبأطراف النزاع في حادثة لوكيربي عدة مرات في محاولة لحل النزاع وقيامه خمس مرات عام ١٩٩٢م، بإرسال مبعوث شخصي إلى طرابلس لمتابعة تسهيل التوصل إلى تسوية عادلة.

(جـ) ليبيريا: دعا مجلس الأمن في قراره ٧٨٨ (١٩٩٢م)، جميع أطراف النزاع إلى احترام وقف إطلاق النار وتنفيذه، وفرض حظراً شاملاً وكاملاً على إرسال السلاح إلى ليبيريا، كما قدمت الأمم المتحدة مساعدة إنسانية إلى الشعب الليبيري، وعملت كذلك على عقد اتفاق سلام بين الأطراف المتنازعة (عام ١٩٩٣م).

(د) موزمبيق: قامت الأمم المتحدة بمراقبة وقف إطلاق النار، والإشراف على تسريح قوات الحكومة وقوات رينامو، والإشراف على العملية الانتخابية وتقديم الدعم اللازم لها، والاضطلاع بعملية إنسانية ضخمة، وتنظيم إزالة الألغام.

(هـ) رواندا: أرسلت الأمم المتحدة بعثة مراقبة الحدود على الجانب الأوغندي بين رواندا وأوغندا للتأكد من عدم وصول أسلحة إلى داخل رواندا، وقامت الأمم المتحدة بتقديم مساعدة غوثية طارئة لنحو مليون مشرد، وأرسلت خبراء عسكريين لمراقبة وقف إطلاق النار.

(و) **الصحراء الغربية**: أنشأت الأمم المتحدة بعثة للاستفتاء في الصحراء تضم وحدات مدنية وأمنية وعسكرية، كما نظمت لقاءات مشتركة بين وفد المغرب وجبهة البوليساريو لحل المشكلات المعلقة.

(ز) زائير: تقديم مساعدات إنسانية، والعمل على تشجيع الحوار بين الأطراف المتنازعة لوضع حد لأعمال العنف، وتيسير المصالحة الوطنية.

(٣) الجهود الشاملة الرئيسية

وقد قامت بها الأمم في الصومال عن طريق تقديم مساعدات حفظ السلم والمساعدات الإنسانية التقليدية، كما أنشأ مجلس الأمن بقراره ٧٩٤ (٣ ديسمبر ١٩٩٢م)، سابقة في تاريخ الأمم المتحدة إذ قرر لأول مرة التدخل عسكرياً لأغراض إنسانية بحتة بغية تأمين عمليات الإغاثة الإنسانية وقد عملت قوات الأمم المتحدة على نزع سلاح الميليشيات، ثم أوكل إلى قوات الأمم المتحدة البالغ عددها ٣٧ ألف فرد استعادة السلم والاستقرار والنظام وأن تساعد في إعادة إنشاء قوة شرطة صومالية وأن تساعد في وضع برنامج لإزالة الألغام، وأن تراقب حظر الأسلحة، وتسهل نزع السلاح وتساعد في تقديم الإغاثة، والانتعاش الاقتصادي في الصومال، كما عهد إلى قوات الأمم المتحدة مهمة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الفصائل المتنازعة.

(٤) بناء السلم بعد انتهاء الصراع

والهدف من ذلك هو إشراك الأطراف المتعادية في مشاريع ذات فائدة متبادلة لا تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تعزز بناء الثقة لإقامة سلم

دائم، ويبدأ ببناء السلم بإجراءات عملية لاستعادة المجتمع المدني، وتنشيط اقتصاده، وإصلاح الأرض وإعادة إنتاجها، وإعادة المشردين واللاجئين إلى وطنهم وإعادة استقرارهم فيه، وهو يستتبع أيضاً خفض مستويات التسلح في المجتمع.

(أ) ومن أمثلة ذلك برنامج الأمم المتحدة في أنجولا والصومال لإزالة الألغام ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم ومساعدتهم على اجتياز مرحلة التحول إلى أعمال مثمرة في ظل السلام.

(ب) ومن أمثلة ذلك أيضاً قيام الأمم المتحدة بإنشاء وحدة للمساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية، وقد طلبت ٢٦ دولة أفريقية مساعدة هذه الوحدة في إجراء انتخابات عمليات التحول الديمقراطي فيها، أو عملية التحول السلمي فيها بعد حروب أهلية.

(٥) الضرورة الإنسانية

وهي عمليات تهدف إلى رفع المعاناة الإنسانية عن اللاجئين المشردين نتيجة كوارث طبيعية أو نتيجة صراعات مسلحة، وفي هذا الصدد قامت الأمم المتحدة بـ:

(أ) مساعدة مصر في كارثة الزلزال، ومساعدة دول الجنوب الأفريقي على مواجهة الجفاف الذي أحدق بنحو ١٨ مليون نسمة حتى أمكن تجنب مأساة كبرى.

(ب) مساعدة السودان لتخفيف المعاناة الإنسانية الناجمة عن استمرار النزاع في جنوب السودان بعملية "شريان الحياة"، ومساعدة كينيا على تقديم العون للاجئين الصوماليين في أراضيها، والمساعدة في خلق الظروف الكفيلة بعودتهم إلى ديارهم، وأيضاً تقديم المساعدة الإنسانية لإثيوبيا ورفع المعاناة عن نحو خمس ملايين نسمة، من الجنود السابقين وعائلاتهم، ومن ضحايا الجفاف، ومن اللاجئين الصوماليين والسودانيين.

خاتمـــة:

يتضح من كل ما تقدم عدة أمور يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: إن عمليات الأمم المتحدة للسلم والأمن الدوليين قد اكتسبت مفاهيم وأبعاد جديدة، أخذت تغطي كافة أوجه الحياة الإنسانية من سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وأيكولوجية.

ثانياً: إن مهددات السلم والأمن الدوليين في المرحلة الراهنة تعود إلى عوامل داخلية ترتبط بكوارث طبيعية، أو بسياسات وممارسات خاطئة، أو بصراعات مسلحة داخلية تهدد الحرث والنسل، مما فرض تدخل الأمم المتحدة متخطية في بعض الأحيان سيادات الدول الأعضاء لحماية حقوق الإنسان من جهة، ومراعاة لمقتضيات عالم يقوم على الاعتماد المتبادل من جهة أخرى.

ثالثاً: إن عمليات السلم والأمن الدوليين التي تقوم بها الأمم المتحدة في أفريقيا تكاد تكون أكثر عملياتها على مستوى العالم عدداً، وكثافةً، وتنوعاً كما أنها تشمل معظم دول القارة الأفريقية وهو توجه جديد يشير إلى تزايد اهتمام المجتمع الدولي بمشكلات القارة الأفريقية وما يمكن أن تشكله ومن تهديد للسلم والأمن الدوليين.

رابعاً: إن الأمم المتحدة قد أصبحت نتيجة لذلك تتحمل أعباء كبيرة قد تنوء بحملها وهو الأمر الذي يفرض على المجتمع الدولي ضرورة تعضيد جهودها وتقديم العون المالي والبشرى لها كيما تتمكن من الوفاء بمسؤولياتها في تحقيق الاستقرار العالمي خدمةً لشعوب العالم وتحقيقاً لطموحاتها في مستقبل أفضل.

قائمة بأهم المصادر

أولاً، باللغة العربية:

(١) د. بطرس غالي، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة سبتمبر ١٩٩٣م، (القاهرة: مطابع الأهرام، أكتوبر ١٩٩٣م).

(٢) جمال سلامة علي، دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية منذ عام ١٩٦٠م، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩٥م).

(٣) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كراسات استراتيجية، رقم ١٠، يوليو ١٩٩٢م).

(٤) هانز. جي. مورجنتاو (تعريب خيري حماد)، السياسة بين الأمم: الصراع من أجل السلطان والسلام، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، الجزء الثالث، ١٩٦٥م).

ثانياً، باللغة الإنجليزية:

(١) **Ghali, Boutros, An Agenda for peace, (New York: United Nations, August 1992).**

(٢) **Childers, Erskine and Brain Urquhart, Renewing the United Nations System, (UPPSALA: Dag Hammarskjold Foundation, 1994).**

(٣) **Ocaya, Dent and lakidi, (eds.) Africa`s Internal Conflicts: The Search For Response, Report of a High level Consultation 23-25 March 1992, (Arusha: Tanzania, Organized by International Peace Academy).**

نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي (*)

أجاز مؤتمر القمة الأفريقية في ديربان يوليو عام ٢٠٠٢م، بروتوكول مجلس الأمن والسلم الأفريقي، وقرر عرضه على الدول الأعضاء للموافقة عليه، كما قرر المؤتمر في الوقت ذاته استمرار عمل آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية حتى استكمال إجراءات إنشاء مجلس الأمن والسلم الأفريقي، وبهذا فإن المجلس سيحل محل الآلية في المرحلة المقبلة، وحيث إن المناقشات في ديربان قد توسعت وتشابكت معها اقتراحات الأخ العقيد قائد الثورة الليبية الداعية إلى إنشاء الولايات الأفريقية وإنشاء جيش أفريقي موحد يكون مقر قيادته وطلائعه في دول مقر الرئاسة الدورية للاتحاد التي اقترح بأن تكون خمس سنوات متتالية بدلاً من سنة واحدة على نحو ما هو منصوص عليه في قانون الاتحاد، فقد تم الاتفاق والتوافق الأفريقي على تحول هذه المقترحات للدراسة حتى العام المقبل طبقاً لما هو منصوص عليه في تعديل قانون الاتحاد، ليضم بين مواده إنشاء مجلس الأمن والسلم الأفريقي باتت أمراً مرجحاً وأصبح الأمر يتطلب مناقشة جادة حول كيفية تشكيل هذا المجلس، وأهدافه ووسائله، ونظام التصويت فيه، وصلاحياته.. إلخ، خاصةً وأن المادة الثالثة من قانون الاتحاد فقرة (ب) تنص على أن من أهداف الاتحاد "الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها" وتنص الفقرة (و) من المادة نفسها على "تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة"، في حين تنص المادة الرابعة المتعلقة بالمبادئ فقرة (د) على "وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الأفريقية"، وتنص الفقرة (هـ) على تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر، في حين تنص الفقرة (ح) على "حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقاً لما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية"[1].

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ٢٠٠٢م.

على النحو السابق فإن القانون التأسيسي للاتحاد قد حدد الإطار القانوني للمجلس المقترح (بالرغم من أنه لم يدرجه ضمن أجهزة الاتحاد، اكتفاءً في مرحلة سابقة بآلية منع وإدارة وتسوية الصراعات)، من حيث أهدافه، ووسائله العامة في تحقيق هذه الأهداف.

بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي

وفي هذا الإطار أصدر مؤتمر الاتحاد الأفريقي (٩ يوليو ٢٠٠٢م، ديربان)، بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي للاتحاد الأفريقي، ويمكن أن نوجز أهم ما ورد في البروتوكول فيما يلي[٢]:

أولاً: طبيعة وهيكل المجلس

هو جهاز لصنع القرار فيما يتعلق بمنع وإدارة وتسوية الصراعات، وسيعاون المجلس كل من اللجنة (المفوضية)، ومجمع الحكماء، ونظام للإنذار القاري المبكر وقوة أفريقية للتدخل السريع، وصندوق خاص.

ثانياً: الأهداف

وتتمثل في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، ومنع الصراعات، وصنع وبناء السلام، وتنسيق الجهود القارية لمنع وحصار الإرهاب الدولي، وتطوير سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد، وتعزيز وتشجيع الممارسات الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية.

ثالثاً: المبادئ

وتتمثل في التسوية السلمية للنزاعات والصراعات، والاستجابة المبكرة لاحتواء الأوضاع الصراعية التي يمكن أن تتطور إلى أزمات التفاعل المتبادل بين التنمية الاقتصادية، والاجتماعية وتحقيق الأمن للشعوب والدول، واحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء، والمساواة في السيادة، وعدم التدخل في

الشؤون الداخلية، واحترام الحدود القائمة عند الاستقلال، وحق التدخل في الحالات المنصوص عليها في المادة الرابعة من القانون التأسيسي فقرة (ح)، (ط).

رابعاً: تشكيل المجلس

سيشكل المجلس من ١٥ عضواً منتخباً على أسس متساوية على النحو الآتي:

- ١٠ أعضاء ينتخبون لمدة عامين.
- ٥ أعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات لتحقيق الاستمرارية.

مع مراعاة التمثيل الإقليمي المتساوي، والدورية في العضوية، من جانب المؤتمر (الجمعية) عند الانتخاب، على أن يلتزم الأعضاء بأهداف الاتحاد، ويكون لكل عضو قدرة على تحمل الالتزامات الملقاة على عاتقه بموجب العضوية، كما يكون للعضو قدرة على إرسال بعثة مؤهلة لدى مقر الاتحاد والأمم المتحدة تكون قادرة على تحمل الأعباء الملقاة على عاتقها بما في ذلك الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الاتحاد.

خامساً: اللجان الفرعية والمؤقتة للمجلس

للمجلس حق إنشاء أجهزة فرعية كلما كان ذلك ضرورياً للقيام بوظائفه بكفاءة، وتشمل هذه الأجهزة لجاناً مؤقتة للوساطة، والتوفيق، والتحقيق تتكون من دولة أو عدة دول، ويمكن للمجلس أن ينظر في أمر إنشاء أشكال من لجان خبراء عسكريين وقانونيين وغيرها.

سادساً: رئاسة المجلس

يتم تناوبها شهرياً بين أعضاء المجلس على أساس الترتيب الأبجدي للأسماء.

سابعاً: دور رئيس اللجنة (المفوضية)

يقوم رئيس اللجنة، تحت إشراف مجلس السلم والأمن، وبالتشاور مع الأطراف المتورطة في الصراع ببذل كافة الجهود، واتخاذ كافة المبادرات المناسبة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات، ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس وإعداد التقارير الدورية

والوثائق التي تمكن المجلس وأجهزته الفرعية من أداء دورها بفعالية، ويساعد رئيس اللجنة، مفوض للسلم والأمن يكون مسؤولاً عن شؤون مجلس السلم والأمن. ولتحقيق هذا الهدف يتم إنشاء سكرتارية للمجلس تكون مسؤولة عن التعامل مع مسائل منع وإدارة وتسوية الصراعات.

ثامناً: لجان المجلس

(١) **مجمع الحكماء**: ويتشكل من خمس شخصيات لها مكانتها لدى كافة قطاعات المجتمع، وذات إسهام في مجالات السلم والأمن والتنمية في القارة، ويقوم رئيس اللجنة (المفوضية) باختيارهم بالتشاور مع الدول الأعضاء على أساس التمثيل الإقليمي، ويتولى المؤتمر (الجمعية) تعيينهم لمدة ثلاث سنوات.

(٢) **نظام الإنذار القاري المبكر**.

(٣) **قوات التدخل السريع**: وتتشكل من عنصر مدني وعسكري، وتكون متواجدة في دولها ومستعدة للتدخل السريع ويتولى رئيس اللجنة (المفوضية) تعيين ممثل خاص وقائد لهذه القوات.

(٤) **اللجنة العسكرية**: وتتشكل من ضباط كبار من الدول أعضاء مجلس السلم والأمن لإسداء النصح والمساعدة للمجلس.

(٥) **الصندوق الخاص**: والذي يطلق عليه صندوق السلام، ويتحصل على موارده من مساهمات الدول الأعضاء، ومن أية مصادر داخل أفريقيا بما في ذلك القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأفراد، ومن التبرعات من خارج أفريقيا شريطة ألا يتعارض ذلك مع أهداف ومبادئ الاتحاد.

ولنا عدة ملاحظات على ما ورد في بروتوكول إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي نوجزها فيما يلي:

أولاً: يبدو أن تشكيل المجلس على نحو ما ورد في البروتوكول (١٠ أعضاء لمدة عامين، و٥ أعضاء لمدة ثلاثة أعوام)، إنما اعتمد على تقسيم القارة إلى خمسة

أقاليم جغرافية، بواقع عضوين عن كل إقليم (لمدة عامين)، وعضو عن كل إقليم (لمدة ثلاثة أعوام)، وهو بذلك يتجاهل إلى حد كبير توزيع العضوية على المنظمات الإقليمية في القارة، والتي يمكن أن يكون لها إسهام في عملية منع وإدارة وتسوية الصراعات، وهذه المنظمات يبلغ عددها ست منظمات على الأقل (اتحاد المغرب العربي، تجمع دول الساحل والصحراء، الكوميسا، السادك، الإيكاس، الإيكواس)، ثم إن التشكيل لم يشر إلى إعطاء دور ذي بال ، أو مسؤوليات إضافية للدول الإقليمية الكبرى في أفريقيا، وهو الأمر الذي قد يضعف دور المجلس، ويقعده عن أداء مهامه بفعالية. ولربما قد ينظر إلى الفئة الثانية من العضوية والتي تضم خمس دول ينتخبون لمدة ثلاث سنوات بأنها ستشمل بالتبعية هذه الدول الإقليمية الكبرى (مصر، الجزائر، إثيوبيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا) حيث يمكن تجديد عضويتها غير مرة على نحو ما ينص البروتوكول، غير أن البروتوكول لم يكشف عن هذه الدول، ولربما أسفر ذلك عن صراع داخل المؤتمر (الجمعية) عند انتخاب هذه الفئة من الأعضاء.

ثانياً: إن اللجان الفرعية للمجلس والتي أقرها البروتوكول تجاهلت في عضويتها منظمات المجتمع المدني، والتي يفترض أن يكون لها دور رئيس في عملية منع وإدارة وتسوية الصراعات.

ثالثاً: إن البروتوكول تجاهل تماماً دور المجلس التنفيذي للاتحاد بالمخالفة لنص المادة التاسعة (فقرة ز) من القانون التأسيسي الخاص بسلطات ومهام المؤتمر (الجمعية) التي تنص على مسؤولية المؤتمر في "إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام"، وفي المقابل فإن البروتوكول أعطى الدور الأكبر في هذا المجال لرئيس اللجنة (المفوضية) سواء من حيث اختيار أعضاء مجمع الحكماء (Panel Of Wise)، وسواء من حيث القيام بكافة المبادرات المتعلقة بمنع وإدارة وتسوية الصراعات،

ومتابعة تنفيذ قرارات مجلس السلم والأمن، وإعداد التقارير الدورية والوثائق التي تفرض على المجلس.

رابعاً: ونتيجة لتجاهل البروتوكول إلى حد كبير لدور المنظمات الإقليمية في القارة فإنه اكتفى فيما يتعلق بقوات التدخل السريع، بأن تظل هذه القوات مستعدة في دولها انتظاراً لاستدعائها، دون إشارة إلى تدريبات مشتركة على المستوى الإقليمي كمرحلة أولية، مما يضفي تعقيدات على عملية استدعاء هذه القوات، والتأكد من مدى جاهزيتها من جهة، والقدرة على التنسيق مع قوات من دول متعددة من جهة أخرى.

البيئة الدولية والإقليمية المؤثرة على تشكيل المجلس ومهامه

غير أنه يتعين علينا، وقبل إثارة الحوار حول كيفية تشكيل مجلس الأمن والسلم الأفريقي واختصاصاته، أن نورد بعض الملاحظات الأساسية التي نراها ضرورية في تحديد بيئة وإطار وطبيعة عمل المجلس وتشكيله ومهامه، ولعل أهمها:

أولاً: إن المقاربة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والزعم بأن الأول يتتبع خطط الثاني، مقاربة خاطئة، ذلك أن الاتحاد الأوروبي بدأ أولاً بصبغة عسكرية (حلف شمال الأطلنطي)، ثم دخل دائرة الفعل الاقتصادي بإقامة السوق الأوروبية المشتركة، ثم ها هو ينحو منحى سياسياً بإعلان قيام الاتحاد الأوروبي، وعلى العكس من ذلك فإن مسار العمل الوحدوي الأفريقي بدأ سياسياً بإنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي تمثل هدفها الأساسي في القضاء على الاستعمار والعنصرية بالقارة، وظل هذا المسار السياسي واضحاً بإنشاء الاتحاد الأفريقي الذي يهدف إلى التعجيل بوحدة القارة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ثم راح ينحو منحى اقتصادياً بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية أملاً في النهاية تشكيل جيش أفريقي موحد لولايات متحدة أفريقية ولاشك أن هذا التطور المختلف في الحالتين إنما يعبر عن ظروف مختلفة إقليمية ودولية حكمت مسار العمل الوحدوي في الحالتين وانعكست بالتبعية

على تحديد أولويات العمل، وعلى تشكيل الأجهزة واختصاصاتها وصلاحياتها في كل منها.

ثانياً: إن المقاربة بين مجلس الأمن والسلم الأفريقي المقترح. وبين مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، هي مقاربة أيضاً غير صحيحة ذلك أن الظروف الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية هي التي حكمت تشكيل هذا المجلس من جهة، وهي التي أعطت للدول المنتصرة في الحرب وضع العضوية الدائمة وحق الفيتو فيه من جهة ثانية، وهو الأمر الذي أسفر عن عرقلة عمل المجلس مع بدء الحرب الباردة بين المعسكرين من جهة ثالثة، وكرس أوضاعاً سمحت للولايات المتحدة بالهيمنة على المجلس وتوجهاته عقب انتهاء الحرب الباردة من جهة رابعة.

إن الأوضاع سالفة الذكر تختلف جذرياً عن الأوضاع الحالية الإقليمية والدولية التي تشهدها القارة الأفريقية، والتي ستؤثر بالقطع على تشكيل مجلس الأمن والسلم الأفريقي وعلى اختصاصاته، فمن جهة اختفى الصراع الأيدويولوجي في القارة بين النظم الأفريقية عقب انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، ومن جهة ثانية أخذت غالبية النظم الأفريقية بالتوجه الرأسمالي طوعاً أو كرهاً من تحول ديمقراطي وآليات السوق. وإذا كان من الصحيح أن هناك قوى إقليمية كبرى في أفريقيا (جنوب أفريقيا ، نيجيريا، مصر، الجزائر، إثيوبيا.. إلخ)، يمكن أن تسعى إلى أن يكون لها وضع متميز داخل مجلس الأمن والسلم الأفريقي إلا أنه من غير المتصور ومن غير المقبول أن يكون لهذه الدول ذات الوضع الذي تتمتع به الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وإن كان من الممكن أن تلقي عليها أعباء إضافية في حفظ السلم والأمن في أقاليمها بحكم قدراتها المادية من جهة، وتأثيرها الأدبي من جهة أخرى.

ثالثاً: إن عملية العولمة وما أسفرت عنه من ضغوط على الدول الأفريقية تمثلت في الأخذ بالتحول الديمقراطي على النمط الغربي. واعتناق آليات السوق سبيلاً

للتنمية. قد أسفرت عن إضعاف الدولة الأفريقية من جهة، وتآكل قدرتها الاستخراجية وبالتبعية قدرتها التوزيعية من جهة ثانية، وهو الأمر الذي دفع بعض الجماعات المحلية إلى الخروج على سلطة الدولة بالقوة المسلحة، فانتشرت الصراعات الداخلية بشكل غير مسبوق في القارة (١٦ دولة ضربتها الحروب الأهلية)، خاصةً وأن البيئة الداخلية الأفريقية في المرحلة الراهنة لم تنضج وطنياً بعد لقبول التعددية الحزبية نتيجة غلبة الطابع الإثني على السياسات الحزبية(٣).

رابعاً: استناداً إلى ما سبق فإن مهام مجلس الأمن والسلم الأفريقي ستنصرف بالأساس إلى إدارة صراعات محلية أكثر منها إدارة صراعات بين الدول الأفريقية، خصوصاً وأن الصراعات الأخيرة في القارة لا تتجاوز خمس حالات سابقة وحالية (الجزائر، والمغرب، وليبيا، وتشاد، والصومال، وإثيوبيا، وإريتريا ،وإثيوبيا، التدخل الإقليمي الحالي في الكونغو الديمقراطية)، في مقابل ما يقرب من عشرين حالة حرب أهلية في القارة سابقة أو حالية(٤). فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم أن تطبيق اتفاقيات الجات ، واتفاقية السوق الأفريقية المشتركة سيفتح الباب واسعاً في مرحلة تالية أمام انتقال العمالة بين الدول الأفريقية، بشكل قد يؤدي إلى تغييرات ديمغرافية في بعض الدول الأفريقية، لأدركنا أنه من المتصور حدوث صراعات إثنية وحالات عداء للمهاجرين، تجعل مجلس الأمن والسلم الأفريقي المقترح منوطاً بمواجهتها.

خامساً: وليس يكفي في هذا المقام القول بأن القانون التأسيسي للاتحاد كان واعياً بهذه الحقائق حينما حرص على منع الصراع بين الدول الأفريقية بالنص في المادة الرابعة فقرة (ب) على "احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال"، وفقرة (ه) على تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر"، وفقرة (و) "منع استخدام القوة والتهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد"، وفقرة (ز) "عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى"، وفقرة (ط) "التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد، وحقها في

العيش في سلم وأمن". وليس يجدي في هذا المقام أيضاً القول بأن القانون التأسيسي للاتحاد حرص على وضع حد للحروب والصراعات الأهلية بالنص في المادة ذاتها فقرة (ح) على "حق الاتحاد في التدخل في دول عضو طبقاً لما يقرره المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية"، وفقرة (ي) التي تنص على "حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن"، وفقرة (س) التي تنص على "احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية"، وفقرة (ع) التي تنص على "إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات".

صحيح أن القانون التأسيسي للاتحاد عبر عن وعي دقيق بأسباب الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، وحرص على إزالتها منذ البداية حين نصت المادة ذاتها فقرة (ك) على "تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد"، وفقرة (ل) على "تعزيز المساواة بين الجنسين"، وفقرة (م) على "احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون والحكم الرشيد"، وفقرة (ن) على "تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة"[٥].

غير أن النصوص الواردة في المادة الرابعة إنما تحتاج إلى أجهزة تقوم على تطبيقها ومراقبة تنفيذها في الواقع العملي بغية تحقيق السلم والأمن والاستقرار في القارة، وليس من شك في أن هذا الوضع إنما يوسع إلى حد كبير من اختصاصات مجلس الأمن والسلم الأفريقي المقترح.

سادساً: إن سياسة تحطيم المراحل والقفز بعيداً، ومرة واحدة، لتشكيل مجلس الأمن والسلم الأفريقي - رغم أنها تعبر عن طموح مشروع يأمل في رؤية الولايات المتحدة الأفريقية ذات الجيش الواحد - تحتاج إلى وقفة موضوعية، فمثلما اتفق على قيام برلمان عموم أفريقيا ذي الصفة الاستشارية لمدة خمس سنوات كمرحلة انتقالية

فإنه يجب النظر إلى تشكيل مجلس الأمن والسلم الأفريقي بذات النظرة حيث يتم الاعتماد على مدى خمس سنوات قادمة على آليات حفظ السلم والأمن في المنظمات الإقليمية القائمة في القارة[٦]، (الإكواس، السادك)، وتعزيز وإنشاء هذه الآليات في المنظمات الساعية إلى إنشائها (تجمع دول الساحل والصحراء، والكوميسا، والإيكاس)، كمرحلة انتقالية تحت مظلة مجلس الأمن والسلم الأفريقي، وبتنسيق قوي ومستمر، ريثما يتم توحيد العقيدة القتالية للجيوش الأفريقية وتنظيم تدريبات عسكرية مشتركة، وتخطي حاجز اللغة والاتصال وإقامة شبكة اتصالات متقدمة على مستوى القارة خلال الفترة الانتقالية، كل ذلك في محاولة لتجاوز كافة العقبات التي حالت دون تحقيق هذا الهدف تحت مظلة الوحدة الأفريقية (لجنة الدفاع).

مجلس السلم والأمن الأفريقي (مقترحات بديلة)

واستناداً إلى ما تقدم يمكن وضع تصور لمجلس الأمن والسلم الأفريقي المقترح من حيث أهدافه وتشكيله واختصاصاته:

أولاً: الأهداف

واضح مما تقدم أن الأهداف التي سيقوم المجلس على تحقيقها عديدة ومتنوعة، ولعل أهمها، على نحو ما تفصح عنه نصوص القانون التأسيسي للاتحاد، ما يلي[٧]:

(١) ضمان أن تكون نظم الحكم الأفريقية مبنية على أسس دستورية شرعية (م ٤ فقرة ع)، ومن ثم عدم السماح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد (م ٣٠).

(٢) ضمان ألا يفلت من العقوبة كل من قام بالاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية دعماً للاستقرار الداخلي (م ٤ فقرة س).

(٣) مراقبة عملية احترام حقوق الإنسان في إطار من التوزيع العادل للسلطة والثروة بشكل يعزز المساواة بين الجنسين، ويؤمن سيادة القانون والحكم الرشيد،

ويحقق العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متوازنة، (م ٣ فقرة ز، وفقرة ح، وفقرة ي) ومادة ٤ (فقرة ل، وفقرة م، وفقرة ن).

ثانياً: تشكيل المجلس

بناءً على الأهداف السابقة، يمكن وضع تصور لتشكيل المجلس على النحو التالي:

(١) يجب أن يكون هذا المجلس تابعاً للمجلس التنفيذي ويخضع لإشرافه على اعتبار أن من مهام المجلس الأخير تنفيذ توجهات المؤتمر في هذا الصدد على نحو ما تنص المادة التاسعة من القانون التأسيسي الخاصة بسلطات ومهام المؤتمر (فقرة ز) التي تعطي المؤتمر حق "إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام".

(٢) أن يتم تشكيل هذا المجلس من ثلاث لجان هي :

(أ) لجنة مراقبة الانتخابات.

(ب) لجنة مراقبة حقوق الإنسان.

(ت) لجنة رؤساء الأركان.

(أ) **لجنة مراقبة الانتخابات:** ويناط بها مهمة ضمان أن تكون نظم الحكم الأفريقية قائمة على أسس دستورية شرعية على اعتبار أن ذلك متطلب أساسي وشرط ضروري للاستقرار السياسي، ويتصور أن تتشكل هذه اللجنة من ١٢ خبيراً في هذا الشأن يمثلون المنظمات الإقليمية الست في القارة بواقع خبيرين عن كل منظمة (اتحاد المغرب العربي، تجمع دول الساحل والصحراء، الكوميسا، السادك، الإيكاس، الإكواس)، وعدد متساوٍ من ممثلي منظمات المجتمع المدني على مستوى القارة ومن أمثلتها: (اتحاد الجامعات الأفريقية، الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية، اتحاد الصحفيين الأفارقة، اتحاد المزارعين الأفارقة، اتحاد المحامين الأفارقة، منظمة

الوحدة النقابية الأفريقية.. إلخ)، على أن ترفع هذه اللجنة تقاريرها بشأن نزاهة الانتخابات وحيدتها إلى المجلس التنفيذي عبر رئيس المفوضية (اللجنة) وعلى ضوئها يقوم المجلس التنفيذي برفع توصية إلى المؤتمر حول الاعتراف بنظام الحكم ومشاركته في أنشطة الاتحاد من عدمه.

(ب) **لجنة مراقبة حقوق الإنسان**: ويناط بها مسؤولية مراقبة مدى التزام نظم الحكم الأفريقية باحترام حقوق الإنسان في كافة المجالات سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، إذ ليس يكفي وصول أنظمة الحكم إلى السلطة بأسلوب دستوري، وإنما يجب أن يتعدى الأمر إلى مراقبة سلوك هذه النظم على اعتبار أن هذا السلوك يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار من عدمه، ويتصور أن تتشكل هذه اللجنة من خبراء أكاديميين من مراكز بحثية بالجامعات الأفريقية مهتمة بهذا المجال على أن يختار أحد المراكز في كل إقليم من الأقاليم الأفريقية الستة لإعداد تقرير سنوي حول أوضاع حقوق الإنسان في كل إقليم، وإن كان ذلك لا يمنع من إعطاء منظمات المجتمع المدني على مستوى الأقاليم الحق في إعداد تقاريرها هي الأخرى، على أن ترسل هذه التقارير إلى المجلس التنفيذي عبر رئيس المفوضية (اللجنة) وعلى ضوئها يقوم المجلس التنفيذي برفع توصية إلى المؤتمر لاتخاذ ما يراه مناسباً، وما إذا كانت هناك حالات إنتهاك لحقوق الإنسان يتعين اتخاذ قرار بشأنها قبل أن تستفحل المشكلة وتتحول إلى أزمة تفجر صراعات داخلية.

(ت) **لجنة رؤساء الأركان**: ويناط بها مسؤولية التدخل العسكري المباشر في الحالات الثلاث سالفة الذكر، أو في حالات طلب دولة عضو بالتدخل لإعادة السلام والأمن. ويقترح أن تتشكل هذه اللجنة من ١٢ عضواً من رؤساء أركان الجيوش الأفريقية، بواقع عضوين عن كل إقليم على أن يقوم هؤلاء باختيار رئيس للجنة على مدى خمس سنوات، يفضل أن يكون رئيس أركان الدولة ذات جيش قوي، ومقدرة قتالية عالية (نيجيريا، جنوب أفريقيا، إثيوبيا، مصر، الجزائر.. إلخ)،

تستطيع أن تقدم خدماتها اللوجستية لعمليات فرض وحفظ السلام، ومن المتصور أن تتولى هذه اللجنة مسؤولية تجميع أعداد مناسبة من القوات في كل إقليم والإشراف على التدريبات المشتركة لهذه القوات إقليمياً، كي تكون هذه القوات جاهزة للتدخل على مستوى كل إقليم إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك ويمكن للجنة استدعاء قوات من أقاليم مجاورة للمشاركة في فرض الأمن وحفظ السلام، إذا عجزت قوات الإقليم عن القيام بذلك، وتخضع اللجنة في اتخاذ قراراتها بتدريب وحشد القوات والتدخل، لسلطة المجلس التنفيذي تحت إشراف المؤتمر وفقاً لنص المادة ٩ فقرة (ز) التي تعطي للمؤتمر سلطة "إصدار توجيهات إلى المجلس التنفيذي حول إدارة النزاعات والحروب والحالات الطارئة الأخرى واستعادة السلام".

ويتصور أن يجتمع مجلس السلم والأمن الأفريقي بلجانه الثلاث قبل اجتماعات المجلس التنفيذي مرتين في السنة على الأقل في دورتين عاديتين، وأن يجتمع في دورات غير عادية بناءً على طلب أية دولة عضو أو بناءً على طلب من المجلس التنفيذي، وذلك للتحضير لأعمال المجلس التنفيذي المتعلقة بحفظ السلم والأمن الأفريقي.

ثالثاً: اختصاصات المجلس

بناءً على ما تقدم تتضح اختصاصات المجلس في ثلاث مهام:

(١) منع الصراعات: وتلك مهمة رئيسة للجنة مراقبة الانتخابات، ولجنة مراقبة حقوق الإنسان.

(٢) إدارة الصراعات: وتلك مهمة رئيسة للجنة رؤساء الأركان، من خلال التدخل العسكري لفرض الأمن وحفظ السلام.

(٣) تسوية الصراعات: وتلك مهمة فرعية لمجلس السلم والأمن الأفريقي الذي قد يرى ضرورة رفع توصية للمجلس التنفيذي بأهمية دعوة الأطراف

المتصارعة دولاً كانت أم جماعات إلى اللجوء إلى محكمة العدل الأفريقية، حال فشل أساليب التسوية السياسية أو التدخل العسكري.

وفي الختام فهذا لا يعد وأن يكون مجرد تصور يهدف إلى إثارة الحوار حوله وهو تصور يتعلق بمرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات يتم خلالها التنسيق المشترك على المستوى الإقليمي أولاً تحت مظلة الاتحاد بغية الوصول إلى قوات أفريقية مشتركة جامعة لحفظ السلام في نهاية الفترة تمهد الأرضية لإنشاء جيش أفريقي موحد. وليس يجدي في المقام إصرار استمرار بعض الدول الأفريقية على القيام بمناورات مشتركة على المستوى الإقليمي تحت مظلة (أمريكية/ أوروبية)، فذلك لن يخدم مصالح القارة ولن يحفظ السلام والأمن فيها بل قد يهدده، وليس يجدي في هذا المقام أيضاً الترويج للاستعانة بشركات الأمن الخاصة على نحو تذهب إليه بعض الدراسات الجنوب أفريقية فهذه لا تسعى إلا للربح، ومعظمها مدعوم من قوى أجنبية[٨].

قائمة المصادر

(١) القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

(٢) انظر:

-Assembly of the Africa Union, First Ordinary Session Protocol Relating To the Establishment of the Peace and Security Council of the Africa Union, 9, July. 2002, Durban, South Africa.

(٣) د. إبراهيم نصر الدين، "العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث"، في د. فخري لبيب (محرر)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب (القاهرة: مركز المحروسة، ٢٠٠٢م).

(٤) د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٩٩م).

(٥) القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

(٦) انظر:

-Eddy Maloka (ed), A United States of Africa?, (Pretoria: Africa Institute of South Africa, May 2002).

(٧) القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي.

(٨) انظر:

-Doug Brooks and Xavier Rrenou, Peacekeeping or Pillage? Private Military Companies in Africa, (Pretoria: Africa Institute Of South Africa, July. 2001.

المشروع الصهيوني في أفريقيا (*)

مقدمة (رؤية نقدية):

تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت علاقات إسرائيل بأفريقيا، وراح كل منها يركز على جانب أو أكثر من أوجه هذه العلاقات، فمنها ما أنصب اهتمامه على تتبع مسار العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية منذ نشأة الكيان الصهيوني، وذلك عبر مراحل تاريخية ترتبط في بدايتها بأحد الحروب العربية الإسرائيلية الأربع[١]، ومنها ما حاول من جانب آخر التركيز على دراسة السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا أهدافها وأساليبها باعتبار أن إسرائيل فاعل وأفريقيا مفعول به (التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا، التسلل الإسرائيلي في أفريقيا) [٢]، والبعض الثالث من هذه الدراسات انصرف اهتمامها إلى دراسة ما يمكن تسميته بالتكالب الإسرائيلي - العربي على أفريقيا سعياً من جانب كل طرف لتحقيق أهداف له في أفريقيا في إطار الصراع الإسرائيلي - العربي لتنتهي هذه الدراسات إلى تقييم نجاح وفشل كل جانب في تحقيق أهدافه [٣]، أما البعض الأخير من هذه الدراسات فإنه سعى للكشف عن طبيعة الكيان الصهيوني العنصري الاستعماري وذلك باعتباره أحد روافد الحضارة الغربية من جهة، وباعتباره فصيلاً أفرزته الظاهرة الاستعمارية الغربية من جهة أخرى، وذلك في محاولة للكشف عن طبيعة علاقة ذلك الكيان بالغرب، هل هي علاقة تبعية بالإمبريالية العالمية؟ أم هي علاقة مشاركة بين ندين لكل منهما مصالحه يسعى لتحقيقها في أفريقيا؟ أم أن الكيان الصهيوني بات يتصرف باستقلاله نسبية لتحقيق مصالحه في أفريقيا، وبالتالي فإن هذه المصالح قد تصطدم مع المصالح الغربية في مرحلة معينة؟ أم إنه قد أصبح لهذا الكيان قدرة ولو جزئية على تحريك المخطط الإمبريالي العالمي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق مصالحه بأقل قدر من التكاليف؟[٤].

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ١٩٩٧م.

.... وسط هذا الكم الكبير والتنوع من الدراسات الأجنبية والعربية حول الموضوع والتي يقدرها الباحث فإن الكتابة في ذات الموضوع في هذه العجالة تعد نوعاً من المغامرة، اللهم إلا إذا اكتفى الباحث بنقل بعض الأفكار المتناثرة هنا وهناك وفي ذلك نوع من المقامرة غير المقبولة علمياً.

على أن القراءة المتأنية من جانب الباحث لمعظم ما كتب تكشف عن عدة ملاحظات في الدراسات السابقة ولا نقول أوجه قصور، منها:

أولاً: أن الدراسات التي تناولت تطور العلاقات الإسرائيلية - الأفريقية عبر مراحل زمنية قد نظر بعضها إلى كل مرحلة وكأنها منفصلة عن غيرها، وأن كل مرحلة أفرزت أهدافاً جديدة للكيان الصهيوني، وأساليب جديدة تعين الآخذ بها لمواجهة ظروف كل مرحلة وهو أمر يصعب التسليم به، ذلك أن رسم السياسة الخارجية - أهداف وأدوات - إنما يتم ارتكاناً إلى بعض المحددات أغلبها يتسم بالثبات النسبي، وبعضها يتسم بالتغير .

ثانياً: أن الدراسات التي اتخذت لها مرتكز السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا، قد اجتزأت لها السياسة أهدافاً تتعلق بأفريقيا فحسب دون أن تضعها في سياق الأهداف العامة للكيان الصهيوني، بل أكثر من ذلك فهي حين حددت أهداف هذه السياسة فقد شابها كثير من الخلط بين الأهداف الاستراتيجية، والأهداف التكتيكية، وتناست أن هناك اتفاقاً مستقراً الآن بين علماء السياسة الدولية، والعلاقات الدولية على أن هناك هدفين أساسيين (استراتيجيين) للدولة - أي دولة - يتمثلان في الأمن والتنمية بمفهومها الشامل، فضلاً عن هدف ثالث يتعلق بالدول الكبرى وهو هدف الهيمنة أو إقامة مناطق النفوذ، وأية أهداف أخرى غير ذلك تعد أهدافاً فرعية مرحلية لتحقيق الهدفين الأساسيين، بل إنه وحتى في حالة الكيان الصهيوني - وبحسب - كونه ظاهرة منفردة في التاريخ الحديث - حيث يقوم غرباء باقتلاع شعب كامل من أرضه - فقد كان يتعين البحث عما إذا

كان يمكن لهذه الظاهرة الصهيونية غير الطبيعة أن تكون لها نفس الأهداف المستقرة للدول أم كان ولا بد أن تفرز أهدافاً منفردة غير طبيعية؟

ثالثاً: وأما الدراسات التي اهتمت بالصراع العربي - الإسرائيلي في أفريقيا، فقد نظر بعضها لأفريقيا باعتبارها مفعولاً به فقط، وليس فاعلاً، بل إن بعضها الآخر تجاهل وجود فاعلين دوليين آخرين قد تتفق، وقد تتعارض مصالحهم مع مصالح أي من الطرفين في مرحلة معينة، ثم إن غالبيتها افترض وجود سياسة عربية واحدة في مواجهة سياسة إسرائيلية واحدة في أفريقيا وهو أمر يجافي الواقع خاصة ونحن نرى أحياناً أن تصارع سياسات الدول العربية في أفريقيا مع بعضها البعض قد يكون أكثر حدة في بعض المواقف، من تصارعها مع السياسة الإسرائيلية في أفريقيا.

رابعاً: وإذا كان هناك اتفاق على أن الظاهرة الصهيونية هي ظاهرة غربية استعمارية عنصرية، وهو ما يؤكد تلك الرابطة العضوية بين الصهيونية والإمبريالية الغربية فإن الصعوبة مازالت قائمة في الكشف عن طبيعة هذه الرابطة وهل هي علاقة تبعية؟ أم تعاون؟ أم استقلال نسبي؟ وذلك أمر يصعب التوصل إلى فهم لمخططات الصهيونية، ورؤى منظريها لطبيعة الكيان الصهيوني وأهدافه المستقبلية، ورغم أن باحث العلوم السياسية يتعين عليه محاولة فهم الواقع على نحو ما يجرى، وتحليلة، إلا أن قدراً من الخيال "الموضوعي" يصبح مطلوباً لفهم كيف يفكر الطرف الآخر، وعلى أي أسس من المدركات والتصورات يتصرف، كيما يستطيع رسم استراتيجية للمواجهة، إن لم يكن أحد يحلم - غير اليهود - في بداية هذا القرن بإقامة دول إسرائيل بعد خمسين عاماً من الإعلان عن الرغبة في إقامتها كما لم يكن أحد في العالم العربي يتوقع عقد معاهدة صلح بين مصر وإسرائيل، وبنفس القدر، لم يكن أحد يتصور انهيار المعسكر الاشتراكي عن نحو ما آل إلية، من هنا فإن قدراً من الخيال "الموضوعي" يصبح مطلوباً، ويتعين إدراجه في قائمة الاحتمالات الممكنة عند رسم أي استراتيجية للمواجهة.

خامساً: وإزاء كل ما تقدم، ووسط ذلك الكم الكبير والمتنوع من الدراسات السابقة التي نقدرها حق قدرها - فلأصحابها قصب السبق في التتبع والتحليل - فإن الباحث سيحاول أن يبحث عن بعض الثوابت، النسبية، في المشروع الإسرائيلي تجاه أفريقيا، متجاوزاً، لا متجاهلاً، الدرسات السابقة ليركز على محورين:

أولهما: الأهداف الاستراتيجية للكيان الصهيوني على المستوى النظري.

ثانيهما: خصوصية التعامل الإسرائيلي مع أفريقيا.

الأهداف الاستراتيجية للكيان الصهيوني على المستوى النظري:

ركزت معظم الكتابات التي تناولت أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا، على أن هذه الأهداف تكاد تنحصر فيما يلي: (٥)

(١) الدفاع عن بقاء إسرائيل ووجودها وضمان منها، وذلك من خلال فك طوق العزلة المفروضة عليها إقليمياً (عربياً) لتتجاوز المسرح الإقليمي إلى ما وراءه (أفريقيا) والحصول على أكبر تأييد دولي لوجودها وسياساتها من جانب، ثم العمل على تطويق الدول العربية وبخاصة مصر لتهديد أمن مياه النيل، وتأمين مواني البحر الأحمر والتأثير على اقتصاديات الدول العربية وعرقلة نموها من جانب آخر، فضلاً عن السعي لخلق تيار مناهض للعرب ومؤيد لإسرائيل في أفريقيا من جانب ثالث.

(٢) خلق مجال حيوي لطاقاتها وإمكانياتها الإنتاجية والفنية، على نحو يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية من زيادة التبادل التجاري، وخلق سوق واسعة للصادرات الصناعية الإسرائيلية وضمان مورد مهم للخامات وخلق مجالات عمل جديدة للخبرات الفائضة لدى إسرائيل.

(٣) توثيق الروابط بينها وبين الاستعمار لضمان المصادر التمويلية، وخدمة مصالح الاستعمار ومواجهة نشاط الكتلة الشيوعية في أفريقيا.

غير أنه يلاحظ أن الكتابات السابقة في تحديدها لأهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا قد تجاهلت وضع هذه الأهداف في منظومة أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية بعامة من جهة، ثم إنها اغفلت فرز هذه الأهداف لتحدد أيها ذا طبيعة تكتيكية مرحلية، وأيها ذا طبيعة استراتيجية طويلة المدى من جهة أخرى، خاصة بعد أن أصبح وجود إسرائيل مؤكداً، وأمنها مضموناً، بل وأصبحت تهدد أمن الآخرين والاعتراف بها قائماً، وعزلتها الاقتصادية والسياسية مقوضة، وعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الأفريقية مؤمنة ومتنامية، وقد أدرك الدكتور/ مجدي حماد - بحق هذا القصور حين راح يحدد أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية بصفة عامة، ويفرز منها ما يعد ذا طبيعة استراتيجية كلية كهدف في ذاته، وبين ما يعد ذا طبيعة تكتيكية إقليمية كوسائل لتحقيق أهداف أخرى، ليقرر بعد ذلك أن الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الإسرائيلية بعامة تتمثل في ثلاثة أهداف هي: [٦]

(١) الأمن القومي - المتمثل في ضرورة التأكيد على "تأمين الوجود" حيث يتميز هذا الوجود بخاصيتين:

(أ) أنه يسعى إلى المحافظة على الشخصية النقية للدولة.

(ب) وأنه وجود دينامكي متمدد تحت ضغط الهجرة المتزايدة التي تأتي إعمالاً "للوعد الالهي" وفكرة "أرض الميعاد".

(٢) الشرعية السياسة: والتي تنطوي على تأمين وضمان الوجود دولياً، والاعتراف القانوني والواقعي بالوجود والأمن الإسرائيلي في المنطقة العربية، ومن قبل الدول العربية.

(٣) الهيمنة الإقليمية: ويعد الأمن والشرعية مقدمات ضرورية لاغنى عنها لتحقيق الهدف الأساسي طويل المدى للوجود الإسرائيلي. وهو ما يمكن تلخيصة في

الهيمنة على الإقليم باعتباره يمثل "المجال الحيوي" للوجود الإسرائيلي من ناحية، ولضمان ألا يتجاوز في نموه وتوجهاته حداً يعرض المصالح الغربية لخطر أو لتهديد جدي.

ثم يرتب د/ مجدي حماد أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا في سلم الأولويات السابقة الإشارة إلية، لينتهي إلى حفظ الوزن النسبي لكل منها في إطار نفس المرحلة، فالترتيب السابق لأهداف إسرائيلية الاستراتيجية - الأمن فالشرعية ثم الهيمنة - يعكس إلى حد كبير تدرجاً تاريخياً في أولويات الحركة الإسرائيلية، فالفترة اللاحقة على قيام الدولة حتى منتصف الستينات تقريباً كان التركيز فيها على مطلب الأمن أما الفترة الممتدة من منتصف الستينات حتى مطلع السبعينات فهي تتميز بالتركيز على مطلب الشرعية بعد توطيد دعائم الأمن، ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل من قبل الدول الأفريقية في غمار حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يرتفع مطلقاً إلى حد التشكيك في "شرعية" الوجود الإسرائيلي، وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن المرحلة التالية ستشهد تركيزاً إسرائيلياً على مطلب الهيمنة.

ولعل ذلك هو ما دفع الأستاذ/ حلمي شعراوي إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أن تطبيق مفهوم "الإمبريالية الفرعية" أو "الصغرى" على الوضع الراهن لإسرائيل هو أكثر المفاهيم مصداقية، حيث هو يفسر الطبيعة العالمية للحركة الصهيونية في أعلى مراحلها، وعلاقاتها البنيوية - مجسدة في إسرائيل - بالنظام الإمبرالي الدولي، ويفسر أيضاً الاختلاف الذي يبدو أحياناً مع المركز، ونتائج كل ذلك في الدور الإقليمي لإسرائيل وعلاقاتها في العالم الثالث وخاصة أفريقيا(٧)".

ونحن نتفق مع ما أورده د. مجدي حماد في أن المرحلة الحالية ستشهد تركيزاً من جانب إسرائيل على تحقيق هدف الهيمنة على الإقليم العربي المجاور في إطار مشروع إسرائيل الكبرى يؤكد ذلك تزايد عملية التنسيق الصهيوني - الأمريكي في المشرق

العربي منذ عقد اتفاقات كامب ديفيد من جهة، وإصدار إسرائيل في آواخر عام ١٩٨٩م خريطة لحدودها الجديدة المتصورة من جهة ثانية، ثم ما أسفرت عنه حرب الخليج من تمهيد لتحقيق هذا المخطط وذلك بحصار من جانب القوات الأمريكية لمعظم المنطقة التي حددتها الخريطة الإسرائيلية الجديدة من جهة ثالثة، فهذه الخريطة تضم النصف الشرقي لسيناء وشمال المملكة العربية السعودية، وشمال الكويت والعراق حتى حدوده مع إيران باستثناء الجنوب الشيعي، والشمال الكردي، وثلثي سوريا ماعدا شمالها، ومعظم الأراضي اللبنانية باستثناء شريط ساحلي في الشمال، وكل الأراضي الأردنية(انظر الخريطة المرفقه)، ومن الملاحظ في هذا المقام أن القوات الأمريكية متواجدة في النصف الشرقي لسيناء، وشمال العربية السعودية وكل الكويت وجنوب وشمال العراق، ولم يبق إذاً، لإحكام الحصار الأمريكي الصهيوني حول منطقة المخطط الإسرائيلي سوى شمال سوريا وشمال لبنان، ويبدو أن المخطط الإمبريالي الأمريكي الصهيوني يسير حالياً في هذا الاتجاه ولكن وفي موضوع دراستنا هذه يظل السؤال قائماً أين موقع أفريقيا في هدف "الهيمنة" الإسرائيلي؟ وهل أفريقيا لا تدخل في هذا المخطط؟ أم إنها مؤجلة إلى مرحلة تالية في سلم أولويات أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية؟ لقد ألمح الأستاذ حلمي شعراوي عن دور إمبريالي فرعي لإسرائيل في العالم الثالث وخاصة أفريقيا، ولكنه لم يفصح عن طبيعة وأبعاد هذا الدور، هذا ما سنحاول التعرف عليه.

إن قراءة متأنية لكتاب "إسرائيل إلى أين؟" والذي ألفه ناحوم جولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية بين عامي ١٩٥٦م و١٩٦٨م والصادر في يونيو ١٩٧٥م قد تكشف لنا طبيعة وأبعاد الدور الإسرائيلي في أفريقيا، والذي يتجاوز كثيراً الأهداف السابقة.

يقول جولدمان: "... أكد كل المفكرين الآخرين والآباء المؤسسون للصهيونية على الصفة الإنسانية والكونية لهذه الدولة، وبالقدر نفسه على صفتها الوطنية

والخاصة، ولم يقم طموح هؤلاء المحركين الأيديولوجيين للحركة الصهيونية على إيجاد أرض غالبيتها من اليهود فقط حيث يصبح اليهود أسياد مصيرهم، بل استخدام هذه البقعة لتطبيق الأفكار الأساسية في التاريخ اليهودي[٨]، ويضيف جولدمان أن الخطر الكبير الذي تقع فيه إسرائيل هو نسيان صفتها الفريدة، إذ أنشئت في محاولة لخلق دولة وحيدة من نوعها... من المؤكد أن دولة إسرائيل لا يمكن أن تبقى إلا إذا شكلت ظاهرة لا مثيل لها في العالم[٩]، ويرفض جولدمان أية محاولة لجمع كل يهود الشتات في داخل دولة إسرائيل لإن لهم مهمة خارج إسرائيل قائلاً أن ما يمكن تسميته تطبيع الحياة اليهودية، لن يكون بإلغاء التشتت وجمع الشعب بأكمله على أرضه، بل نوعاً من الحياة المركبة من إسرائيل في الوسط، والمناطق المتاخمة على السواء وأحدهما مرتبط بالآخر، ويمثلان معا الشعب الموحد نفسه[١٠]، ويؤكد جولدمان أن حل مشكلة العلاقة بين إسرائيل والدياسبورا يبقى للشعب اليهودي مهمة فريدة، لا مثيل لها في الزمن الحاضر ولا في الماضي[١١].

ويتضح مما تقدم عدة حقائق نذكر منها:

(١) الاستمرار في تأكيد الصفة العنصرية والاستعمارية للكيان الصهيوني وللشعب اليهودي، يظهر ذلك من التأكد على "الصفة الكونية" للدولة، وعلى الصفة "الفريدة" لها وعلى كونها "دولة وحيدة من نوعها" وإنها تشكل "ظاهرة لا مثيل لها في العالم"، وأن "للشعب اليهودي مهمة فريدة لا مثيل لها".

(٢) الإصرار على انتهاك سيادة الدول الأخرى، بالرغم من أن اليهود أينما وجدوا يشكلون جزءاً من الشعب اليهودي، وأن ولاءهم لدولة إسرائيل يتوازى مع/ إن لم يكن يجب ولاءهم للدول التي يعيشون فيها، مع التأكد على استمرار قطاع كبير من يهود الشتات خارج أرض إسرائيل في رفض واضح لمبدأ حق تقرير المصير بمفهومه الحديث حيث يصير من حق كل أمة أن يكون لها دولة، فالشعب اليهودي أينما وجد يشكل أمة تعمل بتوجيه من المركز (إسرائيل).

(٣) ويظهر مما سبق استمرار "عقدة الحضارة" إذ رغم رغبة القادة الصهاينة في تجميع الشعب اليهودي في إسرائيل، إلا أن الخوف من النتائج هذا التجميع تبدو واضحة، خوفاً من توجيه ضربة عسكرية لكل الشعب اليهودي المتجمع في إسرائيل، وخوفاً من فقدان التأثير على سياسات الدول المتواجد فيها يهود الشتات، وخوفاً من فقدان مصادر التمويل الخارجية، وهكذا يتضح أن مفكري الصهاينة قد آثروا التركيز على فكرة المركز - إسرائيل الذي يتم فيه تجميع بعض اليهود لتأهيلهم ثم إعادة نشرهم للقيام بمهام خارجية لخدمة الشعب اليهودي، وقد ترتب على هذه الفكرة - وبلغة عسكرية - ضرورة وجود مركز "احتياطي" تحسباً لضرب المركز الأصلي، حتى يظل مركز قيادة الحركة الصهيونية مؤمناً في كل الأحوال.

ويبدو أن منطقة شرق أفريقيا - والتي كانت مطروحة في السابق كوطن قومي لليهود تشكل المركز الاحتياطي أو "التبادل" للحركة الصهيونية، ويظهر ذلك جلياً من النشاط الإسرائيلي المكثف في المنطقة - بعون أمريكي - في كل الظروف والمتغيرات، وهو نشاط استهدف في جانب كبير منه تطويق العالم العربي من الجنوب وتقليص المد الإسلامي على أطرافه، بالتعاون مع المسيحية العالمية، ابتداء من افتعال الصراع الموريتاني/ السنغالي والتهديد بضرب القدرات العسكرية للجزائر، والتواجد العسكري الأمريكي في تشاد، والمساعدات لحركة التمرد في جنوب السودان ومن جانب إسرائيل والولايات المتحدة، مجلس الكنائس العالمي، ثم التدخل في أحداث القرن الأفريقي لتدريب الأوضاع لصالح الإمبريالية الأمريكية والصهيونية، وكل ذلك في تقديري تمهيداً لتعزيز إقامة مركز "تبادلي أو احتياطي" أمن للحركة الصهيونية يحقق لها الأغراض الدفاعية المذكورة من جهة، والأغراض الهجومية المتمثلة في تقليص الوجود الإسلامي في أفريقيا، والتحكم في منابع مياه النيل، ومدخل البحر الأحمر من جهة ثانية.

ويؤكد ما تقدم ماذكره الدكتور/ علي مزروعي من أن مؤسس الحركة الصهيونية واصل التفكير في أفريقيا على إنها امتداد ممكن لإسرائيل أكثر من كونها

وطناً لليهود. ولما كانت هناك أعداد كبيرة من اليهود الذين أرادوا الاستقرار معاً في مناطق يستطيعون فلاحتها بأنفسهم، ويسمونها وطناً مشتركاً، فقد اعتبرت فلسطين مكاناً غير مناسب لكل اليهود الذين أرادوا الاستقرار معاً بهذه الطريقة، ولذلك فإن هرتزل، مثله مثل وزراء الهند في العشرينات والثلاثينات، رأى أن شرق أفريقيا يعتبر مكاناً مناسباً للموجة الثانية من الاستعمار اليهودي لا الموجة الأولى(١٢).

وهكذا يتضح مما تقدم أن إسرائيل تشكل ما يمكن تسميته "الفاتيكان المسلح" حيث أصبح لليهود مركز قيادة مستقل للصهيونية العالمية في أرض فلسطين، يتولى تنسيق نشاطات الجماعات اليهودية في مختلف أرجاء العالم، والتي من المتصور أن يبقى معظمها خارج إسرائيل ليتولى مهمة تعبئة التأييد السياسي والمالي لها، وإن كان ذلك لايمنع من وجود مركز تبادلي أو احتياطي للمركز الأصلي في شرق أفريقيا.

خصوصية التعامل الإسرائيلي مع أفريقيا

ينفرد التعامل الإسرائيلي مع القارة الأفريقية بدرجة عالية من الخصوصية ويتضح ذلك في جانبين: أولها يتمثل في عملية الربط الأيديولوجي والحركي بين الصهيونية وحركة الجامعة الأفريقية والزنوجة، وثانيهما: يتمثل في التعمد الإسرائيلي التعامل مع جماعات أفريقية بعينها تدعيماً لاستمرارها في السلطة إن كانت حاكمة، أو توسيعها لدورها في نشر حالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول الأفريقية، وهذا ما سنتناوله بشئ من الإيجاز أملاً في أن تتوجه إليه الدراسات في المستقبل.

أولاً: عملية الربط الأيديولوجي والحركي بين الصهيونية وحركة الجامعة الأفريقية والزنوجية:

وتظهر عملية الربط هذه - والتي حاكتها الصهيونية العالمية - في عدة أوجه منها:

(١) الزعم بخضوع كل من اليهود والأفارقة (الزنوج) لاضطهاد مشترك، فكلاهما ضحايا للاضطهاد وللإثنين ماض مؤلم، وأنهما من ضحايا التمييز

العنصري، وبينهما بالتالي تفاهم متبادل، ويزيد من تلاقي تطلعاتهما أن لهما جذوراً ممتدة في ماضيين متشابهين - جوهراً، وبالتالي فإن سياسة إسرائيل في أفريقيا تعد تطلعاً عادلاً يتمثل في الرغبة الإسرائيلية في مساعدة الذين عانوا المأسى كالشعب اليهودي ويؤكد موسى ليشم والذي كان رئيساً للإدارة الأفريقية في الخارجية الإسرائيلية - على أن العلاقات القوية التي تطورت بين إسرائيل وأفريقيا إنما تتصل بالروابط التي قامت بين اليهود والأفريقيين، فجذور التعاطف بينهما تتمثل أساساً في أن المدينة السائدة اعتبرت اليهود والزنوج أجناساً منحطة على حد سواء وإن التجربة التاريخية والنفسية متشابهة بينهما، وتمثلت في تجارة الرقيق وذبح اليهود، وهذا التماثل ليس ذا طبيعة تاريخية أو مجردة فقط، ولكنه يتأكد من خلال التطلع اليهودي لتجديد ما أسماه وجودهم القومي، وكذلك من خلال كفاح الأفريقيين للتعبير عن أنفسهم في ظل الاستقلال، أي من خلال رغبة كل من الشعبين في حفظ قيمة الثقافية وتطورها.

(٢) إضفاء المسحة الصهيونية على حركة الجامعة الأفريقية - فمنذ آواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي ومع أخذ الحركة الصهيونية، وحركة الجامعة الأفريقية إطارهما التنظيمي - فقد أطلق على حركة الجامعة الأفريقية اسم الصهيونية السوداء وأطلق على أحد زعمائها المتصدرين لفكرة عودة الزنوج الأمريكيين إلى وطنهم الأصلي - أفريقيا وهو ماركوس جار في اسم النبي موسى الأسود بل إن (تشبه الزنوج بين إسرائيل) وإضفاء طابع ديني على حركتهم للعودة إلى أفريقيا، يوضح هذا التأثر بالفكر الصهيوني إلى حد بعيد، فقد كان الأسقف الكسندر وولترز - أحد أساقفة كنيسة صهيون الأسقفية الميثودية الأفريقية - أكبر سند لسلفستر ويليامز أول داعية لحركة الجامعة الأفريقية والذي نظم أول مؤتمراتها في لندن عام ١٩٠٠م بمساعدة ودعم من كنيسة صهيون، وكان معروفاً أن زعماء هذه الكنيسة يستندون إلى العهد القديم من الكتاب المقدس وخاصة عندما دعوا للهروب من

العبودية على مثال ما حدث لبني إسرائيل، واستعانوا بالآيات الخاصة بالحياة الأخرى من موت وبعث وخلود ليسبغوا على حركاتهم نوعاً من هالة قدسية، أو رضا إلهي.

(٣) إن عملية الربط بين الصهيونية، وحركة الجامعة الأفريقية قد استهدفت من بين ما استهدفت مواجهة الإسلام في أفريقيا من جهة، وضرب العلاقة بين حركة التحرير العربية والأفريقية من جهة أخرى، إذ صرح العديد من القيادات الدينية المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية مبكراً أن الهدف من تهجير الزنوج الأمريكيين إلى أفريقيا إنما يستهدف نشر المسيحية فيها من خلالهم، والوقوف أمام انتشار الإسلام في القارة وبعد الحرب العالمية الثانية فقد أدركت إسرائيل والقوى الاستعمارية أهمية "القيادة الوطنية" والمثقفة في أفريقيا مع المد التحرري الذي بدت عليه الحياة السياسية الأفريقية، فكان اقترابها البارز في البداية من نكروما ونيريري وسنغور أكثر من غيرهم، وقد كان وزن هؤلاء في حركة التحرر الأفريقية ضرورياً لإسرائيل والغرب عامة لتحجيم صلة هذه الحركة بحركة التحرر العربية، وبالطبع فقد أفاد هذا الأمر ميراث الصهيونية والزنوجة المبكر من جهة بل وطبيعة ميراثهم من الفكر الليبرالي وحتى اليساري الأوروبي في توجهة نحو إسرائيل من جهة أخرى[١٨].

(٤) وكان من نتائج ما تقدم أن ظهرت إسرائيل إلى الوجود متمتعة برصيد من التعاطف المنبثق عن العوامل الدينية والثقافية، دون أن يثقل كاهلها شيئ من سلبيات الصدام أو التعامل العدائي بينها وبين القارة الأفريقية وأهلها، على عكس العرب الذين اتهموا في هذا السياق بممارسة تجارة الرقيق في أفريقيا، وقد كانت استجابة الزعماء الأفريقيين للتعامل مع إسرائيل في جميع المجالات سريعة وودية، فمن المعروف أن ليبيريا كانت أول دولة أفريقية تعترف بإسرائيل وثالث دولة اعترفت بها في العالم (بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي) عام ٩٤٨م[١٩]. وأن

نكرو ما ابتعث بعد استقلال بلاده مباشرة عدداً من وزرائه لإسرائيل حيث عقدت شتى العقود والاتفاقيات هذا في الوقت الذي حذر فيه نكروما من "التوسع المصري المباشر أو الاختراق الشيوعي غير المباشر للمناطق الأفريقية من خلال موافقة مصر ورغبتها، بينما عبر عدد من القادة الأفارقة عن انجذابهم لإسرائيل وترحيبهم بمعوناتها، ومن قول الزعيم الكيني توم مبويا "إن أي أفريقي يزور إسرائيل سيعجب لا محالة بالإنجازات التي حققتها في فترة وجيزة - رغم قحل أرضها، وشح مواردها الطبيعية ولذلك فقد كنا جميعاً منتشين ومتشوقين للنسج على منوال تلك التجارب في بلادنا"[٢٠]. وعلى النمط نفسه قال الرئيس نيريري: إن إسرائيل بلد صغيرة... ولكنه يستطيع أن يقدم الكثير لبلد مثل بلدي. إننا نستطيع أن نتعلم دروساً نافعة من إسرائيل نظراً لتشابه المشاكل التي نواجهها... وعلى رأسها مشكلتان مهمتان هما:

بناء الأمة وتوحيدها، ثم إعمار الأرض وتغييرها مادياً واقتصادياً[٢٢].وقد قطع د. باندا رئيس مالاوي شوطاً كبيراً في معاداة العرب وفي تأييده لإسرائيل ومن أقواله المشهورة بعد حرب يونيو ١٩٦٧م أن إسرائيل لم تكن معتدية، وأن مصر دولة عاجزة لم تكن لتقدر "حتى على مقاتلة امرأة[٢٣]. وأضاف أن إسرائيل قد فعلت الشئ الصحيح، وأن اقتراحاً باعتباراً إسرائيل معتدية هو بمثابة تحريف ومتاجرة بشرف الحقيقة[٢٤].

ورغم مضي الأعوام وتوطد أواصر العلاقات العربية - الأفريقية أثناء وعقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م فإن هذا الموقف الأفريقي المتعاطف مع إسرائيل استمر قائماً، ففي مذكرة قدمها مائة وستة نواب بالبرلمان الفيدرالي النيجيري في مايو ١٩٨٢م يطالبون فيها الدول الأفريقية ومعها نيجيريا بإعادة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية مع إسرائيل نجد فيها نفس النغمة "فالعرب يريدون حل المشكلة الإسرائيلية بالتصفية الكاملة لإسرائيل كدولة، أنهم يرونها فرضاً إمبرياليا وإن مصالح أفريقيا

السوداء ليست هي نفس مصالح الدول العربية، فمن الناحية الفلسفية فإن الأفريقانية تختلف عن العروبة ولقد عانى الإسرائيليون مثلما عانى الأفريقيون من العبودية وتجارة الرقيق والاستعمار والإمبريالية والاستعمار الجديد والتمييز العنصري، والسيطرة الاقتصادية والتأمر الدولي فإنهم يجب ألا يعزلوا إسرائيل التي كانت ضحية نفس القوى، دولة هربت تواً من التصفية الدموية في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية وأن نيجيريا ستعاني من عزل إسرائيل، إننا نحتاج إسرائيل أكثر مما تحتاجنا هي، وإذا أردنا المجد فعلينا أن نتطلع إلى الأحسن، إذا ارتبطنا بإسرائيل فسوف نتطلع لإسلوبهم في الحياة ونحسن حياتنا لأن الإنسان يعرف بأصدقائه إننا سوف نتشرب منهم القومية الصحيحة والنظام الصحيح... إلخ.

ثانياً: التركيز على دعم العلاقات مع جماعات أفريقية بعينها:

وتتضح هذه الخصوصية في التعامل الإسرائيلي مع القارة الأفريقية والتي تعد من ثوابت السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا، والتي تتجاوز التعامل المؤقت مع أنظمة الحكم الأفريقية - بافتراض عدم استقرارها - إلى التعامل المستقر وشبه الدائم مع جماعات بعينها تتسم بثقل عددي وسياسي، فتقوم بمساندتها إذا كانت تشكل قاعدة للسلطة القائمة دعماً للاستقرار السياسي وتوطيداً لأواصر العلاقات مع إسرائيل، أو تقوم بمساندتها إذا كانت خارج السلطة السياسية لإشاعة حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في دولة تعد معادية لإسرائيل، ولم تفضل إسرائيل في هذا المقام أهمية الربط الأيديولوجي بين التقاليد الصهيونية وبين تقاليد هذه الجماعات، والأمثلة على ذلك عديدة، استمرار مساعدة إسرائيل لجماعة الدنكا في جنوب السودان والتي يقدر البعض عددها بنحو خمسة ملايين نسمة لإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في السودان لإجهاضه اقتصادياً. وسياسياً، وخلق عقدة للكراهية بين العرب والأفارقة، بصورة تعيق السودان عن أداء دوره العربي والإسلامي، وحتى الأفريقي، باعتباره يشكل أنموذجاً للتعايش العربي الأفريقي المنشود.

وفي ذات الوقت فقد ظلت إسرائيل على تعاملها الوثيق مع جماعة الأمهرا الحاكمة في إثيوبيا سواء في ظل هيلاسلاسي أو منجستو دعماً لسيطرة هذه الجماعة على غيرها من الجماعات - ومعظمها إسلامية - وتعزيزاً لتواجد إسرائيل في منطقة حوض النيل وفي مدخل البحر الأحمر، وقد استغلت إسرائيل في ذلك البعد الأيديولوجي لتقوية صلاتها بجماعة الأمهرا، ذلك أن هذه الجماعة لديها مزاعم بالانتماء إلى الأسرة السليمانية وقيادتها يسمون أنفسهم زعماء إسرائيل ثم إن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية قد ظلت تقوم بدور مهم في تعزيز الهيكل الاجتماعي القائم فهي لم تسهم فقط في تعزيز سلطة الأمهرا وإضفاء الشرعية عليها، ولكنها كانت أيضاً مصدراً لتماسك ووحدة شعب الأمهرا خاصة عندما ركزت في دعايتها على أن شعب الأمهرا هو شعب الله المختار(٢٦).

وفي نيجيريا فلقد قامت إسرائيل بمساعدة جماعة الأيبو التي تقطن في الإقليم الشرقي لنيجيريا (سابقاً) لمواجهة الإقليم الشمالي (سابقاً) المسيطر على السلطة المركزية - ويضم أغلبية مسلمة - حتى وصل الأمر إلى حد إعلان استقلال الإقليم الشرقي تحت اسم جمهورية بيفرا عام ١٩٧٦م والتي اعترفت بها إسرائيل - تحت دعوى أن الأيبو يشكلون قومية متميزة، وزادت على ذلك بأن أعلنت أجهزة دعايتها أن الأيبو هم "يهود أفريقيا"(٢٧).

وفي جنوب أفريقيا فإن عملية الربط الأيديولوجي بين الصهيونية والقومية الأفريكانزية البيضاء قد أتت أكلها في تعزيز الروابط بين إسرائيل وجنوب أفريقيا ذلك أن البيض (البوير - الأفريكانز حالياً) الذين اعتبروا أنفسهم أبناء الله بعد أن تمكنوا من الهجرة من مستعمرة الرأس في عام ١٩٣٦م هرباً من الحكم البريطاني قد عقدوا مقارنة بين خروجهم هذا وخروج بني إسرائيل من مصر، ومثلما أن اليهود خرجوا بقيادة موسى عليه السلام هرباً من فرعون، فإنهم خرجوا من مستعمرة الرأس بقيادة بيتر ريتيف إلى ناتال والترنسفان هرباً من بريطانيا، وهكذا صارت

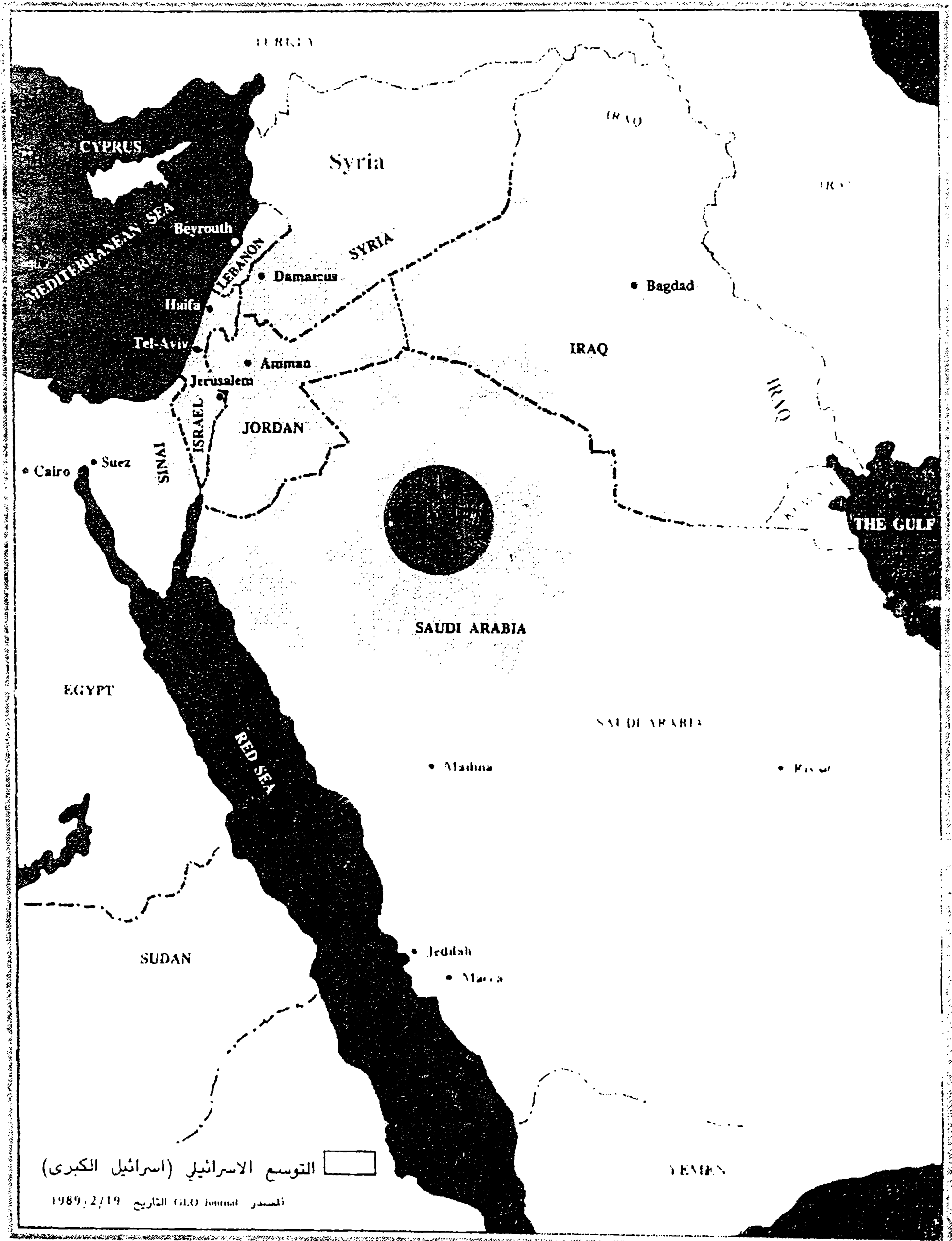
بريطانيا في نظرهم فرعون، وصارت بلاد المهجر "أرض ميعاد" وصاروا هم أنفسهم "شعباً مختاراً"(٢٨).

هذه مجرد نماذج لتعامل إسرائيل مع بعض الجماعات الأفريقية تفتح المجال أمام دراسات أكثر عمقاً، لتتبع المخطط الإسرائيلي في أفريقيا، أبعاده، وأهدافه والذي ينصرف بالدرجة الأولى إلى تعزيز المصالح الإسرائيلية في أفريقيا، حتى ولو كان ذلك على حساب تهديد السلامة الإقليمية لبعض الدول الأفريقية (السودان/ نيجيريا) من جهة، أو تكريس التفرقة العنصرية ضد بعض الشعوب الأفريقية (جنوب أفريقيا) من جهة أخرى.

خاتمــــة

نلخص مما تقدم، وبصرف النظر عن قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى أن القارة الأفريقية بذاتها مستهدفة بالدرجة الأولى داخل المخطط الصهيوني الذي يضع بعض مناطقها كمواقع "تبادلية" أو "احتياطية" في حالة تهديد المركز الأصلي (فلسطين)، أو حتى في حالة تعريض بعض الجماعات اليهودية في مناطق أخرى من العالم للخطر، وإن كنا قد أشرنا إلى أن منطقة شرق أفريقيا (إثيوبيا - جنوب السودان - شمال أوغندا) تشكل أحد هذه المواقع، فليس هناك ما يمنع من أن تشكل جنوب نيجيريا موقعاً ثالثاً في شكل يشبه المثلث لاحتواء المد الاسلامي في أفريقيا تمهيداً للقضاء عليه، وليس من شك في أن عملية الربط الأيديولوجي بين الصهيونية وفكرة حركة الجامعة الأفريقية ثم الربط الأيديولوجي بين الفكر الصهيوني، وتقاليد وتراث بعض الجماعات الأفريقية من شأن أن يخدم فكرة "المواقع التبادلية" تلك ويضمن لها إمكانية التحقيق.

خريطة توضح حدود دولة إسرائيل الكبرى



قائمة المصادر

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: د. عواطف عبد الرحمن، حلمي شعراوي، إسرائيل وأفريقيا ١٩٤٨م - ١٩٨٥م، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٥م).

- د. محبات إمام الشرابي، الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا - دراسة اقتصادية سياسية، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٢).

-Lawrence P. Frank. "Israel and Africa: the Era of Tachlis", in The Journal of Modern African Studies, vol. 26, No. 1, 1988,PP. 151-155 .

-Elliou skinner, "Diplmatic Relations Between the African states and Israel," in Suiayman Sheih Nyang (ed.),Seminar Papers on African Studies, (Washington D.c: Howard university,1974),PP. 137-155.

(٢) د. عبد الملك عودة، النشاط الإسرائيلي في أفريقيا، (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٦٦م).

وانظر:

محمد علي العويش، سياسة إسرائيل الخارجية في أفريقيا، (القاهرة: المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٧٢م).

وانظر أيضاً:

- حمد سليمان المشوخي، التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في أفريقيا، (القاهرة: دار الجامعات المصرية، ١٩٧٢م)..

وانظر كذلك:

-Samuel Delcalo, "Israel and Africa: Aselecred Bibliography", in The Journal of Modern African Studies,(Vol. 5, vo. 3, Nov. 1967), PP. 385-399.

(٣) انظر:

-Fouad Ajami and Martin H.sours, "Israel and sub – Saharan Africa: A study of Interaction",in African Studies Review, vol. xlll, No. 3, Dec. (1970), PP. 405-413.

وانظر أيضاً:

-Colin Legum, "Afro – Arab Ralations in 1983: Slow Progrss in Ending Israel's Diplomatic Isolation", in Africa Contemporary Record (83-84) (London: Africana Publishing Company,1985), PP. A 152-163.

-Victor T. le Vine and Timothy W.luke, the Arab-African Connection: Political and Economic Relations,(Colorado: West View Press., 1979.(

وبخاصة الفصل الأول والثاني من ص١ : ص٢٩ .

وانظر:

-Dunstin M. Wai, "African-Arab Relations: Interdependence or Mis placed Optimism?" in The Journal of Modern African Studies,(vol. 21, No. 2, 1983), PP. 187 – 213.

(٤) انظر كلاً من:

- د. عواطف عبد الرحمن وحلمي شعراوي، م. س. ذ، ص ص ١٨٤ - ٢٠١.

- د. مجدي حماد، إسرائيل وأفريقيا ،دراسة في إدارة الصراع الدولي، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦م).

- د. جورج جبور، الاستعمار الاستيطاني (دمشق: منشورات مكتب الدعاية والنشر والإعلام في القيادة القومية، ١٩٧٥م)، ص ص ٦١ - ٦٦.

(٥) انظر: د. عواطف عبد الرحمن، ود. حلمي شعراوي، م. س. ذ، ص ص ٢٨ - ٣٢.

- د. محبات إمام الشرابي، م. س. ذ، ص ص ٢٠ - ٢٤.

- محمد علي العويني، م. س. ذ، ص ص ٩٧ - ١١٣.

- حمد سليمان المشوخي، م. س. ذ، ص ص ٢٤٦ - ٢٥٠.

(٦) د. مجدي حماد، م. س. ذ، ص ص ٣٣ - ٣٨..

(٧) د. عواطف عبد الرحمن وحلمي شعراوي، م. س. ذ، ص ١٨٥ .

(٨، ٩، ١٠، ١١،) ناحوم غولدمان، إسرائيل إلى أين؟ ترجمة د. نسيم الخوري، (بيروت ودمشق: دار المشرق العربي الكبير، ١٩٨٥) ص ص ٢٨ - ٣١، ص ص ١١٠ - ١١١.

(١٢) نقلاً عن:

د. عواطف عبد الرحمن وحلمي شعراوي، م. س. ذ، ص ١٢ .

(١٣) يشوع رش، إسرائيل وأفريقيا: من الفكر الصهيوني المعاصر، (بيروت مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٨م) ص ٤٠٧ .

(١٤) نقلاً عن:

محمد علي العويني، م. س. ذ، ص ٣٣٠.

(١٥) د. عبد الملك عودة، أفريقيا والمنظمات الأمريكية السوداء، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد رقم ٢، أكتوبر ١٩٦٥م)، ص ص ١٥٦ - ١٥٩.

وانظر أيضاً:

د. مدثر عبد الرحيم، "نظرة أفريقيا للصراع العربي الإسرائيلي"، بحث قدم إلى ندوة العرب وأفريقيا التي عقدت بعمان (الأردن) في أبريل ١٩٨٣م، (بيروت: مركز درسات الوحدة العربية يناير ١٩٨٤م)، ص ص ٣٩١ - ٣٩٣.

(١٦) كولن ليجوم، الجامعة الأفريقية - دليل سياسي موجز، ترجمة أحمد محمود سليمان، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، يونيو ١٩٦٦م)، ص ٢٦، ٣١- ٣٢.

(١٧) د. عبد الملك عودة، أفريقيا... م. س. ذ، ص ١٥٦.

(١٨) د. عبد الملك عودة، النشاط الإسرائيلي في أفريقيا: م. س. ذ، ص١٥.

المحـور الثـاني

ـــ العلاقات المصرية ـــ السودانية (الميراث التاريخي ـــ مدركات وسلوك).

ـــ التعاون العربي- الأفريقي: المدركات- السلوك – الإمكانيات.

ـــ العلاقات السياسية بين دول القرن الأفريقي

الأوضاع في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي.

ـــ مشكلات الأطرف العربية في منطقة القرن الأفريقي.

ـــ الصومال والقرن الأفريقي.

ـــ السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا حتى عام ١٩٩٣م.

العلاقات المصرية ـ السودانية

(الميراث التاريخي: مدركات وسلوك)(*)

العلاقات المصرية - السودانية

لا ينصرف هدف هذه الدراسة إلى تتبع تطور العلاقات المصرية - السودانية فذلك أمر لا تحتمله هذه الورقة من جهة، ثم إنه يشق حتى على مؤرخ واحد تناوله من جهة أخرى نظراً لطول أمد هذه العلاقات وتشعبها. من ثم فإن هذه الدراسة تسعى إلى استنباط الخبرة التاريخية من مسيرة هذه العلاقات في تفاعلاتها بالإيجاب والسلب، كيما يتسنى التوصل إلى قواعد موضوعية تحكم مسيرة هذه العلاقات في المستقبل.

وبناءً على ما تقدم فسيتم تقسيم هذه الورقة على النحو التالي:

أولاً: العلاقات المصرية - السودانية (١٨٢٠م - ١٩٥٦م).

ثانياً: العلاقات المصرية - السودانية (١٩٥٦م - ١٩٨٩م).

ثالثاً: الوضع الراهن للعلاقات (١٩٨٩م - ...).

رابعاً: ميراث الخبرة التاريخية: مدركات وسلوك.

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ١٩٩٨.

أولاً: العلاقات المصرية - السودانية (١٨٢٠م - ١٩٥٦م)

سيتم تناول هذه الفترة ابتداءً من الفتح التركي - المصري للسودان، عام ١٨٢٠م، وحتى استقلال السودان عام ١٩٥٦م.

في الفترة التي سبقت الفتح التركي - المصري للسودان عام ١٨٢٠م، كانت دولة الفونج (١٥٠٤م - ١٨٢١م)، تتهاوى وتضمحل، وكان جنوب السودان يعيش حالة من الفوضى والحروب القبلية، وكانت القبائل القوية مثل الأزاندي والدنكا تسيطر على القبائل الضعيفة وتقهرها، ومع دخول السودان في ظل الحكم التركي - المصري فإن هذه الأوضاع سرعان ما انتهت ذلك أن هذا الحكم قد أقام سلطة مركزية في السودان ككل لأول مرة، تمكنت من إنشاء دولة السودان - بحدودها المعروفة حالياً، وتمكنت من تجميع كافة الجماعات الإثنية والثقافية السودانية المتنوعة في إطار واحد، واستطاعت نشر الأمن بين ربوع السودان، هذا فضلاً عن أن الحكم التركي - المصري قد ألقى بتأثيراته العربية الإسلامية على شمال السودان.

وقد ذكر المؤرخون العديد من الأسباب الدافعة لقيام محمد علي بفتح السودان نذكر منها[1]:

١ - الرغبة في العمل على رفاهية البلاد وأهلها، ذلك أن محمد علي قد استاء من تدني أحوال السودانيين خلال آواخر عهد دول الفونج (١٥٠٤م - ١٨٢١م)، وقرر أن يضع لها حداً بالقوة حتى يخلص السودانيين من تلك المصاعب والمآسي، ويوحدهم مع إخوانهم المصريين في دولة قوية تعمل لخير ورفاهية الشعبين.

٢ - الرغبة في تدعيم الروابط الطبيعية، والحيوية والقومية والسياسية، وروابط اللغة والدين والدم.

٣ - تخاوف محمد علي من المماليك الذين هربوا إلى السودان من قيامهم بتشكيل قوة عسكرية يهددون بها مصر.

٤ - استناد محمد علي إلى "نظرية الخلو"، ما يعرف في وقتنا الراهن بنظرية ملء الفراغ حيث قام بالفتح لسد الفراغ الناجم عن خلو السودان من سلطة مركزية قادرة على تحقيق الأمن في ربوعه.

٥ - رغبة محمد علي في استغلال موارد السودان البشرية (تجارة الرقيق، والرغبة في تشكيل جيش من السودانيين)، والاقتصادية (الذهب، وريش النعام.. إلخ).

٦ - إن الفتح جاء استجابة لرغبة أهالي السودان، الذين طلبوا من محمد علي ذلك، أملاً في إشاعة الأمن في السودان نتيجة انتشار الفوضى والفساد فيه في أواخر عهد دولة الفونج.

وما سبق يُبين أن هناك اختلافات بينة بين المؤرخين في تفسير دوافع محمد علي لفتح السودان، وهي اختلافات اصطبغت بشكل أو بآخر بالانتماء الوطني والتوجه الأيديولوجي للمؤرخين، وهو الأمر الذي حدا ببعضهم إلى تأييد مسلك محمد علي وحدا بالبعض الآخر إلى رفضه واستهجانه، وأياً ما كان الأمر فإن كل الأسباب المذكورة آنفاً والحجج التي ترتكن إليها، تبدو مبررة إذا ما رجعنا للظروف التاريخية التي واكبت عملية الفتح من جهة، وإذا ما تأملنا طبيعة هذه الأسباب بالمفهوم المعاصر من جهة أخرى، ذلك أن ما ذكر من أسباب إنما ينطوي على "رغبة في التعاون"، "وتحقيق الرفاهية"، "أو مساندة جار طلباً العون"، "أو السعي لتحقيق المصالح"، أو "الحفاظ على الأمن القومي".

وأياً ما قيل عن الحكم التركي - المصري للسودان والادعاء بعدم كفاءته إلا أن هذا الحكم قد أسهم في قيام دولة السودان والحفاظ على وحدتها، ونشر الأمن بين ربوعها(٢).

وقد جاء اندلاع الثورة المهدية عام ١٨٨١م، ضد الحكم التركي - المصري ليلقي بظلاله السلبية على العلاقات المصرية - السودانية، وعلى ما أنجزته الإدارة

المصرية في السودان فرغم أن هذه الثورة وصفت بأنها ثورة وطنية بحكم مشاركة كل من شمال وجنوب السودان فيها، إلا أنها عجزت عن خلق آليات للتعاون مع الجيش المصري الموجود بالسودان، بل وكالت إليه الضربات حتى اضطر إلى الجلاء عن السودان عام ١٨٨٥م [٣]، وإذا كان من الصحيح أن الشيخ جمال الدين الأفغاني قد أيد هذه الثورة لأسباب سياسية نتيجة معاداة المهدية للسلطان العثماني، وليس إيماناً بدعاوي المهدية الدينية، إلا أنه من الصحيح أيضاً أن العرابيين قد وقفوا من هذه الثورة موقفاً معادياً، واشتبكوا معها في معارك عسكرية عدة باعتبارها حركة تمرد ضد النظام الشرعي يتعين القضاء عليها، وباعتبار حقوق مصر القانونية والتاريخية في السودان، هذا فضلاً عن أن هذه الثورة قد قامت وتصاعدت في ظل ظروف خضعت مصر فيها للاحتلال البريطاني منذ ١٨٨٢م، بشكل أقعد الجيش المصري عن مواجهة الاحتلال [٤].

ثم إن الثورة المهدية انصرف جل همها إلى الحرب على مختلف الجبهات وبالذات مع كل من مصر والحبشة، وهو الأمر الذي صرف جهدها عن إقامة حكم مركزي قوي بديل للحكم التركي - المصري بعد أن دمرت كل أثر للإدارة والسلطة لهذا الحكم فعادت الفوضى والاضطرابات تضرب بأطنانها في مختلف أرجاء السودان.

وقد كان طبيعياً، والأمور تتدهور على النحو السابق، أن تفكر بريطانيا في إعادة فتح السودان مرة أخرى وبعون مصري، فأعيد فتح السودان عام ١٨٩٨م، وهزمت جيوش الثورة المهدية شر هزيمة خاصةً وأن الضعف قد بدأ يسري في صفوفها لطول أمد القتال من جهة، وعجزها عن السيطرة على ربوع السودان بالتبعية من جهة أخرى [٥]. وهكذا، خضعت السودان منذ عام ١٨٩٨م، لما سُمي بالحكم الثنائي - البريطاني المصري - وقد عارضت الحركة الوطنية المصرية اتفاقية الحكم الثنائي باعتبارها انتقاصاً للسيادة المصرية على السودان، فقد نظم الحزب الوطني بقيادة مصطفى كامل حملة قوية في جريدته اللواء ضد الاتفاقية ووصفها بعدم الشرعية

لمنافاتها للدستور المصري الذي يشير إلى أن السودان جزءاً لا يتجزأ من مصر(٦)، وقد نظم الوطنيون المصريون في أوائل العشرينات حملة دعائية قوية ضد مؤيدي حق السودان في الحكم الذاتي وتقرير المصير، خاصةً ضد السيد عبد الرحمن المهدي الذي اعتبر صنيعة للإنجليز، ذلك أنه وفي غمار الكفاح الوطني المصري أثناء ثورة ١٩١٩م، ذهب إلى لندن ليقدم سيف الإمام محمد أحمد المهدي هدية إلى الملك جورج في حفل الانتصارات عقب الحرب العالمية الأولى، وقد أدى تصاعد الحركة الوطنية في كل من مصر والسودان آنذاك إلى سعي بريطانيا لتقليص الوجود المصري في السودان، فاستغلت حادثة قتل السردار السيرلي ستاك بالقاهرة عام ١٩٢٤م، واتخذت منها ذريعة لإنهاء الوجود المصري كليةً في السودان(٧).

وخلال الفترة من عام (١٩٢٤م - ١٩٣٦م)، انفردت بريطانيا بحكم السودان، متحالفة مع أنصار المهدية، وهم الذين اتهموا الدولة العثمانية وخديوي مصر أثناء الثورة المهدية بالتحالف مع الكفار "أعداء الدين من الإنجليز"، واتجهت منذ ذلك الحين إلى إضعاف العلاقات المصرية - السودانية من جهة، وإلى تمزيق أوصال السودان إلى شمال وجنوب من جهة ثانية(٨).

فقد حاربت بريطانيا انتشار التعليم المصري المدني والأزهري في السودان، وعملت على تقليص الوجود المصري المدني بكافة الأساليب، وحجمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى أدنى حد لها، ورغم أنها أبرمت اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩م، مع مصر والتي اعترفت فيها بالحقوق المائية لمصر، إلا أنها هذه الاتفاقية أوغرت صدور بعض السودانيين الذين رأوا فيها انحياز إلى جانب مصر(٩). وقد تواكب مع ذلك قيام بريطانيا بالعمل على تمزيق أوصال السودان فقد فتحت الباب واسعاً أمام التجارة الأوروبية وبعثات التبشير في الجنوب، ثم إن سياستها في التطور المنفصل للجنوب قد أسهمت في تعميق الفوارق إلى حد كبير بين الشمال والجنوب، ذلك أن تطبيق قانون المناطق المقفلة في الجنوب منذ عام ١٩٢٩م، قد انتهى إلى

إغلاق الجنوب في وجه الشماليين تماماً بما في ذلك التجار، ورجال الإدارة، وخلق نظام سياسي خاص بالجنوب يعتمد على الحكم غير المباشر من جانب الزعماء القبليين، فضلاً عن إبعاد الحامية الشمالية من الجنوب - والتي كانت تشكل بالإضافة إلى التجار الشماليين حلقة وصل بين الشمال والجنوب - وحلت محلها الفرقة الاستوائية التي أنشئت عام ١٩١٧م، والتي ظلت تمثل القوة العسكرية الرئيسة في الجنوب حتى أغسطس عام ١٩٥٥م، وقد أدى ذلك إلى تعميق الفوارق الثقافية واللغوية والدينية بين الشمال والجنوب، خاصةً وأن بريطانيا كانت ترى آنذاك أن الجنوب أقرب إلى أفريقيا السوداء منه إلى السودان بل وراحت تفكر في ضمه إلى أوغندا أو كينيا(١٠).

وهكذا، فإن بريطانيا بذرت بذور الحرب الأهلية المستعرة في السودان حتى وقتنا الراهن من جهة، ثم إن هذه الأوضاع قد شكلت عبئاً على السودان بعد استقلاله في أي مسعى لتحقيق أي شكل من أشكال الارتباط مع مصر من جهة أخرى.

ومنذ ذلك الحين تشرذمت الحركة الوطنية المصرية والسودانية بين العديد من القيادات، **أحدها** - وهو مصري بالأساس - ظل ينادي بحق مصر في السيادة على السودان، **وثانيها** - مصري/ سوداني - راح يرفع شعار وحدة وادي النيل، **وثالثها** - سوداني بالأساس - نادى بحق تقرير المصير والاستقلال، وكانت الغلبة في النهاية للتيار الأخير.

ومنذ عام ١٩٣٦م - عام توقيع معاهدة الصداقة والتحالف، وحتى عام ١٩٤٦م - عام مفاوضات صدقي - بيفن، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات المصرية - السودانية حيث رفع الحظر البريطاني الذي فرض على هذه العلاقات، وقبلت بريطانيا بعودة أسباب الاتصال بين الشعبين، كما سمحت بعودة رمزية عسكرية ومدنية مصرية للسودان، ورغم أن هذا الوضع قد أسفر عن تزايد حجم الاتصالات بين الشعبين، وتلاحم بعض فصائل الحركة الوطنية المصرية والسودانية

معاً للمناداة بوحدة وادي النيل، إلا أن فترة الاثنتا عشر سنة من الغياب المصري عن السودان (١٩٢٤م - ١٩٣٦م)، فضلاً عن الممارسات البريطانية في السودان طوال هذه الفترة، قد ولدت أوضاعاً وتوجهات مختلفة في الساحة السودانية، فمن جهة، حدث تغير في حجم ونوعية المثقفين السودانيين، وانخرط أغلب هؤلاء في سلك الوظائف الحكومية، ثم إن النسبة الغالبية من هؤلاء تعلمت تعليماً إنجليزياً في كلية غوردون والجامعة الأمريكية ببيروت بشكل أبعدهم عن الثقافة المصرية والتعليم المصري ودفعهم إلى رفض منافسة الإداريين والمثقفين المصريين لهم في السودان، ومن بين هؤلاء كان إسماعيل الأزهري أحد أقطاب مؤتمر الخريجين الذي تشكل عام ١٩٣٨م، ودعا بصفة أساسية إلى حق تقرير المصير للسودان عقب الحرب العالمية الثانية، وذلك في إطار وحدة وادي النيل[١١]، ومن جهة ثانية، فإن بريطانيا اتجهت عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة إلى العمل على إنهاء "هوية سودانية" متميزة، فعدلت عن السياسة الجنوبية تحت دعوى أنه رغم أن شعوب جنوب السودان هي شعوب متزنجة أفريقية، إلا أن "العوامل الجغرافية والاقتصادية... تعمل على الربط بين هذه الشعوب وبين التطور المستقبلي لبلاد الشرق الأوسط وشمال السودان حيث تسود النزعة العربية" وربما يكون هذا التحول ناجماً عن رغبة بريطانيا في تقوية السودان في مواجهة مصر، ففي عام ١٩٤٦م، كانت المفاوضات دائرة بين بريطانيا ومصر لإلغاء معاهدة ١٩٣٦م، وكان من بين المطالب المصرية ضرورة اعتبار السودان جزءاً لا يتجزأ من مصر، خاضع لسيادتها بحكم الحقوق القانونية والتاريخية، وقد تشككت بريطانيا في مقدرة السودان المقسم إلى شمال وجنوب على مقاومة الضغط المصري، هذا فضلاً عن أن بعض الجنوبيين لم تكن تحدوهم الرغبة في الخضوع مرة أخرى للحكم المصري[١٢]، ومن جهة ثالثة، فإن استمرار الإصرار المصري الرسمي والشعبي على وحدة وادي النيل القائمة على خضوع السودان للسيادة المصرية، قد أدى إلى انعكاسات سلبية على مستقبل العلاقات المصرية - السودانية.

ففي عام ١٩٤٦م، رفضت مصر الاعتراف بالوفد السوداني - برئاسة إسماعيل الأزهري ومنعته من المشاركة في مفاوضات بروتوكول صدقي - بيفن تحت دعوى أن الحكومة المصرية هي الممثل الوحيد للشعبين تحت راية وحدة وادي النيل، ورغم اعتراف بريطانيا في ذلك الحين بالسيادة المصرية على السودان إلا أن البروتوكول سرعان ما انهار، واستقال صدقي في ديسمبر ١٩٤٦م، وخلفه النقراشي في رئاسة الوزارة وقد عرض الأخير الأمر على مجلس الأمن وأصر على موقف مصر التقليدي وطالب بما أسماه حقوق مصر القانونية والتاريخية في السودان(١٣).

ومع قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢م، فإن معظم فصائل الحركة الوطنية السودانية قد أيدتها، وقد كان جانب من هذا التأييد يحمل في طياته البعد العاطفي بحكم رئاسة محمد نجيب - وهو من أصول سودانية - لمجلس قيادة الثورة، وسرعان ما أصدر المجلس في منتصف أغسطس ١٩٥٢م، قراراً " بالاعتراف بحق السودان في تقرير مصيره، ووقف سياسة استجداء بريطانيا في أمر علاقة مصر بالسودان، حيث لا تمتلك قانوناً أو شرعاً أمر البت فيه"(١٤).

وتم دعوة السيد علي الميرغني راعي طائفة الختمية والأحزاب الاتحادية، والسيد عبد الرحمن المهدي راعي طائفة الأنصار والأحزاب الاستقلالية لزيارة مصر للتشاور، وقد تم توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد هو الوطني الاتحادي، وأيضاً الأحزاب الاستقلالية، وجرى تقويض الجانب المصري للاتفاق مع بريطانيا، وقد انتهى الأمر بتوقيع اتفاقية ١٢ فبراير عام ١٩٥٣م، التي منحت السودان الحكم الذاتي وحق تقرير المصير، وأجريت الانتخابات العامة في السودان، وعلى ضوء نتائجها تم تشكيل الحكومة الانتقالية برئاسة إسماعيل الأزهري، الذي حضر بعد ذلك على رأس وفد سوداني للمشاركة في احتفالات الثورة عام ١٩٥٤م(١٥).

وقد جاء اعتراف الثورة المصرية بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره ليشكل أول سابقة أفريقية في هذا المجال، ورغم اختلاف ظروف العلاقات المصرية

السودانية عن غيرها من الحالات الأفريقية، إلا أنه يلاحظ أن رفض جنوب أفريقيا الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب النامبيي، ورفض إثيوبيا الاعتراف بهذا الحق للشعب الإريتري، فضلاً عن رفض المغرب الاعتراف بهذا الحق للشعب الصحراوي، كل هذا وذاك قد أسفر عن مواجهات دامية أهدرت الموارد وأزهقت الأرواح دونما طائل.

وعلى أية حال، فما أن تشكلت الحكومة السودانية الانتقالية حيث بدأت نذر الخلافات مع مصر تلوح في الأفق، فمن جانب ترك صراع مجلس قيادة الثورة مع محمد نجيب آثاره السلبية لدى دعاة الاتحاد مع مصر من السودانيين الذين رأوا في نجيب رمزاً لوحدة وادي النيل، ومن جانب ثان، فإن اختلاف طبيعة نظامي الحكم في الدولتين ألقى بظلاله على مسيرة العلاقات (في مصر حكم عسكري أنهى التعددية الحزبية، وفي السودان نظام حكم برلماني يقوم على التعددية الحزبية)، ومن جانب ثالث، بدأت الوفود السودانية تصل إلى مصر مطالبة بوضع قواعد للعلاقات المائية بين البلدين، بل وضرورة تعويض سكان منطقة حلفا عما سيلحق بأراضيهم من أضرار من جراء إقامة السد العالي.

وتدهورت العلاقات بين البلدين وواكبها حملات دعائية معادية بشكل دفع دعاة الوحدة مع مصر إلى النزوع إلى الاستقلال، ويمكن إيجاز بعض مظاهر هذا التردي في العلاقات فيما يلي[١٦]:

١ - رفض إسماعيل الأزهري، رئيس الوزراء ورئيس وفد السودان لدى مؤتمر باندونج أبريل ١٩٥٥م، أن يشكل وفده مع الوفد المصري برئاسة جمال عبد الناصر وفداً واحداً يمثل وادي النيل، وإعلانه أنه يفضل أن يظهر وفد السودان منفرداً ليظهر قدراته.

٢ - وعقب عودة الأزهري إلى الخرطوم فإنه دعا اللجنة العليا والهيئة العامة للحزب الوطني الاتحادي إلى الاجتماع، حيث تقرر "قيام جمهورية سودانية مستقلة

لها كامل السيادة"، وقد صدر إعلان الاستقلال رسمياً من داخل البرلمان السوداني في ١٩ ديسمبر عام ١٩٥٥م، وبدأ سريانه بالفعل اعتباراً من أول يناير عام ١٩٥٦م.

٣ - ورغم مشاركة مصر في احتفالات الاستقلال، واعترافها بالسودان، إلا أن أملها في "أن تستمر حكومة السودان في رعاية الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها دولتا الإدارة الثنائية نيابةً عن السودان، أو اتفقنا على تطبيقها على السودان"، على نحو ما جاء في مذكرة الاعتراف المصري بالسودان، هذا الأمل ووجه بمعارضة من الأزهري الذي أعلن "أن حكومة السودان لا تعلم شيئاً عن تلك الاتفاقيات أو المعاهدات لأنها لم تكن طرفاً فيها... وأن هذه الاتفاقيات متى عرفت ستعرض على البرلمان الذي يقرها أو لا يقرها". وهكذا، ومنذ اللحظة الأولى لاستقلال السودان، بذرت بذور الخلافات بين الدولتين، وهي خلافات ماتزال تطرح بآثارها السلبية على العلاقات بينهما وتتمثل هذه الخلافات فيما يلي:

١ - النزوع المغالى فيه من قبل السودان نحو الذاتية والاستقلال، وما ترتب عليه من حساسيات مفرطة تجاه أية علاقة تعاونية مع مصر.

٢ - الخلافات حول مياه النيل، وتحديد أنصبة البلدين منها.

٣ - اتفاقيات الحدود ومدى الالتزام بحجتها من عدمه.

٤ - ما يطرحه اختلاف طبيعة نظام الحكم وتوجهاته في البلدين على العلاقات بينهما.

ورغم ما تقدم فإن هذه الفترة شهدت قيام مصر بافتتاح فرع جامعة القاهرة بالخرطوم عام ١٩٥٥م، كما شهدت مساهمة مصر في تسليح الجيش السوداني، والتبرع بأول عربات مدرعة يمتلكها هذا الجيش، ثم إن مصر قامت بإنشاء سلاح الطيران السوداني عام ١٩٥٦م، وعادت في نفس العام أول دفعة من الطيارين السودانيين الذين تدربوا بمصر على طائرات تدريب مهداة من مصر[١٧].

ثانياً: العلاقات المصرية- السودانية (١٩٥٦م - ١٩٨٩م)

بانتهاء احتفالات السودان بالاستقلال، استقال إسماعيل الأزهري، الذي دعى بعدَ ذلك إلى تشكيل أول حكومة وطنية للسودان، غير أنه لم تكد تمر بضعة أشهر حتى سقطت الحكومة في اقتراع بسحب الثقة منها في ٥ يونيو ١٩٥٦م.

وتشكلت أول حكومة ائتلاقية من حزب الأمة، وحزب الشعب الديمقراطي - الذي انشق عن الحزب الوطني الاتحادي - برئاسة عبد الله خليل سكرتير حزب الأمة، الذي عرف بشكوكه الشديدة تجاه مصر وعبد الناصر بشكل خاص، وأيضاً بتعاطفه الشديد مع الغرب، ورغم ذلك فإن قرار عبد الناصر بتأميم قناة السويس لتخصيص عائدات المرور بها لتمويل بناء السد العالي قد لاقى صدى شعبياً إيجابياً في السودان خصوصاً بعد وقوع العدوان الثلاثي على مصر، وهو ما دفع مجلس الوزراء السوداني إلى اتخاذ عدد من القرارات لمؤازرة مصر منها: إعلان التعبئة العامة، وتوفير ملاذ آمن لبعض الطائرات المصرية، التي استطاعت أن تفلت من الضربة الجوية الأولى - البريطانية والفرنسية - في مطار وادي سيدنا ومنها الإعلان عن اتخاذ كل الخطوات الضرورية لتأمين وفرة المواد الغذائية لمصر، بالإضافة إلى تأكيد السودان إدانتها للعدوان ومطالبتها بسحب القوات المعتدية من مصر غير أن هذه القرارت وغيرها لم تصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا على نحو ما فعلت العديد من الدول العربية[١٨].

وباكتمال انسحاب القوات المعتدية من منطقة قناة السويس، سعى عبد الناصر إلى إقامة السد العالي، وجرت مفاوضات مصرية سودانية بشأن مياه النيل تعثرت غير مرة، فقد أصرت السودان على وجوب تحديد حصتها من المياه قبل إقامة السد العالي، وذلك على أساس مساحة الأراضي الجيدة سهلة الري، أو طبقاً لعدد السكان.

إلا أنه رغم التوتر في العلاقات، ورغم تعاطف عبد الله خليل مع الغرب، إلا أن حكومة السودان عارضت بشدة مشروع إيزنهاور لملء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط[١٩].

ومع مطلع عام ١٩٥٨م، وبينما كانت السودان تستعد لإجراء أول انتخابات عامة في ظل الحكم الوطني، أرسلت مصر مذكرة إلى السودان تطالبها بتسليم منطقتي حلفا وحلايب إلى الإدارة المصرية، وقامت بإرسال لجان الاستفتاء - على قيام الجمهورية العربية المتحدة - إلى المنطقتين، غير أن السلطات السودانية قامت باحتجاز أعضاء هذه اللجان وتصاعد التوتر بين البلدين بشكل غير مسبوق، وفشلت المفاوضات بينهما لإيجاد حل وتقدمت السودان بشكاوي إلى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ضد مصر، غير أنه أمكن احتواء الأزمة، حين قررت الحكومة المصرية إرجاء تسوية موضوع الحدود بين البلدين إلى ما بعد الانتخابات السودانية، وحين أعلنت أن القوات المسلحة المصرية لم تقم لغزو السودان، ولكنها دائماً السند للسودان ضد العدوان المشترك[٢٠].

وبهذا فإن مصر سدت الطريق أمام القوى الاستعمارية التي أرادت الاستفادة من هذا الوضع في ظل ظروف الحرب الباردة من جهة، ثم إنها أكدت التزامها بالتوجه العربي في وقت كانت تقيم فيه دولة الوحدة مع سوريا من جهة ثانية، ثم إنها أغلقت الباب أمام حزب الأمة الذي أراد استغلال هذه الأزمة للاستفادة منها في معركة الانتخابات من جهة ثالثة، خاصةً وقد لاح في الأفق بوادر تقارب بين الحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي كان يمكن أن يسفر عن سحب الثقة من حكومة عبد الله خليل، أو أن يهزمها في الانتخابات القادمة.

ووسط هذه الأجواء استولى الفريق إبراهيم عبود على السلطة في الخرطوم في ١٧ نوفمبر عام ١٩٥٨م، وهو نفس يوم انعقاد البرلمان للنظر في سحب الثقة من حكومة عبد الله خليل، وأعلن النظام الجديد حل البرلمان، وتعطيل العمل

بالدستور، وحل الأحزاب السياسية ووقف إصدار الصحف إلى حين، والأهم أنه أكد على أنه سيعمل على إزالة الجفوة "المفتعلة" مع مصر. وقد اعترفت مصر على الفور بالنظام الجديد على اعتبار أن هذا شأن سوداني داخلي، غير أن هذا الاعتراف قد فسر من بعض الأوساط السودانية بأن عبد الناصر كان قد ضاق ذرعاً بحكومة عبد الله خليل التي تعمدت عدم الوصول إلى اتفاق بشأن مياه النيل وهو ما أخر البدء في إقامة السد العالي وأن مصر فضلت التعامل من العسكر باعتبار أن ذلك قد يكون أفضل التوصل إلى حلول عاجلة للقضايا المعلقة بين البلدين(٢١).

وسرعان ما شكل الجانب السوداني لجنة لتبحث على وجه السرعة القضايا المعلقة بين البلدين (مياه النيل والتجارة)، تشكل على أثرها وفد قام بزيارة القاهرة للتوصل إلى اتفاق حول هذه القضايا، وبعد العديد من المشاورات تم التوقيع على اتفاقية مياه النيل في ٨ نوفمبر عام ١٩٥٩م(٢٢)، ويلاحظ على هذه الاتفاقية ما يلي:

١ - إن السودان حصل على نحو ثلثي المياه التي يوفرها السد العالي ١٤.٥ مليار متر مكعب في حين أن مصر لم تحصل إلا على الثلث ٧.٥ مليار متر مكعب.

٢ - إن مصر قد دفعت تعويضات لحكومة السودان عن الأضرار التي لحقت بممتلكاتها نتيجة التخزين خلف السد العالي مقدارها ١٥ مليون جنيه مصري. (وهو ما يعادل نحو ٤٥ مليون دولاراً آنذاك).

٣ - إن مصر قد استغنت عن التخزين في جبل الأولياء وتركته للسودان دون مقابل.

٤ - إن مصر تحملت التكلفة المالية لبناء السد العالي كاملة، ناهيك عن التكاليف الباهظة التي تحملتها مصر مالياً، ومادياً، وبشرياً في معركة السد العالي، معركة العدوان الثلاثي على مصر.

وإثر ذلك تحسنت العلاقات بين البلدين، وقام عبد الناصر بزيارة الخرطوم في ١٥ نوفمبر ١٩٦٠م، للمشاركة في احتفالات السودان بوصول عبود إلى السلطة،

وكان استقبال الشعب السوداني لعبد الناصر حافلاً، بشكل أزال الجفوة بين البلدين وخلال هذه الزيارة أهدت مصر للسودان ٦ مقاتلات، و٥ عربات نقل للجيش السوداني(٢٣).

غير أن الإجراءات القمعية التي استخدمها عبود في الداخل، فضلاً عن تردي الأوضاع الاقتصادية في السودان جراء تصاعد الحرب الأهلية في الجنوب قد أدى إلى قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، بشكل اضطر معه عبود للانسحاب من الحياة العامة نهائياً، وتشكلت حكومة مدنية برئاسة سر الختم خليفة، ثم أجريت الانتخابات العامة في عام ١٩٦٥م، أسفرت عن تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة محمد أحمد محجوب (حزب الأمة)، تم تشكيل حكومة ائتلافية ثانية في عام ١٩٦٦م، برئاسة الصادق المهدي، فحكومة ائتلافية ثالثة في عام ١٩٦٧م، برئاسة محمد أحمد محجوب مرة أخرى (من حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي).

وفي ظل هذه الحكومة الأخيرة حدثت نكسة عام ١٩٦٧م، وقد اتخذت الحكومة السودانية العديد من القرارت والإجراءات لمساندة مصر منها: وضع الجيش السوداني في حالة تأهب قصوى، وإرسال قوات سودانية إلى الجبهة المصرية، والتعهد بتلبية كافة احتياجات الحكومة المصرية على الفور، وتدخل السودان لتسوية المسألة اليمنية بين مصر والسعودية لتنقية الأجواء العربية، وعقد مؤتمر القمة العربي بالخرطوم في أغسطس ١٩٦٧م، والذي قدم دعماً معنوياً ومادياً لدول المواجهة فضلاً عن تحفظ السودان على قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢)، لأنه لا ينص صراحةً على الانسحاب من كافة الأراضي العربية، ولا على حقوق الشعب الفلسطيني(٢٤).

وخلال الفترة من (١٩٦٧م - ١٩٦٩م)، شهدت العلاقات المصرية السودانية تحسناً ملحوظاً كما شهدت انصراف الحزبين الرئيسين الاتحادي الديمقراطي، وحزب الأمة إلى ترتيب الأوضاع الداخلية في السودان حيث جرت مناقشات واسعة حول وضع الدستور الدائم للسودان الذي اتفق في النهاية على أن يكون

إسلامياً، ورئاسياً وبدأ الحزب الاتحادي يستعد للانتخابات الرئاسية القادمة ودفع بإسماعيل الأزهري كمرشح له، وبدأ حزب الأمة الآخر بعد توحيده (جناح الصادق، وجناح الأمام)، يستعد لهذه الانتخابات ودفع بالأمام الهادي المهدي كمرشح له، وقد اتفق على إجازة الدستور في غضون ستة أشهر على أن تجرى الانتخابات الرئاسية في مطلع عام ١٩٧٠م[٢٥].

غير أنه وللمرة الثانية، وفي ظل ظروف مشابهة، يقوم الجيش السوداني بقيادة جعفر نميري بالاستيلاء على السلطة في ٢٥ مايو عام ١٩٦٩م، ويعلن حل مجلس السيادة، ومجلس الوزراء والجمعية التأسيسية، ولجنة الانتخابات، والمجالس المحلية، وكانت القاهرة أيضاً أول عاصمة عربية تعترف بالنظام الجديد، وقد فسر هذا الموقف بأنه معادٍ للحزب الاتحادي الديمقراطي الذي كان يأمل في الوصول إلى السلطة في الانتخابات القادمة، وقد قام عبد الناصر بزيارة للسودان مرتين في عام ١٩٧٠م، المرة الأولى في يناير للمشاركة في الاحتفالات بعيد الاستقلال، والمرة الثانية في مايو للمشاركة في الاحتفالات بالذكرى الأولى لاستيلاء نميري على السلطة.

ومنذ بداية السبعينيات وحتى سقوط نظام حكم نميري عام ١٩٨٥م، فإن العلاقات المصرية السودانية قد شهدت تحسناً ملحوظاً، هذا رغم عجز السودان عن الدخول مع كل من مصر وليبيا في رابطة اتحادية لاعتبارات داخلية، ويمكن إيجاز أهم ملامح هذا التحسن فيما يلي:

١ - مساعدة كل من مصر وليبيا لنميري في العودة إلى السلطة عقب انقلاب يوليو ١٩٧١م[٢٦].

٢ - مشاركة القوات السودانية في حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

٣ - توقيع منهاج العمل التكاملي في عام ١٩٧٤م، بهدف تنمية القدرات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والفكرية للبلدين في إطار من التكامل المشترك،

وقد توج ذلك بتوقيع ميثاق التكامل في أكتوبر عام ١٩٨٢م، الذي أسفر عن إقامة مؤسسات لرعاية التكامل منها المجلس الأعلى للتكامل، وبرلمان وادي النيل، والأمانة العامة، واللجان الفنية المشتركة وصندوق التكامل، كما تم إنشاء العديد من الشركات المشتركة في ميدان الزراعة والملاحة النهرية، والتعدين، والاستثمار.. إلخ، كما وقعت العديد من البروتوكولات اشتملت على مشروع قناة جونجلي ١٩٧٤م، - التي توقف العمل فيها نتيجة الحرب الأهلية في الجنوب - وعلى التعاون في المجالات العلمية، والثقافية، والرياضية، والتجارية، وأنشأ الميثاق منطقة تكامل على الحدود المصرية السودانية في منطقة حلفا والبحر الأحمر.. إلخ[٢٧].

٤ - توقيع اتفاقية الدفاع المشترك في يوليو ١٩٧٦م.

٥ - ورغم توقيع مصر لمعاهدة السلام مع إسرائيل، إلا أن السودان كانت من بين عدد محدود من الدول العربية التي لم تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر.

ورغم هذا التحسن الملحوظ في العلاقات، والذي بدأ يأخذ الطابع المؤسسي المشترك ويجد صدى له على أرض الواقع بصورة كان يمكن أن يؤدي إلى تواري عوامل الخلافات الأساسية بين البلدين (مياه النيل، الحدود)، فإنه يبدو أن مثل هذه الأوضاع لم تصادف هوى لدى بعض فئات المجتمع السوداني التي خشيت أن تؤدي مسيرة التكامل في نهايتها إلى صيغة اتحادية بين البلدين فاتجه بعضها إلى رفع راية "الاستعمار الثنائي المصري - الأمريكي" هذه المرة، خصوصاً بعد التنسيق المصري الأمريكي في عملية التسوية في الشرق الأوسط، وبعد مناورات النجم الساطع، واتجه البعض الآخر إلى تفسير اتفاقية الدفاع المشترك بأنها تستهدف الحفاظ على النظام الحاكم في الخرطوم، وأطلق البعض الثالث شائعات في جنوب السودان مفادها أن الهدف من إقامة مشروع قناة جونجلي هو توطين مئات الألوف من الفلاحين المصريين هناك بشكل ألهب مشاعر الجنوبيين من خطر التواجد المصري.

وعلى أية حال فإنه لم يقدر لمسيرة التكامل الاستمرار، ذلك أن تردي الأوضاع الاقتصادية في السودان نتيجة انتشار الفساد من جهة، وتصاعد حدة الحرب في الجنوب من جهة ثانية، قد أسفر عن تذمر شعبي أسفر عن قيام انتفاضة أبريل ١٩٨٥م، التي أطاحت بحكم نميري، وبعملية التكامل بين البلدين برمتها.

- وقد تميزت الفترة الانتقالية التي أعقبت الانتفاضة بعداء ورفض كامل لكل ما يتصل بمصر، باعتبار أن مصر مسؤولة عن استمرار حكم نميري لمدة ستة عشر عاماً، وفسرت كل الاتفاقيات والمواثيق التي تمت بأنها اتفاقيات مشبوهة صنعت خصيصاً لحماية نظام نميري من جهة، واستثمرتها مصر للتخفيف من أثر العزلة العربية التي فرضت عليها بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل من جهة أخرى[٢٨].

ولقد جاء رد الفعل المصري للانتفاضة حذراً، ورغم ذلك فإن مصر أكدت على ما يجري في السودان شأن داخلي، وأن من حق الشعب السوداني تشكيل مساره السياسي والاجتماعي حسب رؤيته، كما أكدت حرصها على تنمية العلاقات مع النظام الجديد[٢٩].

غير أن ممارسات نظام الحكم الجديد قد أثارت مخاوف مصر، ذلك أن هذا النظام سارع بتطبيع علاقاته مع ليبيا - وكانت على خلاف مع مصر آنذاك - وسعى إلى مد الجسور مع سوريا، وإيران، وإثيوبيا، كما حرك العديد من المظاهرات العدائية لمصر، وفي ذات الوقت فقد تجاهلت الحكومة الانتقالية مصر بصورة غير مسبوقة وبصفة خاصة بالنسبة للزيارات التي قامت بها وفودها إلى الخارج بحثاً عن سند وتأييد[٣٠].

ورغم ما تقدم فإن الموقف المصري تجاه تطورات الأحداث في الفترة الانتقالية، قد تميز بالهدوء والحرص على احتواء ما أفرزته من سلبيات، حيث تعالت الصيحات في السودان مطالبة بإلغاء ميثاق التكامل، واتفاقية الدفاع المشترك، وضرورة إعادة فتح ملفات الحدود، واتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩م.

وجاءت فترة الحكم المدني الثالثة عام ١٩٨٦م، بحكومة ائتلافية بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي، وترأسها الصادق المهدي زعيم حزب الأمة صاحب الأغلبية البرلمانية، ولم تبد الحكومة الجديدة اهتماماً كافياً لتطوير العلاقات مع مصر ذلك أن برنامج الحكومة الذي قدمه رئيس الوزراء للجمعية التأسيسية حجم هذه العلاقات حيث نص على: "أن للسودان علاقات متميزة مع بعض جيرانه" وقد شمل لفظ الجيران إلى جانب مصر، المملكة العربية السعودية، وليبيا، ودول حوض النيل، أما بشأن العلاقات مع مصر منفردة فقد جاء في البرنامج "أن العلاقات الخاصة بين السودان ومصر سوف تصاغ في شكل جديد يخدم مصلحة البلدين"(٣١).

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تجاهل رئيس الوزراء زيارة مصر طوال عام ١٩٨٦م، رغم قيامه بمحاولات واسعة عربية ودولية، وبنهاية عام ١٩٨٦م، تشكلت لجنة مشتركة من حزبي الأمة والاتحاد الديمقراطي لدراسة العلاقات المصرية السودانية، وتقييم التجارب السابقة وانبثق عن هذه اللجنة ما سُمي ميثاق الإخاء الذي تم التوقيع عليه بالقاهرة من قبل رئيسي حكومتي البلدين في فبراير ١٩٨٧م، كبديل لميثاق التكامل. وهكذا، فإن مصر وقعت على الميثاق دون أن يطرح للمناقشة، ويبدو أنها رأت فيه - وبحق - مجرد إعلان أو بيان مشترك يفصح عن مواقف مصر والسودان بشأن أوجه العلاقات الثنائية، ولا يرقى إلى مرتبة الاتفاقية الدولية الملزمة(٣٢).

وقد استمر الفتور يطغى على العلاقات المصرية السودانية طوال هذه الفترة حتى وقوع الانقلاب العسكري الثالث ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، بزعامة عمر البشير تحت مظلة الجبهة الإسلامية القومية، وهي التي وقفت منذ عام ١٩٨٦م، موقفاً عدائياً من الحزبين التقليديين، فحزب الأمة لم ينس للجبهة وقوفها إلى جانب نميري في تأييد قوانين الشريعة الإسلامية (سبتمبر ١٩٨٣م)، وتصويرها للصادق المهدي بالعلماني المعادي للقوانين الإسلامية، وانتقاداتها لممارساته إلى درجة أضعفت هيبة

الدولة، أما الحزب الاتحادي فقد أزعجه أن الجبهة مدت نفوذها على حسابه في مناطق نفوذه التقليدية في الشمال والوسط، وأنها أجهضت بالتعاون مع حزب الأمة مبادرة زعيمه محمد عثمان الميرغني المتمثلة في اتفاقية السلام التي وقعها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان في نوفمبر ١٩٨٨م[٣٣].

ثالثاً: الوضع الراهن للعلاقات (١٩٨٩م - ...)

كان التأييد المصري لانقلاب البشير - الترابي (أو ما سُمي بثورة الإنقاذ)، واضحاً منذ البداية، فقد اعتبرته القيادة المصرية انقلاباً وطنياً أتى ليحقق الاستقرار في السودان، ويحل أزمة الجنوب، ويواجه الأزمة الاقتصادية الطاحنة[٣٤].

وفي المقابل فإن النظام السوداني الجديد حاول الاستفادة من حالة الفتور السابقة بين مصر وحكومة الصادق المهدي بغية تحقيق عدة أهداف كان منها: توطيد أركانه واكتسابه الشرعية الإقليمية والعربية عبر البوابة المصرية، وتخفيض حدة الضغوط الأمريكية التي بدأت في الظهور نتيجة إقدام قادة الانقلاب على حل الأحزاب، والنقابات ومصادرة الصحف، ومطاردة المعارضة، والسعي لتسوية مشكلة الجنوب بمساندة مصرية[٣٥].

وأثناء زيارة البشير للقاهرة في فبراير ١٩٩٠م، فإن مصر أبدت تحفظاتها تجاه الممارسات الداخلية للنظام السوداني، الأمر الذي اعتبره بعض أعضاء المجلس العسكري الحاكم في السودان تدخلاً في الشؤون الداخلية للسودان[٣٦].

وقد جاء الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠م، والتأييد السوداني للعراق، ليشعل الخلافات المصرية السودانية، خاصةً بعدما ترددت أنباء عن نشر العراق لصواريخه في السودان، وإنها موجهة ضد مصر، الأمر الذي دفع الرئيس مبارك إلى التهديد بضربها حال ثبوت ذلك[٣٧].

ومنذ ذلك التاريخ برزت القضايا الخلافية على السطح، وظهرت قضايا جديدة أثرت بالسلب على العلاقات بين البلدين كان منها:

١ - قضايا الإرهاب

فقد أشيع أن السودان قد وفرت ملاذاً آمناً ومعسكرات لتدريب أعضاء الجماعات الإسلامية الفارين من مصر، وقد تفاقمت هذه الأزمة إثر محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الرئيس مبارك إثر وصوله إلى أديس أبابا لحضور القمة الأفريقية في يونيو عام ١٩٩٥م، والتي ثبت تورط السودان فيها، مما دفع مجلس الأمن إلى فرض العقوبات على السودان(٣٨).

٢ - قضية الحدود

وقد تجددت مسألة حلايب في أكتوبر عام ١٩٩١م، عندما أعلنت السودان عن مزاد للتنقيب عن النفط في مثلث حلايب، وتعاقدت مع شركة كندية لهذا الغرض في نهاية ديسمبر ١٩٩١م، ورداً على ذلك قامت مصر بإرسال تحذير إلى نحو مئة شركة نفط عالمية اعتبرت فيه أي اتفاق مع غير الحكومة المصرية اعتداء على السيادة المصرية، وهو ما دفع الحكومة الكندية إلى الإعلان في يناير ١٩٩٢م، عن أنها أصدرت تعليمات للشركة الكندية بعدم التنقيب عن النفط في منطقة حلايب، وإزاء ذلك قامت السودان بسحب الترخيص الممنوح للشركة الكندية، وفي محاولة لتهدئة الأجواء استجابت مصر لطلب السودان - إبان زيارة اللواء الزبير محمد صالح نائب الرئيس السوداني للقاهرة في فبراير ١٩٩٢م - واتفق على تشكيل لجنة مشتركة لمعالجة المسألة، وعقدت اللجنة اجتماعين الخرطوم في مارس ١٩٩٢م - والقاهرة في أكتوبر عام ١٩٩٢م، وكان مقرراً عقد الاجتماع الثالث في الخرطوم يناير عام ١٩٩٣م، غير أن السودان قدمت مذكرة إلى مجلس الأمن في ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٢م، استهدفت المساس بسيادة مصر على حلايب، وردت مصر على المذكرة في

٦/ ١/ ١٩٩٣م، فعادت السودان وقدمت مذكرة مماثلة ثانية لجامعة الدول العربية، وهو الأمر الذي أدى إلى توقف أعمال اللجنة.

ورغم اتفاق الرئيسين مبارك والبشير في اجتماعهما على هامش القمة الأفريقية بالقاهرة في نهاية يونيو ١٩٩٣م، على العمل على إزالة نقاط الخلاف، إلا أن السودان اتخذ العديد من الإجراءات الاستفزازية ضد مصر كان من بينها، الاستيلاء على الممتلكات المصرية بالسودان عام ١٩٩٣م، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا في ٢٦ يونيو عام ١٩٩٥م، مما دفع بمصر إلى تعزيز وجودها العسكري والمدني في حلايب، فعادت السودان لتتقدم بمذكرتين لمجلس الأمن في ٢٩ يونيو، ٦ يوليو ١٩٩٥م، رد عليهما وزير الخارجية المصري في ١٠ يوليو من نفس العام، وقرر مجلس الأمن على ضوء الرد المصري حفظ الموضوع. غير أن السودان استمرت في عملية التصعيد، فأعلنت حالة التعبئة العامة تحت دعوى اكتشافها مؤامرة لغزو السودان من الخارج تديرها المعارضة السودانية، وتشارك فيها مصر بالدعم والتدريب وتم تسيير مظاهرات معادية لمصر تندد بالاعتداء المصري[٣٩].

٣- مصادرة الممتلكات المصرية في السودان

ففي عام ١٩٩٣م، قامت السودان بضم مدارس البعثة التعليمية المصرية في السودان إلى وزارة التعليم السودانية، واستولت على فرع جامعة القاهرة بالخرطوم وحولته إلى جامعة سودانية باسم جامعة النيلين، كما استولت على استراحات وزارة الري المصرية بالسودان، وقد فشلت المفاوضات التي جرت بين البلدين في الخرطوم عام ١٩٩٨م، في التوصل إلى اتفاق حول هذه المسألة، رغم أن الحكومة السودانية كانت قد أعلنت عن استعدادها لإعادة هذه الممتلكات إلى مصر[٤٠].

٤ - اتجاه السودان للتعاون مع إيران

رغبةً منها في تحجيم الدور المصري في الخليج، وفي منطقة حوض النيل، وقد قدمت إيران للسودان الدعم العسكري والتدريب وقامت ببذل جهود ملموسة

لتطبيع علاقات السودان بدول الجوار وبالذات أوغندا غير أن هذه الجهود سرعان ما مُنيت بالفشل(٤١).

وإزاء تدهور الأوضاع الداخلية في السودان (تفاقم الوضع الاقتصادي وانتشار حدة الحرب في الجنوب، وامتدادها للشرق)، وإزاء عزلة النظام السوداني عربياً وإقليمياً نتيجة لتوجهاته الأصولية، وإزاء عزلته دولياً بعد فرض العقوبات عليه من مجلس الأمن نتيجة لرعايته للإرهاب إزاء هذا وذاك اتجه النظام السوداني إلى العمل على تهدئة التوتر مع مصر.

فقد التقى البشير مع مبارك أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في يونيو عام ١٩٩٦م، وقيل أنه تم إزالة قدر نسبي من الحساسيات المفتعلة وسوء الفهم، وقد أسفر اللقاء عن عقد اجتماع مشترك بالخرطوم غلب عليه الطابع الأمني في سعي مصر لتسليم المتهمين بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك، غير أن هذا الاجتماع قد مُني بالفشل، ولم تستمر المحادثات طويلاً(٤٢).

ورغم هذا التأزم غير المسبوق في العلاقات المصرية السودانية، فإن مصر ظلت متمسكة بالعديد من الثوابت، رغم الاستفزازات المتعمدة من جانب النظام الحاكم في السودان، ومن هذه الثوابت:

١ - التأكيد على وحدة السودان وسلامته الإقليمية، ورفض أي دعاوي لانفصال الجنوب.

٢ - عدم التدخل في الشؤون للسودان، فرغم وجود قادة المعارضة السودانية في مصر، إلا أنها لم تسمح لهم بممارسة أي أنشطة عسكرية انطلاقاً من أراضيها وذلك على عكس ما تفعل دول الجوار الأفريقي للسودان (إريتريا، إثيوبيا، أوغندا).

٣ - الإصرار على عدم استخدام الجيش المصري في مواجهة مع الجيش السوداني بشكل قد يعمق المرارات من جهة، ويتيح لقوى المعارضة الجنوبية الانفصال بالجنوب من جهة أخرى.

٤ - تقديم العون للشعب السوداني غير مرة، سواء للملايين الذين يعيشون على أرض مصر، وسواء للسودانيين الذين تعرضوا لمحنة الفيضانات والمجاعة في الداخل.

٥ - الوقوف في مجلس الأمن ضد تشديد العقوبات على السودان بشكل قد يضر بالشعب السوداني بالدرجة الأولى ويزيد من معاناته.

رابعاً: ميراث الخبرة التاريخية(مدركات، وسلوك)

إن المتتبع للمسار التاريخي العام للعلاقات المصرية السودانية على نحو ما عرض آنفاً، يمكن أن يستنبط دونما عناء كبير النتائج التالية:

أولاً: إن التركيب التعددي للمجتمع السوداني، وما يفرزه من حالة عدم استقرار سياسي (ثلاث فترات حكم مدني، وثلاث فترات حكم عسكري في أقل من نصف قرن)، قد شكل العامل الأساسي في عدم استقرار العلاقات المصرية السودانية، ذلك أن هذه العلاقات تحسنت في فترات، وفترت في أخرى، وتأزمت في ثالثة انطلاقاً من قاعدة تغير أنظمة الحكم في السودان وتغير توجهاتها ومدركاتها تجاه مصر، وفي المقابل فإن مدركات وسلوك السياسة المصرية تجاه السودان ظلت محكومة بثوابت استهدفت حماية الأمن الوطني للبلدين والرغبة في تدعيم العلاقات بينهما انطلاقاً من الإدراك بالأهمية الاستراتيجية للسودان.

ثانياً: إنه كلما نمت وتعززت العلاقات بين البلدين، ازدادت حساسيات بعض طوائف المجتمع السوداني، وسعت إلى تدمير هذه العلاقات، وتعالت صيحاتها مرة، بمخاطر الاستعمار المصري - التركي، **وثانية**، بمخاطر الاستعمار المصري - البريطاني، **وثالثة**، بمخاطر الاستعمار المصري - الأمريكي في الثمانينات، ويمكن حصر هذه المدركات والحساسيات في طائفتين: **الأولى**، من جانب حزب الأمة - طائفة الأنصار - بعدائه التقليدي تجاه مصر، وهو العداء الذي استمر على مدى قرن

من الزمان رغم تغير الظروف، وتكرس في مواقفه تجاه مصر كلما تقلد سدة الحكم في السودان.

والفئة الثانية، تتمثل في الجنوبيين الذين يخشون من أن يكون أي تقارب سوداني مع مصر على حساب مصالحهم، باعتبار أن من شأنه تقوية شوكة الشمال في مواجهتهم، والعكس بالعكس فكلما فترت العلاقات المصرية - السودانية والتزمت مصر جانب الحذر والحرص تجاه ما يحدث في السودان باعتباره شأناً داخلياً، اتهمت مصر بإهمال الشأن السوداني، والتراخي عن القيام بمسؤولياتها التاريخية تجاه الشعب السوداني، وتجاه مصالحها الاستراتيجية في السودان، وتعالت الصيحات بضرورة قيام مصر بدور إيجابي في السودان، ويعبر عن هذا المدرك والسلوك الحزب الاتحادي، وهو الذي نكص على عقبيه ونكث بعهوده عندما أعلن استقلال السودان عام ١٩٥٥، متجاهلاً ما أعلنه من توجهات اتحادية مع مصر قبل ذلك - كما يعبر عن ذات المدرك والسلوك كافة جماعات المعارضة السودانية في مصر في الوقت الراهن والمنضوية تحت لواء التجمع الوطني السوداني، وأية جماعات معارضة سودانية تضطرها الظروف في الداخل إلى اللجوء إلى المنفى في مصر.

ثالثاً: إن مصر لم تقف مرة، ومنذ استقلال السودان، ضد إرادة الشعب السوداني فقد قبلت ما يقبله، وقبلت ما يتصوره حكامه في شأن إدارة العلاقات مع مصر، ذلك أن مصر قبلت حق تقرير المصير للسودان، واعترفت باستقلاله في أول بادرة أفريقية في هذا السياق، بل اعترفت وقبلت التعامل مع مختلف أنظمة الحكم فيه مدنية كانت أم عسكرية رغبةً في الحفاظ على العلاقات بين الشعبين، حتى لقد قبلت ما سُمي "ميثاق الإخاء" من جانب حكومة الصادق المهدي في الفترة المدنية الأخيرة، ورغم أن هذا التصور والسلوك قد تعرض للنقد من جانب بعض فصائل المعارضة السودانية، إلا أننا نرى أن هذا النقد لا محل له، ذلك أن إحجام مصر عن التعامل مع حكم عسكري في السودان كان من شأنه خلق المزيد من التأزم في

العلاقات قد تصل إلى حد القطيعة من جهة، والمزيد من قهر المعارضة السودانية من جهة أخرى.

رابعاً: ولذلك فإن ما يطرحه نفر من المثقفين السودانيين بأن مصر لا تستريح إلا في التعامل مع الحكم العسكري في السودان أمر تنقصه الدقة والموضوعية ذلك أن مصر تعاملت مع الحكم المدني في الفترة الانتقالية حتى الوصول بالسودان إلى الاستقلال، وشهدت العلاقات المصرية السودانية تحسناً ملموساً أثناء الفترة المدنية الأولى وبالذات إبان حرب السويس، كما شهدت ذات التحسن أثناء الفترة المدنية الثانية إبان حرب ١٩٦٧م، وشهدت العلاقات بعض التأزم في النصف الثاني من السبعينات أثناء حكم نميري، وتدهورت العلاقات في ظل الحكم العسكري الحالي، أما الزعم بأن مصر - وباعتبار الأحادية السياسية التي ظلت مسيطرة على حكمها حتى آواخر السبعينات - تعجز عن التعامل مع نظام سوداني يقوم على التعددية الحزبية فهو زعم مردود عليه بأن العلاقات المصرية السودانية سادها الفتور خلال الفترة الديمقراطية الثالثة (١٩٨٦م - ١٩٨٩م)، في الوقت الذي كانت فيه مصر تأخذ بالتعددية الحزبية.

خامساً: استناداً إلى ما تقدم فإنه يبدو أن السودان لا يستريح في تعامله مع مصر إلا في حالات الضعف النسبي "المتصور" للنظام المصري، وقد تكرر هذا الأمر عدة مرات حدث هذا في بداية ثورة يوليو ١٩٥٢م، وقبل أن توطد أركانها، وفي ظل الصراع داخل مجلس قيادة الثورة، فقد مارست السودان دوراً فاعلاً في الحياة السياسية المصرية، أسفر عن حصولها عن حق تقرير المصير والاستقلال، وحدث أثناء حرب السويس وما أعلنته السودان من مؤازرة لمصر، وحدث كذلك إبان حرب يونيو ١٩٦٧م، وما بعدها، وحدث أيضاً آواخر السبعينات عند المقاطعة العربية لمصر، فهل هذا التصور والسلوك السوداني يعبر عن عمق العلاقات بين البلدين، أم أنه يحمل في طياته رغبة في أن يكون للسودان القدح المغلي في هذه العلاقات رغبة في جني مكاسب وتحقيق مصالح(؟؟).

سادساً: يلاحظ أن السودان، وفي فترات الحكم المدني بالذات، تبحث في الغالب الأعم عن بديل جار على حساب علاقاتها مع مصر، وكان حصولها على هذا البديل غالباً ما يدفعها إلى التضحية بعلاقاتها مع مصر، وعلى سبيل المثال كان التقارب السوداني الليبي (النصف الثاني من الثمانينات)، على حساب العلاقات المصرية السودانية، وكان التقارب السوداني الإثيوبي الإريتري (النصف الأول من التسعينات)، على حساب هذه العلاقات ويبدو أن فكرة البحث عن البديل لمصر ظلت تشكل الشغل الشاغل لبعض التيارات السياسية السودانية (حزب الأمة، الجبهة القومية الإسلامية بتعاونها مع إيران)، دونما سعي جدي لخلق صيغة توازنية للتعاون في المحيط الإقليمي أو مع دول الجوار.

سابعاً: يلاحظ أن هناك رفضاً، يكاد يكون جماعياً، من جانب معظم التيارات السياسية السودانية للاتفاقيات التي أبرمت نيابة عن السودان قبل الاستقلال (اتفاقيات الحدود)، أو تلك التي أبرمتها حكومة السودان مع مصر عام ١٩٥٩م، (بشأن مياه النيل)، تحت دعوى أن السودان إما أنها لم تكن طرفاً فيها أو أن حكماً عسكرياً قد أبرمها دون إجماع وطني، وقد ظل هذا الوضع يشكل المصدر الأساسي لتأزم العلاقات المصرية السودانية صحيح أنه في فترات التعاون تخبو هذه المسائل، إلا أنها سرعان ما تعود لتظهر على السطح مرة أخرى، فيما يبدو وكأنه رغبة من الجانب السوداني في إبقاء هذه الأوضاع لاستخدامها كورقة ضغط عند الحاجة، ولتعبئة الشعب السوداني في فترات عجز أنظمة الحكم عن الوفاء بمتطلبات هذا الشعب والغريب أن التجمع الوطني السوداني غير راغب حتى الوقت الحاضر في تحديد موقفه بوضوح تجاه هذه القضايا (الحدود، مياه النيل).

ثامناً: ويلاحظ خلال فترة حكم البشير - الترابي، أن شكاوي السودان ضد مصر بشأن مسألة الحدود قد تعددت أمام مجلس الأمن، وبصرف النظر عن الجوانب القانونية لهذا النزاع فإنه يمكن إبداء بعض الملاحظات في هذا السياق:

١ - لو أن هذا النظام مقتنع بحق بالراية الإسلامية التي يرفعها فما الداعي لإثارة مسألة الحدود اللهم إلا إذا كان يعتبر مصر دار حرب لا دار سلام.

٢ - إن معظم - إن لم يكن كل - المثقفين السودانيين لديهم إصرار كامل على أن مثلث حلايب أرض سودانية، بل إن نفراً منهم زايد إلى حد الزعم بأن حدود السودان تصل إلى أسوان، وراح يعد العدة لطرح مبرراته فيما عرضت المسألة على التحكيم الدولي(٤٣).

٣ - وفي المقابل نجد أن قادة الفكر والرأي في مصر يسعون إلى البحث عن حل سياسي إما من خلال تكامل وظيفي في المنطقة يشكل بؤرة للتعاون بين البلدين، أو من خلال المقايضة بحيث يأخذ السودان ما يرغب فيه من منطقة جبل علبة وحلايب، وتعوض مصر بامتداد حدودها الجنوبية على ضفتي نهر النيل حتى الجندل الثالث عند مروى وكريمة(٤٤).

وفي النهاية يتضح أن معظم التأزم في العلاقات المصرية السودانية إنما يعود بالأساس إلى مواريث تاريخية، وعوامل سيكولوجية سودانية، فضلاً عن تردد مصري في معالجة المشكلات بين البلدين وعزوف عن مراجعة ملف آليات النضال بين البلدين كما يرجع إلى الطبيعة التعددية للمجتمع السوداني، والتي أسفرت عن مدركات وأشكال من السلوك غير مواتية لتنقية أجواء العلاقات المصرية السودانية، وبدون وجود إجماع وطني سوداني داخلي أولاً (لا يتجاهل المناطق المهمشة في الجنوب والشرق والغرب)، على صيغة الحكم في السودان، وآليات تقاسم السلطة والثروة فيه، فإن إمكانية الحديث عن وضع قاعدة راسخة للعلاقات المصرية السودانية يصبح أمراً لا معنى له.

قائمة المصادر

(١) حسن أحمد إبراهيم، "رؤية سودانية للعلاقات التاريخية المصرية السودانية"، في أسامة الغزالي حرب (محرر)، العلاقات المصرية - السودانية بين الماضي والحاضر والمستقبل، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٠م)، ص ص ٣٩ - ٤٣.

وانظر أيضاً:

- محمد فؤاد شكري، الحكم المصري في السودان ١٨٢٠م - ١٨٨٥م، (القاهرة: عام ١٩٤٨م)، ص ٢٣.

وانظر:

محمد أحمد الجابري، في شأن الله، (القاهرة: ب. ت)، ص ١٨.

وانظر كذلك:

د. يونان لبيب رزق، "الخبرة التاريخية في العلاقات المصرية السودانية - محاور أساسية" في أسامة الغزالي حرب (محرر)، م. س. ذ، ص ٥٧.

(٢) محمد عمر بشير، ترجمة أسعد حليم، جنوب السودان: دراسة لأسباب النزاع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، عام ١٩٧١م)، ص ٣٢.

وانظر كذلك:

–Sam. C. Sarkesian, "The Southern Sudan: A Reassessment", paper delivered at the African Studies Association, Annual Meeting Nov. 8-11, 1972, Philadelphia, P. 3 .

(٣) انظر:

–Robert O. Collins, Southern Sudan 1883-1898: A struggle for Control, (New Haven: Yale Univ. press, 1962), P. 57.

(٤) حسن أحمد إبراهيم، م. س. ذ، ص ٤٥.

(٥) لمزيد من التفصيل انظر:

د. يونان لبيب، السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ١٨٩٩م - ١٩٢٤م، (القاهرة: معهد البحوث والدرسات العربية، ١٩٧٦م)، ص ص ١٣ - ٣٨.

(٦) المرجع السابق، ص ٥٣ - ٥٤.

وانظر أيضاً:

- حسن أحمد إبراهيم، م. س. ذ، ص ص ٤٥ - ٤٦.

(٧) المرجع السابق، ص ٤٦.

وانظر كذلك:

د. عبد العزيز نوار، "إشكالية الإدراك المصري للسودان"، في أسامة الغزالي حرب (محرر)، م. س. ذ، ص ١٣١.

(٨) د. يوسف فضل حسن، "لمحات من تطور العلاقات المصرية السودانية: منظور تاريخي"، في أسامة الغزالي حرب (محرر)، م. س. ذ، ص ٩٨ - ٩٩.

(٩) د. يونان لبيب رزق، قضية وحدة وادي النيل، بين المعاهدة وتغيير الواقع الاستعماري ١٩٣٦م - ١٩٤٦م، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، عام ١٩٧٥م)، ص ص ٢١ - ٦٠.

(١٠) انظر:

-Sam C. Sarkesian, Op. Cit., pp. 7-14.

(١١) د. يونان لبيب رزق، "قضية وحدة وادي النيل..."، م. س. ذ، ص١١ - ١٢.

(١٢) انظر:

-Mandour El Mahdi, A Short History of the Sudan, (London: Oxford Univ. press, 1995), pp. 139-144.

وانظر أيضاً:

-Dunstan M. Wai. "Pax Britanica and Southern Sudan: The View From the Theatre", in African Affairs, (vol. 79. No. 316, July. 1980), pp. 382-385.

(١٣) حسن أحمد إبراهيم، م. س. ذ، ص ٤٧ - ٤٨.

(١٤) محمد سعيد محمد الحسن، عبد الناصر والسودان، (القاهرة: ميد لايت المحدودة، ١٩٩١م)، ص ١٦.

(١٥) المرجع السابق، ص ص ١٦ - ٢١.

(١٦) المرجع السابق، ص ص ٢٥ - ٣٠.

(١٧) محمد عمر بشير، وعبد الرحمن أبو زيد، "إشكالية التعليم المصري في السودان - نظرة إجمالية"، في أسامة الغزالي حرب (محرر)، م. س. ذ، ص ص ٣٣١ - ٣٣٥.

وانظر أيضاً:

- لواء أ. ح. حسام سويلم وفاروق عبد السلام، "حول مشكلة الحدود بين مصر والسودان"، م. س. ذ، ص ٤٨٩.

(١٨) محمد سعيد محمد الحسن، م. س. ذ، ص ص ٣١ - ٣٧.

وانظر كذلك:

- محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان - تأملات في السياسات العربية والأفريقية، (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٩م)، ص ص ٩٠ - ٩٢.

وانظر أيضاً:

- محمد فايق، عبد الناصر والثورة الأفريقية، (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٢م)، ص ٤٢.

(١٩) محمد سعيد محمد الحسن، م. س. ذ، ص ٤٢.

(٢٠) أكاديمية ناصر العسكرية العليا، مستقبل العلاقات المصرية السودانية في ضوء التهديدات والتحديات التي تواجه السودان، (القاهرة: مركز الدرسات الاستراتيجية للقوات المسلحة، أبريل ١٩٩٨م)، ص ص ٦٤ - ٦٨.

(٢١) محمد سعيد محمد الحسن، م. س. ذ، ص ٣٩ - ٥٠.

(٢٢) راجع نص الاتفاقية في:

وزارة الإعلام (المصرية)، "العلاقات المائية بين دول حوض النيل"، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات دولية معاصرة، رقم (١٠٧)، نوفمبر ١٩٩٧م)، ص ص ٥٣ - ٦٣.

(٢٣) محمد سعيد محمد الحسن، م. س. ذ، ص ص ٦٢ - ٦٦.

(٢٤) المرجع السابق، ص ص ٧٦ - ١٠٢.

(٢٥) المرجع السابق، ص ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٢٦) انظر رد فعل هذه المساعدة لدى الجنوبيين في البيان الصادر عن جبهة تحرير جنوبي السودان في أواخر عام ١٩٧١م، والذي ينص على:

"إذا كان الانقلاب العسكري ضد نميري أمراً متوقعاً سواء من اليسار أو اليمين، أو من جنوب السودان بطريقة غير مباشرة، فإن الأمر الذي لم يكن في الحسبان هو تدخل كل من مصر وليبيا لإعادة نميري إلى السلطة. إن السؤال الرئيس الذي يثيره الشعب السوداني

جماعات أو أفراد هو: هل الظروف قد تغيرت منذ عام ١٩٥٦م، لتجعل الوحدة مع العرب أمراً مقبولاً(؟؟).

راجع نص البيان في:

-The Southern Sudan Liberation Movement, "The Return of Nimeri-Implications & South Sudan Reactions", in the Grass Curtain (Official Statement, No. 1, August. 4, 1971.(

(٢٧) يوسف فضل حسن، م. س. ذ، ص ص ١٠٢ - ١٠٤.

وانظر أيضاً:

ميرغني النور جاويش، "العلاقات السودانية المصرية ما بين التكامل وميثاق الإخاء"، في أسامة الغزالي حرب (محرر)، م. س. ذ، ص ص ٦٢٥ - ٦٣٥.

(٢٨)، (٢٩)، (٣٠) المرجع السابق، ص ص ٦٣٦ - ٦٤١.

(٣١) المرجع السابق، ص ٦٤٩.

(٣٢) المرجع السابق، ص ص ٦٥٠ - ٦٦٣.

(٣٣) عندما تولى الصادق المهدي رئاسة الحكومة - عقب الانتفاضة - في ظل ائتلاف حكومي بين حزبه والحزب الاتحادي الديمقراطي، فإن كلا الحزبين كانا يفضلان التسوية السلمية للحرب في الجنوب وبدء مفاوضات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان سرعان ما انهارت وأدت بالمهدي إلى تغيير تحالفاته فقد ترك الحزب الاتحادي، وتحالف مع الجبهة القومية الإسلامية ومع الإخوان المسلمين، واتجه التحالف الجديد إلى تفضيل خيار الحرب والتأكيد على فرض الشريعة الإسلامية، وفي المقابل اتجه الحزب الاتحادي إلى إجراء مفاوضات مع الحركة الشعبية لتحرير الجنوب أسفرت عن التوقيع على خطة نوفمبر ١٩٨٨م، والتي دعت إلى وقف إطلاق النار، ووقف العمل بالشريعة الإسلامية، وعقد مؤتمر دستوري يضم كافة الأحزاب والقوى السياسية في السودان، إلا أن البرلمان السوداني - وبتحالف حزب الأمة مع الجبهة القومية الإسلامية - رفض التصديق على الخطة، وهو ما دفع الحزب الاتحادي إلى الخروج من الائتلاف الحكومي. وإزاء ضغوط الحرب اضطر المهدي إلى التوقيع على خطة نوفمبر في مارس عام ١٩٨٩م، والاتفاق على عقد المؤتمر الدستوري في ١٨ سبتمبر عام ١٩٨٩م، وإزاء ذلك خرجت الجبهة القومية الإسلامية من الائتلاف، ودخل الحزب الاتحادي مرة أخرى وهو الأمر الذي أثار حفيظة الجبهة القومية فدبرت انقلاب في ٣٠ يوليو عام ١٩٨٩م، للحيلولة دون تنفيذ خطة نوفمبر للسلام.

انظر:

–Judy Mayotte, "Civil War in Sudan: The Paradox of Human Rights and National Sovereignty" in Journal of International Affairs, (Vol. 47. No. 2, Winter. 1994), pp. 504-506.

(٣٤)، (٣٥)، (٣٦)، (٣٧)

د. محمد سعد أبو عامود، "النظام السوداني من منظور علاقاته مع مصر"، في مجلة السياسة الدولية (القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٨، أبريل ١٩٩٧م)، ص ص ٧٨ - ٨٠.

(٣٨) المرجع السابق، ص ٨٠.

(٣٩) وزارة الإعلام (المصرية)، "الحدود المصرية السودانية"، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، سلسلة دراسات دولية معاصرة، رقم (٤٦)، أكتوبر ١٩٩٥م)، ص ١٠ - ١١.

(٤٠) د. محمد سعد أبو عامود، م. س. ذ، ص ٨١.

وانظر كذلك:

مركز الدراسات الحضارية، الأمة في عام، (القاهرة: دار النشر للجامعات المصرية، ١٩٩٦م)، ص ٣٨١.

(٤١) أكاديمية ناصر العسكرية العليا، م. س. ذ، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٤٢) مركز الدراسات الاستراتيجية (السوداني)، التقرير الاستراتيجي السوداني عام ١٩٩٦م، (الخرطوم: دار جامعة أفريقيا العالمية، ١٩٩٦م)، ص ص ١٢٨ - ١٣٠.

(٤٣) معاذ أحمد محمد حمد، "نزاع الحدود التشوداني المصري بين التاريخ والقانون الدولي"، في دراسات استراتيجية (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ١٠، يوليو ١٩٩٧م)، ص ص ١١ - ١٥.

وانظر كذلك:

الدرديري محمد أحمد، "من أجل رؤية منهجية قانونية لنزاعنا الحدودي مع مصر"، في دراسات استراتيجية (العدد ١٢، يناير ١٩٩٨م)، ص ص ٩٥ - ٠٨١.

(٤٤) د. عبد الملك عودة، "مستقبل العلاقات المصرية السودانية"، في أسامة الغزالي حرب (محرر)، م. س. ذ، ص ٦١١.

التعاون العربي ـ الأفريقي

المدركات ـ السلوك ـ الإمكانيات (*)

أولاً : الوضع الراهن للعلاقات العربية- الأفريقية(المدركات والممارسات)

لا ينصرف اهتمام هذا المبحث إلى عرض تفصيلي لواقع العلاقات العربية الأفريقية، بقدر ما يتجه إلى رصد بعض الملاحظات الأولية - التي يتعين التعامل معها بقدر من التحفظ بكل ما تحمله من تساؤلات أكثر مما تحمله إجابات - بحسبان أن هذه الملاحظات تشكل نقطة البدء في تفسير الوضع الراهن للتعاون العربي الأفريقي، كما تشكل حجر الزاوية في أي مسعى لتطوير هذا التعاون، وتلمس أنسب الأطر التنظيمية لتعزيزه خدمة للمصالح العربية والأفريقية. ويمكن إجمال أهم هذه الملاحظات فيما يلي:

- في مجال المدركات المتبادلة

لا يستطيع أي باحث مدقق أن ينكر حقيقة أن صورة الأفريقي لدى العربي هي صورة سلبية وأحياناً ما تنطوي على نظرة استعلائية لكن الغريب في الأمر أن صورة الأوروبي لدى العربي هي صورة إيجابية بل وأحياناً ما تنطوي على إحساس بالدونية تجاه الأوروبي، ومحاولة تلمس السبل لتقليده، بل التهافت - من قبل البعض - للذوبان في إطار منظومة القيم الغربية، وقريبة من هذا الإدراك صورة العربي لدى الأفريقي ذلك أنها هي الأخرى صورة سلبية، فالعربي تاجر رقيق مرة، وتاجر جشع وانتهازي مرة أخرى، ولديه نزعات توسعية في أفريقيا مرة ثالثة وأحياناً ما تفرز هذه الصورة رغبة أفريقية (استبعادية)، تهدف إلى استبعاد العرب من أفريقيا تارة أو عدم الاعتراف بهويتهم العربية الإسلامية على قدم المساواة مع الفرانكفونية والإنجلوفونية تارة ثانية، وتجاهل وجودهم في أفريقيا كلية تارة ثالثة - على نحو ما تكشف عنه معظم

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ١٩٩٩م.

دراسات الكتاب الأفريقيين - أو العمل على تذويب هويتهم في إطار الهوية الأفريقية تارة رابعة، ومن الغريب أيضاً أن صورة الأوروبي لدى الأفريقيين هي في مجملها صورة إيجابية، فلقد اعترف الأفريقي بالوجود الأوروبي الاستيطاني في أفريقيا (كينيا - زيمبابوي - ناميبيا - جنوب أفريقيا)، وتم التسليم بقبول اللغة الأوروبية كلغات رسمية للبلدان الأفريقية بشكل باتت معه هذه اللغات تشكل هويات لهذه الدول، فهذه فرانكفونية، وتلك أنجلوفونية والثالثة لوزيفونية.. إلخ وكل هذه الصور الإيجابية تتشكل تجاه الأوروبي رغم ممارساته العنصرية والاستعمارية في أفريقيا، ورغم دوره التاريخي في تجارة الرقيق البشعة في القارة الأفريقية ورغم استمراره في نهب ثروات القارة، وإشعال الحروب الأهلية فيها[1].

٢ - ومن المفارقات الغريبة أن هذه الصورة السلبية من كل طرف (عربي - أفريقي)، تجاه الآخر ما زالت راسخة في الذهن العربي والأفريقي حتى الوقت الراهن رغم:

أ - وجود التراث العربي الأفريقي المشترك. فلقد تلاحقت الثقافة العربية الإسلامية تاريخاً مع الثقافات الأفريقية سلمياً، وبالقدر الذي أثرت به الثقافات العربية الإسلامية في أفريقيا فإنها تأثرت، بل وأحياناً ما استوعبت في الثقافات الأفريقية.

ب - خضوع كلا الطرفين للاستعمار الأوروبي، وخوضهما نضالاً مشتركاً ضد هذا الاستعمار، بل ومساعدة كل طرف للآخر دبلوماسياً وعسكرياً لانتزاع حقه في تقرير المصير والاستقلال.

جـ - استمرار خضوع كلا الطرفين للتبعية الاقتصادية للغرب، وتعمق مضامين هذه التبعية، وهو الأمر الذي كان يفرض بالضرورة التوجه نحو تعزيز التعاون بينهما لخدمة قضاياهما المشتركة.

د - إن العولمة - والتي تسارعت خطاها عقب انتهاء الحرب الباردة وتعقدت شبكة خيوطها الاقتصادية والسياسية والإعلامية - تفرض ضغوطاً على الطرفين لعل أهمها ما يرتبط بها من عملية التذويب الثقافي، وما قد يفرزه ذلك من طمس الهويات الحضارية العربية والأفريقية لصالح الحضارة الغربية المادية المهيمنة، على نحو يؤدي إلى تطويع الطابع القومي العربي والأفريقي لخدمة الأهداف الاستعمارية الغربية.

٣ - وتظل مسألة من هو الأفريقي الذي يتصوره العربي؟ ومن هو العربي الذي يتصوره الأفريقي؟ مثار جدل وفي حاجة إلى مزيد من البحث:

أ - فمن هو الأفريقي الذي يتصوره العربي؟ هل هو كل من يعيش في إطار دولة تقع على أرض القارة الأفريقي؟ لو كان الأمر كذلك لتضاءل حجم المشكلة، إذ بهذا المعنى يصبح كل عربي يعيش على أرض القارة الأفريقية أفريقياً شأنه أي أوروبي استوطن القارة الأفريقية وحمل جنسية دولة من دولها. غير أن التصور العربي لمن هو الأفريقي يختلف عن ذلك كثيراً إذ يلاحظ أن معظم الصور الذهنية العربية عن الأفريقي - وإن لم يكن كلها - ترتبط بالإنسان الأسود، وبمعنى آخر فهي تستبعد العرب في الشمال الأفريقي من كونهم أفارقة بحكم انتماء هؤلاء إلى الهوية العربية الإسلامية.

بمعنى آخر هذه الصورة الذهنية تربط الأفريقي غالباً بهوية عنصرية لونية وأحياناً بهوية جغرافية (أفريقيا جنوب الصحراء، أو أفريقيا غير العربية)، وهي إن ربطته بهوية حضارية فإن ذلك الربط يتم عبر الفرانكفونية أو الأنجلوفونية على نحو ما تصنف البلدان الأفريقية هويتها يؤكد ما سبق أن الصورة الذهنية العربية عن الأوروبي الذي يحمل جنسية أفريقية لا تنصرف إلى كونه أفريقياً بشكل أو بآخر وتلك مسألة في حاجة إلى تفسير إذ كيف تشكلت هذه الصورة الذهنية؟ هل هي ترتبط بمواريث وتصورات عربية؟ أم هي نتائج تفاعلات تاريخية وكتابات غربية رسخت في الأذهان هذه الصورة؟ أم هي نتائج لعدم المعرفة؟[٢].

ب - ومن هو العربي الذي يتصوره الأفريقي؟ يبدو أن الصورة الذهنية الراسخة لدى غالبية الأفريقيين عن العربي أنه ذلك الشخص لابس العقال الذي مارس أسلافه تجارة الرقيق في أفريقيا، وهذه الصورة تبدو أكثر وضوحاً في كثير من مظاهر التغيير الفني والأدبي الأفريقي - مثلما هي موجودة في الغرب - ورغم أن هذه الصورة ربما تنصرف إلى سكان الجزيرة العربية فحسب إلا أنها انسحبت لدي الأفريقي لتسري على كل العرب بما فيهم سكان شمال أفريقيا، وأضيف إلى هذه الصورة لمسات أخرى تصور العربي كانتهازي وتوسعي ثم كإرهابي يسعى إلى نشر ثقافته العربية الإسلامية في أفريقيا قسراً. فكيف تشكلت هذه الصورة؟ هل هي ترتبط بتصور أفريقي بالأساس يستبعد العرب في شمال أفريقيا من كونهم أفارقة؟ أم هي نتاج تفاعلات تاريخية سلبية وكتابات غربية في الذهن الأفريقي هذه الصورة السلبية أم هي نتائج لعدم المعرفة ونقص الاحتكاك الإنساني والفكري في الوقت الراهن؟[٣].

إن مرجع تساؤلاتنا السابقة يعود إلى أنه رغم التصورات السلبية أو الاستبعادية للعرب الأفارقة في شمال أفريقيا في الصورة الذهنية عن العربي فإنه يلاحظ في المقابل ما يلي:

١ - إن الأفريقي لا يشكك في الهوية الأفريقية لشعوب موريشيوس وسيشل وجزر القمر، رغم أن غالبية هؤلاء من أصول غير أفريقية وما زالوا يتحدثون بلغاتهم الآسيوية ويدينون بمعتقداتهم الأصلية فلماذا إذاً يتم التشكيك في الهوية الأفريقية لشعوب الشمال الأفريقي؟

٢ - ثم إن الأفريقي لم يشكك في الهوية الأفريقية لإثيوبيا رغم أنها ظلت تصنف نفسها كدولة شرق أوسطية حتى نهاية الخمسينات ورغم أنها لا ترتبط عبر حدودها بدول الجوار إثينا أو لغوياً أو دينياً ورغم أنها ليست دولة فرانكفونية أو إنجلوفونية. بل أكثر من ذلك فإن (الإثيوبية) ظلت تشكل رمزاً لتيارات فكرية أفريقية سياسية ودينية.

٣ - ثم إن الصورة الذهنية للأفريقي أصبحت تقبل الرجل الأبيض وتضفي عليه الهوية والجنسية الأفريقية بحكم استيطانه في بعض البلدان الأفريقية، والأمر الأكثر أهمية في هذا السياق يتمثل في أن الفتح العربي في الشمال الأفريقي لم يتم في أرض لا مالك لها، ذلك أن هذه المنطقة كانت تسكنها شعوب أفريقية وما زال أحفاد هؤلاء يشكلون الأغلبية داخل شعوب دول الشمال الأفريقي وإن استوعبوا في الثقافة العربية الإسلامية على نحو ما تكشف المصادر التاريخية.

- **في مجال التعبير الفني والأدبي والثقافي**

وقد كان من الطبيعي أن تنعكس هذه المدركات من لدن كل طرف تجاه الآخر. في مختلف مظاهر التعبير الفني والأدبي والثقافي وفي عملية التنافس الثقافي، أو فلنقل التجاهل الثقافي أحياناً[٤] وإذا كان بالإمكان القول بأن الجماعة الثقافية العربية باتت أكثر اهتماماً بالدراسات الأفريقية منذ الستينات على الأقل وأن هذا الاهتمام قد تصاعد عقب مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول - والأخير - بالقاهرة (في: مارس عام ١٩٧٧م)، وهو ما يظهر في العديد من الندوات التي عقدت حول العلاقات العربية الأفريقية سعياً لتحسين هذه الصور الذهنية السلبية، ورغبة في إيجاد السبل الملائمة لتحقيق التعاون العربي الأفريقي[٥] إلا أنه في المقابل نلاحظ أن الجماعة الثقافية الأفريقية لا تعطي لهذا الموضوع ذات القدر من الأهمية - على حد علمنا - بل أن غالبية الدراسات الموسوعية التي ألفها وحررها كتاب أفريقيون تتجاهل إلى حد بعيد إدراج دول الشمال الأفريقي في دوائر اهتماماتهم الأكاديمية، وإن اهتمت فإن هذه الاهتمامات غالباً ما تكون جزئية تنصرف إلى دراسة مشكلات الأقليات: البربر، والأقباط والتنافس الإسلامي / المسيحي في السودان، والأصولية الإسلامية في الجزائر، وذلك دون اقتراب حقيقي لدراسة سبل تفعيل العلاقات العربية الأفريقية.

- **في مجال السلوك السياسي العربي - الأفريقي**

ولم يقتصر تأثير المدركات السلبية السابقة على مجالات التعبير الفني والأدبي والثقافي وإنما أمتد ليلقي بظلاله على السلوك السياسي للبلدان العربية والأفريقية ويمكن إيضاح ذلك بالعديد من الأمثله نذكر منها:

١ - قضايا الحدود[٦]:

وهنا يلاحظ أن قضايا الحدود المتفجرة في أفريقيا إما أنها اندلعت بين دولتين عربيتين أفريقيتين أو بين دولة عربية أفريقية وأخرى أفريقية - باستثناء النزاع الحدودي الراهن بين إريتريا وإثيوبيا - وفي هذه القضايا تتنافر المواقف العربية والأفريقية ففي الحالة الأولى - حيث النزاع الحدودي بين دولتين عربيتين أفريقيتين كما كان عليه الحال في النزاع الجزائري المغربي حول منطقة تندوف، تتجه البلدان الأفريقية غير العربية إلى القول بأن البلدان العربية تصدر مشكلاتها إلى أفريقيا خاصة مع تجاهل الجامعة العربية لهذا النزاع وعجزها عن تسويته وفي الحالة الثانية - حيث النزاع بين دولتين أحدهما عربية أفريقية والأخرى أفريقية - كما كان الحال في النزاع الليبي التشادي حول قطاع أوزو والنزاع الصومالي الإثيوبي حول الصومال المغربي، والنزاع الموريتاني السنغالي حول الحدود، نلاحظ بصفة عامة انحيازاً عربياً تلقائياً إلى جانب البلدان العربية الأفريقية وانحيازاً أفريقيا تلقائياً إلى جانب البلدان الأفريقية في معظم الأحيان، وهناك حالة ثالثة يمكن أن تدرج في هذا السياق - وهي النزاع اليمني الإريتري حول جزر حنيش - ففي الوقت الذي انحازت فيه البلدان العربية إلى جانب الموقف اليمني فإن البلدان الأفريقية انحازت إلى جانب الموقف الإريتري بصورة دفعت الأمين العام لمنطقة الوحدة الأفريقية إلى التصريح بإدانة الموقف العربي.

٢ - قضايا تقرير المصير[٧]

وهنا أيضاً نلاحظ تعارضاً بين المواقف العربية والأفريقية وهو ما يتضح بجلاء في قضايا إريتريا والصحراء الغربية وجنوب السودان فعلى حين أيدت معظم البلدان العربية نضال لشعب الإريتري ووقفت إلى جانب حقه في تقرير المصير والاستقلال عن إثيوبيا، فإن الموقف الأفريقي برمته كان ضد حق تقرير المصير للشعب الإريتري تحت دعوى الحفاظ على السلامة الإقليمية لإثيوبيا، وعلى حين أيدت غالبية البلدان الأفريقية حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية وقبلتها عضواً في منطقة الوحدة الأفريقية بالمخالفة لميثاق المنظمة فإن غالبية البلدان العربية وقفت إلى جانب حق المغرب في ضم إقليم الصحراء الغربية إليها. وعلى حين تؤيد البلدان العربية الحفاظ على السلامة الإقليمية للسودان فإن بعض دول الجوار الأفريقية بل وبعض كتابات المفكرين الأفريقيين، اتجهت لتميل نحو منح جنوب السودان حقه في تقرير المصير.

٣ - التنافس الثقافي (الديني)[٨]

تميل بعض مواقف الكتاب الأفريقيين إلى تصوير بعض جوانب التنافس العربي الأفريقي بأنها تنصرف إلى صراع إسلامي - مسيحي (العرب الشماليون المسلمون في السودان في مواجهة الجنوبيين المسيحيين وأصحاب المعتقدات الطبيعية، والشمال التشادي المسلم في مواجهة الجنوب التشادي المسيحي، والشمال النيجيري المسلم في مواجهة الجنوب المسيحي.. إلخ)، ويرى نفر من هؤلاء أن الغرض من هذا الصراع هو السعي لفرض هيمنة إسلامية على القارة فالعرب من وجهة نظرهم يقدمون معظم العون للدول الإسلامية في أفريقيا، أو الدول التي توجد بها أقليات إسلامية. وفي المقابل فإنه يمكن القول بأنه إذا كان ثمة تنافس في هذا المضمار فإنه ليس مقصوراً على تنافس إسلامي - مسيحي فحسب، وإنما تشهد العديد من بلدان أفريقيا تنافساً مسيحياً - مسيحياً بين المذاهب المختلفة غالباً ما يتم تجاهلها (التنافس

البرتستانتي - الكاثوليكي في أوغندا، وذات التنافس في منطقة الإيبو بنيجيريا.. إلخ)، وعلى حين تفتح مختلف دول القارة أبوابها لمختلف بعثات التبشير المسيحية وتتلقى كافة أشكال الدعم منها، فإن أحداً من الكتاب الأفريقيين لم يثر هذه المسألة بذات القدر من الاهتمام ويرتب عليها مقولات حول هيمنة مسيحية غربية على القارة وفضلاً عما تقدم، وفي إطار السياق السابق - يضيق الخناق على الدعوة الإسلامية في أفريقيا - رغم أن غالبية سكانها من المسلمين وتثار الشكوك حول طبيعة نشاط الدعوة الإسلامية باعتبارها ستاراً لممارسة الإرهاب الإسلامي.

٤ - الشك المتبادل تجاه بعض جوانب السلوك السياسي

فبعض الكتاب الأفريقيين راح يروج لما أسماه مقولة التوسع العربي في أفريقيا، واستندا في ذلك إلى انضمام موريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر إلى جامعة الدول العربية، فضلاً عن الرغبة العربية المعلنة في انضمام إريتريا إلى الجامعة ورتب على ذلك نتيجة مؤداها أن العرب يسعون إلى التوسع في أفريقيا وفي المقابل فإن أحداً من الكتاب العرب لم يرفع ذات الراية في مواقف مشابهة وربما أشد حدة ونذكر من ذلك.

أ - انضمام كل البلدان العربية في أفريقيا إلى منظمة الوحدة الأفريقية.

ب - دمج السلطنة العربية - زنجبار - قسراً (في: عام ١٩٦٤م)، مع تنجانيقا وقيام دولة تنزانيا.

جـ - انضمام بعض البلدان الأفريقية إلى الكومنولث والبعض الآخر إلى منظمة الفرانكفون ولم يدفع ذلك بأحد من الكتاب الأفريقيين إلى وصف هذا الوضع بأنه يمثل توسعاً بريطانياً أو فرنسياً.

د - التنافس الإنجلوفوني - الفرانكفوني في منطقة البحيرات العظمى ولم يقل أحد من الكتاب الأفريقيين بأن هذا التنافس يشكل تنافساً استعمارياً هذا رغم تورط

العديد من دول المنطقة في هذا الصراع بشكل غير مسبوق في الساحة الأفريقية ومن خلفها بعض الدول الكبرى من خارج القارة.

- **في مجال العلاقات الاقتصادية**

نتيجة لما تقدم، كان من الضروري أن تنعكس هذه المدركات السلبية فضلاً عن التنافر في المواقف السياسية، على مسيرة العلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية ويتضح ذلك فيما يلي :

١ - في مجال العلاقات التجارية[٩]

يلاحظ تضاؤل شديد في حجم التبادل التجاري من الناحيتين المطلقة والنسبية إذ تشير بيانات تقديرية في بداية التسعينات إلى أن واردات البلدان العربية مجتمعية من البلدان الأفريقية لم تتجاوز ملياراً ونصف المليار من الدولارات الأفريقية إلى العالم الخارجي، بينما لا تمثل شيئاً مذكوراً من واردات البلدان العربية الكلية، أما صادرات البلدان العربية إلى أفريقيا فكانت في حدود المليارين ونصف المليار من الدولارات وهي تمثل حوالي ٣ بالمئة من الواردات الأفريقية من الخارج ومما يلفت النظر أن الواردات العربية من أفريقيا المذكورة سابقاً لا تكاد تصل إلى نصف صادرات أفريقيا إلى دولة أوروبية واحدة هي أسبانيا كما أن حجم الصادرات العربية إلى أفريقيا المذكورة أعلاه لم يزد إلا قليلاً عن واردات أفريقيا من أسبانيا فقط.

٢ - في مجال التعاون الدولي[١٠]

تشير البيانات المتوافرة إلى أن المساهمة التي قدمتها البلدان العربية كانت قوية من الناحيتين المطلقة والنسبية فقد بلغ صافي المساعدات الإنمائية الرسمية التي قدمتها البلدان العربية (في: عام ١٩٧٦م)، حوالي ٤.٩ مليار دولار، ارتفعت حتى وصلت إلى حوالي ٩.٥ مليار دولار (في: عام ١٩٨٠م)، ويمثل الرقمان قرابة ربع المساعدات الإنمائية الرسمية على المستوى العالمي هذا بينما يمثل الرقم الأول حوالي

٤.٢٣ بالمئة من الناتج القومي للبلدان العربية المانحة في حين يمثل الرقم الثاني قرابة ٣.٢٢ من هذا الناتج. وتبدو ضخامة هاتين النسبتين إذ قورنتا بنظيرتيهما للدول الغربية المانحة للمعونة وهما ٠.٣٥ بالمئة، ٠.٣٧ بالمئة على الترتيب إلا أن المساعدات العربية شهدت انخفاضاً منتظماً في سنوات الثمانينات حتى وصلت إلى حوالي ٢.٣ مليار (في: عام ١٩٨٨م)، ويمثل الرقم حوالي ٥ بالمئة من مجموع مساعدات التنمية العالمية بينما يمثل حوالي ٠.٨٦ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان العربية المانحة (في مقابل ٠.٣٦ بالمئة للدول الغربية)، غير أن المساعدات العربية الرسمية عاودت الارتفاع مرة أخرى بصورة استثنائية (في: عام ١٩٩٠م)، لتصل إلى حوالي ٦.٣ مليار دولار، تمثل حوالي ١٠ بالمئة من مساعدات التنمية العالمية في ذلك العام، ثم عاودت الانخفاض (في: عام ١٩٩١م)، لتصل إلى حوالي ٢.٧ مليار دولار تمثل حوالي ٤.٤ بالمئة من المساعدات الكلية (في: عام ١٩٩١م).

لكل ما تقدم يصبح من حقنا أن نتفق مع الملاحظات والتوصيات التي أعدها مدير جهاز التعاون الدولي لتنمية الثقافة العربية الإسلامية بالجامعة العربية[١١]. حين يشير إلى أن العلاقات العربية الأفريقية تتحكم فيها قضايا آنية، سوف تنتهي بحلها، وأن التعاون العربي الأفريقي الراهن لا يرتبط بقيم فكرية وإنسانية، ولذلك يفقد هذا التعاون قيمته ومداه، كما أن البلدان العربية والأفريقية لم تتمكن من تحقيق نقلة حقيقية إلى التعاون بين الشعوب على الجانبين رغم وجود أسس قوية لهذه القيم الإنسانية، ثم يضيف أن كل ما يفعله العرب الآن في مجال التعاون العربي الأفريقي هو عمل سياسي واقتصادي، وهي وسائل عمل وليست غايات، وهي وسائل لا تقوم على قاعدة لتفاهم ثقافي وفكري عميق، ولذلك يكثر الحديث دائماً عن العلاقات العربية والأفريقية ورغم ذلك تتعرج هذه العلاقات في منحنيات ولا تسير في خط مستقيم.

ثانياً: أطراف التعاون العربي - الأفريقي

استناداً إلى ما تقدم يمكن القول بأن المدركات السلبية المتبادلة بين الطرفين العربي والأفريقي، قد انعكست بدورها على واقع العلاقات العربية - الأفريقية فتنافرت المواقف السياسية وتردت العلاقات الاقتصادية وبرر هذا التنافر والتردي بشعارات ورايات معادية دفعت كلا الطرفين إلى تفضيل التعاون مع الغرب على التعاون فيما بينهما بكل ما يحمله ذلك في طياته من مخاطر على الوجود العربي والأفريقي معاً.

ورغم اشتراك كل من البلدان العربية والأفريقية سوياً في العديد من المنظمات الدولية العالمية أو الإقليمية إلا أن مثل هذه المشاركة لم تفلح في دفع عملية التعاون العربي الأفريقي قدماً ناهيك عن موقف تأكلها وترديها.

وستتناول فيما يلي دور الأطراف المختلفة في عملية التعاون العربي الأفريقي (على المستوى الجماعي - على المستوى الثنائي "العلاقات بين الدول" - وعلى مستوى رجال الأعمال).

- **التعاون على المستوى الجماعي**

سيتم التركيز هنا على الإطار الجماعي للتعاون العربي الأفريقي أو ما يطلق عليه الأفروعربية، ونقصد بها مجموعة الآليات التي أنشأتها البلدان العربية والأفريقية تحت مظلة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول (والأخير)، (في: مارس عام ١٩٧٧م)، وبهذا المعنى نحن لا نتحدث عن منظمة دولية، وإنما عن مجموعة من الآليات المشتركة التي تم إنشائها لتعزيز العمل العربي الأفريقي الجماعي، بغية تعزيز التضامن الأفريقي.

وقد أصدر مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول العديد من الإعلانات التي تحدد أهداف التعاون ومجالاته وطبيعته وهي: إعلان برنامج العمل للتعاون الأفريقي،

والإعلان السياسي. وليس هناك مجال تحليل لما ورد في هذه البيانات، فقد تعرضت لها دراسات كثيرة سابقة. ثم إن المؤتمر أنشأ العديد من الأطر التنظيمية كما تنهض بمسؤولية العمل العربي الأفريقي المشترك وهي[١٢]:

١ - مؤتمر القمة العربي الأفريقي

ويضم قادة كافة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وهو الجهاز الأعلى للتعاون العربي الأفريقي الذي يرسم سياساته ويحرك توجهاته العامة، وكان من المفترض أن ينعقد المؤتمر مرة كل ثلاث سنوات، إلا أن ذلك لم يحدث منذ انعقاد مؤتمر القمة الأول بالقاهرة (في: مارس عام ١٩٧٧م).

٢ - المجلس الوزاري العربي الأفريقي

ويتكون من وزراء خارجية البلدان العربية والأفريقية ويشرف على عمل اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي، ويرفع تقريره إلى مؤتمر القمة العربي الأفريقي، ويجتمع كل ثمانية عشر شهراً ولم يجتمع هذا المجلس - هو الآخر - (منذ: مارس عام ١٩٧٧م).

٣ - اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي

تتكون اللجنة الدائمة من ٢٤ وزيراً يتم اختيار ١٢ منهم بواسطة منظمة الوحدة الأفريقية، و١٢ منهم بواسطة جامعة الدول العربية، أو ممثليهم على أن يكونوا على مستوى السفراء على الأقل، كما تضم اللجنة الدائمة الأمينين العامين للمنظمتين، وتعتبر اللجنة الدائمة القوة المحركة الرئيسة لأعمال التعاون العربي الأفريقي، والضامنة لتنفيذه ومراقبة تطوره.

وتعقد اللجنة الدائمة اجتماعاً عادياً مرتين كل عام في مقر المنظمتين بالتبادل إلا في حالة توجيه دعوة من إحدى الدول الأعضاء، وللجنة أن تعقد اجتماعات غير عادية عند الاقتضاء وقد عقدت اللجنة أحد عشر اجتماعاً عادياً (منذ: يوليو عام

١٩٧٧م وحتى أكتوبرعام ١٩٨٩م)، اثنين منهما بمقر جامعة الدول العربية، وواحداً على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك (في: عام ١٩٨٩م)، وهكذا فإن اجتماعات اللجنة توقفت منذ نحو عشر سنوات، هذا رغم أن الحكومة الجزائرية قد وافقت (في: ١٦ يناير عام ١٩٩٣م)، على استضافة الدورة الثانية عشرة للجنة وبالفعل انعقدت هذه الدورة في الجزائر (في ١٨، ١٩ أبريل عام ٢٠٠١م)، أي بعد ثماني سنوات من الوعد بالاستضافة، وقد ركز البيان الختامي الصادرعن أعمال الدورة على التعاون الاقتصادي والتجاري، وتشجيع الاستثمارات، وتعزيز أنشطة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وتشجيع إقامة المعارض التجارية الأفريقية بصفة منتظمة، كما دعا إلى إحياء المشاريع الخاصة بإقامة منطقة تجارية تفضيلية عربية أفريقية والمؤسسة العربية الأفريقية للتمويل والاستثمار[١٣].

٤ - لجنة التنسيق للتعاون العربي الأفريقي

تتألف من رئيس الجانبين العربي والأفريقي في اللجنة الدائمة، والأمينين العامين لجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، ورؤساء ومقرري مجموعات العمل المختلفة إذا رؤى دعوتهم للمشاركة، وتتولى اللجنة متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزة التعاون العربي الأفريقي، والتنسيق بين مجموعات العمل المختلفة. وتقوم بتقديم تقاريرها إلى اللجنة الدائمة ولم تجتمع اللجنة (منذ ١٤ أكتوبر عام ١٩٩٤م)، رغم عرض الكويت (في: يناير عام ١٩٩٦م)، استضافة اللجنة.

٥ - المحكمة العربية الأفريقية

رغم أن وثائق مؤتمر القمة نصت على أهمية إنشاء هذه المحكمة لتقديم التفسير القانوني، ولفض أي نزاع يطرأ في مسيرة التعاون العربي الأفريقي، إلا أن موضوع إنشاء هذه المحكمة لم يبحث إطلاقاً حتى الوقت الحاضر.

.. وقد كان لهذا التعثر في مسيرة التعاون العربي الأفريقي الجماعي، أسبابه العديدة التي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي(١٤):

- التطورات المحلية والإقليمية والعالمية التي أثرت على الجانبين ومنها:

- تدهور أسعار النفط، انتشار الحروب الأهلية في أفريقيا، انهيار النظام العنصري في جنوب أفريقيا، ومؤتمر مدريد في الشرق الأوسط، والحرب العراقية - الكويتية، والحظر المفروض على العراق، وليبيا، والسودان، والخلافات العربية - العربية، والأفريقية - الأفريقية (الصراع في منطقة البحيرات)، والخلافات العربية - الأفريقية وانعكاسات وانهيار القطبية الثنائية، انتهاء الحرب الباردة وتأثيرها على النظم السياسية للجانبين وعلى شبكة علاقاتهما، وما تطرحه عملية العولمة من تأثيرات شتى.. إلخ.

- النظرة التبسيطية للتعاون منذ البداية، واقتصاره على فكرة بادلة الدعم السياسي الأفريقي للقضايا العربية بالمساعدات والمنح المالية العربية والحصول على النفط بأسعار خاصة، وتجاهل الاعتبارات الاستراتيجية بعيدة المدى التي تخدم المصالح المشتركة للجانبين العربي والأفريقي.

- غياب التنسيق بين الأجهزة الجماعية التي تعمل في مجال التعاون العربي الأفريقي وبين الأجهزة والأنشطة الثنائية للبلدان العربية.

وقد انعكس هذا وذاك على أجهزة التعاون العربي والأفريقي، فتعثر عملها بل وتوقفت اجتماعاتها، وأدى ذلك في النهاية إلى العجز حتى عن إنشاء بعض الآليات المقررة (المحكمة)، ولعل هذا الوضع هو ما دفع بأحد المفكرين العرب إلى القول بأن (التعاون العربي - الأفريقي أصبح الرجل المريض، لا هو حي يرجى ولا هو ميت يرثى)(١٥).

وإزاء هذا الوضع فإن محاولات جرت على الجانبين العربي والأفريقي استهدفت انعاش العمل العربي الأفريقي المشترك وسعت إلى الاستجابة للمتغيرات الدولية التي فرضت تراجع دور الحكومات في العمل الاقتصادي لصالح رجال الأعمال وشكلت تهديداً للهويات الحضارية للشعوب العربية والأفريقية تحت ضغوط أحادية النظام الدولي، والعولمة وما قد يفرزه ذلك من هيمنة ثقافية.

نتيجة لما تقدم بدأت مسيرة التعاون العربي الأفريقي، تسلك دروباً أخرى وتدق أبواباً أخرى بالالتفاف على الأطر التنظيمية القائمة للتعاون العربي الأفريقي ومن أمثلة ذلك(١٦):

المعرض التجاري العربي الأفريقي:

ففي إطار العمل على دعم التعاون الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية والأفريقية وافق كل من مجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على توصيات اللجنة الدائمة (في: يونيو عام ١٩٨٩م)، بتنظيم المعرض التجاري العربي الأفريقي، وقد أقيم المعرض الأول في تونس (في: أكتوبر عام ١٩٩٣م)، والثاني في جوهانسبرج (في: أكتوبر عام ١٩٩٧م)، وعقد المعرض الثالث في داكار (في: أبريل عام ١٩٩٩م).

أسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة:

انطلاقاً من الرغبة المشتركة في دعم التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين دول المجموعتين العربية والأفريقية، وافق مجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية على إقامة مثل هذا الأسبوع، فأقيم الأسبوع الأول في القاهرة (في: مارس عام ١٩٩٥م).

المؤسسة العربية الأفريقية للتمويل والاستثمار:

وقد اقترح إنشاء هذه المؤسسة من قبل الكويت في الدورة العاشرة للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي (الكويت - يونيو عام ١٩٨٩م)، وبعد موافقة اللجنة على إنشائها تحفظت بعض البلدان العربية على ذلك فلم تقم المؤسسة.

منطقة التجارة التفضيلية العربية – الأفريقية:

طرح هذا الموضوع لتطوير وتنمية التبادل التجاري بين دول المنطقين في الدورتين الثامنة (دمشق - يناير عام ١٩٨٦م)، والتاسعة (بوركينا فاسو - ديسمبر عام ١٩٨٨م)، للجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي وعقد اجتماع في أبيدجان (في: يوليو عام ١٩٩٠م)، على مستوى الخبراء اتفق فيه على مشروع اتفاقية إطارية لإقامة منطقة تجارة تفضيلية عربية أفريقية، وقد عمم مشروع الاتفاقية على البلدان العربية والأفريقية لإبداء الرأي والملاحظات حوله، ولم تستكمل ردود حول الموضوع.

المعهد الثقافي العربي - الأفريقي:

صادق مجلس الجامعة العربية (في: ٣١ مارس عام ١٩٨٣م)، على النظام الأساسي للمعهد، على أن يتم الاتفاق بشأن المقر بين الأمانة العامة للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعد التشاور مع البلدان العربية، وقد أقرت اللجنة الدائمة للتعاون العربي والأفريقي في دورتها السادسة بتونس (في: مارس عام ١٩٨٣م)، إنشاء المعهد، وتم التوقيع (في: ١٨ يناير عام ١٩٨٦م)، (بدمشق)، على اتفاقية إنشاء المعهد من قبل الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وأمين عام جامعة الدول العربية، والمدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد تم تحديد ميزانية مؤقتة للمعهد (في: يونيو عام ١٩٨٦م)، لتنفق على إنشاء المعهد (في: عام ١٩٨٧م)، وذلك في حدود ٥٠٠ ألف دولار تسدد من قبل المنظمات الثلاث وتضمنت موازنة الأمانة العامة للجامعة ولسنوات متعاقبة رصد مبلغ ١٢٥ ألف دولار للمساهمة في الميزانية المؤقتة للمعهد، على أن يدفع باقي المبلغ كالتالي:

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ١٢٥ ألف دولار، ومنظمة الوحدة الأفريقية ٢٥٠ ألف دولار على أساس اقتسام الميزانية بين الجانبين العربي والأفريقي، غير أن الجانب الأفريقي قد دعا في البداية إلى مساهمة المنظمات الثلاث

بنسب متساوية وإن عاد ووافق شفاهة على موقف الجانب العربي (تونس - نوفمبر عام ١٩٩٢م)، وإن لم تصدر عنه موافقة كتابية رسمية. إزاء ذلك قرر مجلس الجامعة (في: ١٥ سبتمبر عام ١٩٩٤م)، تكليف الأمانة العامة بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لمتابعة إجراءات إقامة المعهد، وقد قام الجانب الأفريقي (في: يونيو عام ١٩٩٢م)، بتعيين ممثليه الخمسة في المجلس التنفيذي للمعهد وهم: تونس، تشاد، السنغال، كينيا، مالاوي وقام الجانب العربي (في: مارس عام ١٩٩٧م)، بتعيين ممثليه وهم: الأردن، العراق، لبنان، ليبيا، مصر وقد بدأ المعهد ممارسة أعماله (منذ: مارس عام ٢٠٠٢م)، في باماكو / مالي.

- **تراجع دور الدول في مجال التعاون الثنائي**

لقد أدت عملية العولمة إلى اتجاه الدول إلى التخلي عن وظائفها الأساسية قبل المجتمع بشكل أفقد الدولة مبررات استمرارها ووجودها بل وأقعدها عن ممارسة دورها التعاوني على المستوى الخارجي ومن هذه الوظائف ما يلي(١٧):

١ - الوظيفة السياسية

وتتمثل أهم مظاهر التخلي الجبري عن هذه الوظيفة فيما يلي:

أ - تراجع الحكومات عن دورها في صنع القرار السياسي لصالح رجال الأعمال في الداخل، ولصالح الشركات متعددة الجنسيات، وعلى حد قول "سمير أمين"، فإن هذه الشركات ترغب في إخضاع السياسات الحكومية لاستراتيجاتها الخاصة، و"لهذا"، فإن خطاب الليبرالية الجديدة، المضاد للحكومات، إنما يخفي هذا الهدف، ليكتسب المشروعية للصيغة المعلنة، أي للهدف الذي ينحصر في تمكين الشركات من الدفاع عن المصالح الخاصة التي تمثلها، "و" إدارة العالم كسوق، واعتزام تجريد الحكومات من وظائفها، وخصخصة هذه الوظائف إلى أقصى حد ممكن.

ب - تراجع سلطة الحكومات في مواجهة منظمات المجتمع المدني، التي اتجهت لتقوم ببعض وظائف الدولة، خصوصاً في المجالات الاجتماعية والثقافية، وذلك بالتعاون مع منظمات مماثلة في الخارج، تتولى تمويلها، وتنظيم أنشطتها بعيداً عن سيطرة الدولة في كثير من الأحيان، وعلى حد قول "سمير أمين"، فإن تكاثر المنظمات غير الحكومية يعد، إلى حد كبير، استجابة لهذه الاستراتيجية الرامية إلى نقض تسييس شعوب العالم، لأن هذه المنظمات في نشأتها وفي "إعادة تنظيمها ترفق إدراة المجتمع بالقوى الرأسمالية المسيطرة".

جـ - انهيار مبدأ السلامية الإقليمية، والسيادة المطلقة، واحترام الحدود. ذلك أن هذه المبادئ قد تم اختراقها، ولا قبل لحكومات دول العالم الثالث بالدفاع عنها (الإنترنت - البث التفزيوني عبر الأقمار الصناعية - فتح الحدود أمام التجارة الدولية - التدخل الإنساني.. إلخ).

د - انتهاء احتكار الدولة لسلطة الاستخدام الشرعي للقوة في مواجهة مواطنيها أو غيرهم من الخارجين على القانون تحت دعاوي احترام حقوق الإنسان.. إلخ، بل وتقلص دورها في محاكمة موطنيها وفق قوانينها المرعية (حالة لوكربي).

كل هذا وغيره، أسفر عن إحساس قطاع من المواطنين بفقدان الحماية والأمن من جانب الدولة، فسعى لتأمين نفسه بعيداً عنها (البوليس الخاص..)، واجتراء قطاع آخر ما تبقى من سلطة الدولة فسعى للانقضاض عليها (ظاهرة الإرهاب)، في حين لجأت بعض جماعات المجتمع الإثنية أو الإقليمية أو الدينية أو اللغوية.. إلخ إلى السعي للخروج كلية عن عباءة الدولة القائمة للسعي للانفصال في غمار حرب أهلية بحثاً عن تأمين ذاتي جماعي فتفجرت الحروب الأهلية. فهل ذلك يشكل إيذاناً بفتح الطريق، لأول مرة، أمام ظهور الدولة القومية (الدولة - الأمة)، مع ما يحمله ذلك في طياته من نزاعات عنصرية واستعلائية!!

٢ - الوظيفة الدفاعية

وهي تعني تأمين المجتمع من الغزو الخارجي، والعنف الداخلي، وهذه الوظيفة هي الأخرى آخذة في التقلص لأسباب نذكر منها:

أ- ما تفرضه عملية العولمة من ضرورة خفض الإنفاق العسكري لاعتبارات الرشادة الاقتصادية ارتكاناً إلى آليات التكيف الهيكلي، واعتماداً على أن المجتمع الدولي كفيل بمعاقبة الغازي (يتم ذلك وفق مصالح القوى المسيطرة على النظام الدولي).

ب- محاولة الغرب إقناع دول العالم الثالث بأن النجاح في الحصول على نصيب أكبر من السوق العالمي، إنما يشكل وسيلة أفضل، للبقاء وللرفاهية، من الإصرار على السيطرة على الإقليم الوطني (ذات المقولة التي ترددها إسرائيل في الحديث عن التعاون الشرق أوسطي وأولويته على الانسحاب من الأرض العربية المحتلة).

واستناداً إلى ما تقدم، فإن دور المؤسسة الأمنية (الجيش والبوليس)، يجب أن ينصرف إلى الحفاظ على النظام العام في الداخل، وتوفير المناخ الملائم لحرية التجارة والاستثمار. ومن شأن ذلك أن يدفع شعوب العالم الثالث إلى النظر إلى المؤسسة الأمنية (حيث تضخمت قوات البوليس على حساب قوات الجيش)، باعتبارها مهددة لأمنها وليست حارسة لها ولا لحدود دولها. وهذا يعد مؤشراً على عملية التحول التي أفرزتها العولمة.

٣- الوظيفة الاستخراجية

وهي تعني سلطة الدولة في تعبئة الموارد نتيجة بيع منتجات المؤسسات العامة من سلع وخدمات، ونتيجة تحصيل الضرائب والرسوم والجمارك. كما تعني في ذات الوقت، القدرة التمويلية للدولة، بمعنى الحفاظ على النقود مؤهلة كوسيلة للتبادل، ووحدة النقد، ومخزناً للقيمة، وذلك أمر ضروري لاقتصاديات السوق في مواجهة الاقتصاد المخطط.

غير أن هذه الوظيفة في طريقها للاختفاء هي الأخرى لأسباب نذكر منها:

أ - بيع مؤسسات القطاع العام في إطار عملية الخصخصة، وما تفرضه آليات منظمة التجارة العالمية من ضرورة تحرير التجارة العالمية بتخفيض، وحتى إلغاء الرسوم والجمارك على التجارة الدولية في المستقبل المنظور، وهو ما يعني تقلص موارد الدولة إلى حد كبير.

ب - إن المبرر الآخر لسلطة الدولة، والمتعلق بتعزيز قيمة العملة، يبدو أنه هو الآخر في طريقه إلى الاختفاء. فمع استثناء وحيد، يتمثل في الولايات المتحدة (وربما سويسرا)، فإن الدول لم تعد قادرة على مقاومة ما تفرضه السوق من تأثيرات على قيمة المعاملات النقدية، ولا على أسعار الصرف. وتحالف البنوك المركزية القوى، الذي تقوده الولايات المتحدة، هو وحده القادر على وقف تدهور قيمة العملة. أما عن الذراعين الأخرين للاستقرار النقدي - معدلات الفائدة، ومعدلات التضخم - فيمكن للحكومات أن تقرر معدلات الفائدة ولكن في إطار المحددات التي تفرضها قوى السوق، وما تلقيه من أعباء على بعض قطاعات المجتمع، وإذا كان يبدو حتى الآن، أن الحكومات تسيطر على انسياب النقود، وبالتالي على قيمة العملة من خلال معدلات الفائدة بشكل يجعلها تتحكم أحياناً في معدلات التضخم، إلا أن التطور التكنولوجي على وشك إحباط هذه الجهود، ذلك أن الإنفاق من خلال كروت الائتمان يتزايد بسرعة - وهي قوة شرائية لا قبل لحكومات بالسيطرة عليها، ثم إن تحويل الأموال والشراء من خلال شبكة الإنترنت لا يخضع لرقابة الحكومات ويمكن أن يكون له أثر تخريبي.

٤ - الوظيفة التوزيعية

وإزاء ضعف الاستخراجية للدولة، نتيجة تقلص مواردها، وما يستتبع ذلك من تقليل الإنفاق العام، بدأت الدولة تفقد وظيفتها كمظلة للحماية الاجتماعية. ورغم أن هذه الوظيفة حديثة، حيث تقوم بإعادة توزيع الموارد، ومواجهة أي نقص

للسلع في الأسواق حماية للضعفاء وغير القادرين، إلا أنها تشكل مبرراً لسلطة الدولة، ورغم أن هذا المبرر ما زال قائماً، إلا أنه بدأ يفقد مصداقيته نتيجة اضطرار دول العالم الثالث إلى تقليل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، الإسكان.. إلخ)، واضطرارها إلى بيع القطاع العام، نتيجة عجزه عن مواجهة ضغوط المنافسة التي تفرزها العولمة. واضطرارها كذلك إلى إلغاء الحماية التجارية لمنتجاتها بشكل أضر بالمواطنين - زراع، وصيادين، وعمال حديد وصلب.. إلخ، وهو الأمر الذي يعني أن سلطة الدولة في حماية الضعفاء في المجتمع قد ضعفت، وأصبحت المجتمعات تعيش تحت رحمة الشركات متعددة الجنسيات.

٥ - الوظيفة الثقافية

وهي تعني الدولة في الحفاظ على قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه، والتعبير عنها على النحو الذي يؤكد وجود، هوية حضارية متميزة تعمق انتماء المواطن لدولته في مواجهة الآخر، غير أن هذه الوظيفة هي الأخرى قد تأكلت بفعل تسارع آليات الاتصالات الدولية بفعل العولمة، وأصبح المواطن عرضة لأشكال متنوعة من قيم وتقاليد وأعراف أجنبية عنه، بل وفي إطار العولمة، فرضت قوى السوق ضرورة خصخصة التعليم ليتواكب مع احتياجات الشركات متعددة الجنسيات. وقد كان لهذا وغيره آثاره في تغيير منظومة القيم وفي السلوك ظهرت في الرموز الغربية (ملصقات العلم الأمريكي على السيارات والدراجات، وملصقات أسماء الكليات الأجنبية على السيارات)، وفي أسماء المحال التجارية (السلام شوبينج سنتر لملابس المحجبات)، وفي أنماط الغذاء (ماكدونالدز وغيره)، وفي أسلوب الغناء، والملبس والبناء.. وفي الاحتفال بالمناسبات.. إلخ وكل هذا وغيره من شأنه تطويع الطابع القومي لشعوب العالم الثالث لمقتضيات العولمة وللآليات التي تفرضها قوى السوق، بشكل يخلق نماذج استهلاكية مشوهة، ويفرز قيماً تتعارض مع ثقافة المجتمع ويسفر عن ظهور وتعميق تناقضات مجتمعية خطيرة، وأحاسيس بالاغتراب داخل الوطن وتقليص للشعور بالولاء الوطني.

ووسط هذا وذاك، تقف حكومات البلدان العربية والأفريقية عاجزة عن المواجهة، تاركة شعوبها نهباً لثقافات أجنبية وافدة تقوض الهوية الحضارية لها، بل وتشعر القطاع الأكبر من مواطنيها بالدونية والاغتراب، وباتت هذه الحكومات عاجزة عن ممارسة أي دور تعاوني فيما بينها تاركة المجال للقطاع الخاص بكل ما يحمله ذلك من تأثيرات سلبية على مسيرة العلاقات العربية الأفريقية.

- **بروز دور القطاع الخاص**

لقد أصبحت الاستعانة بالقطاع الخاص واقعاً محتوماً في العمل العربي الأفريقي المشترك، غير أن هذا القطاع يتسم بسمات تجعله عاجزاً في المرحلة الراهنة عن أداء دوره المتوقع نذكر منها(١٨):

١ - حداثة هذا القطاع، وبالتالي افتقاره للخبرة في مجالات الاستثمار والتجارة في الداخل والخارج.

٢ - ضعف القدرة التمويلية والتنظيمية لهذا القطاع، فرؤوس أمواله محدودة، ثم أن درايته بالأسواق الخارجية تكاد تكون معدومة.

٣ - ما زال يطغي على هذا القطاع طابع تجارة الصفقات الطارئة ولم يكتسب ثقافة المستثمر المغامر الذي يلح على الاستثمار في صناعات وأسواق معينة لمدد طويلة يكون مستعداً خلالها بقبول وتحمل أية خسائر.

٤ - وعلى هذا النحو فما زال القطاع الخاص تسيطر عليه صفة الجبن حفاظاً على رؤوس أمواله المحدودة، ورغبة في الحصول على أقصى ربح في أقل فترة ممكنة من خلال تجارة الصادر والوارد وبخاصة تجارة الصفقات الطارئة.

٥ - بهذا المعنى فإن هذا القطاع الخاص على الأقل في هذه المرحلة لا يعنيه من قريب أو بعيد تفعيل العمل الجماعي العربي الأفريقي المشترك بقدر ما يعنيه تحقيق مصالحه الذاتية قصيرة الأمد والمتمثلة في تحقيق أقصى ربح ممكن.

٦ - إن مدركات القطاع الخاص تجاه العمل في أفريقيا ما زالت سلبية، إذ ما زال البعض يعتنق مقولات "أفريقيا المظلمة"، وأفريقيا المجهولة وأفريقيا الجوع والقحط، والأيدز والفساد والحروب.. إلخ، وهي مدركات لا تنفق وواقع الحال في العديد من البلدان الأفريقية حيث توجد بنى أساسية معقولة، وقدر من الانضباط سمح للشركات متعددة الجنسيات بالعمل في أفريقيا بشكل منتظم ومستمر.

٧ - ثم إن هذا القطاع ما زال تابعاً في الغالب الأعم للشركات متعددة الجنسيات، حيث يمثلها كوكيل تجاري، أو يتحصل منها على تراخيص بتجميع منتجاتها، وهو الأمر الذي يجعل محصلة التعاون العربي الأفريقي - إذا ما وضعت في يد القطاع الخاص - لمصالح الشركات متعددة الجنسيات بصفة أساسية من جهة، ويشوه التعاون العربي الأفريقي ويحرفه عن مقاصده من جهة ثانية.

٨ - ثم إن الضغوط التي أخذت تفرضها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية مرحلة بعد أخرى لاتباع سياسة الباب المفتوح، وتخفيض الرسوم والجمارك على السلع المستوردة، قد أسفر عن عجز القطاع الخاص في الدولة النامية عن المنافسة سعراً وجودة، وجعل قطاعات منه تنسحب إلى ميدان العقارات بحسبان أنه أكثر أماناً من الاستثمار في الصناعة أو الزراعة، وهو الأمر الذي قد يؤدي في النهاية إلى إضعاف هذا القطاع وتأكله من جهة، أو تحويله إلى مجرد وكيل للشركات متعددة الجنسيات من جهة أخرى بشكل لا يحقق نهضة تنموية عربية أفريقية ولا يخدم المصالح العربية الأفريقية.

استناداً إلى ما تقدم فإن المداخل المعروضة على الساحة لدعم دور القطاع الخاص تبدو ضرورية، وأهم هذه المداخل[١٩]:

١ - التوقف عن اتباع استراتيجية التصنيع التي تقوم على إحلال الواردات من خلال التدخل الحكومي، وإحلالها باستراتيجيات ذات توجه بعدما ثبت فشل هذه الاستراتيجية وتم تبني سياسة التكيف الهيكلي.

٢ - إعادة تعريف دور كل من القطاع العام والخاص في الاقتصاد، ففي الوقت الذي اعتمدت فيه سياسة إحلال الواردات على التدخل الحكومي. فإن سياسة تعزيز الصادرات تعتمد أساساً على مبادرات القطاع الخاص.

وبالتالي أصبح دور الحكومات يتمثل في خلق البيئة المناسبة التي تسمح للقطاع الخاص بالمنافسة الحرة. وهو ما يعني:

أ - قيام الحكومات بتقليل حالة عدم التأكيد التي تواجه القطاع الخاص والمتمثلة في الافتقار البنية الأساسية الاقتصادية / الاجتماعية وإلى الإطار القانوني والمؤسسي.

٢ - قيام القطاع الخاص بتشكيل منظماته الخاصة على المؤسس الإقليمي: غرف التجارة، روابط المصدرين، روابط العاملين.. إلخ كأدوات للحوار مع الحكومات حول السياسات الاقتصادية الاجتماعية، وهو حوار يمكن من خلق البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص، ويمكن من المشاركة في عملية صنع السياسات الحكومية.

ثالثاً: إمكانيات تفعيل التعاون العربي-الأفريقي

رأينا فيما تقدم كيف أن مسيرة التعاون الغربي الأفريقي الجماعي قد تعرضت للعديد من العثرات، وواجهت الكثير من العقبات، حيث تعطلت الآليات وتراجعت كافة الفعاليات، وتزايدت بين الطرفين الخلافات، وتباعدت الرؤي، وتبودلت الإتهامات، ورغم ما بذل لإنعاش مسيرة هذا التعاون من محاولات إلا أنها توقفت عند حد عقد الاجتماعات والإدلاء بالتصريحات، فأصبحت البلدان العربية محل جذب من تنظيم هنا وهناك، وهو ما قد يعمق ما بين البلدان العربية من تناقضات وقد يسفر ذلك في الأمد غير المنظور عن طمس ما لديها من ثقافات وهوايات.

قد كان لهذا الوضع أسبابه ونتائجه، فمن جهة فإن العديد من البلدان العربية يواجه أوضاعاً داخلية صعبة سياسية واقتصادية واجتماعية جعلتها تنكفئ على

الداخل ومن جهة ثانية فإن العلاقات العربية - العربية في وضع مترد حيث لا يوجد ولو الحد الأدنى من الاتفاق على القضايا المشتركة للأمة العربية، ومن جهة ثالثة فإن التغيرات التي لحقت بالنظام الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة وما أفرزته من ضغوط العولمة وضرورات الأخذ بالتكيف الهيكلي والتحول الديمقراطي باتت تلقي بكاهلها وأعبائها على البلدان العربية والأفريقية معاً بشكل دفعها إلى أن تولي وجهها شطر الغرب طوعاً أو كرهاً ومن جهة رابعة فإن مجمل الأوضاع السابقة كان له انعكاسات على مسيرة العمل العربي الأفريقي الجماعي التي تردت إلى أدنى مستوى لها، فبعد أن كان الاهتمام ينصرف إلى تعزيز العمل الجماعي ليعلو فوق العلاقات الثنائية الرسمية بين البلدان العربية والأفريقية فإن هذا الاهتمام قد تراجع إلى مستوى أدنى بكثير لتعزيز العلاقات بين رجال الأعمال (المعرض التجاري العربي الأفريقي - أسبوع رجال الأعمال العرب والأفارقة)، بشكل قد لا يخدم المصالح العربية الأفريقية المشتركة إن لم يكن يعرضها للخطر طالما أن رأس المال الخاص لا يعنيه من مسألة التعاون العربي الأفريقي إلا تحقيق مصالحة الخاصة وطالما أنه يرتبط بشكل أو بآخر بالمصالح الأجنبية وبالشركات متعددة الجنسيات ومن جهة خامسة فإن كل هذه التطورات والأوضاع تتراكم ومختلف دول الجوار الإقليمي للعالم العربي تستعد لمواجهة التغيرات العالمية الجديدة بإقامة وتعزيز التنظيمات المشتركة التي ترعي مصالحها وتجذب هذه أو تلك إليها عدداً من البلدان العربية في غياب تنظيم عربي اقتصادي أو سياسي فاعل، بشكل قد يسفر في النهاية عن جعل البلدان العربية تعطي ظهرها لجارتها العربيات بكل ما يحمله ذلك في طياته من تهديد للوجود العربي وبالهوية العربية الإسلامية.

وإزاء خطورة هذه الأوضاع لم يعد أمام العرب مفر إلا مواجهة هذا الواقع والتعامل معه بالجدية اللازمة في اتجاهين متوازيين ومتلازمين:

الاتجاه الأول

تعزيز العمل العربي المشترك ابتداء، وذلك بإقامة السوق العربية المشتركة، حفاظاً على مصالح الأمة العربية في مواجهة ظاهرة العولمة من جهة ولما لشمل البلدان العربية التي تتجاذبها فرادي تنظيمات اقتصادية غير عربية (الكوميسا، رابطة التعاون الإقليمي لساحل المحيط الهندي، السوق الأفريقية المشتركة، منظمة الساحل والصحراء، الإيكوس)، هذا فضلاً عن الاتحاد الأفريقي بما يحمله ذلك من مخاطر خروجها من الساحة العربية وخلعها للهوية العربية الإسلامية من جهة ثانية.

الاتجاه الثاني

تلمس السبل المتاحة لتعزيز التعاون العربي الأفريقي باعتباره ضرورة ملحة لتعزيز وحماية المصالح العربية، ولذلك في ضوء المعطيات الراهنة وفي وجود الإمكانيات المتاحة وعلى أن يتم ذلك من خلال الآليات الثقافية والإعلامية والفنية على النحو التالي[٢٠].

١ - المعهد الثقافي العربي- الأفريقي

يجب العمل على إزالة كافة العقبات التي يمكن أن تعرقل عمل المعهد وقيامه بدوره مع مراعاة ما يلي:

أ - أن يكون المعهد منذ البداية (بيت خبرة)، في المجال الثقافي العربي الأفريقي، بما يعنيه من أن الهدف الأساسي للمعهد يتمثل في إزالة الرواسب التاريخية والثقافية السلبية العالقة في أذهان كل طرف تجاه الطرف لآخر، باعتبار أن ذلك يشكل الأرضية الملائمة لمختلف أشكال التعاون ويؤمن استقرارها واستمرارها.

ب - إلا يكون المعهد مجرد مؤسسة أكاديمية دراسية، تضم إلى غيرها من المؤسسات التي تعطي مجرد الشهادات، دون أن يكون لها دور تثقيفي وتصحيحي على الساحتين العربية والأفريقية.

جـ - ضرورة البدء في ترتيب وتأهيل كوارد المعهد العربية والأفريقية معاً وبخاصة من بين المهتمين بالعمل العربي الأفريقي المشترك حتى لا يتحول المعهد إلى مؤسسة توظيف بيروقراطية تنحرف عن الغرض من إنشائها وتصبح عبئاً على العمل العربي الأفريقي المشترك شأن غيرها من المؤسسات.

د - توفير التمويل اللازم لضمان قيام المعهد بمهامه إذ رغم ضآلة المبلغ المخصص لإنشاء المعهد (نصف مليون دولار)، فإن البعض يرى ضرورة تخفيضه.

هـ - ضرورة مشاركة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية العربية والأفريقية في أعمال المعهد في شكل مجلس خبراء ولو ذي صفة استشارية (المحامون، الصحفيون، المزارعون.. إلخ)، وذلك للترويج لأهداف المعهد ومتابعة نشاطاته المختلفة.

٢ - الفضائيات العربية

يتعين الاستفادة من شبكات البث التلفيزيوني الفضائي العربي والموجهة لأفريقيا، ولو بتخصيص قناة أو قناتين لبث برامج باللغة العربية واللغات الأفريقية - تعد برامجها بدقة وبمراجعة المختصين - تعبر عن احترام العرب والمسلمين لحضارة وثقافات الشعوب الأفريقية، وعن دور الأفارقة في الحضارة العربية والإسلامية، وقد يكون من الأهمية بمكان إفساح المجال في هذه البرامج للمثقفين والأدباء والمفكرين والمبدعين الأفارقة وكذلك للمنتجين والمخرجين في إطار أعمال مشتركة عربية أفريقية لتسهيل وصول الرسالة الإعلامية للمتلقي العربي والأفريقي والتشجيع على تقبلها.

٣ - الصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان الأفريقية

ورغم أن هذا الصندوق تابع للجامعة العربية وبالتالي فهو لا يدخل ضمن الآليات المشتركة للتعاون العربي الأفريقي إلا أنه يجب تعزيز دوره ليكون (بيت خبرة)، للتعاون الاقتصادي العربي والأفريقي في كافة المجالات سواء المعونة الفنية

التي يقدمها الصندوق حالياً وسواء في مجال زيادة التبادل التجاري العربي الأفريقي، وسواء في مجال تهيئة فرص الاستثمار أمام الحكومات ورجال الأعمال العربي والأفارقة.

ويمكن تصور قيام الصندوق بهذا الدور على النحو التالي:

أ - خبراء الصندوق

الذين يرسلون إلى البلدان الأفريقية وهؤلاء يتعين تأهيلهم ثقافياً ونفسياً وانتقاؤهم بعناية قبل إرسالهم إلى البلدان الأفريقية حتى يمكن كسب تعاطف الشعوب الأفريقية وثقتها، كما يتعين تكليفهم بإرسال تقارير إلى الصندوق في مجالات تخصصاتهم عن احتياجات البلدان الأفريقية بغية تشكيل قاعدة بيانات ميدانية وحديثة عن الاحتياجات الأفريقية (العمالة، التجارة، الاستثمار.. إلخ)، لدى الصندوق.

ب - هيئة بحثية

تتشكل من عدد من الباحثين الاقتصاديين في الشؤون الأفريقية تكون مهمتها تجميع خطط ومشروعات التنمية في البلدان العربية والأفريقية، وتجميع كافة الاتفاقيات الثنائية والجماعية العربية الأفريقية وتوثيق البيانات والتقارير الواردة من خبراء الصندوق، وكل ذلك بهدف تحليلها وتصنيفها، ومتابعة تفعيلها بحيث تتوافر قاعدة بيانات متجددة عن مجالات التعاون والاستثمار يقدمها الصندوق إلى الحكومات ورجال الأعمال العرب والأفارقة كخدمة مجانية أو مدفوعة الأجر.

قائمة المصادر

١ - راجع في هذا الصدد: عز الدين عمر موسي: (السلام وأفريقيا)، د. عبد الملك عوده وآخرون: العرب وأفريقيا، (بيروت: دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م) ص ص ٧٣ - ٧٦.

-Francis Mading Deng (Muth And Reality in Sudanese Identity), in Francis Mading Deng & Prosser Giffard (ed), The Search, for Peace And Unity in The Sudan, (Washington: The Wilson Center Press, 1987), p 66.

نزيه نصيف ميخائيل: النظم السياسية في أفريقيا ،(القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م)، ص ١٦٧، ١٥٩، ١٩٦.

محمد فايق: عبد الناصر والثورة الأفريقية، (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٤م)، ص ٢٤٧.

٢ - لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر:

د. صبحي قنصوة (قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقي للعالم العربي)، في ندوة العلاقات العربية الأفريقية (القاهرة: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ١٩٩٨م)، ص ص ١٩١ ، ١٩٧.

٣ - انظر:

-Penda Mbow, Les Relation Afro- Arab: Essai D`analyse Des Parceptions De L`Autre A travers L`histoire, En Eglal Raafat (ed.), Relations Afro – Arabes (le Cairo: Centre des Recherches et D`Etudes Politiques, Université du Caire, 1994) pp 34 – 42.

وانظر أيضاً:

د. مجدي حماد: إسرائيل وأفريقيا، (القاهرة: دار المستقبل العربي)، في: عام ١٩٨٦م)، ص ص ٦٠ - ٨٢.

٤ - راجع في هذا الشأن:

محمد فايق:"ثورة ٢٣ يوليو وأفريقيا"، في د. عبد الملك عودة وآخرون، م. س. ذ، ص ١١٩.

د.يوسف فضل حسن: "الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية"، في أسامة الغزالي حرب، م. س. ذ، ص ٣٤.

Penda Mbow, op. Cit., p 42-

- هناك العديد من الندوات والمؤتمرات التي عقدت على المستوى العربي لتناول قضية العلاقات العربية والأفريقية نذكر منها:

د. رؤوف عباس حامد (محرر): العرب في أفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر، (القاهرة: دار الثقافة العربية، ١٩٨٧م).

د. إجلال رأفت (محرر): العلاقات العربية الأفريقية، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٤م).

جمعية الدعوة الإسلامية العالمية: العلاقات العربية الأفريقية، (القاهرة :١٩٩٨م).

د. عبد الملك عودة وآخرون: العرب وأفريقيا، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤م).

٦ - انظر في هذا المجال.

-Eglal Raafat "Essai D,analyse de Perception de L`un Ser L'autre a traverse L'histostorire : Commentaire, en Eglal Raafat (ed) ,op. cit, p. 49.

د. عبد الرحمن إسماعيل الصالحي: "التدخل الأجنبي في القرن الأفريقي"، أعمال الندوة الدولية للقرن الأفريقي ،(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة الجزء الأول، ١٩٨٥م)، ص ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

-Colin Legum "Afro – Arab Relations After The Cairo summit" ,In colin Legum (ed), Africa Contemporary Record (New York Africana Publishing Company, vol. 10, 1977 – 1978),pp. 35 – 47.

-Ron Parker, "the Senegal – Maurtanin Conflict of 1989: a Fragile Equilibrium", The Journal of Modern African Studies, (vol 29, No. 1, March 1991) pp. 157 – 171.

- انظر كذلك

د. صالح بكتاش: النزاع السنغالي الموريتاني: بين المأزق العرقي والمخرج الوطني الشعبي، (القاهرة: المستقبل العربي،١٩٩١م)، ص ٣٠ وما بعدها.

٧ - د. إبراهيم نصر الدين :"إريتريا ومسار الاستقلال"، المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٦٦)، ١٩٩٢م)، ص ص ١١٢ - ١١٥.

- وانظر أيضاً:

د. حسن سيد سليمان :"أبعاد قضية الصحراء المغربية"، دراسات أفريقية ،(الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، العدد (١٣)، ١٩٩٥م)، ص ٦١.

٨ - راجع التجربة النيجيرية في هذا المجال في: د. إبراهيم نصر الدين: الاندماج الوطني في أفريقيا نموذج نيجيريا، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، سلسلة دراسات أفريقيةالعدد(٣)، ١٩٩٧م).

٩ - د. عراقي عبد العزيز الشربيني: "العلاقات الاقتصادية الأفريقية واقعها ومستقبلها"، في إجلال رأفت (محرر)، م. س. ذ، ص ٣٥٠.

١٠ - م. س، ص ص ٣٥٤ - ٣٥٥.

١١ - د. عبد الملك عودة :"التعاون العربي الأفريقي في العشرين عاماً الماضية: من الفرصة التاريخية إلى المأزق التاريخي"، في إجلال رأفت (محرر)، م. س.ذ، ص ص ٤٥ - ٤٦.

١٢ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: الإعلانات والقرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الأفريقي العربي الأول بالقاهرة (من ٧ – ٩ مارس عام ١٩٩٧م).

- انظر أيضاً:

تقرير صادر عن الأمانة العامة للجامعة يحمل عنوان: خلفية عامة عن أجهزة التعاون العربي الأفريقي.

١٣ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: التقييم الذي أعدته الإدارة العامة لمسيرة التعاون بمناسبة انعقاد اللجنة الخاصة بتقييم المسيرة على مستوى المندوبين الدائمين (القاهرة ٤ - ٥ فبراير عام ١٩٩٦م).

١٤ - د. عبد الملك عودة : م. س. ذ.، ص ٢٩.

١٥ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية: مذكرة بشأن الموضوعات التي يمكن أن يتناولها اجتماع لجنة التنسيق، مقدمة من رئيس الإدارة العامة للشؤون السياسية الدولية للأمين العام المساعد للجامعة (١٩٩٧م).

١٦ - سامية بيبرس: "نحو تنشيط التعاون العربي الأفريقي"، السياسة الدولية، يوليو ٢٠٠١م، ص ١٢٧، ١٢٨.

١٧ - إبراهيم نصر الدين: "العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث" في د. فخري لبيب: (محرر)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب ،(القاهرة: مركز المحروسة، ٢٠٠٢م).

١٨ - انظر في هذا العدد:

- شاهانا. س. أحمد: العولمة: "نحو عالم أكثر ليبرالية أم عالم يعاد استعماره؟"، في: التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي ، (القاهرة: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية عدد(٨٩)، يناير / أبريل عام ٢٠٠١م)، ص ص ٣٠ - ٤١.

١٩ - انظر:

-H.P.B Moshi, The Potential Role of the Private sector in Economic Integration, the Case of Eastern and Southern Africa, (Dar es Salaam: Economic Research Bureau, University of Dar essalaam, n.d).

٢٠ - مقتطفات من تقرير أعده الباحث بناء على طلب الإدارة العامة لشؤون السياسة الدولية بالجامعة العربية للعرض على اللجنة الخاصة على مستوى المندوبين الدائمين (بتاريخ ٢٨ نوفمبر عام ١٩٩٧م).

العلاقات السياسية بين دول القرن الأفريقي

الأوضاع في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي(*)

نود منذ البداية أن نقرر ونؤكد على حقيقة مفادها: أن السعي لدراسة العلاقات الدولية للدول السبع محل الدراسة، أمر في غاية الصعوبة والتعقيد نظراً لتنوع أشكال هذه العلاقات من جهة، فضلاً عن الطابع العام الذي يسيطر عليها (تعاوني أم صراعي)، وعلى تفاعلاتها من جهة ثانية، ثم إن مجرد التتبع التاريخي لمسار هذه العلاقات، من خلال رصدها، فضلاً عن صعوبته، لن يكون ذا فائدة كبرى في عملية التنبؤ المستقبلي لشبكة العلاقات الدولية لهذه الدول باعتبار التغير في أنظمة الحكم وفي التوجهات؛ وفي العلاقات الإقليمية والدولية من جهة ثالثة.

ولذلك فإن اهتمام هذه الورقة سينصرف إلى البحث عن المحددات "الأصلية" التى تحكم سلوك هذه الدول بعضها مع البعض للكشف عن المضامين والتوجهات العامة لعلاقاتها أكثر مما سينصرف إلى السعي لتركيب صورة معلوماتية لشبكة هذه العلاقات؛ وبطبيعة الحال لن تستطيع هذه الورقة بحال إغفال الواقع الراهن لهذه العلاقات.

وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم الورقة على النحو التالي:

أولاً: بعض الملاحظات الأولية.

ثانياً: العلاقات الإقليمية للدول محل الدراسة.

ثالثاً: العلاقات الدولية للدول محل الدراسة.

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ١٩٩٨م.

ملاحظات أولية:

يمكن أن نورد بعض الملاحظات العامة على الدول محل الدراسة، نعتقد في أهميتها، وطبيعتها "الكاشفة" لمضامين علاقات هذه الدول بعضها بالبعض، ونذكر منها:

أولاً: إن من بين الدول محل الدراسة خمس دول ساحلية (السودان / إريتريا / جيبوتي / الصومال / كينيا)، في حين أن هناك دولتين حبيستين (إثيوبيا / أوغندا)، وبطبيعة الحال فإن ذلك يرتب بالتبعية شبكة من التفاعلات فيما بينها قد تكون متكافئة، وبالقدر الذي يمكن أن تكون تعاونية، فإنها في ظروف أخرى قد تكون صراعية.

ثانياً: إن الدول محل الدراسة دول حديثة الاستقلال، فيما عدا واحدة (وهى إثيوبيا)، وأن هذه الدول، فضلاً عن كونها تعاني من التخلف، فإنها واجهت أو تواجه بدرجة أو بأخرى حالة من حالات عدم الاستقرار السياسي سواء تمثل ذلك في انقلابات عسكرية (السودان/ إثيوبيا/ الصومال/ أوغندا)، أو في قلاقل واضطربات سياسية قائمة أو محتملة (كينيا / جيبوتي / إريتريا).

ثالثاً: إن الدول محل الدراسة رغم كونها أعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، إلا أنه يوجد من بينها ثلاث دول أعضاء في جامعة الدول العربية (السودان/ جيبوتي/ الصومال)، ووضع هذه الدول الأخيرة أسوا بكثير من أوضاع الدول الأربع الأخرى، فالسودان تعاني من حرب أهلية ممتدة وجيبوتي تواجه خطر التفتت، والصومال ما زالت على مدى سبع سنوات تعاني من إنهيار الدولة.

رابعاً: إن معظم دول هذه المجموعة تشترك مع بعضها في العديد من التجمعات الإقليمية، فضلاً عن عضويتها في منظمة الوحدة الأفريقية فهي تشترك مع بعضها في منظمات إقليمية نذكر منها:

(١) منطقة التجارة التفضيلية لشرق أفريقيا وجنوبها(P T A)، التى أنشئت (في: عام١٩٨١م)، وتحولت في ديسمبر ١٩٩٤م، إلى السوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها (كوميسا)، وكل الدول محل الدراسة أعضاء في هذا السوق بالإضافة إلى دول أخرى.

(٢) الإيجاد: وقد أنشئت (في: عام ١٩٨٩م)، تحت اسم الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتصحر، وتغير اسمها مؤخراً إلى الهيئة الحكومية للتنمية، وتضم هذه الهيئة جميع الدول محل الدراسة ماعدا الصومال.

(٣) تكونيل (Tecconile)، وهو تجمع نشأ (في: عام ١٩٩٢م)، تحت مسمى " التعاون الفنى من أجل دعم التنمية وحماية البيئة لنهر النيل". وتدخل الدول محل الدراسة في هذا التجمع سواء كأعضاء أو بصفة مراقب فيما عدا (جيبوتي/ الصومال)، باعتبارهما من دول حوض نهر النيل.

خامساً: ورغم هذه المحاولات الجادة للتجمع، إلا أن التنظيمات السابقة ما زالت عاجزة عن إقرار السلم في المنطقة (الحرب في السودان - انهيار الصومال)،وبالتبعية عاجزة عن تحقيق التنمية لشعوب المنطقة. وما زالت شبكة العلاقات فيما بين هذه الدول يسيطر عليها طابع الصراع أوالتنافس أكثر من طابع الوفاق أو التعاون، ومرجع ذلك عدة عوامل نذكر منها:

١ - اختلاف الهويات الثقافية الوطنية لهذه الدول ما بين عربية وأنجلوفونية وفرانكفونية، وصومالية، وأمهرية: - فالسودان تتأرجح بين الهوية العربية الإسلامية، والهوية الأفريقية - وإريتريا: ما زالت تراوح مكانها في تحديد هويتها، مع صعوبات حادة في تحديد هذه الهوية، وإثيوبيا: كانت تصنف نفسها حتى منتصف الخمسينات باعتبارها دولة شرق أوسطية، ثم أخذت تؤكد على هويتها الأفريقية منذ ذلك الحين، ولكن ثقافتها الأمهرية فضلاً عن عدم امتدادها إثنياً من أفريقيا السوداء يجعلها معزولة أفريقيا بدرجة أو بأخرى، وجيبوتي: ما زالت تتأرجح بين العربية

والفرانكفونية، وإن كانت للأخيرة أقرب، الصومال: رغم هويتها العربية إلا أن غلبة هويتها "الصومالية" تجعلها في عزلة عن جيرانها، أما أوغندا وكينيا: فهويتها الأفريقية الأنجلوفونية أكثر وضوحاً.

٢ - مشكلات الحدود، والتداخل الإثني على جانبي الحدود: وذلك واضح في:

- العلاقات بين إريتريا من جانب والسودان وإثيوبيا من جانب آخر (بني عامر، التجري).

- العلاقات بين إريتريا من جانب وإثيوبيا وجيبوتي من جانب آخر (العفر).

- العلاقات بين الصومال من جانب وجيبوتي، وإثيوبيا، وكينيا من جانب آخر (الشعب الصومال).

٣ - اختلاف توجهات أنظمة الحكم، وممارساتها الداخلية:

- فالسودان ترفع راية الإسلام السياسي في مواجهة إريتريا وإثيوبيا وأوغندا التى ترفع راية العلمانية.

- وإريتريا وأوغندا ترفضان مبدأ التعددية الحزبية في حين إثيوبيا أخذت بالفيدرالية والتعدد الحزبي بينما تؤكد الممارسات في جيبوتي وكينيا على الاستمرار في الأخذ باسلوب الحزب المهيمن.

العلاقات الإقليمية:

تناولنا فيما تقدم بعض المحددات العامة التى تحكم شبكة التفاعلات بين الدول محل الدراسة وسنتناول في هذا الجزء بعض المحدات الخاصة التى تحكم سلوك كل دولة في علاقاتها بالدولة الأخرى غير متجاهلين الوضع الراهن للعلاقات، ولا الاحتمالات المستقبلية لها.

أولاً: إريتريا

تجاور إريتريا دولتين عربيتين (السودان في الشمال، وجيبوتي في الجنوب)، وتواجه في ذات الوقت دولتين على ساحل البحر الأحمر (السعودية، اليمن)، وهى بهذا لاتجاور إلا دولة واحدة غير عربية (إثيوبيا)، وقد كان لهذا العامل الجغرافي موقعاً وموضعاً، تأثيرات متنوعة على المجتمع الإريترى الذي ارتبط تاريخياً بروابط بشرية واقتصادية وثقافية مع الجوار العربي، بشكل جعل الهوية الثقافية العربية الإسلامية جزءا لا يتجزأ من نسيج الشخصية الإريترية، يصعب تجاوزها أو طمسها، وبنفس القدر فإنه يصعب طمس الهوية الثقافية الأمهرية التجرينية (الإثيوبية)، المسيحية التي هيمنت على إريتريا فترة طويلة من الزمن.

وهكذا فرضت الجغرافيا والتاريخ والثقافة على نظام سياسي إريتري أن يتعامل بجدية مع هذه المعطيات، وألا يخل بأركانها في تعاملاته الداخلية وفي علاقاته الإقليمية ذلك أن الإخلال بها في جانب من شأنه أن يخل بها على الجانب الآخر.

وفي نفس الوقت فإن المعطيات السابقة تفرض على إريتريا فرضاً أن تكون معظم شبكة علاقاتها مع دول الجوار المذكورة، خصوصاً مع اختلافها إثنياً وثقافياً ولغوياً عن دول أفريقيا "السوداء" الأخرى.

ولعل عرضاً موجزاً لعلاقات إريتريا بالدول محل الدراسة يوضح ما ذهبنا إليه.

١ - إريتريا وإثيوبيا:

رغم الحرب المريرة التى استمرت زهاء ثلاثين عاماً لتحرير التراب الإريتري عن الاستعمار الإثيوبي، فإن استقلال إريتريا (في: عام ١٩٩٣م)، أتى ليغلق ملف العداء والكراهية بين الشعبين، خصوصاً مع تغير النظام الحاكم في إثيوبيا وتولى زعامة إثيوبية للحكم (الجبهة الشعبية لتحرير تجراي بزعامة ميلس زيناوي)، متعاطفة مع أماني الشعب الإريتري، وسرعان ما أبرمت الدولتان العديد من

الاتفاقيات في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية وشكلت العديد من اللجان التى ترعى مختلف أوجه التعاون بينهما بشكل غير مسبوق.

ورغم أن مسيرة العلاقات بين الدولتين قد شهدت تنسيقاً متنامياً على المستويين الداخلي والخارجي، إلا أنه يلاحظ وجود بعض المشكلات تحت السطح يمكن أن تؤثر سلباً على علاقاتهما في المستقبل، نذكر منها:

أ- ما زالت هناك بعض قطاعات من جماعة الأمهرا ترفض استقلال إريتريا وترى في التسليم بهذه المسألة خيانة وطنية، وتفريطاً في جزء من الأراضي الإثيوبية.

ب - إن سيطرة الجبهة الشعبية منفردة على الحكم في إريتريا، ورفضها السماح لحركات التحرير الإريترية الأخرى بالمشاركة في السلطة، جعل الأخيرة تنظر لهذه السيطرة باعتبارها هيمنة تجرينية متحالفة مع نظريتها التجربية الممسكة بزمام السلطة في إثيوبيا.

ت - إن اختلاف التوجهات والممارسات الداخلية لنظامي الحكم في البلدين قد يعكس آثاره بالسلب على العلاقات بينهما في المستقبل، فالنظام الإثيوبيي أقر في دستوره الأخذ بنوع من الفيدرالية الإثنية وأقر مبدأ التعددية الحزبية، في حين أن النظام الإريتري يقر في دستوره بإن الدولة الإريترية دولة موحدة بيسطة، ويرفض مبدأ التعدد الحزبي باعتبار أن الفيدرالية والتعددية الحزبية يهددان كيان الدولة الوليدة.

وليس من شك في أن وضعاً كهذا يمكن أن يعرقل التعاون بين الدولتين على المستوى الحزبي، وعلى مستوى تنظيمات المجتمع المدني.

٢ - إريتريا والسودان:

في الفترة الانتقالية التى سبقت الاستقلال الرسمي لإريتريا والفترة اللاحقة عليها مباشرة شهدت العلاقات بين الدولتين تحسناً ملحوظاً، وتعاوناً في مختلف الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

غير أنه سرعان ما تأزمت العلاقات بين الدولتين لأسباب عديدة نذكر منها:

أ- اتهام إريتريا للسودان بإقامة قاعدة في أراضيها لحركة الجهاد الإسلامي الإريتري وتزويدها بالسلاح، ودفعها للتسلل عبر الحدود للقيام بعمليات داخل الأراضي الإريترية لزعزعة استقرار إريتريا، فضلاً عن قيام السودن بإنشاء اتحاد طلابي إريتريا من العناصر الأصولية.

ب - قيام حركة الجهاد باغتيال أحد أعضاء القنصلية الإريترية "بكسلا" (في: فبراير ١٩٩٤م)، واتهام إريتريا للسودان بأنها وراء هذه العملية وهو ما دفع حكومة الخرطوم إلى إغلاق مكاتب القنصليات الإريترية في طوكر وفارورة ومرافيت وطرد المسؤولين بها دون إخطار السفارة الإريترية بالخرطوم، وفي إطار عملية التصعيد بين البلدين قامت إريتريا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان (في: ٢٥ ديسمبر ١٩٩٤م).

ت - اتهام إريتريا للسودان غير مرة بقيام الطيران السوداني باختراق الأجواء الإريترية وقصف العديد من المواقع داخل الأراضي الإريترية، وكان آخر الاتهامات إعلان إريتريا (في: ٢٣ يوليو ١٩٩٧م)، عن اكتشافها لمؤامرة اغتيال الرئيس "اسياس أفورقي" دبرها نظام الترابي الإرهابي الحاكم في الخرطوم، وأنه قد تم القبض على النقيب "نصر الدين بابكرأبا الخيرات" المكلف بهذه المهمة (في: ١٤ نوفمبر ١٩٩٦م)، وقد قامت الحكومة الإريترية إثر ذلك بالتقدم بشكوى رسمية ضد الحكومة السودانية إلى مجلس الأمن، ذكرت فيها أن هذه المحاولة تمثل "إرهاباً دوليا" وطالبت الشكوى مجلس الأمن "باتخاذ إجراء مناسب ضد نظام الجبهة القومية الإسلامية في السودان دون تباطؤ، وذلك لمصلحة السلام والامن في المنطقة".

ث - وفي المقابل اتهمت السودان إريتريا بأنها تساند قوات التجمع الوطني الديمقراطي السوداني، حين أعطت للتجمع مقراً السفارة السودانية في إريتريا

ليمارس منه نشاطه، كما اتهمتها بدعم قوات العميد "عبد العزيز خالد" قائد قوات التجمع في الجبهة الشرقية - من خلال توفير المعسكرات لها، وتزويدها بالسلاح، ومساعدتها في عملياتها داخل الأراضي السودانية.

يبدو واضحاً مما تقدم أن التأزم في العلاقات بين البلدين قد وصل إلى مداه، ولا تبدو بارقة في الأفق لاحتواء هذا التأزم، إلا إذا أي من النظامين من تطويع إرادة توجهات النظام الآخر، وتلك مسألة صعبة المنال فالنظام الإريترى ينحو منحى علمانياً بفصل الدين عن الدولة (مراعيا التوازنات الداخلية)، ويعتقد أن ذلك المنحى يشكل أحد الأسس لتسوية مشكلة الحرب الأهلية في السودان (مبادرة ايجاد عام ١٩٩٤م)، والنظام السوداني يرفع راية الإسلام السياسي، ويسعى لتصدير هذا التصور إلى دول الجوار.

ويبدو أن النظام الإريتري - في تجميعه لقوى المعارضة الشمالية على أرضه وتقديم العون لهم - يأمل في أن يتمكن من إسقاط النظام السوداني، وفرض توجهه العلماني بغية تحقيق الاستقرار في السودان وبالتبعية في إريتريا، ويبدو أنه يخشى في ذات الوقت من إمكانية سيطرة الجنوبيين بزعامة "جارانج" على السلطة في الخرطوم بشكل قد يستفز مشاعر الشماليين في السودان، وبالتبعية الإريتريين من العرب والمسلمين وهو الأمر الذى لن يخدم استقرارالسودان ولا استقرار إريتريا.

٣ - إريتريا وجيبوتي:

واضح من الممارسات الإريترية تجاه جيبوتي أن هناك رغبة في استقرار الأوضاع في جيبوتي، أو على الأقل الحفاظ على الصيغة السياسية الداخلية حيث يسيطر "العيسي" على زمام السلطة السياسية في مواجهة العفر وذلك عن تصور أن سيطرة العفر على السلطة في جيبوتي من شأنه نمو قومية عفرية مناضلة قد تدفع بالعفر إلى السعي لإقامة دولة مستقلة لهم تضم جيبوتي وإقليم العفر في إريتريا بالإضافة إلى وادي أواسن (مثلث العفر)، في إثيوبيا.

ويبدو أن إريتريا تراودها مخاوف منذ استقلالها من أن هناك قوى خارجية تسعى لتنفيذ هذا المخطط، يتبين ذلك ما أعلنه إسياس أفورقي في الخامس من سبتمبر ١٩٩١م، حين أعلن: "لن نسمح للتدخلات الأجنبية بالقيام بجولة أخرى لزعزعة استقرار مجتمعاتنا، وتركنا ضحية للفقر لأجيال قادمة.. ونأمل أن تثوب القوى التى لم تقيم تطورات المنطقة كما ينبغي إلى رشدها، وتميز أن لا رجعة في التطورات التى ظهرت في كل من إريتريا وأثيوبيا.. والمنطقة بشكل عام، والقوى المشاركة في هذه المؤامرات تحديداً هى (فرنسا، ومصر والسعودية)".

وإذا كان التصور السابق يبدو مقبولاً بالنسبة لفرنسا فلا يبدو أن هناك مصلحة واضحة لأي من مصر أو السعودية من ورائه، ذلك أن فرنسا قد تمكنت من تأمين ظهور جيبوتي كدولة مستقلة، بعون سعودي، في مواجهة مطالب بضمها من جانب كل من دولة الصومال وإثيوبيا، وقد استطاعت أن تؤمن الاستقرار لجيبوتي منذ الاستقلال أن رغبتها في توسيع نفوذها في المنطقة يمكن أن تدفعها إلى سلوك هذا النهج في إطار تنافسها مع الهيمنة الأنجلوفونية في المنطقة، ولعل الأشارات التى تلمح من آن لأخر لمساعدة فرنسا للمعارضة العفرية في جيبوتي تكون مؤشراً على ذلك.

غير أن ما تجدر الأشارة إليه في هذا المقام أن أي زعزعة للاستقرار في جيبوتي قد يكون من شأنه نشوب صراع إريتري - إثيوبي في سعي كل منها بضم جيبوتي إليها، أو قد يتفق الطرفان على تقسيمها بحيث تؤمن إثيوبيا لنفسها منفذاً على البحر (خط حديد أديس أبابا، جيبوتي)، كتعويض عن فقدها للسواحل الإريترية.

٤- إريتريا والصومال

يصب الحديث عن علاقات إريترية - صومالية، لأن الدولة الإريترية قد قامت والدولة الصومالية منهارة ولا تزال، وأن كان يمكن القول بأن هناك مساعي إريترية

(إثيوبية)، للوساطة بين الفرقاء الصوماليين وأن هناك حرصاً على أبعاد الجانب العربي الإسلامي عن الانفراد بتسوية الأزمة الصومالية وتحديد شكل التسوية.

ويبدو أن ذلك أمر تحكمة الرغبة في قيام كيان صومالي غير مكافح يتخلى عن القومية الصومالية والصومال الكبير باعتبار أن ذلك يشكل أساساً لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وقد كان آخر حلقات الاتصالات والمشاورات لقاء "أفورقي" مع زعماء مجلس الانقاذ الوطني الصومالى في أسمرا (في: فبراير ١٩٩٧م)، حيث أكد "أفورقي" استعداد بلاده لتقديم كل المساعدات الممكنة لضمان الإجماع الصومالي.. كما عبرت إريتريا عن استعدادها لاستضافة "مؤتمر وحدة" تحضرة كل الفصائل الصومالية.

٥ - إريتريا وأوغندا

تبدو شبكة العلاقات بين البلدين محددة لعدم وجود حدود مشتركة بينهما، بيد أنه يمكن القول بأن التجربة الأوغندية في الممارسات الداخلية قد ألقت بظلالها ولو بشكل غير مباشر على الممارسة الإريترية في الداخل وبصفة خاصة فيما يتعلق برفض التعددية الحزبية من جهة والسعي للحصول على قبول المؤسسات المالية الدولية في ذات الوقت من جهة أخرى.

ويمكن أن نتصور أن هناك اختلافات في تصورات ووجهات نظر الدولتين تجاه الحرب الأهلية في السودان، فعلى حين فتحت إريتريا أبوابها لقوات المعارضة الشمالية فإن أوغندا فتحت أبوابها لقوات المعارضة الجنوبية، وإذا كان ذلك أمر تفرضه حقائق الجغرافيا، إلا أن مصلحة الدولتين (إريتريا - وأغندا)، قد تبدو مختلفة، خصوصاً إذا كان الهدف الأوغندى يتمثل في مد مظلة الأنجلوفونية إلى السودان بالكامل عبر سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان على زمام السلطة في الخرطوم.

وبالرغم مما تقدم فإن كلتا الدولتين تشكلان، ولو بصورة غير مباشرة المحور الأساسي لمحاربة النظام السوداني.

٦ - إريتريا وكينيا

كينيا ليست دولة جوار لإريتريا، من ثم فلا يوجد مشكلات ذات بال بين الدولتين على الحدود، ولا يوجد تصادم بين مصالح أوتوجهات غير أن اشتراك كينيا في الحدود مع كل من الصومال والسودان يجعل سياسة كينيا تجاه الدولتين الأخيرتين وتجاه الأحداث فيهما محل اعتبار من جانب إريتريا، التى ترغب في الانفراد هى وإثيوبيا في ترتيب البيت الصومالى من جهة، وفي إزاحة النظام الأصولى في السودان من جهة ثانية، لذا فإنه يجرى التنسيق بين الدولتين في إطار إيجاد وكان آخر الاجتماعات في هذا الصدد الاجتماع الوزاري السادس عشر لإيجاد في نيروبي بكينيا يومي ٦، ٧ (في: يوليو ١٩٩٧م)، واجتماع القمة السادس عشر للمنظمة في نيروبي يومي ٨،٩ (في: يوليو١٩٩٧م)، حيث نوقشت قضية إحلال السلام في منطقة القرن الأفريقي وبخاصة في كل من الصومال والسودان، وقررت القمة إنشاء إدارة للشؤون السياسية والإنسانية تعني بمنع النزاعات وإداراتها وتسوتها.

ثانياً: إثيوبيا

أصبحت إثيوبيا منذ استقلال إريتريا دولة حبيسة، وهو الأمر الذي جعلها أقل إغراء من الناحية الاستراتيجية للغرب، وجعلها في موقف ضعف نسبي بالنسبة لجارتيها (إريتريا وجيبوتي)، حيث منافذها إلى البحر الأحمر، ثم إن التكوين الاثني التعدي لإثيوبيا ما زال يحمل في طياته انفجار الصراع فيها بشكل يهدد كيان الدولة، هذا رغم إقرار النظام الحاكم لصياغة الفيدرالية التى يأمل من ورائها إبعاد شبح الصراع الداخلي، ويضاف إلى ما تقدم فإن الهوية الثقافية لإثيوبيا تجعلها مختلفة عن دول الجوار من ناحية وعن بقية الدول الأفريقية من ناحية أخرى فلا هى عربية ولا أنجلوفونية ولا فرانكفونية ولا لوزيفونية، وهو ما جعلها في عزلة نسبية عن القارة

الأفريقية من الناحية الفعلية. ثم إن تاريخها الامبراطوري التوسعي في المنطقة يجعلها موضع شك من جانب جيرانها المباشرين.

ولعل عرضاً موجزاً لعلاقات إثيوبيا بالدول محل الدراسة يكشف ويوضح ما ذهبنا إليه.

١ - إثيوبيا وإريتريا

وقد ناقشنا العلاقات بين الدولتين أنفاً.

٢ - إثيوبيا والسودان

الطابع العام الذي يطغى على العلاقات بين الدولتين هو طابع التنافس والصراع، ذلك أن السودان طالما اتهمت إثيوبيا بمساعدة المتمردين في الجنوب، وفي المقابل فإن إثيوبيا اتهمت السودان بدعم حركات التحرير الإريترية قبل استقلال إريتريا، وكانت علاقات بين الدولتين قد شهدت تحسناً ملحوظاً منذ إبرام اتفاقية "أديس أبابا ١٩٧٢م" لإنهاء الحرب في جنوب السودان، واستمر هذا التحسن نحو عشر سنوات ثم عادت العلاقات للتوتر مرة أخرى عقب انفجار الحرب الأهلية في السودان، وظل الحال على هذا المنوال حتى سقوط حكم "منجستو" في إثيوبيا، فشهدت العلاقات بين الدولتين فترة تحسن قصيرة كان مبعثها مساندة حكومة الخرطوم للنظام الجديد الحاكم في إثيوبيا، غير أن العلاقات بين الدولتين سرعان ما تدهورت، وإن لم تصل إلى حد تطور العلاقات الدبلوماسية، بينهما وراحت كل دولة تكيل الاتهامات للأخرى.

أ- فقد اتهمت إثيوبيا السودان برعاية ومساعدة جبهة تحرير أورومو وجبهة التحرير الإسلامية الأورومية، وجماعة بني شنقول بقيادة آدم الحسن، وإنها تدرب قوات هذه الجبهات ضمن ميليشيات قوات الدفاع الشعبي السوداني، للقيام بعمليات إرهابية داخل إثيوبيا تستهدف نشر الأصولية الإسلامية وزعزعة الاستقرار فيها.

وقد جاءت محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس " محمد حسني مبارك" في أديس أبابا (في: ٢٦ يونيو ١٩٩٥م)، لتزيد العلاقات بين البلدين تأزماً، فقد اتهمت إثيوبيا النظام الحاكم في السودان بتدبير هذه المحاولة، بل واستطاعت أن تثبت هذا الاتهام، مما جعل آلية فض المنازعات الأفريقية توجه الاتهام والإدانة للنظام السوداني (في١١ سبتمبر ١٩٩٥م)، ودفع مجلس الأمن إلى إصدار قراره ١٠٥٤ / ١٩٩٦م بتاريخ (٢٦ أبريل ١٩٩٦م)، الذي فرض إجراءات عقابية على النظام السوداني من بينها:

- تقليص طاقم البعثة الدبلوماسية السودانية وفرض رقابة مشددة على الباقين منهم في الخارج.

- تحجيم حركة دخول ومرور أعضاء الحكومة السودانية وأفراد قواتها المسلحة إلى سائر دول العالم وعبرها.

- عدم تنظيم أي مؤتمر إقليمي أو دولي بالسودان. واتجه مجلس الأمن إلى تشديد العقوبات على النظام الحاكم في السودان بعد ذلك حيث حظر إقلاع الطيران المدني السوداني خارج حدود السودان.

ب - وفي المقابل فإن السودان ترى في المسلك الإثيوبي تنفيذاً لمخطط أمريكي يرمي إلى عزلة ومحاصرة السودان من قبل جيرانه، وأن هذا المخطط لن يقف عند حد الإجراءات السياسية، بل إنه يستهدف جر السودان إلى مواجهات عسكرية مع جيرانه تكون ذريعة لتدخلات من دول كبرى من خارج الإقليم تسعى للإحاطة بالنظام السوداني، وتدلل السودان على ذلك باتهام إثيوبيا بحشد قواتها بكثافة في منطقة الحدود المشتركة بينهما بالهجوم على منطقة الفشقة. كما تتهمها بمساعدة حركة التمرد في جنوب السودان.. وسعياً لتخفيف حدة التوتر بين الدولتين اجتمع الرئيس "ميلس زيناوي" والرئيس السوداني "البشير" في ياوندي عاصمة الكاميرون (في: يوليو١٩٩٦م)، واتفقا على وقف التدهور في العلاقات، وتفعيل

لجنة الحدود المشتركة بينهما والمنوط بها ضبط الوضع ومراقبة الحدود، كما اتفقا على تبادل المعلومات، والتعايش السلمى، وعدم لجؤ أحدهما إلى إيذاء الآخر.

٣ - إثيوبيا وجيبوتي

لا تختلف السياسية الإثيوبية كثيراً عن السياسية الإريترية تجاه جيبوتي، ذلك لأنها تسعى للحفاظ على التوازن والاستقرار في جيبوتي، والحيلولة دون تهيئة الظروف لظهور قومية عفرية مكافحة تكون أساساً لقيام دولة عفرية على انقاض جيبوتي وأراضي من إريتريا وإثيوبيا، ثم إن استقرار الأوضاع في جيبوتي من شأنه أن يجعل المنفذ البحري لإثيوبيا مفتوحاً وأمناً (خط سكك حديد أديس ابابا/ جيبوتي).

٤ - إثيوبيا والصومال

منذ استقلال الصومال (في: عام ١٩٦٠م)، والعلاقات متدهورة بين البلدين وصلت إلى حد الصدام المسلح (في: عام ١٩٦٤م، ١٩٧٧م، ١٩٧٨م)، وتتداخل المشكلات وتتنوع بين البلدين ما بين مشكلات على الحدود (هود والمنطقة المحجوزة)، وما بين مشكلات ذات طابع إقليمي في سعي الصومال لإقامة الصومال الكبير الذي يضم في إطار الصومال الإثيوبي (الصومال الغربي)، إلى مشكلات للسيطرة على إقليم مجاور (جيبوتي)، في سعي كل منهما وقبل استقلال الأخيرة للهيمنة عليه، إلى اختلاف في توجهات نظامي الحكم في البلدين وشبكة العلاقات الدولية لكلٍّ منهما.

ومع انهيار الصومال منذ بداية التسعينات، وإحالة منظمة الوحدة الأفريقية الملف الصومالي لإثيوبيا فإن الأخيرة تبذل جهوداً لترتيب البيت الصومالي بشكل يسمح بقيام دولة صومالية ضعيفة غير مكافحة لا تشكل تهديداً لجيرانها، ولا تهدد الدور الإثيوبي في المنطقة.

٥ - إثيوبيا وأوغندا

لا توجد حدود مشتركة بين الدولتين، وإن كان يجمعها حوض النيل بحكم تدفق المنابع من كليهما، إلا أن الدولتين تختلفان فيما بينهما في عدة أوجه:

أ - فإثيوبيا ذات هوية ثقافية (أمهرية)، وأوغندا ذات ثقافة "أنجلوفونية".

ب - وإثيوبيا أخذت بالفيدرالية كشكل للدولة لمواجهة أزمة الاندماج الوطني فيها، بالإضافة إلى التعددية الحزبية، في حين أن أوغندا ما زالت ترفض الآخذ بالتعددية الحزبية، وإن سمحت مؤخراً بعودة الممالك الأربع فيها بصلاحيات رمزية فخرية.

جـ - وإثيوبيا ما زالت تحرص على دورها الريادي كقوة إقليمية في المنطقة - رغم استقلال إريتريا في حين أوغندا - وبعد دورها في رواندا وبوروندي وزائير (الكونغو الديمقراطية حالياً)، يبدو أنها تسعى للقيام بهذا الدور وتعمل على تأكيده تحت مظلة الأنجلوفونية، وهو ما قد يثير حفيظة إثيوبيا.

د - وإذا كانت الدولتان يجمعهما موقف مشترك تجاه معارضة النظام السوداني إلا أنه من الواضح أن النظام الأوغندي أكثر غلوا في هذه المعارضة من النظام الإثيوبي من حيث تأييده ومساندته للحركة الشعبية لتحرير السودان، وسواء من حيث قيامة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع السودان (في: ٢٣ أبريل ١٩٩٥م).

ويبدو من الاختلافات بين الدولتين ومن ممارستها الداخلية والدولية أن ثمة صعوبة في تطابق مصالحهما، واتفاق وجهات نظرهما تجاه العديد من قضايا المنطقة.

٦ - إثيوبيا وكينيا

التحالف بين الدولتين نشأ في التسعينات بموجب معاهدة تعاون عسكرية لمقاومة أطماع للصومال في كل من الصومال الغربي (الإثيوبي)، والصومال الكيني،

وعقب انهيار الصومال فإنه من الواضح أن هناك قدر ما من التنسيق بين البلدين للتعامل مع المسألة الصومالية ومع اللاجئين الصوماليين في البلدين خصوصاً في مناطق الحدود المشتركة بينهما. ثم إن كلا البلدين - وبحكم تجاورهما مع الصومال والسودان وبالتبعية تحملهما نصيباً من أعباء الحرب من مصلحتها العمل معاً لإيجاد حل من شأنه أن يؤمن الاستقرار في المنطقة حتى لا ينتقل بمنطق العدوى إلى كليهما.

ثالثاً: السودان:

منذ استقلال السودان ويتنازعه الولاء بين هويتين الهوية العربية الإسلامية، والهوية الأفريقية الأنجلوفونية، ودائماً ما أدى إعلاء إحداهما على الآخر إلى مشكلات للنظم السودانية المتعاقبة أسفرت عن أزمات داخلية أو مشكلات مع دول الجوار والعالم الخارجي.

وما إن وصل نظام البشير/ الترابي إلى السلطة في الخرطوم (في:١٩٨٩م)، حتى آثر تفضيل الهوية العربية الإسلامية، ورفع راية الإسلام السياسي بل والعمل على تصديره إلى كافة الدول المجاورة، وهو ما أثار حفيظتها وولد لديها شعور بالعداء لهذا النظام، وممارساته التى يمكن أن تخل بالاستقرارفيها وبتوجهاتها.

وفيما يلي عرض موجز لعلاقات السودان الراهنة بالدول المجاورة وانعكاسات توجهات النظام السوداني على هذه الدول في التعامل معه.

١ - السودان وإريتريا: وقد تناولها آنفا

٢- السودان وإثيوبيا: وقد تناولها آنفا

٣- السودان وجيبوتي

تبدو العلاقات بين الدولتين هامشية وغير فاعلة في مجريات الأحداث في منطقة القرن الأفريقي على اعتبار عدم وجود حدود مشتركة بين البلدين.

٤- السودان والصومال

ليس للسودان دور فاعل في عملية التسوية الصومالية وإن كانت الأنباء تتردد عن دعم سوداني للاتحاد الإسلامي الصومالي، وعن دفع أعداد من الأفغان العرب من قبل النظام السوداني إلى الساحة الصومالية تحت دعوى الدفاع عن الهوية الإسلامية للصومال في مواجهة النفوذ الإثيوبي المتنامي في الصومال.

٥ - السودان وأوغندا

وصل تدهور العلاقات بين البلدين إلى مداه حين قامت أوغندا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان (في: ٢٣ أبريل ١٩٩٥م)، وقد جاء تبرير قطع العلاقات في مذكرة أعدتها وزارة الخارجية الأوغندية (في: ٢٨ أغسطس ١٩٩٥م)، وقد أشارت المذكرة إلى تدخل السودان في الشؤون الداخلية لأوغندية وحتضانها لجماعات مسلحة تقوم بأعمال تخريبية وإرهابية، إنطلاقاً من الأراضي السودانية ومن هذه الجماعات:

- جيش الرب للمقاومة، بزعامة "جوزيف كوني" والذي قام بغزو قرية باديب الأوغندية (في: ٢٨ يوليو ١٩٩٥م)، وقرية لوكونغ (في:١١ أغسطس ١٩٩٥م).

- جبهة ضفة غرب النيل، بزعامة "جمعية إدريس، التى تمارس عملياتها في شمال غرب أوغندا وبالذات في مناطق الحدود الأوغندية الزئيرية حيث يتولي قيادة قوات الجبهة ياسين نواه.

- جبهة انقاذ أوغندا.

وفي المقابل فإن حكومة السودان تؤكد على ضلوع تورط أوغندا في توفير الدعم العسكري واللوجستي والسياسي لحركة التمرد بقيادة "جارانج"، كما تشير إلى تحول أوغندا لجسر تعبر من خلاله كافة مخططات التآمر ضد السودان وتتسلل

عبره منظمات الإغاثة المشبوهة والمنحازة، للتمرد، وتذهب حكومة السودان إلى أن لديها شواهد كثيرة على اتهاماتها لأوغندا منها:

عبور الأسلحة الثقيلة، ومجئ الطائرات التي تحمل المؤن والعتاد إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما يذهب السودان إلى أن هناك تصريحاً للرئيس الأوغندي "موسيفيني" يقول: بإنه يريد أن يخلص سكان جنوب السودان من الاستعمار العربي.

وقد باءت كافة المحاولات التى بذلت للوساطة بين البلدين بالفشل سواء من قبل حكومات مالاوي، أو ليبيا، أو إيران، وأخيراً جنوب أفريقيا، ويبدو أنه لا يوجد احتمال في المستقبل المنظور، لوقف التردي في العلاقات بين البلدين خصوصاً مع حالة العداء المعلنة والسافرة بينهما، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى لقاء الرئيس "يوري موسيفيني" بالسيد " محمد عثمان المرغني" رئيس التجمع السوداني في كمبالا (في ٧ يوليو ١٩٩٧م).

٦ - السودان وكينيا

ما زالت العلاقات حسنة بين البلدين، وما زالت السودان تؤكد ثقلها في الدور الكيني لإيجاد حل سلمي لقضية الجنوب، سواء في الإطار الثنائي أو في إطار مبادرة الإيجاد ولا يزال السودان تبارك الدور الذي تضطلع به كينيا لإغاثة اللاجئين السودانيين.

ويشير إلى أن معظم عمليات شريان الحياة تنطلق من الأراضي الكينية التى تستخدمها الأمم المتحدة والمنظمات الطوعية نقطة انطلاق لعمليات الإغاثة في جنوب السودان. وقد توجت هذه العلاقات بزيارات متبادلة لرئيسي الدولتين كان آخرها زيارة الرئيس الكيني للسودان (في: فبراير ١٩٩٦م). وإن كانت عودة الشيخ "خالد بلال" إلى كينيا (في: يوليو ١٩٩٧م)، بعد عامين قضاها في المنفى بألمانيا -

وهو معارض قوي للرئيس "موي" وزعيم الحزب الإسلامي الكيني - يمكن أن تلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين خصوصاً مع تواتر إشاعات بمساعدة سودانية له.

رابعاً: أوغندا

سبق أن عرضنا لعلاقات أوغندا مع كل من (إريتريا، إثيوبيا، السودان)، ونضيف أن علاقات أوغندا بجيبوتي غير واضحة، ثم إن دورها في تسوية الأزمة الصومالية لا أثر له، غير أن علاقاتها بكينيا في الفترة الراهنة يبدو أنها يسيطر عليها طابع التنافس خصوصاً مع صعود أوغندا كقوة إقليمية في منطقة البحيرات العظمى، وحصولها على الدعم الأنجلوفوني، ومساندة مؤسسات التمويل الدولية لها وفي ذات الوقت دور كينيا إقليمياً وتعرضها للإدانة من جانب القوى الغربية واتهامات لنظامها بانتهاك حقوق الإنسان، وتضاؤل العون الغربي لها وذلك بأن كانت تشكل في مرحلة سابقة ركيزة للتحالف الغربي ومنطقة جذب للاستثمار الأوروبية مقارنة بجيرانها.

وفي ظل هذه الأوضاع فيبدو أن كينيا غير مؤهلة للقيام بدور فاعل في المستقبل المنظور.

خامساً: الصومال وجيبوتي وكينيا

وقد سبق وتناولنا علاقاتها بالدول الأخرى محل الدراسة في مواضع سابقة ولا يبدو أنه سيكون لإيها دور فاعل في سياسات المنطقة وفي تفاعلاتها في المستقبل المنظور، فالصومال منهارة، وجيبوتي عاجزة وضعيفة تحميها المظلة الفرنسية، وكينيا تشهد اضطربات داخلية واتهامات من الغرب، وعزوفا عن تقديم العون لها.

العلاقات الدولية

نخلص مما تقدم، متابعة الخط العام للعلاقات الدولية للدول محل الدراسة إلى مايلي:

أولاً: إن أربع دول من بين الدول السبع محل الدراسة تكاد تختلف في هوياتها الثقافية عن بعضها البعض من جهة، وتكاد تنفرد في هوياتها عن بقية الدول الأفريقية من جهة أخرى، ثم إن هذه الهويات لم يتم تطويعها حتى الوقت الحاضر للاستجابة لمتغيرات النظام العالمي من جهة ثالثة، وهذه الدول هي (السودان، الصومال، إريتريا، إثيوبيا)، وهذا يعني عدة أمور منها:

١ - استمرار التنافس والصراع داخل هذه الدول وفيما بينهما في المستقبل المنظور.

٢ - إن كثافة تفاعلاتها مع بقية الدول الأفريقية (الأنجلوفونية، الفرنكفونية، اللوزيفونية)، ستظل محدودة في المستقبل المنظور.

٣ - في إطار وضع كهذا، ونتيجة لأهمية الموقع والوضع الذي تمثله هذه الدول، فإنها تظل مجالاً للمنافسة بين الدول الكبرى من خارج القارة.

ثانياً: إن الأوضاع في السودان والصومال، فضلاً عن الممارسات والتصورات في كليهما، تشكل - ولا تزال - أكبر مصدر لعدم الاستقرار في المنطقة وتدفع بدول الجوار وبخاصة إريتريا وإثيوبيا وأوغندا للتدخل في مجريات الأحداث فيهما سعياً لترتيب الأوضاع لصالحها، ومن الطبيعي أن تنتهج هذه الدول الثلاث سياسات لتحقيق ذلك من بينها:

١ - محاولة إبعاد أي دور عربي أو إسلامي فاعل في تسوية المشكلة في الصومال والسودان.

٢- العمل على إغراء الدول الكبرى بالتدخل لصالح هذه الدول أو تلك نظراً لعجز أي من الدول الثلاث عن ممارسة دور فردي فاعل دون مساندة قوى كبرى.

٣- إن هناك احتمالات للتنافس بين إريتريا وإثيوبيا من جهة، وأغندا من جهة أخرى للعب دور الفاعل الأساسي في تسوية المسألة السودانية.

ثالثاً: من المتصور أن تسعى فرنسا للحفاظ على وجودها، إن لم تعمل على توسيع هذا الوجود من خلال دولة عفرية إزاء ما لحق بمناطق نفوذها من خسائر في رواندا وبوروندي وزائير (الكونغو الديمقراطية حالياً)، لصالح المحور البريطاني / الأمريكي (الأنجلوفوني)، ومن المتصور كذلك أن تسعى فرنسا، ولو من طرف خفي، إلى الوقوف إلى الجانب السودان في مواجهة الضغوط الأنجلوفونية القادمة من الجنوب بدعم أوغندا، ولعل استقرار العلاقات في السودان وكل من تشاد وأفريقيا الوسطى يعطي مؤشراً على ذلك.

رابعاً: إذا كان النموذج الإثيوبي في الفيدرالية والتعددية الحزبية، وهو نموذج تبنته وتتبناه الإدارة الأمريكية كحل للصرعات الإثنية بشكل "القدرة" التى يتعين على الدول الأفريقية التعددية الأخذ به، فإن النموذج الأوغندي يعبر من جانب آخر عن "القدرة" في مد مظلة الأنجلوفونية إلى دول كانت فرانكفونية (رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية)، وهى قدرة تعجز عنها كل من إريتريا وإثيوبيا، وإذا كانت تيارات العون والمساعدة تتدفق إلى النموذج "القدرة" فمن الواضح أن التنافس بين النموذجين، والمفاضلة بينهما في خدمة المصالح الأمريكية مسألة وقت، اللهم إلا تمكنت الإدارة الأمريكية من تطويع الهوية الثقافية الإريترية والإثيوبية لصالح الأنجوفونية - وهو ما تفعلة في إرسال فرق السلام لتدريس اللغة الإنجليزية في الدولتين، وهي مسألة تحتاج إلى أجيال، أو من تطويع النموذج

الأوغندي بامتدادته "امبراطورية التوتسي الكبرى" ليأخذ بالفيدرالية والتعدد الحزبي، وتلك مسألة أكثر يسراً من الحالة الأولى.

خامساً: لذا فقد يكون من المتصور وفي إطار توزيع للادوار، أن تدفع الولايات المتحدة بإثيوبيا ومعها إريتريا لتكون القوة الإقليمية في شرق أفريقيا (إريتريا، إثيوبيا، جيبوتي، الصومال)، وإن تؤازر أوغندا لتكون القارة الإقليمية في منطقة البحيرات (أوغندا، رواندا، ورووندي، الكونغو الديمقراطية - كينيا - وربما تنزانيا)، وليبقى السودان مجالاً مفتوحاً للصراع بين القوتين.

مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي (*)

مقــدمة :

ينصرف اهتمام هذه الدراسة إلى تحليل مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي باعتبارها منطقة تشكل الحد الغربي للجناح الشرقي للعالم العربي، كما تشكل في نفس الوقت الحد الجنوبي لقلب العالم العربي، وليس الهدف من هذه الدراسة محاولة التتبع التاريخي لهذه المشكلات، وإنما يكفي أن نشير في هذا المقام إلى أن معظم مشكلات هذه المنطقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من ظاهرة المد والجزر العربي في أفريقيا فحتى منتصف القرن الماضي كان المد العربي قد وصل إلى مداه في هذه المنطقة سواء عن طريق الفتوحات المصرية القادمة من الشمال، وسواء عن طريق امتداد النفوذ العماني القادم من الشرق، لكن التنافس بين الجانبين على السيادة في المنطقة، وبخاصةً على الساحل الصومالي، قد أدى إلى تسهيل مهمة القوى الأوروبية الطامعة في السيطرة على المنطقة كليةً، ومع بدء مرحلة التكالب الاستعماري على أفريقيا عام ٨٤/ ١٨٨٥م - وحتى أوائل ستينات القرن الحالي فإن الجزر العربي (وإن لم يكن الإسلامي) قد وصل إلى مداه في المنطقة، فقد استولت إثيوبيا على إقليم الأوجادين الصومالي في منتصف الخمسينات، وضمت إريتريا إليها عام ١٩٦٢م، وانتزعت بريطانيا كل الساحل (الكيني) والذي كان خاضعاً لسيادة دولة زنزبار العربية لتضمه إلى كينيا عشية استقلالها في آواخر عام ١٩٦٣م، وفعلت نفس الشئ في إقليم نفذ الصومالي حتى ضمته إلى كينيا ضد إرادة سكانه، كما قامت تنجانيقا بضم السلطنة العربية في زنزبار إليها عام ١٩٦٤م[1] ثم تفجرت مشكلة الجنوب السوداني منذ منتصف الستينات خاصة عندما رفعت تنظيمات الجنوب شعار الانفصال عن السودان. لكن ظاهرة المد العربي في منطقة القرن الأفريقي قد عادت إلى الظهور مرة أخرى في سبعينات القرن الحالي، فمن جانب تم تسوية مشكلة

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ١٩٨٥م.

الجنوب السوداني بموجب اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢م، ومن جانب ثان انضمت كل من الصومال وجيبوتي إلى جامعة الدول العربية في ١٩٧٤م، ١٩٧٧ م على التوالي، كما سعت جزر "الكومور" هي الأخرى إلى الانضمام، واشتدت من جانب ثالث نضالات حركات التحرير في كل من إريتريا وأوجادين، وراحت تنظيماتها تعلن عن هويتها العربية.

ومن هنا بدأ حديث نفر من المثقفين الأفريقيين عما أسموه بظاهرة التوسع العربي في أفريقيا، وكان ذلك عاملاً أساسياً في وقوف كافة الدول الأفريقية إلى جانب السلامة الإقليمية لإثيوبيا. والذي لا شك فيه أن حالة التمزق التي سادت العالم العربي عقب توقيع اتفاقات كامب ديفيد كانت أحد الأسباب التي حالت دون تقديم دعم كاف لكل من ثوار إريتريا وأوجادين لتحرير أقاليمهم وتأكيد انتماءاتهم العربية.

ولعله يتضح مما تقدم أن الصراع في منطقة القرن الأفريقي هو في جانب كبير منه جزء من ظاهرة الصراع العربي الأفريقي على المناطق الحدية بين الدول العربية والدول الأفريقية.

وبالتالي فإن دراسة مشكلات الأطراف العربية في هذه المنطقة تعد على جانب كبير من الأهمية لأنها تتعلق بالمصلحة القومية العربية العليا، ذلك استفحال هذه المشكلات واستمرارها من شأنه أن يشكل تهديداً محتملاً - بل حالاً - للأمن القومي العربي (أهمية البحر الأحمر والمحيط الهندي)، كما أنه يشكل تهديداً للوضع الاقتصادي للدول العربية (حيث الممرات البحرية التي ينقل عبرها نفط الدول العربية) خاصةً مع تورط القوى الكبرى في مشكلات هذه المنطقة.

ونظراً لتعدد الأطراف العربية في هذه المنطقة، وتعدد مشكلاتها ومصالحها فضلاً عن التفاوت في درجة كثافة هذه المصالح، فإننا سنحاول أن نستخدم في هذه الدراسة منهج المصلحة الوطنية على النحو الذي طوره دونالد نوشترلين مؤخراً.

الإطار النظري للدراسة

التعريف بمنهج المصلحة الوطنية

إن الهدف من استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة لا يتمثل في السعي لعقد مقارنة بينه وبين منهج الأمن القومي - الذي استخدم كثيراً في الدراسات العربية - كما أنه ليس في نيتنا التعرض لكتابات الرواد الأول لمنهج المصلحة الوطنية فهي متعددة وكثيرة[٢]. وإنما ينصب اهتمامنا في هذا الجزء على عرض لمنهج المصلحة الوطنية بالمفهوم الجديد الذي طوره نوشترلين، وهو المفهوم الذي جعل في الإمكان تطبيق هذا المنهج بعد سنوات من الإهمال آثر النقد اللاذع الذي وجه إليه، والذي أنصب على أن مفهوم المصلحة الوطنية مفهوم غامض، وأن ربطه بمفهوم القوة كان مسؤولاً عن إشعال نار الحرب الباردة في الخمسينات، ثم إن المفهوم في إطاره التقليدي كان يتجاهل كل المبادئ والاعتبارات الأخلاقية في صياغة السياسة الخارجية.

لقد حاول نوشترلين أن يطور مفهوم المصلحة الوطنية كيما يكون قابلاً للتطبيق، وعلى نحو يتفادى به ما أمكن كافة جوانب القصور فيه، فجاءت محاولته على النحو التالي[٣]:

أولاً: التعريف بالمصلحة الوطنية:

يقصد بها "الحاجات والرغبات المتصورة لدولة مستقلة في علاقاتها بالدول الأخرى المستقلة والتي تشكل بيئتها الدولية" على أن هذا التعريف في حاجة إلى مزيد من الإيضاح:

(١) يشير التعريف إلى حاجات ورغبات متصورة لدولة ما باعتبارها تشكل مصلحة وطنية، إلا أن هذه الحاجات والرغبات إنما هي نتاج للعملية السياسية التي توصلت قيادة الدولة من خلالها إلى قرار حول أهمية الحدث الخارجي لبقاء الدولة.

(٢) إن التعريف يسري على الدول المستقلة فقط، ولا يسري على المنظمات الدولية أو الأقاليم التابعة، باعتبار أن حكومات الدول المستقلة هي وحدها القادرة في عالم اليوم على اتخاذ قرارات باستخدام القوة المسلحة، وبفرض المقاطعة الاقتصادية، والدخول في تحالفات.. إلخ.

(٣) إنه يجب التمييز بين البيئة الداخلية، وبين البيئة الخارجية للدول، فالحكومة في تعاملها مع البيئة الداخلية توصف بأنها تمثل "المصلحة العامة"، لكنها في تعاملها مع البيئة الخارجية توصف بأنها تمثل "المصلحة الوطنية".

(٤) إن التعريف يركز الاهتمام على مصالح الدولة ككل وليس على مصالح مجموعات خاصة، أو وحدات بيروقراطية، أو تنظيمات سياسية داخل الدولة.

ثانياً: المصالح الوطنية الأساسية:

وبعد أن حدد نوشترلين المفهوم العام للمصلحة الوطنية، فإنه يذهب إلى أن هناك أربع مصالح وطنية أساسية هي:

(١) **المصلحة الدفاعية**: وهي تعني حماية الدولة ومواطنيها من أي تهديد بدني عنيف من جانب دولة أخرى، و (أو) تمكينها من مواجهة أي تهديد خارجي للنظام السياسي الوطني.

(٢) **المصلحة الاقتصادية**: وهي تعني تعزيز الرفاهة الاقتصادية للدولة في علاقاتها بالدول الأخرى.

(٣) **مصلحة النظام العالمي**: وهي تعني تعزيز نظام سياسي اقتصادي عالمي تشعر فيه الدولة بالأمن ويتمكن مواطنوها وتجارتها من العمل سلمياً في إطاره عبر الحدود.

(٤) **المصلحة الأيدويولوجية**: وهي تعني حماية وتعزيز منظومة القيم التي يعتنقها مواطنوا الدولة، ويعتقدون بصلاحياتها عالمياً.

.. إلا أن تفسير العلاقة بين المصالح الأربع السابقة يعد أمراً ضرورياً، ويتضح ذلك مما يلي:

(أ) فالترتيب السابق للمصالح لا يعني أولوية لإحداها على غيرها، إلا أنه يمكن القول أنه إذا لم يكن في مقدور الدولة الدفاع عن إقليمها ومواطنيها - سواء من خلال قوة دفاعية ملائمة، أو من خلال التحالف مع دولة كبرى، أو بالإثنين معاً - فإن الحديث عن المصالح الأخرى يفقد قيمته.

(ب) إن المصالح الأربع ليست منفصلة كلية عن بعضها، وبالتالي فإنه يتعين على صانع السياسة الخارجية أن يختار بينهما: وعلى سبيل المثال: فإن المصلحة الاقتصادية لبعض الصناعات داخل دولة ما يمكن التضحية بها في وقت ما بهدف تعزيز مصلحة النظام العالمي الذي يضم دولة أخرى تعد صداقتها وتعاونها أمراً ضرورياً لتدعيم الاستقرار في جزء هام من العالم.

(ت) تشكل أيدويولوجية الدولة جزءً هاماً من مصلحتها الوطنية، ولكن ربما ليس بنفس أهمية المصالح الثلاث الأخرى، ولكنها هامة في تقرير كيف ستتصرف الدولة تجاه المشكلات الدولية.

(ث) وفيما يتعلق بالمصلحة الدفاعية فإننا نعني بها فقط حماية الوطن المحلي - المواطنين، والنظام السياسي للدولة؛ فهي لا تشمل التحالفات مع الدول الأخرى، وإن كان يمكن أن تشمل القواعد الاستراتيجية التي تتمثل وظيفتها الأولى في حماية الوطن المحلي.

.. وعلى أية حال فإن المصالح الأربع السابقة هي عوامل ديناميكية تؤثر على سلوك الدولة وتتفاوت أهمية كل منها في تأثيرها على سلوك الدولة من وقت إلى آخر.

ثالثاً: تحديد درجة كثافة المصلحة:

أما النقطة الثالثة التي ساقها نوشترلين فتتمثل في تحديد كثافة وأولوية كل مصلحة من جانب القيادة السياسية للدولة. وعلى سبيل المثال فإن حكومة ما ربما تهتم بوقوع انقلاب عسكري في دولة صديقة، ولكن درجة كثافة اهتمامها تعتمد على عدد من العوامل من بينها: مدى قرب هذه الدولة من حدودها، وشكل نظام الحكم الجديد وتوجهاته، ومدى إمكانية استمرار العلاقة التاريخية والتجارية مع هذه الدولة. وهنا يتعين على صانعي السياسة أن يدرسوا التكاليف المحتملة لأفعالهم التي يمكن أن يقرروها لمواجهة الأحداث غير المواتية في تلك الدولة بما في ذلك مخاطر الحرب. إن درجة الاهتمام التي توليها دولة ما لمسائل دولية بعينها تتحدد بعد دراسة متأنية لحساب العائد/ الخسارة على نحو ما يتصورها صانع القرار، وفي النهاية يتم التوصل إلى السياسة التي يجب تبنيها، ولكن عملية تقرير درجة أو كثافة الاهتمام تنطوي على ضرورة الفهم لعملية التداخل بين المصالح الأربع الأساسية التي سبق ذكرها. وعليه فإن تغيير نظام حكم من خلال انقلاب عسكري في دولة صديقة يمكن أن يشكل كارثة لدولة أخرى لأسباب أيديولوجية، أو لأسباب تتعلق بالنظام الدولي، ولكن إذا كانت هناك روابط اقتصادية هامة مع الدولة محل الاهتمام ووضح إمكانية استمرارها، وإذا لم يكن هناك أي تهديد لأراضي الدولة الأخرى فإن الاهتمام الأيدويولوجي والأمني يتراجع ليمثل مرتبة تالية بعد المصلحة الاقتصادية.

ولكن تتمكن من تحليل درجات الاهتمام التي تتصورها الحكومات المتورطة في مشكلات دولية بعينها، قد يكون من المفيد - على حد رأي نوشترلين - تحليل درجات الاهتمام على النحو التالي:

(١) مسائل مصيرية: Survival Issues

وتكون المسألة كذلك إذا تعرض وجود الدولة ذاته للخطر إما نتيجة لهجوم عسكري على إقليمها، أو نتيجة لتهديد حال بالهجوم عليها إن هي لم تنفذ مطالب الخصم.

إن المعيار في تحديد ما إذا كانت مسألة ما تعد مصيرية أو حيوية على منحنى الأولويات يتمثل فيما إذا كانت هذه المسألة حالة من عدمه، وما إذا كان التهديد بالإيذاء البدني حاداً من جانب الخصم من عدمه. ومما لا شك فيه أن المصلحة الدفاعية - على نحو ما عرفناها آنفاً - هي وحدها التي يمكن أن تصل إلى هذه الدرجة من الكثافة.

(٢) مسائل حيوية: Vital Issues

وتكون المسألة كذلك إذا وضح أن ضرراً بالغاً يمكن أن يلحق بالدولة إن هي لم تقم باتخاذ إجراءات فعالة بما في ذلك الاستخدام الشامل لقواتها المسلحة لمواجهة عمل عدواني من جانب دولة أخرى أو لإجهاضه حتى لا يؤدي إلى نتائج خطيرة عليها.

وهكذا فإن المصلحة الحيوية - في المدى الطويل - تظهر في وجود تهديد خطير للرفاهية السياسية والاقتصادية، ولوجود الدولة ذاته، وعنصر الزمن وحده هو الذي يفرق بين كون المسألة مصيرية وبين كونها مسألة حيوية. فالمسألة تكون حيوية إذا كان يوجد أمام الدولة وقت كاف للبحث عن المساعدة من الحلفاء، وللمساومة مع الخصم، ولاتخاذ إجراءات هجومية لتحذير الخصم بأنه سيدفع الثمن غالياً إذا لم ينه ضغوطه السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وعليه فإن المصلحة الحيوية - وعلى خلاف المصلحة المصيرية - تتضمن بالإضافة إلى المصلحة الدفاعية كافة المصالح الأخرى الاقتصادية، والنظام العالمي، والمصلحة الأيدويولوجية.

(٣) مسائل كبرى: Major Issues

قد تتأثر الرفاهية الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية للدولة بشكل أو بآخر باتجاهات وأحداث البيئة الدولية، والتي تتطلب اتخاذ فعل صحيح لمنعها من أن

تشكل تهديدا خطيراً للدولة (مسألة حيوية)، ومعظم مسائل العلاقات الدولية تقع في إطار هذه الفئة، وتحل عادة من خلال المفاوضات الدبلوماسية، على أنه إذا ما فشلت الأداة الدبلوماسية في حل مثل هذه المسائل، فإنه يتعين على صانع القرار أن يعيد تقييم موقفه ومدى تأثر مصالحه بمسار الأحداث الدولية، فإن تأكد أنه غير راغب، أو غير قادر، على المساومة، فيما يعتبره مسألة جوهرية، فإنه يرفع المسألة إلى مستوى "المسألة الحيوية"، وإن قرر أن المفاوضات لا تزال هي أفضل أسلوب لحل النزاع فإن المسألة تظل مسألة كبرى.

ويلاحظ أن معظم المشكلات الاقتصادية الدولية هي مسائل كبرى وليست حيوية، وينطبق نفس القول على المصلحة الأيدويولوجية رغم أن بعض الدول أحياناً ما تعطي اهتماماً أكبر للجانب الأيدويولوجي في محاولة لتعبئة الرأي العام المحلي والدولي إلى جانبهما، لكن مصالح النظام العالمي يصعب أن تكون محلاً للمساومة على اعتبار أن ذلك يؤثر على شعور الدول بالأمن.

(٤) مسائل فرعية: Periphoral Issues

لا تتأثر رفاهية الدولة وحدها بأحداث واتجاهات البيئة الدولية، وإنما تتأثر بها أيضاً المصالح الخاصة لمواطنيها وشركاتها العاملة في الخارج، ومن الواضح أن الشركات متعددة الجنسيات تعطي أولوية كبرى من جانب دولة المقر طالما أن عوائد هذه الشركات والضرائب التي تدفعها تؤثر بدرجة كبيرة على رفاهية دولة المقر في الداخل، وكل دولة تقرر كيفية ومدى تقديرها لمصالح شركاتها التجارية العاملة في الخارج، لأن نشاطات هذه الشركات تشكل مسائل كبرى للمصلحة الوطنية، وإن كان بعضها لا يشكل إلا أهمية فرعية.

.. بعد هذا العرض الموجز لمنهج المصلحة الوطنية على نحو ما طوره نوشترلين، فقد يكون من المفيد أن نورد الجدول الذي أسماه مصفوفة المصلحة الوطنية، والذي ضمنه تصوره لكيفية استخدام المنهج.

جدول رقم (١)

مصفوفة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	كثافة المصلحة			
	مصيرية	حيوية	كبرى	فرعية
الدفاع عن أرض الوطن				
الرفاهية الاقتصادية				
نظام دولي ملائم				
تعزيز القيم				

طبيعة وكثافة المصالح الوطنية للأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي

نود أن نشير منذ البداية إلى أن موقع الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي، وامتدد سواحلها على طول البحر الأحمر والمحيط الهندي، فضلاً عن وقوع باب المندب قبالة سواحلها. كل ذلك يجعل لهذه الأطراف بل للدولة العربية المجاورة مصلحة وطنية دفاعية تنصب على ضرورة تطهير هذه المنطقة من أي وجود أجنبي معاد تأميناً لشعوبها وأرضها وثرواتها وقيمها من أي تهديد، وهو أمر يصعب تحقيقه ما لم تتضافر الجهود العربية لتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية، أضف إلى ما تقدم فإن للأطراف العربية في المنطقة، فضلاً عن الدول العربية المجاورة مصلحة وطنية اقتصادية في تأمين طريق باب المندب الذي يمر عبر معظم صادرات الدول العربية في شبه الجزيرة العربية من البترول، وذلك حفاظاً على الرفاهية الاقتصادية لشعوبها.

وإذا كنا لم نستخدم مصطلح دول حتى الآن، وآثرنا استخدام مصطلح "الأطراف" العربية في منطقة القرن الأفريقي، فإن ذلك يعد أمراً متعمداً ويعبر عن عدم القبول الكامل للتعريف الذي أورده نوشترلين لمفهوم المصلحة الوطنية حين يقول أنها "الحاجات والرغبات المتصورة لدولة مستقلة في علاقاتها بالدول الأخرى المستقلة، والتي تشكل بيئتها الدولية".

إن التعريف السابق يقصر مفهوم المصلحة الوطنية على الدول المستقلة فقط، في حين أن الاتجاه الحديث في دراسة العلاقات السياسية الدولية - وهو الذي نأخذ به - لم يعد يرى في الدول الفاعل الوحيد في النظام السياسي الدولي، أشارة إلى وجود فاعلين آخرين مؤثرين غير الدول، بل وربما بدرجة أكبر بكثير من بعض الدول، ومن أهم هؤلاء الفاعلين للمنظمات الدولية، وحركات التحرر الوطني وبعض الشركات متعددة الجنسية وهكذا لم يعد الشرط المطلوب توفره في الفاعل لكي يكون دولياً هو الاستقلال أو السيادة، وانما القدرة على التأثير على المستوى الدولي. من هنا فقد يكون المناسب أن تعرف مفهوم المصلحة الوطنية بأنه "الحاجات والرغبات المتصورة لفاعل دولي في علاقاته بالفاعلين الدوليين الآخرين الذين يشكلون بيئته الدولية".

والتعريف السابق يسمح لنا بمعالجة مشكلات كافة الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي سواء كانت هذه الأطراف دولاً (السودان - جيبوتي - الصومال) وسواء كانت حركات تحور وطني (حركات التحرير الإريترية - جبهة تحرير الصومال الغربي).

بعد هذا التجديد بأهمية المنطقة وبالمصطلحات التي سنستخدمها سنتناول بالتحليل مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي.

أولاً: السودان:

إن معظم مشكلات السودان تنبثق من ثنايا علاقاتها الخارجية مع إثيوبيا فمنذ استقلال السودان لم تشهد العلاقات السودانية الإثيوبية الافترات هدنة مؤقتة سرعان ما تنهار ليعود التأزم مرة أخرى في العلاقات.

ويرجع السبب في ذلك إلى المطامع الإثيوبية التقليدية في السودان من جهة، كما يرجع إلى مساندة إثيوبيا للانفصاليين في جنوب السودان وايوائها للاجئين السياسيين السودانيين من جهة أخرى، وهو الأمر الذي دفع بالسودان إلى مزيد من

التقارب مع مصر من جهة أخرى، وتقديم العون لثوار إرتيريا، وايواء اللاجئين السياسيين الإثيوبيين المعارضين لنظام الحكم الأثيوبي من جهة أخرى.

وقد كشف النظام الإثيوبي غير مرة، عن أكماعه التوسعية في السودان، ففي مايو عام ١٨٩٨م، أرسل الإمبراطور الإثيوبي منليك مذكورة إلى الدول الأوروبية أكد فيها عزمه على "استرجاع الحدود القديمة لإثيوبيا، والتي تمتد من الخرطوم حتى بحيرة نيانزا (فيكتوريا)"(٤).

وفي مايو عام ١٩٦٣م كرر رئيس الوزراء الإثيوبي نفس المزاعم أمام الجلسة التأسيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية حين أعلن أن "الدول الاستعمارية قد حرمت بلاده من سواحلها على المحيط الاطلنطي حين لم تكن هناك دول أو أمم تسمى السودان، أو تشاد، أو أفريقيا الوسطى أو نيجيريا وأنها كان هناك فقط إثيوبيا التي تمتد بطول وعرض القارة الأفريقية(٥).

وعلى هذا النحو يصبح للسودان مصلحة دفاعية "حيوية" تفرض عليها ضرورة اتخاذ إجراءات فعالة بما في ذلك الاستخدام الشامل لقواتها المسلحة لمواجهة أي عمل عدواني من جانب إثيوبيا - عند الاقتضاء - أو لأجهاضة حتى لا يؤدي إلى نتائج خطيرة عليها.

وإذا كانت مشكلة الاندماج الوطني وبناء الأمة تعرض أكثر المسائل الحاحاً في السودان والتي تقتضي ضرورة إيجاد حل لها يحفظ على الدولة السودانية وحدتها، خاصة مع اتجاه فريق من أبناء جنوب السودان إلى حمل السلاح مرة أخرى في وجه الحكومة المركزيةمنذ أوائل الثمانيات(٦).

إذا كان كذلك وهو ما يؤكد البعد الداخلي للأزمة، فأنه لا يمكن بحال أغفال دور "العامل الأجنبي" في تفاقم الأزمة ووصولها إلى حد الصدام المسلح، فقد كان لإثيوبيا - ولا يزال - الدور الرئيسي في تدريب وتسليح المتمردين في جنوب

السودان، صحيح أن الإمبراطور هيلاسلاسي كان له الدورالأساسي في عقد اتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢م والذي أنهى المرحلة الأولى من الحرب الأهلية في السودان، إلا أن هيلاسلاسي قد دفع إلى ذلك دفعاً تحت تأثير تدهور الأوضاع الاقتصادية في إثيوبيا بسبب القحط وتحت تأثير اشتداد ضربات حركات التحرير الإرترية، وهكذا جاء اتفاق أديس أبابا ليحقق مكسباً لإثيوبيا حين أعلنت السودان في المقابل عن وقف مساعداتها الرسمية لثوار إرتيريا، ومن عزمها عن القيام بدور الوسيط بين إثيوبيا وبين ثوار إرتيريا.

إلا أن وقوع الانقلاب العسكري في إثيوبيا عام ١٩٧٤م وتبنى القادة الجدد منطق الحل العسكري لمشكلة إرتيريا، قد أدى إلى تدفق آلاف اللاجئين الإرتيريين إلى السودان، ثم رفض ثوار إرتيريا تبعاً لذلك منطق الحوار مع الحكومة الإثيوبية وانتهى ذلك إلى إفشال جهود الوساطة السودانية، وقد تدهورت العلاقات السودانية الإثيوبية عقب التوجهات الماركسية لنظام الحكم الجديد في إثيوبيا، ولجوء القادة الجدد إلى تقوية علاقاتهم بالاتحاد السوفياتي، وهو الأمر الذي جدد مخاوف السودان من نشاطات الاتحاد السوفياتي المعادية، وهي مخاوف كان لها ما يبررها منذ قمع محاولة الانقلاب الشيوعي في السودان إلى إبرام معاهدة الدفاع المشترك مع مصر في يوليو ١٩٧٦م ، وإلى التأييد العلني لثوار إرتيريا، وغيرهم من المعارضين لنظام الحكم في إثيوبيا(٧).

وقد أدى التردي في العلاقات السودانية الإثيوبية إلى اتجاه إثيوبيا مرة أخرى ومعها ليبيا إلى تدريب وتسليح الانفصاليين الجنوبيين الذين راجوا يحملون السلاح مرة أخرى في وجه الحكومة المركزية منذ أوائل الثمانيات وقد أعطتهم الحكومة المركزية في الخرطوم هذه المرة ذريعة لأعمالهم حين خرجت عن نصوص ومبادئ اتفاق أديس أبابا، وقسمت الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم(٨).

على أنه تجدر الإشارة إلى أن طبيعة عمليات الانفصاليين الجنوبيين هذه المرة سواء من حيث التدريب والتسليح، وامتداد نشاطاتهم العسكرية في الجنوب قد بات بشكل خطورة حقيقية على كيان الدولة السودانية، ويهدد باحتمالات انفصال الجنوب، مع ما يعنيه ذلك - أن تم - من تمكين أثيوبيا من تشديد قبضتها على المناطق التابعة لها من جانب (إريتريا - الصومال الغربي)، ومع ما يعنيه ذلك أيضاً من الحد من ظاهرة المد العربي في أفريقيا.

ومن هنا يصبح للسودان مصلحة دفاعية "مصيرية"، خاصة وأن وجود الدولة ذاته قد أصبح معرضاً للخطر. وإ ن كان يتعين على الحكومة السودانية في نفس الوقت أن تسعى للتعامل مع بيئتها الداخلية بما يحقق المصلحة العامة، التي تفرض ضرورة إيجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب.

كذلك فإن للسودان مصلحة اقتصادية "حيوية" تفرض عليها ضرورة إنهاء الحرب في الجنوب بشكل أو بآخر، ذلك أن استمرار هذه الحرب يؤثر على الرفاهية الاقتصادية للشعب السوداني المترددي، وهي قد حالت دون ضخ النفط السودني نتيجة للعمليات العسكرية في الجنوب، وهي قد عرقلت اتمام قناة جونجلي التي كانت ستضيف مزيداً من الرقعة الزراعية للسودان، وهي ستؤدي إلى تدمير البنية الأساسية في الجنوب. أضف إلى ما تقدم فإن الصراع السياسي حول مياه نهر النيل والذي اشتد أواره في أواخر السبعينات حين صدرت تلميحات عن القاهرة تشير إلى إمكانية نقل مياه النيل إلى إسرائيل، أو نقله من خلال أنابيب إلى العربية السعودية عبر البحر الأحمر، وحين صرح منجستو أن مياه النيل الأزرق وحصة إثيوبيا منه يجب أن تستغل في الزراعة الكثيفة، وتوليد الكهرباء على اعتبار أن الماركسية لا يمكن أن تستقر في بلاده ما لم تتحرر أثيوبيا من شبح المجاعة، وحين طلب من السوفياتي إقامة العديد من السدود على النيل الأزرق، نقول أن هذا الصراع السياسي حول مياه النيل قد جعل لإثيوبيا موقفاً تفاوضياً أقوى من مواجهة كل من السودان

ومصر باعتبار كونها تتحكم في أهم منابع نهر النيل (٥٩ بالمئة من مياه النيل)، ودفع بمنجستو إلى أن يطالب الرئيس نميري - أثناء أجتماع قمة بينهما في فريتاون عاصمة سيراليون في فبراير ١٩٧٩م - بأن تتنازل السودان لإثيوبيا عن جزء من مديرية النيل الأزرق ذات التربة الصالحة للزراعة في مقابل تأمين احتياجات السودان من مياه النيل الأزرق، وان تقوم السودان كذلك بوقف مساعداتها لثوار إريتريا، وقد أدى المطلب الأول إلى فشل مؤتمر القمة للمصالحة بين البلدين(٩).

أضف إلى ما تقدم فإن للسودان مصلحة أيديولوجية "حيوية" تفرض عليها ضرورة المواجهة مع إثيوبيا، فعلى حين كانت توجهات النظام الحاكم في السودان في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أقرب إلى اليسار كانت توجهات النظام الإمبراطوري في إثيوبيا توجهات يمينية، ومنذ منتصف السبعينات على وجه الخصوص - وعقب الانقلاب العسكري في إثيوبيا - تحولت توجهات النظام الحاكم في السودان تدريجياً إلى أقصى اليمين، الأمر الذي أدى إلى تذايد العداء بين النظامين وهو العداء الذي راحت تغذية كل من الدولتين العظميتين حيث تقف الولايات المتحدة إلى جانب السودان، ويقف الاتحاد السوفياتي إلى جانب إثيوبيا، ثم إن للسودان مصلحة "حيوية" في النظام العالمي تتطلب منها أن تقف إلى جانب مبدأ عدم التوسع على حساب أراضي الغير.

جدول رقم (٢)

السودان: مصفوفة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	كثافة المصلحة			
	مصيرية	حيوية	كبرى	فرعية
الدفاع عن أرض الوطن	√	–	–	–
الرفاهية الاقتصادية	–	√	–	–
نظام دولي ملائم	–	√	–	–
تعزيز القيم	–	√	–	–

ثانياً: إريتريا:

لم تكن إريتريا في أي فترة من فترات تاريخها جزءاً من الإمبراطورية الإثيوبية، حتى أجبرت على الدخول في اتحاد فيدرالي مع إثيوبيا عام ١٩٥٢م بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٠م (١٠). وهو الاتحاد الذي تقوض كلية عندما قام الإمبراطور هيلاسلاسي بالغاء الاتحاد ودمج إريتريا في إثيوبيا عام ١٩٦٢م ، وقد أدى ذلك إلى اندلاع الكفاح المسلح على يد حركة التحرر الإريترية سعياً للحصول على حق تقرير المصير والاستقلال.

إن هذه الحقيقة التاريخية - التي لا يستطيع الحكومة الإثيوبية ذاتها أن تخفيفها رغم سيل المزاعم التاريخية التي راحت تسوقها لتبرير ضمها لأريتريا، ويؤكد ذلك تلك المذكرة السرية الصادرة عن الحكومة الإثيوبية في ٧ يونيو ١٩٧٥م ، والتي تحمل عنوان "السياسة الخارجية الإثيوبية ومشكلة إريتريا" وهي المذكرة التي استطاعت جبهة التحرير الإريترية أن تحصل على النص الرسمي الأمهري لها حيث قامت بترجمتها إلى اللغة الأنجليزية ونشرها(١١).

إن هذه المذكرة على قدر كبير من الأهمية، هي من جانب تكتشف عن مدى ضعف الأساس القانوني الذي تستند إليه إثيوبيا في استمرار احتلالها لإريتريا، وهي من جانب آخر تبرز الطبيعة العدوانية والتوسعية للنظام الإثيوبي، ثم هي من جانب ثالث توضح مدى زيف الشعارات والتوجهات الأيديولوجية التي راح نظام الحكم الإثيوبي الجديد يطرحها منذ انقلاب نوفمبر عام ١٩٧٤م. ولعل عرضاً موجزاً لأهم ما ورد في هذه المذكرة يوضح ما تقدم:

(١) تذهب المذكرة إلى ضرورة التأكيد على أن المشكلة الإريترية "مسألة داخلية" الأمر الذي يفرض ضرورة تكثيف الجهود للحيلولة دون تدويلها بعرضها على الأمم المتحدة أو أي منظمة دولية.

(٢) تركز المذكرة على ضرورة تجاهل الجانب القانوني للمشكلة الإريترية، وخاصة ما يتعلق منه بمدى مشروعية إلغاء الاتحاد الفيدرالي، على اعتبار أن التعرض لهذا الجانب يمكن أن يحول المشكلة لتصبح مشكلة دولية، ثم إنه يخلق مشكلات أمام السياسة العامة للدولة الإثيوبية، ويؤدي إلى ظهور العديد من النقاط القانونية التي تفوض الموقف الإثيوبي من أساسه، ومن هنا تذهب المذكرة إلى ضرورة التعرض للجانب السياسي من المشكلة فقط.

(٣) تتجه المذكرة بعد ذلك إلى تحديد الخطوات والأساليب التي يتعين على منفذي السياسة الخارجية الإثيوبية اتباعها في التخاطب مع مختلف دول العالم على النحو التالي:

(أ) فيما يتعلق بدور أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يجب عرض المشكلة على النحو التالي:

(١) إن المشكلة الإريترية لها جذور استعمارية، وإن اسم إريتريا لم يظهر إلى الوجود ويطلق على الإقليم الشمالي لإثيوبيا إلا بعد الاستعمار الإيطالي، ثم إن إريتريا تضم العديد القبائل واللغات والثقافات التي ترتبط أرتباطاً وثيقاً بمثيلاتها في إثيوبيا.

(٢) إن نجاح الحركة الانفصالية الإريترية في تحقيق أهدافها من شأنه أن يشكل تهديداً خطيراً لكل الدول التي تعاني من نفس هذه الوضاع في أفريقيا وأسيا.

(٣) إن المساعدات المادية والعسكرية التي تقدمها الدول العربية إلى الحركة الانفصالية في إريتريا هي العامل الأساسي في تفجير الأوضاع.

فلقد قدمت الدول العربية مساعداتها لهذه الحركة في البداية بغية الضغط على إثيوبيا لقطع علاقاتها مع إسرائيل، إلا أنه رغم قيام إثيوبيا بقطع علاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، فإن المساعدات العربية للحركة الانفصالية قد تزايدت بهدف تحقيق

الاستراتيجية العربية المتماثلة في جعل البحر الأحمر بحيرة عربية عن طريق انتزاع إريتريا من إثيوبيا وتحويلها إلى دولة عربية.

(ب) فيما يتعلق بدول غرب أوروبا فأنه يجب مخاطبتها على النحو التالي:

(١) الترويج بأن سياسة نظام الحكم الإثيوبي الجديد في اللامركزية والإدارة الذاتية من شأنها استعادة روح وأهداف الاتحاد الفيدرالي المنحل، نظراً لعدم قناعة هذه الدول بمشروعية إلغاء الاتحاد.

(٢) إن انفصال إريتريا سيضعها تحت رحمة القوى الأجنبية الطامعة، نظراً لضعف الاقتصاد الإريتري واعتماده على الدعم الإثيوبي.

(٣) إن إريتريا تضم العديد من القبائل واللغات والثقافات، من تم فإن الانفصال لن يشكل حلاً سياسياً للمشكلة، بل أنه قد يؤدي إلى اندلاع الصراع الديني بين المسلمين والمسيحيين في إريتريا.

(جـ) فيما يتعلق بدول الكتلة الشرقية فأنه يجب مخاطبتها على النحو التالي: إذا كانت الفلسفة الماركسية تذهب إلى ضرورة منح الحرية الكاملة لكل جماعة وطنية في التعبير عن ثقافتها ولغتها حتى تشكيل دولة مستقلة، فإن هذا الحق الأخير لم يطبق واتخذ شكل الفيدرالية، ثم إن الحزب الشيوعي هو الذي يسيطر على عملية صنع السياسة الخارجية الأمر الذي يعني أن شعار منح الحرية للشعوب قد اتخذ شكلاً مختلفاً عند التطبيق. ومن هنا يجب مخاطبة هذه الدول بالتركيز على أن إريتريا تضم أكثر من ثقافة، وأكثر من جماعة وطنية، الأمر الذي يعني أن المشكلة الإريترية ليست مشكلة وطنية، وبالتالي فإن سياسة نظام الحكم الجديد في الإدارة الذاتية من شأنها المحافظة على مختلف الثقافات واللغان لكافة الجماعات الوطنية في إريتريا.

(د) فيما يتعلق بالدول العربية:

(١) إن الدول العربية الأفريقية بالذات تخشى أن يؤدي تصاعد دعمها للحركة الانفصالية في إريتريا إلى تأزم العلاقات العربية - الأفريقية، ومن هنا يجب استغلال

هذا الموضوع عن طريق توثيق علاقات إثيوبيا بالدول الأفريقية لتساند الموقف الإثيوبي.

(٢) إن بعض الدول العربية الأخرى تقتصر إلى الفهم الصحيح للمشكلة الإريترية، وبالتالي يجب استخدام كافة وسائل الاتصال لتصحيح موقفها ويجب التركيز هنا على أن مشكلة إريتريا ليست عربية وليست إسلامية.

(٣) يجب التركيز على الطبيعة الاشتراكية للنظام الإثيوبي واستعداده للتعاون والتنسيق مع الدول العربية والتأكيد بالذات على أن إثيوبيا لن تعيد علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وأنها ستظل مساندة للموقف العربي، فاذا ما أصر العرب على موقفهم المادي لأثيوبيا فإن ذلك سيحرجهم أمام أصدقائهم ويضعهم في موقف الناكر للجميل ومن شأن ذلك حدوث رد فعل معاكس من جانب الدول الأفريقية التي تساند العرب.

.. ولعل العرض السابق لتلك المذكرة يكشف كافة الجوانب التي ذكرناها، وبخاصة ما يتعلق منها بالطبيعة التوسعية العدوانية للنظام الإثيوبي، وهو الأمر الذي اكتشفه قادة الحركة الوطنية الإيترية مبكراً حينما قاموا بإنشاء جبهة التحرير الإريترية في يوليو عام ١٩٦٠م وبدء الكفاح المسلح من أجل حق تقرير المصير والاستقلال في أوائل سبتمبر ١٩٦١م (١٢).

وهو الأمر الذي واجهته الحكومة الإثيوبية بمزيد من العنف وواجهة نظام الحكم الإثيوبي الجديد بحرب إبادة في إطار ما عرف باسم المسيرة الحمراء، حيث حشد مئات الألوف من فلاحي الأمهرا في مايو ١٩٧٦م، ودفعهم إلى القتال في إريتريا مستهدفاً أفراغ الأرض من سكانها الأصليين، وإحلال فلاحي الأمهرا محلهم(١٣).

وإزاء ما تقدم فإنه يصبح لحركات التحرير الإريتريا على اختلاف فصائلها وتوجهاتها مصلحة دفاعية "مصيرية" تفرض عليها استمرار المواجهة المسلحة ضد النظام الإثيوبي دفاعاً من الشعب الإريتري من مخاطر الإبادة والتشرد في المنفى.

كما أن لحركات التحرير الإيترية مصلحة اقتصادية "حيوية" تفرض عليها ضرورة حماية المصالح الاقتصادية للشعب الإريتري في مواجهة سياسة النظام الإثيوبي التي تتجه إلى أفراغ الأراضي الصالحة للزراعة في إريتريا من أصحابها، وإحلال فلاحي الأمهرا محلهم، ثم إن الحركات التحرير الإيترية مصلحة "حيوية" في النظام العالمي بغية تأكيد الشرعية الدولية، وأقرار مبدأ عدم احتلال أراضي الغير بالقوى، وتدعيم مبدأ حق تقرير المصير، وفضلاً عما تقدم فإن لحركات التحرير الإريترية. وبخاصة جبهة التحرير الإريترية - مصلحة أيديولوجية "حيوية" في تأكيد عروبة إريتريا ذلك أن البرنامج السياسي للجبهة الصادر في مايو ١٩٧٥م يؤكد على أن "قيادة الثورة الإريترية إذ تلاحظ العلاقات العضوية الثقافية التاريخية والسياسية التي تربط الشعب الإريتري بالأمة العربية تؤكد على النضال المشترك ضد الصهيونية.. الخ"، كما أن المؤتمر الوطني الثاني للجبهة المنعقد في نفس التاريخ يؤكد في قراراته على "عمق العلاقات العضوية التي تربط الشعب الإريتري بالدول العربية، وتربط الثورة الإريترية بحركة التحرير الوطني في العالم العربي، وهي حقيقة تستند إلى واقع العلاقات التاريخية والثقافية، وإلى علاقات النضال المشترك ضد الإمبريالية والصهيونية الدولية"(١٤).

والجدول التالي يوضح مصفوفة المصلحة الوطنية بالنسبة لإريتريا

جدول (٣)

إريتريا: مصفوفة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	كثافة المصلحة			
	مصيرية	حيوية	كبرى	فرعية
الدفاع عن أرض الوطن	√	–	–	–
الرفاهية الاقتصادية	–	√	–	–
نظام دولي ملائم	–	√	–	–
تعزيز القيم	–	√	–	–

ثالثاً: جيبوتي:

منذ استقلال جمهورية الصومال عام ١٩٦٠م باندماج كل من الصومال البريطاني والإيطالي في دولة موحدة، فإن الدستور الصومالي قد نص على ضرورة العمل على دمج كافة الأقاليم الصومالية الأخرى - الصومال الفرنسي (جيبوتي)، الصومال الكيني (إقليم نفد)، الصومال الإثيوبي (الغربي) في دولة الصومال استناداً إلى حق تقرير المصير باعتبار أن الشعب الذي يعيش في هذه الأقاليم هو شعب صومالي.

إلا أن إثيوبيا وقفت عقبة كؤود أمام تحقيق هذا المطلب الصومالي كل من الصومال الفرنسي والصومال الإثيوبي، نظراً لأن ميناء جيبوتي - والذي يرتبط بالعاصمة الإثيوبية أديس بابا بخط حديدي - يمثل المنفذ الرئيسي للتجارة الخارجية الإثيوبية (٦٠ بالمئة من هذه التجارة يمر عبر الميناء) ثم إن أهمية هذا الميناء قد تزايدت بعد انتشار عمليات حركات التحرر الإريترية والتي عطلت استخدام مينائي مصوع وأسمرا في إريتريا(١٥).

ومن أوائل السبعينيات فإن فرنسا راحت تلوح وتعرب عن نيتها بمنح الاستقلال لجيبوتي، وقد أدى ذلك إلى اشتداد حدة التنافس بين كل من إثيوبيا

والصومال على الإقليم إذ راحت إثيوبيا تسعى لدى فرنسا لتأجيل عملية الاستقلال، في حين اتجهت الصومال - ورغبة منها في مواجهة الأطماع الإثيوبية في الإقليم - إلى الإعلان عن تخليها عن مطالبها الإقليمية في جيبوتي، وهو الأمر الذي اضطر إثيوبيا إلى أن تعلن في يوليو ١٩٧٥م عن قبولها استقلال جيبوتي مع ضرورة ضمان المصالح الاقتصادية الإثيوبية فيه، وقد أدت هذه التطورات إلى فتح الطريق لأول مرة أمام استقلال الإقليم(١٦).

وقد حدثت تطورات في منتصف السبعينيات شجعت فرنسا على الإقدام على منح الاستقلال للأقليم ذلك أن ظهور القوة العربية النفطية عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م قد دفع بفرنسا إلى قبول المطالب العربية بتصفية الاستعمار في جيبوتي رغبة منها في تقوية علاقاتها بالدول العربية النفطية، ثم إن تدهور الأوضاع في إثيوبيا عقب انقلاب ١٩٧٤م وانتشار الاضطرابات الداخلية فيها، وتفجر مشكلة القوميات، وانتشار القحط والمجاعة قد أدى إلى تهدئة المخاوف من احتمالات قيام إثيوبيا بضم جيبوتي إليها، وفي المقابل بدت الصومال أكثر قوة إذا ما قورنت بإثيوبيا، وأكثر قبولاً لدى فرنسا خاصة بعد انضمامها للجامعة العربية، وتدهور علاقاتها بالاتحاد السوفياتي، وقد أسهمت المملكة العربية السعودية بدور بارز - وإن كان غير مباشر - في دفع عملية استقلال جيبوتي خاصة مع بدء حدوث عملية التحول في منطقة القرن الأفريقي حين اتجهت إثيوبيا إلى التعاون مع الاتحاد السوفياتي، وحين تحولت الصومال لتقوي علاقاتها بالدول العربية المحافظة وخاصة العربية السعودية(١٧).

وهكذا جاء استقلال جيبوتي في يونيو ١٩٧٧م وانضمامها للجامعة العربية مع بقاء القاعدة الفرنسية فيها محصلة لهذه التطورات في تفاعلاتها وتشابكاتها.

لكن صيغة الاستقلال، واستمرار كل من الدور الإثيوبي والصومالي المؤثر في جيبوتي قد أدى إلى تأزم الأوضاع الداخلية في هذه الدولة الوليدة.

ذلك أن صيغة استقلال جيبوتي قد أدت إلى تدعيم التركيبة العرقية فيه، والتي أصبحت تتشابه إلى حد بعيد مع الصيغة اللبنانية. وإن كانت على أساس عرقي وليس طائفياً، فقد جاءت هذه الصيغة لتعطي سيطرة سياسية لقبائل العيسى الصومالية على قبائل العفر التي تمتد بعض فروعها في كل من إريتريا وإثيوبيا(١٨)، فرئيس الجمهورية من العيسى، ورئيس الوزراء من العفر لكن سلطاته محدودة، ونتيجة لذلك فسرعان ما تأزمت العلاقات بين الطرفين على نحو اضطر معه أول رئيس للوزراء للاستقالة، احتجاجاً على إبعاد العفر من قيادة الجيش والبوليس، في حين أقيل ثاني رئيس للوزراء وعدد من وزراء العفر، وقد أدى ذلك إلى تفجر الصراع الداخلي ولجوء بعض العفر إلى أعمال العنف المسلح ضد بعض المواقع العسكرية في جيبوتي(١٩).

وفي نفس الوقت فإن الانتصار الإثيوبي على الصومال في حرب أوجادين عام ١٩٧٨م قد أدى إلى إثارة مسألة علاقة العفر في جيبوتي بالدولة الإثيوبية، والتي كانت تقوم في الماضي بدور الحارس لهم في مواجهة المطالب الصومالية الرامية إلى ضم جيبوتي. فقد أدى هذا الانتصار إلى تحول ميزان القوى في منطقة القرن الأفريقي، وعزز من موقف العفر في جيبوتي خاصة مع تلويح نظام الحكم العسكري في إثيوبيا بمنح العفر في كل من إريتريا وإثيوبيا حكماً ذاتياً، وسعيه لإغراء العفر في جيبوتي بقبول هذا العرض، والذي يستهدف تفويض القضية الإريترية، واحتواء مطالب العفر في إثيوبيا، وتدعيم موقف إثيوبيا في جيبوتي(٢٠).

وإزاء هذه الأوضاع راح النظام الحاكم في جيبوتي يبدي تعاطفه مع الصومال في حربها ضد إثيوبيا أثناء الانتصار الصومالي في بداية حرب أوجادين عام ١٩٧٧م، وشارك متطوعون من العيسى في الحرب إلى جانب الصومال ضد إثيوبيا، وهو ما أدى إلى ازدياد مخاوف العفر من احتمالات انضمام جيبوتي إلى الصومال، وعندما مالت كفة الحرب إلى جانب إثيوبيا فإن حكومة جيبوتي قامت بفتح الباب أمام الآلاف من

اللاجئين الإثيوبيين - من قبائل عيسى - للاستقرار في جيبوتي، ومنحتهم جنسية جيبوتي، وقد أدى ذلك إلى تفاقم الموقف فقد خشي العفر من احتمال قيام الصومال باستخدام نفوذها في جيبوتي لإجراء انتخابات فيها لإقامة اتحاد فيدرالي بين الدولتين يعوض الصومال عن خسارتها في حرب الأوجادين(٢١).

وعلى أية حال إذا كان موقف العفر تعزز بهزيمة الصومال في الحرب، إلا أنهم فشلوا في الحصول على التعويض السياسي المناسب الذي يبحثون عنه من تمثيل متساو في الحكومة والجيش، وتعديل الدستور على نحو يجعل لرئيس الوزراء العفري سلطات حقيقية، فقد رفضت حكومة جيبوتي هذه المطالب، وهو ما دفع العفر إلى اللجوء إلى العنف، والتقارب الحثيث مع إثيوبيا(٢٢).

واستناداً إلى ما تقدم فإنه يصبح لجيبوتي مصلحة دفاعية "حيوية"، فوجود الدولة ذاته بات معرضاً للخطر نتيجة فقدان الولاء الوطني من جانب الجماعتين الرئيسيتين في البلاد، فالعفر يرغبون في الارتباط بأقرانهم في كل من إريتريا وإثيوبيا، والعيسى يرغبون في الارتباط بأقرانهم في الصومال ثم إن للصومال مطالب إقليمية في جيبوتي، كما أن لإثيوبيا مطامع فيها، وإزاء ما تقدم فإنه يتعين على نظام الحكم في جيبوتي محاولة إيجاد صيغة سياسية مقبولة للطرفين في الداخل، كما يتعين عليه استخدام شبكة علاقاته الخارجية للحفاظ على السلامة الإقليمية لجيبوتي من التهديدات الخارجية، وهنا يصبح استمرار وجود القاعدة الفرنسية في جيبوتي ضرورة لا فكاك منها في المستقبل القريب، كما يصبح تدعيم جيبوتي لعلاقاتها مع الدول العربية ضرورة لازمة لا معدى عنها للحفاظ على استقلال البلاد.

كذلك فإن لجيبوتي مصلحة اقتصادية كبرى تفرض عليها - على الأقل في المستقبل المنظور - العمل على تحسين علاقاتها إثيوبيا خاصة وإن معظم موارد جيبوتي تتحصل عليها من الرسوم التي تفرضها على التجارة الإثيوبية التي تمر عبر إقليمها من وإلى ميناء جيبوتي.

وأيضاً فإن لجيبوتي مصلحة "حيوية" في النظام الدولي بغية تأكيد مبدأ الحفاظ على السلامة الإقليمية للدول المستقلة، ولها كذلك مصلحة أيديولوجية "حيوية" تأكيداً لعروبتها في مواجهة التهديدات الإثيوبية.

جدول رقم (٤)

جيبوتي: مصفوفة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	كثافة المصلحة			
	مصيرية	حيوية	كبرى	فرعية
الدفاع عن أرض الوطن	–	√	–	–
الرفاهية الاقتصادية	–	–	√	–
نظام دولي ملائم	–	√	–	–
تعزيز القيم	–	√	–	–

رابعاً: الصومال، ومشكلة الصومال الغربي:

رأينا كيف أن دستور الاستقلال الصومالي قد نص على ضرورة توحيد كافة الأقاليم الصومالية بما فيها الصومال الغربي (أوجادين) في دولة موحدة، وإزاء هذا المطلب الصومالي المشروع والذي يستند إلى حق تقرير المصير باعتبار أن الشعب الذي يقطن هذا الإقليم هو شعب صومالي، وبالنظر إلى أن إثيوبيا قد ضمت هذا الإقليم حديثاً إلى أراضيها في عام ١٩٥٤م(٢٣) - فإن إثيوبيا عملت على احتواء هذا المطلب باستخدام عدة أساليب نذكر منها:

(١) الزعم بعدم وجود دولة أو أمة صومالية من الناحية التاريخية فقد أعلن رئيس الوزراء الإثيوبي أمام الجلسة التأسيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا عام ١٩٦٣م أنه "لا توجد وثيقة تاريخية تشير إلى وجود دولة أو أمة صومالية.. لقد أجبرنا المستعمرين في مؤتمر باريس الذي عقد بعد الحرب العالمية الثانية.. والذين استخدموا سواحلنا في إريتريا والصومال للهجوم على الدولة الأفريقية المستقلة الوحيدة.."(٢٤).

وهكذا فإن رئيس الوزراء الإثيوبي حاول أن يقلب وضع المشكلة بالزعم بأن مطالب إثيوبيا في الصومال لها وزن أكبر من مطالب الصومال في أوجادين، على اعتبار أن الصومال - على حد زعمه - كانت من الناحية التاريخية جزءاً لا يتجزأ من إثيوبيا وليس العكس(٢٥).

وقد قرر القائم بالأعمال الإثيوبي في واشنطن عام ١٩٨٠م نفس هذه المزاعم حين صرح بأن المؤرخين الذين يعتد بهم قد أكدوا على أن الصوماليين قد هاجروا من الأراضي العربية إلى منطقة القرن الأفريقي منذ ستمائة عام فقط، بل إن هناك وثائق تاريخية - على حد زعمه - تؤكد على أن المنطقة التي تسمى حالياً بجمهورية الصومال كانت منذ القرن السابع قبل الميلاد إقليماً إثيوبيا(٢٦).

(٢) استخدام منظمة الوحدة الأفريقية لتدعيم الموقف الإثيوبي - ذلك أن سمعة ومكانة هيلاسلاسي في القارة الأفريقية فضلاً عن دوره البارز في إنشاء المنظمة قد مكنه من أن يستصدر قراراً من مؤتمر القمة الأفريقي الأول المنعقد بالقاهرة عام ١٩٦٤م يطالب الدول الأعضاء باحترام الحدود القائمة لحظة الاستقلال، وهكذا فإن موقف منظمة الوحدة الأفريقية تحدد - ولا يزال - إلى جانب السلامة الإقليمية للدول الأعضاء على حساب مبدأ حق تقرير المصير(٢٧).

(٣) الزعم بأن المشكلة القائمة بينها وبين الصومال إنما هي مشكلة حدود فقط ولا تتعلق على الإطلاق بحق تقرير المصير لشعب الصومال الغربي، فالمسألة من وجهة نظر إثيوبيا تتلخص في أن الجزء الجنوبي للحدود الإثيوبية الصومالية قد تم تحديده بموجب اتفاق عام ١٩٠٨م لكن لم يتم تخطيطه على الواقع وبالتالي تصبح الحاجة ماسة إلى التفاوض للاتفاق على تخطيطه(٢٨).

وإزاء هذا الموقف الإثيوبي المتعنت، والرافض لمبدأ حق تقرير المصير لشعب الصومال الغربي، والمدعوم من جانب منظمة الوحدة الأفريقية، إزداد الموقف

الصومالي تشدداً وإصراراً على حق تقرير المصير ولو عنوة عند الاقتضاء ويمكن تلخيص الموقف الصومالي فيما يلي:

(أ) الإصرار على أن المشكلة القائمة بين الصومال وبين إثيوبيا هي مشكلة "إقليمية" تتعلق بحق تقرير المصير وترتيباً على ذلك تحفظت الصومال على قرار مؤتمر القمة الأفريقي الأول، رأت أن هذا القرار لا يصلح للتطبيق على مشكلة أوجادين ليس فقط بسبب أن إثيوبيا لم تحقق استقلالها الوطني في التاريخ المعاصر، وإنما أيضاً لأن إثيوبيا كانت ولا تزال تشكل قوة استعمارية(٢٩).

(ب) السعي للبحث عن حلفاء خارجيين لدعم الموقف الصومالي، وتمثل ذلك في تدعيم علاقات الصومال بموسكو ثم تحولها وانضمامها للجامعة العربية عام ١٩٧٤م رغبة في الحصول على الدعم والمساندة العربية لموقفها.

(جـ) اللجوء إلى الحرب مرة في عام ١٩٦٤م، وثانية في عام ١٩٧٧م حين تدخلت بجيشها في الصومال الغربي لتدعيم جبهة تحرير الصومال الغربي(٣٠)، وهي الحرب التي انتهت، بعد نصر كاسح للصومال إلى هزيمة فادحة لها عام ١٩٧٨م نظراً لوقوف الاتحاد السوفياتي وكوبا إلى جانب إثيوبيا تحت دعاوي المحافظة على السلامة الإقليمية لها.. وإزاء ما تقدم يصبح للصومال مصلحة دفاعية "مصيرية" تقرض عليها ضرورة مواجهة الأطماع الإثيوبية عسكرياً خاصة وإن هذه الأطماع لا تقف عند حد الإصرار على احتلال الصومال الغربي ، وإنما تتجاوزها إلى الرغبة في ضم الصومال ذاته .

كما أن للصومال مصلحة اقتصادية " حيوية " تملي عليها ضرورة دعم شبكة علاقاتها وتحالفتها الخارجية كما يتسنى لها الاستمرار في المواجهة ضد أثيوبيا ، ذلك أن المسلك الأثيوبي في الحرب الأخيرة قد اتجه إلى إفراغ إقليم أوجادين من سكانه

عنوة وبالقوة وهو الأمر الذي أدى إلى تدفق سكان الإقليم إلى الصومال كلاجئين ووصل عددهم في أكتوبر ١٩٧٩م إلى نحو مليون لاجيء (٣١) ، وقد ألقى ذلك بضغوط كثيرة على الاقتصاد الصومالي المتردي ، ثم إن إقليم أوجادين يتميز بأراضيه الخصبة وبالتالي فإن من ضمه إليها من شأنه أن يحسن من وضع اقتصادها .

وأيضاً فإن للصومال مصلحة " حيوية " في النظام العالمي دفاعاً عن مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وحق كل أمة في تكوين دولة .

ثم أن للصومال كذلك مصلحة أيديولوجية " حيوية "تفرض عليها الاستمرار في مساعدة شعب الصومال الغربي لتأكيد إنتمائه وهويته العربية، وخاصة أن البرنامج السياسي العام لجبهة تحرير الصومال الغربي ، الصادر عن المؤتمر الثالث للجبهة والمنعقد في الفترة من ٢٣ يناير إلى الأول من فبراير عام ١٩٨١م يعلن " أن الجبهة تعمل على ترسيخ اقتحامها مع الأمة العربية الشقيقة التي هو سند هذا النضال لجعل هذه القضية قضية عربية من الدرجة الأولى، لأنها جزء لا يتجزأ عن القضايا العربية ويشير البرنامج في موضع أخر إلى " وإنطلاقا من العلاقات العضوية والحضارية والثقافية والتاريخية والسياسية والتي تربط شعب الصومال الغربي بالأمة العربية... " (٣٢) .

كذلك فقد جاء في قرارات اللجنة المركزية لجبهة تحرير الصومال الغربي الصادر عن الجلسة الأولى للجنة في عام ١٩٨٢م ما يلي (٣٣) :

" وكذلك فإن المجلس يرى أن قضية شعب الصومال الغربي قضية عربية " .

جدول رقم (٥)

الصومال ومشكلة الصومال الغربي : مصفوفة المصلحة الوطنية

المصلحة الوطنية	كثافة المصلحة			
	مصيرية	حيوية	كبرى	فرعية
الدفاع عن أرض الوطن	√	–	–	–
الرفاهية الاقتصادية	–	√	–	–
نظام دولي ملائم	–	√	–	–
تعزيز القيم	–	√	–	–

خاتمـــة

بعد أن عالجنا مشكلات الأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقى مستخدمين منهج المصلحة الوطنية على النحو الذي طوره دونالد نوشترلين فقد يكون من المفيد أن نشير إلى الملاحظات التالية:

(١) إن المصالح الوطنية الأساسية الأربعة التي عالجتها الدراسة هي مصالح ديناميكية ومتنافسة، وتتلخص مهمة القيادة السياسية للدولة في أن تقرر بأسلوب سليم أي المصالح تعد أكثر أهمية في مرحلة معينة وتقتضى بالتالي حشد الموارد للدفاع عنها، وتقدم مصفوفة المصالحة الوطنية إطاراً تنظيمياً يمكن من تحقيق هذه الغاية، وعلى أية حال فإنه يمكن القول - مع نوشترلين - بإنه لو كان لدولة ما مصلحتين أساسيتين تصلان إلى مستوى الحيوية فمن المتوقع أن تستخدم هذه الدولة - أو الفاعل الدولي - القوة العسكرية دون أن تلجأ إلى المساومة على هذه المصالح.

(٢) أثبتت الدراسة أن إثيوبيا تمثل مصدر التهديد الأساسي للأطراف العربية في منطقة القرن الأفريقي وإنها السبب الأساسي أيضاً فيما يواجهها من مشكلات، وهنا يجب أن نذكر أن الهضبة الحبشية قد وقفت - تاريخياً - عقبة كأداة أمام امتداد النفوذ الإسلامي إلى شرق ووسط أفريقيا وأن إثيوبيا اليوم تقوم بدور رئيسي في تقليص الوجود العربي الإسلامي في منطقة القرن الأفريقيى بسياستها العدوانية والتوسعية التي تستهدف إخضاع كافة الشعوب المجاورة لسيطرة الأمهرا.

(٣) وإزاء ما تقدم فإنه يتعين على الدولة العربية العمل بقدر طاقتها، ومن خلال استخدام تحالفاتها الدولية على إبقاء إثيوبيا ضعيفة، وذلك من خلال تقديم كافة أشكال التأييد والمساعدات للسودان، ولثوار إريتريا، وجيبوتي، والصومال، وثوار أوجادين، وإلا فإن البديل سيكون خطيراً ويتمثل في تقليص الوجود العربي

في منطقة القرن الأفريقي، كما يجب على الدول العربية وهي تقدم مثل هذا الدعم أن تضع في اعتبارها أن كافة الدول الأفريقية تساند الموقف الإثيوبي، ثم إن بعض الدول العربية (ليبيا واليمن الجنوبي)، يدعم هذا الموقف أيضاً الأمر الذي يفرض عليها محاولة إيجاد إطار ملائم لتقديم هذا الدعم حتى لا تتعرض العلاقات العربية الأفريقية للمزيد من المشكلات، كما يفرض عليها السعي لإقناع كل من ليبيا واليمن الجنوبي بمغبة مساندتها للموقف الإثيوبي.

قائمة المصادر

(١) انظر في هذا المجال:

- د.إبراهيم أحمد نصر الدين، محاضرات في: مشكلات سياسية في العالم الإسلامي، (القاهرة: معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨١م)، ص ص ٤٢ - ٥٥.

- د.جلال يحيى، التنافس الدولي في شرق أفريقيا، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٥٩م)، صفحات متفرقة.

وانظر أيضاً:

- **Norman R. Bennett, A History of the Arab State of Zanzibar (Cambridge: Methuen & Co. Ltd, 1978), pp. 239 – 268.**

(٢) لمزيد من التفصيلات حول منهج المصلحة الوطنية انظر:

- **Hans J. Morganthau: Politics among Nations, (Alfred A. knopf, 4th ed., 1967), pp. 4 – 5.**

وانظر:

- **Hans J. Morganthau: Another Great Debate The National Interest of the "U.S.". in American Political Review, Lxvl, Dec. 1952, pp. 961 – 998.**

وانظر أيضاً:

James E. Dougherty & Robert L., Pfralizgraff. Jr., Contending Theories of International Relationas, (Philadelphia: J. B. Lippincott Company), 1970, pp. 68 – 99.

(٣) انظر:

- **Donald E. Nuechterlerlein, "The Concept of National Laterest: Atime for New Approaches", in Orbis, Vol. 23, No.1, Spring 1979, pp. 73 – 92.**

(٤) انظر:

- **Cirrula letter addressed to Britain, France, Germany, Italy and Russia. Pubc Record Office, London, Foreign Office, 1/32 Rodd to Salisbury, No. 15, 4th. May 1898.**

(٥) انظر:

- **Abdi Sheikh – Abdi," Somalia: A Litmus paper for U. S. Foreign policy in the 1980" in Horn of Africa, (NewJersey: Hom of Africa Journal, Vol. 3, No. 2, 1980), pp.36-37.**

(٦) د. إبراهيم أحمد نصر الدين "الاندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني"، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الرابعة،العدد ٦٣، مايو ١٩٨٢م).

(٧)انظر:

-Dr. Olusola Ojo, "Ethiopia,s Foreign policy Since the 1974 Revolution" in Horn of Africa, (Vol. 3, No. 4, 1980/1981), pp.4-6.

(٨) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "الاندماج الوطني في أفريقيا.." ،م. س. ذ. ص ٤٩ - ٥١.

(٩) انظر:

-APD," water becomes political weapon", in The south African Journal of African Affairs, (Pretoria: Africa Institute, Vol. 9, No. 2, 1979), p. 63.

(١٠) د. عبد الملك عودة، الأمم المتحدة وقضايا أفريقيا (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧م)، ص ٤١ - ٤٥.

ولمزيد من التفصيل انظر:

د. السيد رجب حراز، الأصول التاريخية للمشكلة الإريترية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية - الدراسات الخاصة رقم ١ - ١٩٧٧م)، صفحات متفرقة.

(١١) تتكون هذه المذكرة بعد ترجمتها إلى الأنجليزية من ٢٢ صفحة، وقد اكتفت جبهة التحرير الإريترية بنشرها دون أن تضع تاريخاً محدداً للترجمة أو النشر.

(١٢) انظر:

-Michacl & Trish Johnson, "Eritrea: The National ques – tion and the logic of protracted, suruggle" in African Affairs,(vol. 80, No. 319, April 1981), pp. 186 – 189.

(١٣) انظر:

-Eritrean Liberation front, Memorandum to the Affrican & Arab Heads of states Conference, Cairo, 7/3/1977, pp. 3- 4.

(١٤) انظر:

-The Eritrean Liberation front, political programme, May 28, 1975, p. 28 & pp. 44-45.

(١٥) انظر:

-Kassim Shefim & James Searing, " Djibouti and the ques-tion of Afar Nationalism", in African Affairs,(Vol. 79, No. 315 April 1980), p. 214.

(١٦) نبيه الأصفهاني: "طريق جيبوتي إلى الاستقلال" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٤٧) ، يناير ١٩٧٧م، ص ٥٥ - ٥٦.

(١٧) انظر:

-Kassim Shehim & James Searing, Op. Cit., p. 221.

(١٨) انظر في تاريخ العفر، ومناطق إقامتهم، وعلاقاتهم بإثيوبيا كلاً من:

-Lars Bondestam, "People and Capitalism in the North- Eastern Lowlands of Ethiopia", in The Journal of Modern African Studies, (Vol. 12, No. 3, 1974), pp. 424 - 427.

وانظر أيضاً:

-John W. Harbeson, "Territorial and Development Polities in the Horn of Africa: The Afar of the Awash Valley", in African Affairs, (Vol. 77, No. 309, Oct. 1978), pp. 280 – 286.

(١٩) انظر:

-Kassim Shehim & James Searing, Op. Cit., pp.209 – 210.

(٢٠) انظر:

-Ibid., pp. 222 – 225.

(٢١، ٢٢) انظر:

-Idem

(٢٣) لمزيد من التفصيل حول مدى مشروعية المطلب الصومالي. انظر:

- ميشيل رايزمان: حق تقرير المصير في الصومال الغربي من وجهة نظر القانون الدولي - كتيب من إصدار الحكومة الصومالية، بدون تاريخ ، ص ص ٣ - ٢٠.

(٢٤) انظر:

-OAU Doculnent, Sunlmit, CIAS/GEN/INF/43, 30 May 1963.

(٢٥) انظر:

-Robert E. Gorelick, "Pan-Somali-ism VS Terrtorial Integrity,, in Horn of Africa, (Springfild Ave: Horn of Africa Journal,Vol. III,No., 4, 1980/1981), pp. 31-32.

(٢٦) انظر:

-Abdi Sheikh-Abdi, "Somalia: A Litmus Paper U. S. Foreign Policy in The 1980?" in Horn of Africa, (Vol. 3, No., 2, 1980), p. 37.

(٢٧) انظر:

-Robert E. Corelick, Op. Cit., p. 32-35.

(٢٨) انظر:

Ethiopiun News, Background Information on the Ethio-Somalia Problem, (Cairo, Ethiopian Embassy,31 August 1977),p. 42.

(٢٩) انظر:

-Robert E. Gorelick, Op. Cit., p. 32 .

(٣٠) تشكلت الجبهة في أول يونيو عام ١٩٦٠م، وبدأت الكفاح المسلح في يونيو ١٩٦٣م، ولكن النشاط الفعلي للجبهة لم يتضح إلا منذ عام ١٩٧٦م عندما وسعت من نطاق عملياتها العسكرية في الصومال الغربي. انظر:

- جبهة تحرير الصومال الغربي: البرنامج السياسي العام - الصادر عن المؤتمر الثالث للجبهة المنعقدة في الفترة من ٢٣ يناير - ١٩٨١م وحتى الأول من فبراير ١٩٨١م، ص ص ١ - ٣.

(٣١) انظر:

Goran Melander, Refugces in Somalia, (Uppsala: Scandinavian Instiyute of African Studies), Research Report No. 56, 1980, p. 19.

(٣٢) جبهة تحرير الصومال الغربي، البرنامج السياسي العام، م. س. ذ، ص٦.

(٣٣) جبهة تحرير الصومال الغربي، قرارات اللجنة المركزية للجبهة في جلستها الأولى لعام ١٩٨٢م - مقديشيو ١٤/ ٢/ ١٩٨٢م، ص٦.

الصومال والقرن الأفريقي (*)

تعد دراسة الأزمة الصومالية على جانب كبير من الأهمية، ومرجع ذلك عدة أسباب لعل أهمها: ما أسفرت عنه هذه الأزمة من انهيار كامل للدولة الصومالية إقليماً وشعباً، وخسران مبين لكل الفرقاء بشكل قد يكون درساً مفيداً لكافة القوى المتناحرة داخل أقطار الوطن العربي، وداخل كل دول العالم الثالث، بل وأيضا لكافة حكومات هذه الدول، يتعين بذلك على الجميع أن يعو الدرس جيداً وأن يحلوا مشكلاتهم بالحوار الهادئ بعيداً عن قرقعة السلاح، وقرقعة القنابل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تدخل قوات متعددة في الأزمة تحت رايات عدة وفي ظل رؤى متنوعة، ومصالح مختلفة ومتضاربة قد أطال أمد الأزمة وكان الطرف الوحيد الذي عانى هو الشعب الصومالي العربي المسلم، فقد مات من مات منه جوعاً، أو قتلا أومرضا، وخضع في إطار عمليات بعض وكالات الغوث المشبوهة إلى محاولات لتغيير هويته، سعياً لخلق وتعميق الخلافات بين الجماعات وطمس هويته العربية الإسلامية للأبد، وذلك درس آخر لكل من تسول له نفسه افتعال صرعات داخلية ثم يبتغي من وراء ذلك عوناً من الخارج على بنى جلدته، فساعتها لن يجد إلا قبض الريح، هذا إن بقى له وجود، ومن جهة ثالثة فإن استمرار الأزمة الصومالية قد دفع ببعض دول الجوار للصومال - وبخاصة إثيوبيا وإرتيريا وكينيا - إلى السعي لتحقيق مصالحها، خاصة وقد أمسكت بزمامها - في ظل غياب تواجد وفعل عربي فعال - وهى لا تضمر خيراً للشعب الصومالي بحال باعتبارها ما كان لهذا الشعب في السابق من قوة، ومن هوية جعلته يرنو في السابق إلى إقامة الصومال الكبير الذي يضم أراضي من إثيوبيا ومن كينيا، فضلاً عما في نفوس أبناء هذا الشعب من أصالة إسلامية تجعل توجهاته مختلفة ومصطدمة مع توجهات الدول الثلاث السابقة، ولعل هذا قد يوقظ الدول العربية والإسلامية من سباتها، فتدرك ما قد يحيط بها من

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ١٩٩٨م.

أخطار دول الجوار غير العربية وغير الإسلامية، ويدفعها ابتداء إلى إقامة آلية لتسوية نزعاتها الداخلية، والنزاعات فيما بين بعضها وبعض، وأن توجد كافة هيئات الإغاثة لديها لتستطيع أن تقوم بدور فاعل في خدمة المحتاجين من العرب والمسلمين حتى لايتعرضوا لفقدان هويتهم وذواتهم. أن الدول الثلاث المذكورة إثيوبيا وإريتريا - وكينيا - ستسعى في أفضل الأحوال إلى قيام صومال موحد وضعيف، منكفئ على ذاته يلعق جراحه، بشكل يضعف قدراته الخلاقة نحو التوحد ونحو تعميق هويته العربية الإسلامية، إذ ماذا فعل العرب والمسلمون له في محنته؟

وهكذا ففي سياق عملية الرصد والمتابعة والتحليل للأزمة الصومالية خلال الفترة محل الدراسة من أول يوليو ١٩٩٣م وحتى أوائل يوليو ١٩٩٤م فإنه يمكن التركيز على محاور ثلاثة:

- الوضع الداخلي والوضع الإقليمي والوضع الدولي.

أولا: الوضع الداخلي:

في هذا المحور يمكن رصد ومتابعة عمليتين متناقضتين في ذات الوقت **أولاهما:** العملية الصراعية بين قوات الأمم المتحدة وقوات التحالف الوطني الصومالي بزعامة اللواء محمد فارح عيديد.

وثانيتهما: العملية السلمية في سعي الفرقاء الصوماليين إلى البحث عن تسوية للأزمة.

(١) البعد الأول: الصراع بين الأمم المتحدة.. والتحالف الوطني الصومالي

رأينا من المناسب أن ندخل هذا البعد في الوضع الداخلي، طالما أن قوات الأمم المتحدة قد آثرت طوال فترة الدراسة أن تكون طرفاً في الصراع الداخلي في الصومال لتنحرف بذلك عن مهمتها الأصلية في"حفظ" السلام تمهيداً لتسوية، وتوجهها - على نحو ما أوضح الأمين العام للأمم المتحدة - إلى السعي لفرض السلام بالقوة

وهى سعى لم ينصرف إلى كل الفضائل الصومالية وإنما إلى التحالف الوطني الصومالي فقط بشكل أجج حدة الصراع من جهة، وأسفر عن صراعات بين القوى الدولية التي لها قوات في الصومال حول طبيعة دور الأمم المتحدة من جهة أخرى. ففي معظم الدراسة انفجر الصراع اشتدت حدته بين قوات الأمم المتحدة (يونوصوم ٢)، تحت القيادة الأمريكية، وبين قوات التحالف الوطني الصومالي بزعامة عيديد، فبعد مقتل ما يذيد على عشرين جندياً باكستانياً يخدمون تحت العلم الأمريكي في الخامس من يونيو ١٩٩٣م كان أمام الأمم المتحدة خيارات ثلاثة: إما أن تجابه الموقف عسكرياً، أو تسعى لتلافي الأزمة بالأساليب الدبلوماسية، أو التفكير في الانسحاب من الصومال كلية وقد آثرت الأمم المتحدة تبنى الخيار الأول بحكم كثافة قواتها، وامتلاكها للأسلحة الثقيلة ورغبة منها في الحيلولة دون الاستهانة بعمليات قواتها في أية عمليات قادمة في مناطق أخرى.

وبموجب تكليف من مجلس الأمن قام جوناثان هاو - الأمريكي الجنسية وقائد يونوصوم ٢ (UN Operation in Somalia 2)، بالعمل على تنفيذ هذه المهمة، إلا أنه سرعان ما انحرف بهذه المهمة؛ بل، وبمهمة قوات الأمم المتحدة بالكامل عن أهدافها، ذلك أنه ركز على محاربة أنصار التحالف الوطني الصومالي وسعى إلى تعقب عيديد بكافة الوسائل التي وصلت مداها بتدمير مبان بالصواريخ اعتقاداً بوجود عيديد فيها، دون أدنى مراعاة لأرواح المدنيين الأبرياء، وقد كلف هاو قواته صراحة بقتل عيديد، وليس إلقاء القبض عليه لمحاكمته، متجاهلاً بذلك قرار مجلس الأمن بتعقب المدبرين والمنفذين لعملية مقتل الجنود الباكستانيين لمحاكمتهم، ومتجاهلاً كذلك الأجندة الإنسانية والسياسية المكلف بها في الصومال، وقد أسفرت ممارسات هاو عن رد فعل معاكس لدى الصوماليين الذين أخذوا يؤيدون عيدين علناً، وينظرون إلى قوات الأمم المتحدة باعتبارها قوات حفظ سلام نظراً لما ترتب على عملياتها من قتل العديد من المدنيين الصوماليين الأبرياء.

ولم تفلح جهود هاو في تسوية صورة عيديد من جهة، ولا في قتله أو أسره، بل على العكس فإن تصرفاته وممارسات قواته كانت في النهاية في صالح عيديد، فقد استخدم هاو إذاعة مقديشيو لتشويه صورة عيديد، وأخذت طائراته تلقى بالمنشورات على سكان مقديشيو رغبة في تشويه صورة عيديد، ووصفه بأنه مجرم حرب، ودفعاً لبعض الأهالي إلى مساعدة قوات الأمم المتحدة في قتل عيديد أو اعتقاله، غيرأن هذه الأساليب زادت الشعب الصومالي إصراراً على تأييد عيديد ومساعدته، وجاءت الغارات الأمريكية على مقديشيو لتدفع الأهالي إلى استخدام السلاح لمواجهة ما اعتبروه "استعماراً أمريكياً" تحت راية الأمم المتحدة.

وقد جاء أمر هاو - بتكليف من بطرس غالي برصد مكافأة قدرها ٢٥ ألف دولار لمن يقبض أو يرشد عن عيديد ليعقد المشكلة ويشوه صورة يونوصوم ٢ وإزاء فشل هاو في مهمته إعلامياً وعسكرياً فإنه المتحدث العسكري باسم يونوصوم ٢ بدأ في التخبط وإطلاق الأكاذيب لتغطية أفعال قوات الأمم المتحدة وبخاصة عندما قامت المدرعات وطائرات الهيلوكوبتر بمهاجمة حافلة يركبها مدنيون. ووصل الكذب مداه حين حاول المتحدث العسكرى في١٣ يونيو١٩٩٣م تحدى ما رآه رجال الصحافة الدوليون بأعينهم عندما قام الجنود الباكستانيون بإطلاق النار على مظاهرة سليمة فقتلوا العديد منهم ومن النساء والأطفال، وهنا زعم المتحدث العسكري أن هذا العمل جاء من قبل مسلحين صوماليين أطلقوا النار على المظاهرة لتشوية صورة الأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت فإن عشيرة هبرجيدر - التي ينتمي إليها عيديد بدأت تخشى من احتمالات قتل أواعتقال عيديد، بشكل يهمش دورها في العملية السياسية وفي أى تسوية مقبلة، فسعت من جانب إلى حشد جهودها وراء عيديد وأن تؤكد قيادته للمؤتمر الصومالي الموحد، وسعت من جانب آخر إلى إنشاء إطار مؤسس لعشيرة هبرجيدر يحفظ عليها وحدتها فاجتمعت قيادة العشيرة فى ١١ يوليو ١٩٩٣م برئاسة

عبد القاسم سالاد حسان النائب السابق لرئيس الوزراء في عهد سياد بري، وقرر المجتمعون تشكيل مجلس أعلى لهبرجيدر لتقوية وضعها الإجتماعي وتماسكها الداخلي حتى تستطيع أن تحافظ على مصالحها، وقد تشكل المجلس في ١٥يوليو ١٩٩٣م من خمسة وعشرين عضواً. وفي ذات الوقت قرر المجتمعون عقد اجتماع مشترك مع زعماء العشائر الأخرى المشتركة في التحالف الوطني الصومالي لاختيار ستة ممثلين عن التحالف لإجراء حوار سياسي مع هاو، وعقد هذا الاجتماع في نفس اليوم (١١يوليو ١٩٩٣م) في منزل وزير الداخلية السابق، غير أن مقر الاجتماع قد تعرض للقصف الجوي والصاروخي من جانب يونوصوم ٢، رغم عدم وجود مسلحين داخل أو خارج مقر الاجتماع، وقد قتل في هذا الهجوم ثلاثة وسبعون شخصاً من قيادات العشائر والتحالف الوطني الصومالي، وقد زعم هاو أن هذا الهجوم كان بمثابة تطهير واستئصال لقيادات التحالف الوطني الصومالي والمؤتمر الصومالي الموحد.

غير أن هذه العملية فشلت هي الأخرى فشلاً ذريعاً، فرغم العدد الكبير من القتلى، إلا أن عيديد وهو المستهدف لم يكن بينهم، وقد أثارت هذه العملية كسابقاتها ردود فعل سلبية ضد دور قوات الأمم المتحدة في الصومال، والتي انصرفت عن مهامها الأصلية، فماذا مثلاً عن دور هذه القوات في نزع سلاح الميلشيات؟

لقد نسيت هذه العملية تماماً لأنه وضح أنه من الصعوبة بمكان تفتيش البيوت بيتاً بيتاً، في نفس الوقت الذي أغلقت فيه جنوب مقديشيو في وجه القوات الدولية اللهم إلا إذا كانت ترغب في القتال.

ففي الفترة من مايو إلى أغسطس ١٩٩٣م لم يتم جمع إلا نحو ١٣٠٠ سلاح صغير، ونحو ٧٥٠ عربة مصفحة، فضلاً عن بعض الأسلحة الثقيلة مثل الصواريخ ومدافع المورتار.

وقد أعلن هاو في ١٩ أغسطس ١٩٩٣م أن المرحلة الأولى لنزع السلاح قد بدأت في الإقليمين الأوسط والشمالي الشرقي (جمهورية أرض الصومال) غير أن نزع السلاح في الإقليم الشمالي الشرقي لم يكن له أية قيمة، حيث لا يوجد أى وجود ليونوصوم ٢ هناك، ثم إن يونوصوم ٢ تبعاً لذلك لم تقم بأي دور في هذا المجال، وإنما الذي قام به الحكومة الجديدة برئاسة عجال دون عون من يونوصوم ٢، وإنما استناداً إلى قرار عن اجتماع مجلس الكبارElders)) في بداية عام ١٩٩٣م.

وقد سعت يونوصوم ٢، وفي إطار تكليف من مجلس الأمن، إلى إنشاء قوة بوليس، وتم تجنيد نحو ٥ آلاف فرد، واستقدم مستشارون أجانب للقيام بمهام التدريب لهذه القوة في نهاية اغسطس ١٩٩٣م. كما خطط لتجنيد ألفى فرد آخرين بحلول فبراير ١٩٩٤م.

غير أن هذا التطور - رغم إيجابياته - من شأنه أن يخلق مشكلات، لأن قوة البوليس هذه لن يكون لها أية قيمة دون وقف إطلاق النار.

وفي ٢٤ أغسطس ١٩٩٣م تم دعوة ممثل عيديد وهو البروفيسور عيسى محمد سياد للمشاركة في حوار مع قيادة يونوصوم ٢، وبالفعل عقد الاجتماع في الرابع من سبتمبر ١٩٩٣م تحت شرطين أساسيين: (أ) ضرورة وقف كافة النشاطات المسلحة من جانب الطرفين مع بدء الحوار، وقد طلب ممثل التحالف مد مهلة الالتزام ببدء وقف إطلاق النار لمدة ثماني ساعات عقب بدء الاجتماع.

(ب) صدور إعلان مشترك يؤكد رغبة يونوصوم٢ في حل الصرعات التي تنشب في إطار مفاوضات سلمية.

غير أن كلا الطرفين لم يلتزم لاقبل الاجتماع ولا بعده بوقف إطلاق النار فقبل الاجتماع قتل أربعة جنود أمريكيين إثر انفجار لغم في مركبتهم، وكرد على ذلك داهمت قوة أمريكية مقر برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNPP)، في جنوب مقديشيو

تحت دعوى اعتقال عيديد، ولكن هذه القوة لم تعثر على عيديد، وبدلاً من ذلك اعتقلت أربعة موظفين دوليين وموظفة مصرية دولية رفيعة المستوى، وجاء الرد بقتل سبعة جنود نيجيريين في الخامس من سبتمبر ١٩٩٣م، وبالتالي أصبح وقف إطلاق النار لامعنى له، وانفجر الموقف حيث قامت القوات الأمريكية في العاشر من سبتمبر ١٩٩٣م بعملية لفك الحصار عن بعض الجنود الباكستانيين كان محصلة خسائرها نحو مائة صومالي، غير أنه لم تكد تمر ثلاثة أيام حتى قتل ثلاثة جنود أمريكيين في اشتباك مع مسلحين صوماليين، وهذا ما دفع بالإدارة الأمريكية إلى إعادة حساباتها إزاء الخسائر المتذايدة بين قواتها. ففي ٢٨ سبتمبر ١٩٩٣م أعلن الرئيس كلينتون أنه ستكون هناك استراتيجية سياسية لوضع شؤون الصوماليين في أيديهم، ولكن التردي في الموقف استمر، فقد قامت القوات الأمريكية وتحت غطاء جوي في ٣ اكتوبر بهجوم على أحد الفنادق يظن أن عيديد مختبئ فيه، وتم اعتقال ٢٤ شخصاً ولكن تم إسقاط إحدى طائرات الهيلوكوبتر في هذه العملية، كما حوصرت القوات الأمريكية المهاجمة بنيران كثيفة فقتل منها نحو ستة عشر جندياً وأصيب ما يقارب الثمانين، وقتل من الجانب الصومالي نحو مائتي شخص.

وكان هذا العدد من القتلى والجرحى الأمريكيين كبيراً بالنسبة للشعب الأمريكي، وبخاصة عندما عرض عليه في شاشات التليفزيون منظر أحد الطيارين الأمريكيين القتلى، وهو يمثل به في شوارع مقديشيو، وقد جرت مساع لإطلاق سراح الأمريكي الآخر الأسير، بالإضافة الى جندي نيجيري.

وقد قام عيديد في ١٩ أكتوبر١٩٩٣م بالإفراج عن الأسيرين، وأعلن وقف إطلاق النار، وبرر ذلك بنداء وجه إليه من الرئيس الإثيوبي والرئيس الإريتري، ورئيس وزراء إيطاليا لكنه أكد أنه لن تكون هناك أية مفاوضات دون الإفراج عن المعتقلين الصوماليين، وعن مؤيديه.

وهكذا أخذت قوة عيديد تتنامى بشكل مكنه من فرض شروطه، ودفع مجلس الأمن للتخلي عن الدعوة لتعقبه اعتقاله (القرار ٨٨٥ في ١٦ نوفمبر ١٩٩٣م) واتجه لمغازلة الولايات المتحدة (التي فضحتها، بل وأرهقتها، الحرب في الصومال) وذلك من خلال أصدقائه - أصدقاء الولايات المتحدة - الرئيس الإثيوبي والرئيس الإريتري خصوصاً بعدما أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها عن التخلي عن ممارسة القوة وفرض السلام في الصومال مع مطلع عام ١٩٩٤م وتبعها في ذلك مختلف الدول الغربية (إيطاليا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا)

(٢) البعد الثاني: العملية السلمية - محاولات المصالحة:

بالتوازي مع الصراع الدائر في مقديشيو بين قوات الأمم المتحدة، وقوات الجنرال عيديد، حدثت صدامات مسلحة في جنوب البلاد بين فصيلتين صوماليين في كسمايو، وقد ازداد الوضع خطورة بقيام قوات الجنرال محمد سياد هرسي الملقب ب- "مورجان" - وهو صهر الرئيس السابق سياد بري ووزير الداخلية في عهده - بتدشين عملية هجومية كبيرة على خصمه الكولونيل عمر جيس - حليف عيديد - في منطقة ميناء كسمايو في ١٦ مارس ١٩٩٣م (راجع تقرير الأمة في عام ١٩٩٢م - ١٩٩٣م). وقد أدت حدة المعارك إلى قيام الولايات المتحدة بإرسال خمسمائة جندي من قوات تدخلها السريع إلى كسمايو في ٢٢ مارس من نفس العام لمؤازرة القوات البلجيكية المسلحة بضربات عسكرية خفيفة ولم تكد تمر أربعة أيام حتى وصل عدد القوات الأمريكية إلى نحو ٢٢٠٠ جندي من مشاة البحرية تدعمهم الطائرات الحربية، وقد كان هذا بداية للعملية الكبرى للأمم المتحدة التي أطلق عليها يونوصوم ٢ بغية الحلول محل القوات الدولية التي تتزعمها الولايات المتحدة، وسرعان ما وصل عدد هذه القوات إلى نحو ٢٨ الف جندي بالإضافة إلى ٢٨٠٠ مدني، وقد تسلمت الأمم المتحدة قيادة هذه القوات اعتباراً من الأول من مايو ١٩٩٣م .(Africa Insight, vol.23, no.1, 1993)

وقد تمكنت قوات يونوصوم ٢ من طرد الرجلين - مورجان، وجيس - من كسمايو حيث هرب الأول إلى بلدة دويلي قرب الحدود مع كينيا، واختبأ الثاني مع الجنرال عيديد الذي كانت تلاحقه قوات يونوصوم ٢ آنذاك.

وعلى أية حال ففي الفترة التالية لذلك بدأت عدة محاولات للمصالحة سنعرض لها بإيجاز ووفق ترتيبها:

المحاولة الأولى للمصالحة: (كسمايو، ٦ أغسطس ١٩٩٣م)

حيث وقع زعماء الفضائل المتنازعة في كسمايو أول اتفاق لإنهاء القتال في جنوب البلاد رغبة في إنهاء حالة العداء بين قبائل الدارود، ويمهد هذا الاتفاق الطريق أمام اختبار ممثلين لمناطق الجنوب إلى المجلس الوطني الانتقالي (حكومة انتقالية) والتي تسعى الأمم المتحدة إلى تشكيلها بموجب اتفاق أديس أبابا في مارس ١٩٩٣م.

وقد حضر هذا الاتفاق الذي وقع في كسمايو عاصمة الجنوب.٢ فصيلاً صومالياً إلى جانب الرئيس المؤقت علي مهدي، وغاب عنه الخصمان الرئيسان اللذان يتنازعان السيطرة على كسمايو وهما الجنرال محمد سياد هرسي"مورجان" والكولونيل عمر جيس زعيم حركة الوطنين الصوماليين (الحياة ٢/ ٨/ ١٩٩٣م)

وقد تمثلت أهم بنود الاتفاق في:

(أ) وقف إطلاق النار، ومختلف الاعمال العدائية بين الفضائل، وسحب جميع الميلشيات إلى مخيمات خارج مدينة كسمايو، وعلى مسافة تسعين كيلو متراً منها مع نزع أسلحة الميلشيات.

(ب) فتح مدينة كسمايو أمام جميع سكانها من مختلف القبائل والذين كانوا قد غادروها قسراً خلال الحروب الاخيرة، وضمان حرية تنقلهم في المدينة وأمنهم.

(جـ) تشكيل لجنة لتسوية مشكلة الممتلكات المصادرة، بغية إعادتها إلى أصحابها الشرعيين.

وبعد توقيع هذا الاتفاق أكد الممثل الخاص للأمم المتحدة بأن اتفاقات مماثلة ستوقع في مناطق أخرى من الصومال، غير أنه أشار إلى أن عدم إلقاء القبض على عيديد يمثل إحدى العقبات الكبرى أمام اتفاق مقديشيو.

وقد كان من الطبيعي أن يواجه مثل هذا الاتفاق بالرفض والنقد من جانب أكثر من طرف صومالي، فقد انتقدته حركة الوطنيين الصوماليين بزعامة جيس والمؤتمر الصومالي الموحد بزعامة عيديد. وكلاهما: الحركة والمؤتمر أعضاء في التحالف الصومالي الموحد الذي يترأسه عيديد، واعتبره الطرفان لاغياً لأن موقعيه لا يمثلون قبائل الجنوب"إقليم جوباً" كما انتقد محمد الأمين عبد الله عثمان - مسؤول العلاقات الخارجية في حركة الوطنيين الصوماليين - الاتفاق المسرحية التي أخرجتها قيادة يونوصوم ٢ في كسمايو حين جاءت بأشخاص من خارج إقليم جوبا ليمثلوا القبائل المحلية، ويوقعوا باسمهم، وأوضح عثمان أن التركيبة القبلية العامة في كسمايو هى ٧٠ بالمئة أوجادين، ٣٠ بالمئة مجرتين، وقال إن زعماء الأوجادين عقدوا اجتماعاً يوم توقيع الاتفاق في بلدة دويلي في إقليم جوبا، وعبروا عن نفيهم لهذا الاتفاق. (الحياة، ٨/ ٨/ ١٩٩٣م).

المحاولة الثانية للمصالحة: (أديس أبابا٧/ ١٢/ ١٩٩٣م)

فقد عقد التحالف الوطني الصومالي بزعامة عيديد، والفضائل الاثنا عشر(*) بزعامة علي مهدي أول اجتماع لهم في أديس أبابا في ٧/ ١٢/ ١٩٩٣م، ومن الجدير بالذكر أن عيديد

قد سافر إلى المؤتمر على متن طائرة أمريكية أقلته إلى أديس أبابا، بعد أن كان مجلس الأمن ألغى قراره بمطاردته وتعقبه، ثم رفضت الولايات المتحدة إعادته إلى

متن طائرتها إلى الصومال مرة أخرى لموقفه المتشدد في المؤتمر فسافر على طائرة أثيوبية إلى كينيا، ومنها إلى الصومال مرة أخرى. (The Nation, April, 1994, p. 442)

وقد فشل الاجتماع في التوصل إلى وثيقة مصالحة وطنية بعد مشاورات استمرت سبعة أيام، وبرزت دلائل الفشل عندما رفض عيديد التوقيع على اتفاق - تحت إشراف أمريكي - لوقف الأعمال العدائية، والاستمرار في المحادثات مع منافسيه، وقد تقدم عيديد في المقابل بمقترحات خمسة طالب المؤتمرين ببحثها وتمثلت في:

(أ) إعادة النظر في الهياكل الإقليمية للصومال والتي أقرها مؤتمر أديس أبابا (مارس ١٩٩٣م).

(ب) رفض تشكيل الجهاز القضائي وجهاز الشرطة، ورفض تعيين قضاة هنود من جانب يونوصوم ٢، باعتبار ذلك مسألة صومالية.

(جـ) زيادة عدد ممثلي الفضائل الصومالية في المجلس الوطني الانتقالي.

(د) قصر نشاط الأمم المتحدة في الصومال على المساعدات الإنسانية، وخطر تدخلها في أى نشاط سياسي في البلاد.

(هـ) سحب قوات يونوصوم ٢ من البلاد.

وقد رفضت الفصائل الاثنا عشر الموالية لعلي مهدي مناقشات مقترحات عيديد حيث رأت أن مهمة المؤتمر تنحصر في العمل على تنفيذ مقررات مؤتمر أديس أبابا مارس ١٩٩٣م والعمل على تشكيل مجلس وطني انتقالي وهيئة قضائية وجهاز شرطة، ورأى ممثلو هذه الفصائل أنه ليس لديهم أي تفويض بموجب المادة الرابعة من اتفاق أديس أبابا المذكور لإعادة النظر في أي نص من نصوص الاتفاق، وهكذا فشل المؤتمر.

المحاولة الثالثة للمصالحة: (إعلان القاهرة في ٦/ ٣/ ١٩٩٤م):

كان الرئيس مبارك قد تلقى رسالة في نهاية فبراير ١٩٩٣م من اثنى عشر فصيلاً صومالياً في مدينة كسامبو تطلب منه - بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية - الدعوة إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية بالقاهرة (الحياة، ٢٥/ ١١/ ١٩٩٣م).

وقد وجه الرئيس مبارك الدعوة إلى جميع الفصائل الصومالية، بما فيها فصيل عيديد للمشاركة في المؤتمر.

وقد حضر الجنرال محمد أبشر موسى رئيس جبهة الانقاذ الوطني، ومحمد بدي حاشي رئيس الحزب الصومالي المتحد، ومحمد علي حامد رئيس الحركة الديمقراطية وممثلون للفصائل الصومالية الاثنى عشر الموالية لعلي مهدي، وممثلون للتحالف الوطني الصومالي الذى يتزعمه عيديد، ورئيس المؤتمر الصومالي الموحد السيد محمد كنارى إضافة إلى الرئيس المؤقت علي مهدى محمد.

وقد أكد ممثلو الفصائل الاثنى عشر على أن المبادئ الأساسية التي يجب أن تحكم عمل هذا المؤتمر هى:

١ - أن أي قرار او مبادرة لتقديم عملية الوفاق الوطني يجب أن ترتكن إلى اتفاق أديس أبابا وعلى الدستور المؤقت التي ستتم المصادقة عليه من جانب المجلس الوطني.

٢ - ضرورة أحترام وحماية وسيادة أراضي جمهورية الصومال وعدم المساس بها.

٣ - اعتماد مبادئ الحوار والتفاهم المتبادل والحلول الوسط كأساس لحل الأزمة الصومالية.

٤ - نبذ العنف كوسيلة لحل المنازعات السياسية في الصومال.

٥ - احترام مبادئ العدالة والمساواة، والانتخابات الحرة والعادلة لإقامة نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب.

وقد وافق أغلبيه المؤتمرين على ما يلي:

(١) إنشاء مجلس الإنقاذ الوطني الانتقالي من سبعة عشر عضواً على النحو التالي:

(أ) الخمسة عشر رئيساً للفصائل الصومالية الموقعة على اتفاق أديس أبابا على أن يكون عيديد من بينهم.

(ب) رئيس الحركة الوطنية الصومالية (جمهورية أرض الصومال في الشمال)، التي تشارك في مؤتمر المصالحة في أديس أبابا في مارس ١٩٩٣م كمراقب.

(جـ) يكون علي مهدي محمد عضواً في المجلس تمشياً مع اتفاق أديس أبابا.

(٢) الوظائف الأساسية لمجلس الإتفاق هى:

(أ) أن يكون الممثل والمعبر عن سيادة جمهورية الصومال.

(ب) التشريع، وتشكيل الحكومة المؤقتة والإشراف عليها وأن يقوم بعملية تشكيل المجلس الوطني الانتقالي، وإنشاء المؤسسات العامة.

(٣) أعضاء مجلس الإنقاذ الوطني الانتقالي لن يكونوا أعضاء في الحكومة المؤقتة.

(٤) يصبح أعضاء مجلس الإنقاذ الوطني الانتقالي جزءاً من المجلس الوطني الانتقالي حسبما هو منصوص عليه في اتفاق أديس أبابا.

(٥) يتم تشكيل الحكومة بشكل متوازن على أساس الكفاءة والعدالة، ويتشاور رئيس مجلس الإنقاذ الوطني الانتقالي مع الأعضاء الآخرين في المجلس لتعيين رئيس الوزراء الذي سيشكل الحكومة.

وقد رفض عيديد هذا الاتفاق، ورأى فيه تجاوزاً لنصوص اتفاق أديس أبابا الموقع عليه في مارس ١٩٩٣م. وهكذا فشل الاتفاق.

المحاولة الرابعة للمصالحة: (إعلان نيروبي ٢٤/ ٣/ ١٩٩٤م)

عقب مشاورات غير رسمية عقدت في نيروبي بكينيا في الفترة من ١١ إلى ١٣ مارس ١٩٩٤م بين كل من علي مهدي محمد ممثلاً للفصائل الصومالية الاثنى عشر وعيديد ممثلاً للتحالف الوطني الصومالي، تم التوصل إلى اتفاق مصالحة تحت عنوان إعلان نيروبي، وقد أسس الاتفاق على المبادئ التالية:

(١) التمسك بالسلامة الإقليمية وبسيادة الجمهورية الصومالية.

(٢) شجب كافة أعمال العنف كوسيلة لتسوية الصراعات، مع ضرورة وقف إطلاق النار، ونزع السلاح الطوعي في كل أرجاء الصومال.

(٣) احترام والحفاظ على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وكذا المبادئ الديمقراطية.

(٤) خلق مناخ من الثقة يسمح بتعايش سلمي أخوي بين كل الصوماليين باستخدام الوسائل التقليدية والثقافية والسياسية.

(٥) تعمير وبناء البلاد لتنهض من خراب الحرب الأهلية. وفقاً لشروط محددة فإن القادة وافقوا على تنفيذ ما يلي:

(١) أن استعادة السلم في مختلف أنحاء الصومال يشكل أولوية حيثما وجدت صراعات.

(٢) عقد اجتماع للفصائل الموافقة على اتفاق أديس أبابا للسلام مع الحركة الوطنية الصومالية (SNM)، في ١٥ أبريل ١٩٩٤م في مقديشيو لوضع قواعد وإجراءات التصويت ومعايير الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية. وسيناقش الاجتماع أيضاً طرق ونماذج إنشاء الجمعية التشريعية الوطنية التي ستشكل عقب تشكيل الحكومة الوطنية.

(٣) ومن أجل استعادة سيادة دولة الصومال فإن مؤتمر المصالحة الوطنية يجب أن ينعقد في ١٥ مايو ١٩٩٤م لانتخاب الرئيس ونواب الرئيس (العدد سيتم تحديده)، وتعيين رئيس الوزراء.

(٤) ولاستكمال إعادة النظر في تشكيل السلطات المحلية - كلما اقتضى الأمر - وإنشائها - كلما كان ذلك ضرورياً - كأساس للحكم الذاتي الإقليمي، ولاحترام حقوق الجماعات.

(٥) حث الحركة الوطنية الصومالية على خضور المؤتمرات المنصوص عليها سابقاً، وكذا كافة مؤتمرات المصالحة الوطنية، والاجتماعات، والمشاورات.

(٦) إنشاء جهاز قضائي مستقل.

نداء إلى الجماعة الدولية:

إن القادة الصوماليين إذ يعبرون عن امتنانهم للجماعة الدولية وبخاصة الأمم المتحدة، والدول المقدمة للعون، ودول الجوار على مساعداتهم المعتبرة، فإنهم يطالبون باستمرار هذه الجهود حتى تتمكن الصومال من الوقوف على قدميها.

وقع في ٢٤ مارس ١٩٩٤م نيابة عن جماعة الانثى عشر والتحالف الوطني الصومالي: علي مهدي محمد، محمد فارح حسن عيديد نص ترجمة الإعلان

ويلاحظ أن توقيت هذا الإعلان قد تواكب مع انسحاب آخر دفعة من قوات المشاة البحرية الآمريكية في ٢٥/ ٣/ ١٩٩٤م وهو ما أثار الشكوك لدى وزارة الخارجية الأمريكية ومسؤولي الأمم المتحدة في الصومال حول دوافع عيديد من التوصل إلى اتفاق مع علي مهدي، وقد أرجعوا ذلك إلى رغبة عيديد في تهدئه الموقف مرحلياً كيما يتم الانسحاب من الصومال بشكل يجعله قادراً على استئناف القتال واستئصال شأفة منافسيه ليصبح حاكماً مطلقاً للصومال، غير أن عيديد صرح في ذلك الوقت وأثناء محادثاته في كينيا "إننا لن نشكل أية حكومة حتى تكون غالبية الشعب وقادة الفصائل المهمة معنا، إنني أوكد أنه لن يكون ثمة قتال في الصومال

بعد ذلك، إن أنحاء البلاد التي لم تتدخل فيها الأمم المتحدة أو تحتلها هى أكثر المناطق سلاماً.

(The Nation, April 4, 1994, p, 442) وعلى أية حال فقد تأجل الاجتماع الذي كان مقرراً عقده في ١٥ أبريل وتأجل بالتبعية مؤتمر المصالحة الذي كان مقرراً عقده في ١٥ مايو ١٩٩٤م، وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني في مقديشيو، وقد تبادل كل من مهدي وعيديد الاتهامات بخرق اتفاق نيروبي.

المحاولة الخامسة للمصالحة: (أديس أبابا ٢٥ ـ٢٩ إبريل ١٩٩٤م)

ففي تلك الفترة اجتمع وفد من الحركة الوطنية الصومالية بقيادة عبد الرحمن أحمد علي ووفد من التحالف الوطني الصومالي بقيادة عيديد، لتنسيق جهودها للعمل المشترك معاً، وصدر عقب الاجتماع بيان عن الحركة الوطنية الصومالية هذا نصه:

إن الاجتماع جاء للتشاور في العديد من القضايا الحيوية لمجهودات المصالحة الوطنية الصومالية الحالية لاستكشاف الوسائل والطرق لحل المشاكل القائمة أمام هذا المجهودات، وإيجاد الحلول المقبولة من جميع الجوانب، وإيقاف الإبادة للشعب الصومالي.

وفي ختام المشاورات انتهز رئيس الحركة الوطنية الصومالية ووفده الفرصة للتعبير عن تقديرهم للجهود التي لاتكل لرئيس التحالف الوطني الصومالي ووفده للتفهم، والتكيف مع مجهوداتنا لتنشيط دور الحركة الوطنية الصومالية في عملية المصالحة الصومالية الجارية، وفي هذا الصدد تود الحركة الوطنية الصومالية عمل البيان التالي وثيق الصلة بالموضوع عن الموقف الصومالي الحالي:

(١) أوضحت خبرة حروب السنوات الثلاث الماضية بما لايدع مجالاً للشك أن المسار الذي اتبعه الشعب الصومالي سواء في الشمال أو الجنوب في حل الخلافات

الصادرة من الصراع ضد، وطرد نظام الحكم الديكتاتوري لسياد بري لم يؤد حتى الآن إلى النتائج المرجوة للحصول على الاستقرار أو توفير بديل آخر للحكم وسيادة القانون للشعب الصومالي بالمقارنة للظلم والتخلص الكامل من الديكتاتورية السابقة.

(٢) في هذا الوقت يجب أن يكون واضحاً أن الشعب الصومالي لايمكن أن يستمر طويلاً على هذا المسار والذي يقود فقط إلى الانتحار القومي والعجز المطلق عن خلق دولة حية أوحتى دويلات.

(٣) لقد حاول المجتمع العالمي بكل الجدية مساعدة الشعب الصومالي للحصول على طريق خارج هذا الموقف الذي لايحتمل، ولكن حتى الآن لاجدوى. ويمكن التعرف بسعة على حقيقة الوضع حين يترك المجتمع الدولي الشعب الصومالي ليختار، إما حل مشاكلهم بأنفسهم، أو الهلاك كشعب بدون طموح ينحدر إلى حروب القبائل أو العشائر البدائية غير قادر عاى الاحتفاظ بكيانه القومي أو بدولة قومية.

(٤) لذلك من الضروري أن تجتمع جميع الميلشيات الصومالية والأحزاب الصومالية في لقاء عام فوراً ينصب على هذا الموقف الكئيب والعمل معاً لإيجاد القاسم المشترك لإنقاذ الدولة والشعب الصومالي من الانقراض.

(٥) فيما يخص الموقف في أرض الصومال (يقصد الشمال)، فقد حان الوقت أن يفهم شعبنا بوضوح أن المجتمع الدولي لايفهم المسار المتبع حتى الآن بواسطة أرض الصومال للحصول على الاعتراف من خلاله، ويقرر المجتمع العالمي أن الأمر يرجع إلى الشعب الصومالي لتقرير ما إذا كانوا في طريقهم للاستمرار للحصول على دولة موحدة أو تقسيمها دويلات صغيرة ويجب أن يجلس الشعب الصومالي في الشمال والجنوب سوياً، ويحلوا هذه القضية بالطريقة التي تكون لها حالة منفصلة من ناحية ومن الناحية الأخرى المحافظة على الوحدة والإخاء للشعب الصومالي.

(٦) وفوراً بعد الإطاحة بديكتاتورية سياد بري في عام ١٩٩١م، فإن الحركة الوطنية الصومالية نجحت في إجراء المصالحة والعلاقات المتبادلة بين مختلف القبائل من الحركة الوطنية الصومالية والقبائل الأخرى، وفي الشهور القليلة الماضية قامت الحركة بإقامة الاتصالات وبناء جسور التفاهم والتبادل بين المنظمات السياسية والحركة الوطنية الصومالية وغيرها في الشمال، والحركة جاهزة الآن لصياغة هذه العلاقة.

(٧) من المهم أن نلاحظ أنه من الضروري مد الحوار بين مختلف القبائل الصومالية، وتوفير القرارات الفعالة للصزعات وسوء الفهم التي كبلت الشعب الصومالي وأعاقته عن حصوله على الاستقرار والحكم الفعال، وسوف تحضر الحركة في المستقبل جميع مؤتمرات المصالحة الصومالية كما فعلت في الماضي.

(٨) وسوف تأخذ الحركة موقفاً محايداً في الصراعات بين مختلف القبائل، وسوف تعمل بجدية للوصول إلى جميع وجهات النظر بأفضل اهتمام لتضييق الخلافات وتخفيف عدم الثقة.

(٩) وبعد قيامها بسلسلة من المشاورات مع مؤسسيها من القبائل، ومع القبائل التي لاتنتمي إليها ومنظماتهم السياسية سوف تتقدم الحركة إلى مؤتمر المصالحة الصومالية القريب، والذي سينعقد في مايو ١٩٩٤م باقتراح على أساس نظام فيدرالي مع سلطة قوية لكل ولاية، وحكم ذاتي إقليمي داخل لكل ولاية.

بيان صحفي بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٩٤م.

وقد آثرنا نقل البيان على حاله بتركيبه اللغوية وأوضاعه النحوية اللهم إلا في حالات قليلة كادت تحول دون فهمه.

ولكن هناك عدة أمور ذات أهمية يمكن أن تستشف من قراءة البيان لعل أهمها: عدول الشمال عن الاستقلال، واقتراحه بديلاً لذلك شكلاً فيدرالياً للدولة، وتعبير

البيان عن أسلوب العنف قد وصل إلى طريق مسدود قد يعصف بكيان الشعب الصومالي برمته، ولو توفرت هذه القناعات لدى الجميع الفصائل الصومالية ومفادها أن الكل خاسر إن استمر في ذات الطريق فإن بشائر التسوية ستلوح في الأفق من خلال حوار جاد وبناء.

وعلى أيه حال فإن مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية الذي كان مقرراً عقده في ١٥ مايو ١٩٩٤م لم ينعقد، واستمرت أعمال العنف بين مختلف الفصائل الصومالية.

ولعله يبين من كافة محاولات المصالحة السابقة أنها كانت جزئية فلم تضم كافة الفصائل في إطارها، ولذلك انهارت ثم إنها كانت جزئية بمعنى آخر وهي أنها في معظمها لم تشمل كل الإقليم الصومالي، فضلاً عما سبق وواكبها ولحق بها من حالات فقدان للثقة من جانب كل الأطراف تجاه بعضهم البعض بشكل حال دون إمكانية تنفيذها، ثم إن واقع الساحة الصومالية يبدو أنه مايزال غير مستعد للتكيف مع تسوية سلمية إزاء إحساس بعض الأطراف بقواتها واقتناعها بقدرتها على حسم المسألة عسكرياً لصالحها.

ثانياً: الوضع الإقليمي:

في إطار عملية رصد وتحليل أدوار القوى الإقليمية من الأزمة الصومالية في الفترة محل الدراسة، يمكن القول بأن القوى الفاعلة في الإقليم قد انشغلت بمشكلاتها الداخلية من جهة (السودان: تفجر مشكلة الجنوب وما واكبها من حالات هجرة وارتحال، وحالات جوع أودت بحياة الآلاف - إريتريا: وهي ما تزل ترتب أوضاعها الداخلية سعياً لوضع دستور اتجهت النية فيه ليكون علماني الطابع بشكل فتح الباب أمام حركات رفض للنظام ذات طابع إسلامي وأحياناً ذات طابع عروبي - إثيوبيا: والمشكلة الإثنية فيها تتصاعد منذرة بحرب أهلية بعد ظهور مسودة الدستور الإثيوبي الذي يقسم البلاد في إطار فيدرالي إلى وحدات ذات طابع

إثنى - جيبوتي: حيث الصراع مايزال مستمراً بين العفر والعيسي، مصر: ولاتزال ترتب أوضاعها الداخلية في سعيها للبحث عن توجه يحفظ عليها دورها الريادي في المنطقة)، ثم إن هذه المشكلات الداخلية قد طرحت ذاتها على علاقات دول الجوار الصومالي ببعضهم البعض حيث تصاعد الخلافات بين السودان من جانب وكل من إريتريا وإثيوبيا وأوغندا ومصر من جانب آخر ووصل التصاعد في الخلافات إلى حد قيام إريتريا برفع شكوى إلى مجلس الأمن ضد السودان بدعوى تأييد الأخيرة لحركات الجهاد الإسلامي الإريتري، ووصل التصاعد ذروته بقيام إريتريا بقطع علاقتها الدبلوماسية مع السودان في ٧/ ١٢/ ١٩٩٤م.

ورغم كل ما تقدم فإن اهتزاز الوجود الدولي في الصومال قد أسفر عن البحث عن مسارات أخرى من نحو"أفرقه الأزمة" أو البحث عن حل إفريقي لها بشكل جعل لدول الجوار وبخاصة إريتريا وإثيوبيا دوراً فاعلاً في أية تسوية سياسية للأزمة الصومالية.

وبطبيعة الحال فإن مواقف وسلوك دول الجوار من الأزمة الصومالية قد تحددت وفق مصالحها وأهدافها في المقام الأول.

وفيما يلي رصد موجز لمواقف القوى الإقليمية من الأزمة:

(١) إثيوبيا

بعد التحول الدولي تجاه الأزمة الصومالي، وإيكال حل الأزمة إلى الأفارقة، إضافة إلى تكليف منظمة الوحدة الأفريقية للرئيس ميليس زيناوي بمتابعة الملف الصومالي، برز الدور الإثيوبي الذي يسعى لحل المشكلة الصومالية من منطلق تحقيق الاستقرار في دول الجوار خاصة مع وجود بعض الاضطرابات داخل إثيوبيا، وظهور شبح عدم الاستقرار السياسي فيها، وإن كان البعض يرى أن هذا الدور يأتي في سياق العداء التقليدي بين الصومال وإثيوبيا حيث تسعى الأخيرة وتعمل على عدم قيام صومال قوية وموحدة خوفاً من المطالبة مرة أخرى بالأوجادين.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن أديس أبابا قد استضافت أكثر من مؤتمر للمصالحة بين الفصائل الصومالية، بغض النظر عن النتائج النهائية لهذه المؤتمرات.

فقد اجتمع زيناوي في ١٤ أكتوبر ١٩٩٣م مع كل من جيمس جوناه المبعوث الخاص للأمم المتحدة في الصومال وسالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، واتفقوا على إعطاء أهمية أكبر للجهود الدبلوماسية واستبعاد الوسائل العسكرية لحل الأزمة الصومالية، كما اتفقوا على العمل على تنفيذ بنود اتفاق أديس أبابا الموقع في مارس ١٩٩٣م. (الحياة: ١٥/ ١٠/ ١٩٩٣م).

كما أعلنت إثيوبيا أن رؤساء دول القرن الإفريقي قد وافقوا على عقد مؤتمر قريب للمصالحة الصومالية تشارك فيه جميع الفصائل، واقترح الرئيس زيناوي في رسالة إلى مجلس الأمن تشكيل "لجنة مستقلة أو بعثة لتقصى الحقائق" في شأن قتل الجنود الباكستانيين ال- ٢٤ على أيدي مسلحين في يونيو ١٩٩٣م.

ومن جهة أخرى قام وزير الخارجية الإثيوبي بجولة في دول القرن الإفريقي حيث التقى بكل من عمر البشير - الرئيس السوداني - وحسن جوليد - رئيس جيبوتي - ودانيال أراب موي - رئيس كينيا - وسلمهم رسائل من زيناوي تتضمن اقتراحه بعقد مؤتمر للمصالحة والوفاق تشارك فيه جميع الفصائل الصومالية بما في ذلك فصيل عيديد. (الحياة: ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٣م).

ودفعاً لهذه الجهود قام زيناوي بإجراء محادثات مع الرئيس الكيني في نيروبي تهدف إلى بدء مفاوضات سلام بين الفصائل الصومالية، وقال أحد مساعدي زيناوي أن الرئيس الإثيوبي "يسعى إلى كسب دعم إقليمي لجهوده التي تهدف إلى عودة قادة الفصائل الصومالية إلى طاولة المفاوضات" وأضاف: "إن زيناوي سيدرس اقتراحات سلام مع الرئيس موي". (الحياة: ٢/ ١١/ ١٩٩٣م).

وقد عقد في العاصمة الإثيوبية - أديس أبابا - مؤتمر في ٢٩/ ١١/ ١٩٩٣م نظمته الأمم المتحدة لمناقشة المساعدات الإنسانية، وتوطين اللاجئين، وقضية

المصالحة السياسية، وقد شاركت كل الفصائل الصومالية في أعمال هذا المؤتمر. (الحياة: ٢٨/ ١١/ ١٩٩٣م).

وكان زيناوي قد اجتمع في ٤/ ١٢/ ١٩٩٣م - وقبل انعقاد مؤتمر للمصالحة بأديس أبابا - مع قادة الفصائب الصومالية الاثنى عشر، وعرض عليهم مشروعاً للمصالحة الوطنية، إلا أن هذه القبائل رفضته، الأمر الذي دفع زيناوي إلى الخروج من قاعة الاجتماعات قائلاً: "يبدو أنكم أيها الصوماليين لا ترغبون في المصالحة". (الحياة: ٦/ ١٢/ ١٩٩٣م).

وقد انتقدت مصادر دبلوماسية في الجامعة العربية إثيوبيا، وروبرت أوكلي المبعوث الأمريكي في الصومال لإدارتها المحادثات بحرص شديد على إبعاد أي قوى إقليمية أو دولية أخرى معربة عن دهشتها من حرص الرئيس الإثيوبي على الاستئثار بالمحادثات السياسية في قمة القاهرة الإفريقية المصغرة في ٧/ ١٢/ ١٩٩٣م (الحياة: ٢٠/ ١٢/ ١٩٩٣م).

كما استغربت القاهرة تصريحات أوكلي والتي مفادها أن هناك تنافساً مصرياً - إثيوبيا قد يوظفه الصوماليون بطريقة تعيق عملية التقارب. (الحياة: ١٠/ ٣/ ١٩٩٤م).

(٢) السودان

انشغلت السودان بالحرب في الجنوب، ورغم تحقيق انتصارات عسكرية كبيرة في مواجهة حركات التمرد، إلا أنه ظل يعاني من مشكلات اقتصادية خطيرة من جراء هذه الحروب ثم بدأ يعاني من العزلة الدولية والإقليمية بعد تأزم علاقاته مع مصر (قضايا حلايب وشلاتين - الإرهاب)، وتأزم علاقاته مع أريتريا التي وصلت إلى قطع إريتريا علاقاتها الدبلوماسية مع النظام السوداني في ٧/ ١٢/ ١٩٩٤م (مساندة السودان لحركة الجهاد الإسلامي الأريتري)، وتدهور علاقاته مع أوغندا لقيامه بمساعدة حركات المعارضة للنظام الأوغندى في شمال أوغندا، ثم تردي

علاقاته مع النظام الإثيوبي (تحت نفس الدعاوي: مساندة السودان للحركات الإسلامية في إثيوبيا)، وقد ازدادت عزلة النظام السوداني بإدراجه في قائمة الدول التي ترعى الإرهاب وقد شكل ذلك وغيره قيوداً على تحرك السودان إقليمياً وبخاصة تجاه الأزمة الصومالية، وإزاء هذا الوضع لم تستبعد مادلين أولبرايت مندوبة أمريكا لدى الأمم المتحدة إمكانية قيام تحالف تكتيكي بين أنصار عيديد والإرهابيين في السودان، بل إنه علي الصعيد الصومالي ذاته لم يستبعد مسؤول عسكري صومالي أن يكون السودان وإيران متورطين في تقديم مساعدات عسكرية لعيديد. (الحياة: ٢٤/ ٨/ ١٩٩٣م).

وأياً كان الأمر فقد دعا الرئيس السوداني عمر البشير إلى ضرورة إنشاء آلية أفريقية التمويل لحل الأزمة في الصومال، وحذر من التدخل الأجنبي وأضاف: "حذرنا ولا نزال نحذرمن عواقب إتاحة الفرصة أمام آليات أجنبية لفض النزاعات في أفريقيا" (الحياة:٨/ ٩/ ١٩٩٣م).

(٣) إريتريا

تسعى إرتيريا منذ حصولها على الاستقلال إلى التواجد الفعال في محيطها الإقليمي وذلك بتنسيق شبه كامل مع إثيوبيا، ففي ١٦/ ١٠/ ١٩٩٣م اجتمع أفورقي مع زيناوي في أديس أبابا للبحث عن مخرج للأزمة الصومالية. (الحياة: ١٨/ ١٠/ ١٩٩٣م).

ويمن القول بأن هناك موانع للسياسة الخارجية الإرتيرية تجاه دول القرن عموماً، ومن أهمها أن تاريخ وحجم إريتريا، وموقعها الاستراتيجي على ساحل البحر الاحمر يفرض عليها السعي للعيش في سلام ووئام مع جيرانها، وتأسيساً على ذلك سعت إريتريا إلى الاحتفاظ بأفضل العلاقات مع الصومال وإثيوبيا منذ وقت طويل.(إرتيريا الحديثة: السنة الثالثة، العدد ٤٩ في ١٦/ ١٢/ ١٩٩٤م).

وعلى الصعيد الداخلي في إريتريا يلاحظ تصاعد حركات المعارضة لنظام الحكم، وخصوصاً من جانب حركة الجهاد الإسلامي وبالذات عقب ظهور التوجه العلماني للدولة والسعي لإقراره في دستور البلاد. وليس من شك في أن من شأن ذلك أن يثير شكوكاً حول الدور الإريترى في الصومال خصوصاً وأن الشعب الصومالي غالبيته مسلمون سنة، فضلاً عن اعتزازه بهذه الهوية، ويترتب على ذلك في النهاية أن تكون هناك احتمالات بقيام النظام الإرتيرى بالعمل على أضعاف دولة الصومال خوفاً من إثارة القلاقل والاضطربات داخل إريتريا، خصوصاً بعدما تدهورت العلاقات بين إريتريا والسودان عقب اتهام أفورقي للسودان بتقديم الدعم المالي والعيني لبعض الحركات المتطرفة في إثيوبيا وإريتريا والصومال وأوغندا وتنزانيا وجيبوتي [إريتريا الحديثة: السنة الرابعة، العدد ٧ (٢٣/ ٩/ ١٩٩٤م)].

ويظل التساءل هل ستؤثر التوجهات السياسية لدول القرن على طريقة تعاملها مع الأزمة الصومالية؟ وهل ستكون هناك إمكانية لتشكيل محور إريتري - إثيوبي في مواجهة محور سوداني - صومالي؟ خصوصاً وأن كلاً من إريتريا وإثيوبيا تتبنيان التوجه والطرح العلماني، إضافة إلى تواجد المعارضة الإسلامية والممثلة في حركة الجهاد الإسلامي في إريتريا وجبهة الأورومو وبعض الحركات الإسلامية الأخرى في إثيوبيا. وما علاقة ذلك بإقامة إثيوبيا لعلاقات وطيدة مع إسرائيل؟.

من الواضح حتى الآن أنه من الصعوبة بمكان القطع بالمسارات المحتملة لأدوار كل من إريتريا وإثيوبيا تحديداً، ولكن مسلك عيديد يضيف المذيد من الغموض، فهو حليف لإريتريا وإثيوبيا، وهو يغازل الولايات المتحدة، وفي ذات الوقت هناك مزاعم بحصوله على دعم من السودان! فكيف يمكن التوفيق في التعامل بين مختلف هذه الجهات ذات المصالح المتعارضة اللهم إلا إذا كان يلعب على التوازنات لتحقيق الفوز لفصيله.

(٤) جيبوتي

يمكن القول بأن جيبوتي قد انشغلت بصراعاتها الداخلية بين العيسي والعفر بشكل لم يجعل لها دوراً مؤثراً أو فاعلاً في الأزمة الصومالية، وإن كانت هي الأخرى لاترى لها مصلحة في قيام صومال قوي موحد يعود ليدفع مرة أخرى بشعاراته القومية التى تتضمن ضمن ما تتضمن ضم جيبوتي إلى الصومال الكبير، ومن هنا فقد لجأت جيبوتي إلى محاولات الاستفادة من التطورات التي أسفرت عن قيام جمهورية أرض الصومال وراحت تتعاون اقتصادياً مع هذه "الجمهورية"، ربما رغبة في تكريس التجزئة، وسعياً لوجود منطقة عازلة بينها وبين الجنوب الصومالي، على ضوء ذلك يمكن فهم دعوة الرئيس حسن جوليد للصوماليين إلى تحقيق الوفاق فيما بينهم وتأييده الجهود الإقليمية لحل الأزمة الصومالية، خصوصاً جهود الرئيس الإثيوبي ميليس زيناوي (الحياة: ٨/ ٩/ ١٩٩٣م).

(٥) مصر

في إطار الجهود المصرية لحل الأزمة الصومالية، صرح عمرو موسى وزير الخارجية "بأن الرئيس المصري حسني مبارك يجري اتصالات واسعة بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية"، ورئيساً لأكبر دولة عربية وأفريقيا، وقال إن الرئيس مهتم بالمسألة الصومالية، في إطار اهتمام مصر بالصومال والعلاقات التاريخية والتقليدية، وأضاف أن هناك اتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة وعدد من الحكومات المعينة في الولايات المتحدة وأوربا وأفريقيا لمعالجة الوضع المتدهور في الصومال انطلاقاً من ثلاثة منطلقات هي:

(أ) ضرورة بدء مصالحة وطنية طبقاً للقرارات التي اتخذت في مؤتمر أديس أبابا في مارس ١٩٩٣م، ووافق عليها جميع الفصائل الصومالية.

(ب) احترام الشرعية الدولية، ومهام الأمم المتحدة باعتبار أن قواتها ذهبت إلى الصومال لتنفيذ عدة مهام تتعلق بالناحية الإنسانية، ووقف المجاعة وتمهيد الطريق للمصالحة الوطنية بإجراءات نزع السلاح وتهدئة الوضع.

(جـ) الحفاظ على وحدة الصومال والتمهيد لعودة الدول الصومالية (الحياة: ١٠/ ١٠/ ١٩٩٣م).

وقد شاركت مصر في قمة أفريقية لتسوية أزمة الصومال والتوصل إلى حل أفريقي في إطار جهود الأمم المتحدة وقد التقى عمرو موسى مع جيمس جوناه المبعوث الخاص للأمم المتحدة لبحث أسس المصالحة في الصومال بحيث تحترم الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (الأهرام ١٢/ ١٠/ ١٩٩٣م).

كما استضافت مصر مؤتمراً في القاهرة في ١٤/ ١٠/ ١٩٩٣م للبحث عن حل سياسي للأزمة الصومالية وقد حضر هذا المؤتمر الرئيس حسني مبارك باعتباره رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية ود. بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة ود. حامد الغابد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ود. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، وذلك للبحث في آليات التحرك المقبل والتنسيق بين المنظمة الدولية والمنظمات الإقليمية في شأن الأوضاع في الصومال. وأكد وزير الخارجية المصري قبل الاجتماع ضرورة التركيز على الحل السياسي للأزمة، ومشاركة جميع الأطراف الصومالية في أية عملية للمصالحة الوطنية وعدم استثناء أي فصيل صومالي (الحياة: ١٥/ ١٠/ ١٩٩٤م).

وقد أكد البيان الختامي لهذا الاجتماع على ضرورة استكمال الجهود الخاصة والرامية للتوصل لحل مشكلة الصومال وناشد البيان الدول العربية والأفريقية والإسلامية المساهمة بالقوات والموارد المالية اللازمة لقوات حفظ السلام التابعة

للأمم المتحدة في الصومال، خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة ودول أخرى عن الانسحاب من الصومال، ودعا البيان إلى إنشاء صندوق دولي لإعادة إعمار الصومال.

وقد استجاب بعض الدول لنداء الأمين العام للأمم المتحدة وخاصة مصر التي قامت بزيادة حجم قواتها لتصل إلى أكثر من ألف وخمسمائة جندي والتي تمركزت في مطار مقديشيو، بالإضافة إلى القيام بمهام أخرى مثل الإشراف على الطريق الذي يقسم العاصمة مقديشيو إلى قسمين جنوبي وشمالي وحصر المرافق الحيوية التي تم تدميرها، وإعداد دراسة لإعادة بنائها، والقيام بتدريب ألفين من أفراد الشرطة الصومالية والذين يجري إعدادهم للعمل وتحت قيادة الأمم المتحدة لحين إجراء المصالحة، وتشكيل حكومة جديدة.(التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة: الاهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣م).

وعقد وزير الخارجية المصري في١٩/ ١٢/ ١٩٩٣م اجتماعاً للمرة الثانية خلال أسبوع مع المبعوث الأمريكي لشؤون الصومال جيمس جوناه تناول سبل التحرك باتجاه وتحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، في ضوء مقرارات مؤتمر أديس أبابا في مارس ١٩٩٣م .(الحياة٢٠/ ١٢/ ١٩٩٣م).

وتعتبر القوات المصرية في الصومال والبالغ عددها ١٦٦٣ عسكرياً إحدى أقوى القوات العربية في الصومال، كما حرصت مصر على إبقاء سفارتها مفتوحة طوال الحرب الأهلية في مقديشيو. (الحياة ٩/ ٣/ ١٩٩٤م).

وقد استضافت مصر في ٦/ ٣/ ١٩٩٤م مؤتمراً في القاهرة لكافة الفصائل الصومالية والذي أصدر إعلان القاهرة السابق الإشارة اليه.

ومع صدور قرار مجلس الأمن الأخير بإنهاء عمليات الأمم المتحدة في الصومال قررت الحكومة المصرية سحب قواتها العاملة في الصومال. (الأهرام ٩/ ١١/ ١٩٩٤م).

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن عيديد يكيل الاتهامات لبطرس غالي الذي كان يشغل في السابق منصب وزير الخارجية المصرية ويذهب إلى أن مصر لها تطلعات في الصومال منذ احتلال مصر للصومال في القرن الماضي وحتى عهد سياد بري، والذي في عهده عقد غالي وبري اتفاقاً يتم بمقتضاه توطين الآف الفلاحين المصريين في المناطق الخصبة في الصومال والواقعة بين نهر جوبا وسهل أوبي ويذهب عيديد إلى أن قوات يونوصوم ٢ ما هى إلا واجهة مصرية للتوسع في الصومال وتصدير المنتجات المصرية للصومال بملايين الدولارات بالإضافة إلى تصديرالاشتراكية الناصرية. (The Nation, April, 1994)

ثالثاً: الوضع الدولي

في إطار رصد المواقف الدولية عن الأزمة الصومالية فإنه يمكن مواقف القوى الكبرى وبخاصة مواقف الولايات المتحدة وإيطاليا بالإضافة إلى مواقف المنظمات الدولية: الأمم المتحدة، جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

(١) الموقف الأمريكي

لقد تغير الموقف الأمريكي طوال فترة الدراسة تغيراً ملحوظاً، ففي البداية تم التأكد على أن دور القوات الأمريكية هو دور إنساني بالدرجة الأولى وأنه لا علاقة لهذه القوات بفض الاشتباك بين الفصائل المتناحرة، ولا حتى بالعمل على نزع أسلحة ميليشيات هذه الفصائل، غير أنه ما أن تولت الأمم مهام عملية يونوصوم٢، حتى أكد الأمين العام للأمم المتحدة أن إحدى مهام هذه القوات يتمثل في نزع سلاح الميليشيات، وظهر خلاف بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة فإن الأولى سرعان ما وجدت نفسها متورطة في القتال داخل الصومال، بل وصنفت بأنها أحد أطرافه، وبالتالي أصبحت القوات الأمريكية هدفاً لعمليات الفصائل الصومالية، وهو ما أدى إلى تحول ثان في السلوك الأمريكي تجاه الصومال، والذي انصرف إلى العمل على الانسحاب دون التورط المباشر في الأزمة الصومالية.

فقد نزع على السواحل الصومالية في ١٩٩٣/٧/٨م حوالي ألفى جندي أمريكي للقيام بمهام إنسانية، ثم قيل أن هذه القوات جاءت بسبب تزايد الهجمات على القوات الدولية وبهدف تعزيز الجهود الرامية لاعتقال عيديد. (الأهرام ١٩٩٣/٧/٩م).

وقد تمكنت القوات الأمريكية - قوات التدخل السريع - من اعتقال أحد كبار مساعدي عيديد. (الحياة ١٩٩٣/٧/٢٨م). غير أنه بسبب تزايد عملية القتل في صفوف القوات الأمريكية قد فكرت واشنطن في إرسال قوات خاصة لاعتقال عيديد تمهيداً لمحاكمته. (الحياة ١٩٩٣/٨/١٢م).

وفي هذا السياق أعلن ليس أسبن وزير الدفاع الأمريكي أن القوات الأمريكية سوف تبقى في الصومال إلى أن يتم بناء الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء نفوذ أباطره الحرب مثل عيديد (الأهرام ١٩٩٣/٨/٢٩م).

وفي حديث نشرته الواشنطن بوست قال كلينتون إنه يريد أن تحل قوات من دول أخرى محل القوات الأمريكية في عملية يونوصوم٢، وذلك بعد تزايد أعمال القتل في صفوف جنوده في الصومال. (الحياة، ١٩٩٣/٩/١٤م).

وقد اتفقت روما وواشنطن على تقديم اقتراح إلى الأمم المتحدة يقضي بوضع برنامج لإحياء المبادرة السياسية في الصومال بما يؤمن سحب القوات الأمريكية وتدعيم دور المنظمة الدولية في الصومال طالما أن الحاجة إليها مستمرة لإعادة البناء في هذا البلد. وفي واشنطن اعترف كلينتون أن خيار المواجهة وفرض الحل العسكري في الصومال لم يكن يوماً من خيار إدارته. (الحياة ١٩٩٣/٩/١٩م).

وقد صوت مجلس النواب الأمريكي بأغلبية ٤٠٦ أصوات مقابل ٢٦ صوتاً على قرار يدعو كلينتون للحصول على موافقة المجلس إذا قرر بقاء القوات الأمريكية في الصومال بعد ١٥ نوفمبر ١٩٩٣م (الأهرام ١٩٩٣/٩/٣٠م).

وفي ٣/ ١٠/ ١٩٩٣م جرت معركة عنيفة في مقديشيو بين القوات الأمريكية ومسلحين صوماليين أسفرت عن مقتل ١٨ جندياً وإصابة ٧٨ آخرين بجروح، كما أسر المسلحون جندياً آخر وأسقطوا طائرتي هيليوكوبتر عسكريتين وقد مثلت هذه الحادثة نقطة تحول في الموقف الرسمي الأمريكي تجاه الأزمة في الصومال، حيث أعلن الرئيس كلينتون في ٦/ ١٠/ ١٩٩٣م أن الولايات المتحدة ترغب في إنهاء مهمتها في الصومال بشكل مشرف. (الأهرام ٧/ ١٠/ ١٩٩٣م).

وفي هذا الإطار عقد الرئيس الأمريكي سلسلة اجتماعات مع كبار مستشاريه لنزع فتيل الأزمة التي تواجهها الولايات المتحدة في الصومال، وقد أكد وزير الدفاع الأمريكي أن واشنطن ستستخدم سياسة العصا والجزرة إزاء زعيم التحالف الوطني الصومالي عيديد. (الحياة: ٩/ ١٠/ ١٩٩٣م).

وقد ترجم هذا التحول في السياسة الأمريكية في إجراء الإدارة الأمريكية اتصالات مكثفة مع عدد من القادة الأفارقة وفي مقدمتهم مبارك بصفته رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية آنذاك، لبحث سبل إنهاء الأزمة في الصومال.(الأهرام، ٩/ ١٠/ ١٩٩٣م).

كما أعلن وزير الخارجية الأمريكي أن اهتمام الولايات المتحدة يتركز حالياً على مساعدة الأطراف الصومالية على التوصل إلى حل سياسي للمشكلة مع الأخذ في الاعتبار مصالح الدول المجاورة.(الحياة، ١٣/ ١٠/ ١٩٩٣م).

وفي ١٩/ ١٠/ ١٩٩٣م أمر الرئيس كلينتون بسحب مئات من الجنود الأمريكيين من القوات الخاصة "رانجرز" الذين كانوا قد أرسلو إلى مقديشيو للمشاركة في عملية اعتقال عيديد. (الحياة، ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٣م).

وفي الوقت الذي ظل فيه بطرس غالي يركز على نزع سلاح مختلف الفصائل الصومالية حتى تتحقق المصالحة الوطنية، فإن كلينتون دعا إلى حل سياسي في

الصومال لأن "قدرتنا على منع الناس من قتل بعضهم البعض داخل الحدود الوطنية محدودة" على حد قول كلينتون.(الحياة، ٨/ ١١/ ١٩٩٣م).

وقد حذر مسؤولون أمريكيون وآخرون في الأمم المتحدة الفصائل الصومالية المتناحرة من أن الجهود الدولية لمساعدة الصومال وحل مشكلته ستتوقف إذا لم تتوقف الفصائل الصومالية عن الاشتباكات، وإذا لم يبذل الصوماليون جهوداً مكثفة من أجل المصالحة الوطنية.(الحياة، ٢٣/ ١١/ ١٩٩٣م).

وبعد فشل الفصائل الصومالية في التوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب غادر أول فوج من الأمريكيين الصومال في منتصف ديسمبر ١٩٩٣م.(الحياة، ١٤/ ١٢/ ١٩٩٣م).

وقد غادرت آخر دفعة من قوات المشاة البحرية الأمريكية الصومالية في ٢٥/ ٣/ ١٩٩٤م بعد أن انتهت مهمتها التي استمرت ١٥ شهراً. وأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنه لم يتبق في الصومال سوى وحدات إدارية تتولى تنظيم شحن المعدات والقيام بمهمات محدودة خارج مجال القوات التابعة للأمم المتحدة.(الأهرام ٢٦/ ٣/ ١٩٩٣م)، كما قررت الولايات المتحدة سحب معظم دبلوماسيها من العاصمة الصومالية بسبب القتال الدائر هناك.(الأهرام، ٢٧/ ٦/ ١٩٩٤م).

(٢) الموقف الإيطالي

مع تصاعد العمليات العسكرية للأمم المتحدة - والتي تقودها القوات الأمريكية تحت رئاسة جوناثان هاو - ضد الجنرال عيديد ومؤيديه، فإن الموقف الغربي برمته بدأ يشهد انقسامات، بل وصراعات على الساحة الصومالية، وقد تصاعد هذا الانقسام بين القوات الأمريكية من جانب، والقوات الإيطالية من جانب حول طبيعة دور قوات الأمم المتحدة في الصومال، وحول ممارسات القيادة الأمريكية لقوات يونوصوم ٢ من جانب ثان.

وكذلك فإن تحليل الموقف الإيطالي يعد على درجة كبيرة من الأهمية في هذا السياق.

ففي بداية يوليو ١٩٩٣م طلبت إيطاليا من الأمم المتحدة إعادة النظر في طبيعة قيادة قواتها العاملة في الصومال، وطالبت بأن يكون لروما دور أكثر فاعلية في هذه القيادة، وقد جاء ذلك في لقاء وزير الخارجية الإيطالي مع د. بطرس غالي في بروكسل، حيث أوضح الأول عدم ارتياح بلاده للموقع الذي تشغله القيادة الإيطالية ضمن قوات الأمم المتحدة، وأكد أن دخول إيطاليا ضمن قوات الأمم المتحدة العاملة في الصومال إنما كان بغرض أساسي يتمثل في استخدام المعرفة الإيطالية بالواقع الصومالي المستمد من سابق استعمارها للجنوب الصومالي.(شهريات السياسة الدولية - العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣م).

ومع تصاعد حدة المنافسة بين القيادة الأمريكية لقوات يونوصوم ٢، وقيادة القوات الإيطالية بالانسحاب من منطقة الخط الأخضر التي تفصل بين أنصار الجنرال عيديد ومنافسة علي مهدي في مقديشيو، وذلك إثر تعرض القوات الإيطالية لهجوم بالأسلحة النارية أسفرت عن مصرع ثلاثة جنود إيطاليين وإصابة واحد وعشرين آخرين بالإضافة إلى إصابة أربعة وعشرين صومالياً، وقد أعرب د. بطرس غالي عن حزنه الشديد لمصرع الجنود الإيطاليين، وقال خلال اجتماعه مع أندريوتي وزير خارجية إيطاليا إنه سيتخذ جميع الإجراءات الضرورية لتسهيل مهمة القوات الدولية في الصومال بما في ذلك نزع أسلحة الفصائل المتحاربة. غير أن وزير الخارجية الإيطالي طالب قوات يونوصوم ٢ بأن تعود إلى الالتزام بمهمتها الأساسية وهى تحقيق التسوية السلمية للأزمة الصومال.(المرجع السابق).

واستمراراً للموقف الإيطالي طلبت إيطاليا من الأمم المتحدة رسمياً إناطة منصب نائب قائد قوات يونوصوم٢ إلى قائد القوة الإيطالية الجنرال برونولوي الذي أبدى في وقت سابق استياءه من الوضع "الحالي" في الصومال وقال: "أن القوة

الإيطالية في الصومال تلعب دور تنفيذ الأوامر فقط" وفي مقابل ذلك أعلنت مندوبة الولايات المتحدة أي انتقادات على القيادة الحالية - وهى أمريكية - وأنها لاترى ضرورة في إعادة النظر في تركيبها (٥/ ٧/ ١٩٩٣م).

وإزاء هذا التجاهل من جانب الأمم المتحدة للمطالب الإيطالية من ضرورة عودة الأمم المتحدة إلى أسلوب التسوية السلمية بدلاً من السعي "لفرض" السلام من جهة ومن ضرورة أن يكون لها دور فاعل في قيادة قوات يونوصوم ٢ من جهة أخرى فإن قيادة القوات الإيطالية قامت بعقد اتفاق في مقديشيو (٩/ ٧/ ١٩٩٣م) مع التحالف الوطني الصومالي الذي يتزعمه عيديد يقضى بإعادة انتشار القوة الإيطالية في المواقع التي كانت قد سيطرت عليها منذ الثاني من يوليو ١٩٩٣م، وقد آثارالاتفاق استياء الفصائل الصومالية المناهضة للجنرال عيديد، والتي اعتبرت الاتفاق خرقاً لقرارات مؤتمر المصالحة الوطنية في أديس أبابا (١٣/ ٧/ ١٩٩٣م)، فقد رفض فكرة عمل "جنود حفظ السلام التابعين لدولة ما" خارج قيادة القوات الدولية في الصومال، واعتبر أن إعطاء أي دولة عضو تعليمات لقواته أو سعى قوات الدول إلى تلقى تعليمات من دولها أمور غير مقبولة.

وقد تصاعدت حدة الأزمة بين الأمم المتحدة وإيطاليا بسبب مطالبة الحكومة الإيطالية بتحديد مهام قوات يونوصوم٢ في "حفظ" السلام وليس في "فرضه". وقررت الأمم المتحدة إعفاء الجنرال برونولوي قائد القوات الإيطالية من منصبه وإعادته إلى بلاده، ودفع ذلك بوزير الخارجية الإيطالي إلى التعبير عن غضبه واستيائه لقرار الإبعاد مشيراً إلى أنه كان قد اتفق مع د. بطرس غالي على ضرورة إجراء مشاورات قبل اتخاذ أي قرار من هذا النوع (١٤/ ٧/ ١٩٩٣م)، ونجدر الإشارة إلى أن الجنرال برونولوي كان قد دأب على انتقاد الهيمنة الأمريكية على العمليات الدولية بالصومال، واستمرار الضربات العسكرية ضد ميلشيات الجنرال عيديد رغم عرض إيطاليا محاولة اعتقاله حياً دون سفك دماء (١٥/ ٧/ ١٩٩٣م).

وسعياً لاحتواء الأزمة بين إيطاليا والأمم المتحدة، فقد التقى نائب رئيس أركان الجيش الإيطالي ماريو شكيمي بالممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة جوناثان هاو وأجرى معه محادثات بشأن الأزمة بين الطرفين، وخرج مسؤوليون إيطاليون بأن روما تعتزم استبدال الجنرال برونو لوي بقائد آخر في عملية تبديل روتينية في أول سبتمبر (١٧/ ٧/ ١٩٩٣م).

وعلى صعيد آخر كشف رئيس الوزراء الإيطالي في تصريح أدلي به في روما أن الرئيس بيل كلينتون وافق على اقتراح عرضه عليه خلال قمة الدول الصناعية التي عقدت في طوكيو لتشكيل لجنة مشتركة للإدارة السياسية لعملية الأمم المتحدة في الصومال (١٨/ ٧/ ١٩٩٣م).

وعقب هجوم قام به أنصار عيديد على قوات الأمم المتحدة في مقديشيو طالب فابيو فايري وزير الدفاع الإيطالي الأمم المتحدة بضرورة السعي لاستئناف الحوار مع جميع الفصائل الصومالية وعدم استبعاد فصيل عيديد من الحوار، موضحاً أن المشكلة التي تواجهها المنظمة الدولية حالياً في الصومال هي مشكلة عمل قيادة القوات متعددة الجنسيات (١٩/ ٧/ ١٩٩٣م).

ولعلاج الخلاف مع قيادة القوات الدولية الذي نشب بسبب اعتراض إيطاليا على طريقة إدارة الأمم المتحدة للأزمة وعلى طريقتها في التعامل مع عيديد قامت إيطاليا بإعادة نشر قواتها في الصومال ونقل معظمها من مقديشيو إلى مناطق أخرى. وفي ذات الوقت هاجم وزير الدفاع الإيطالي لجوء الأمم المتحدة إلى استخدام القوى لفرض السلام. وانتقد د. بطرس غالي لموقفه المساند لمبعوثه في إيطاليا (هاو) بشأن استخدام القوة (١٣/ ٨/ ١٩٩٣م).

وإزاء تصاعد الأزمة بين إيطاليا والأمم المتحدة أعلنت الأولى عزمها سحب قواتها العاملة من الصومال، وإن كان وزير الخارجية الإيطالي قد صرح في ٨/ ٩/ ١٩٩٣م بأن القوات الإيطالية ستؤجل انسحابها من الصومال بضعة أيام

استجابة لطلب الأمين العام للأمم المتحدة وبشرط عدم استخدام هذه القوات في العمليات العسكرية الهجومية التي تقوم بها قوات الأمم المتحدة على أنصار التحالف الوطني الصومالي بزعامة عيديد. وقد طالب وزير الخارجية الإيطالي (١٦/ ٩/ ١٩٩٣م). في ذات الوقت بمبادرة حازمة لاستئناف الحوار والبحث عن حل سياسي في الصومال، وأشار إلى تباعد وجهات النظر بين بلاده والولايات المتحدة، وأوضح أن المطلوب "تصحيح المنهج الذي اتبعته الأمم المتحدة وأشار إلى أنه خطأ وغير مثمر". وفي تطور لاحق وعلى إثر اجتماع عقد الرئيس كلينتون مع رئيس الحكومة الإيطالية اتفق الطرفان على تقديم اقتراح إلى الأمم المتحدة يقضي بوضع برنامج لإحياء "المبادرة السياسية". يؤمن سحب القوات الأمريكية وبقاء المنظمة الدولية لإعادة بناء الصومال (١٨/ ٩/ ١٩٩٣م). (شهريات السياسة الدولية، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤م).

وإثر ذلك أعلنت فرنسا أنها ستسحب قواتها في الصومال فيما بين ١٥ ديسمبر ١٩٩٣م و١٥ يناير ١٩٩٤م، كما أعلنت بلجيكا أنها ستسحب قواتها في ديسمبر ١٩٩٣م كما أعلنت ألمانيا عن نيتها في سحب قواتها بحلول أبريل ١٩٩٤م.

وقد استمر الموقف الإيطالي على حاله حين دعا وزير الخارجية الإيطالية إلى تعيين وسيط للأمم المتحدة في الصومال لتحريك الحوار السياسي مع جميع الفئات الصومالية (١/ ١٠/ ١٩٩٣م).

ولقد كان الموقف الإيطالي كما رأينا فاعلاً، فمن جهة توالت انسحابات كافة القوات الغربية وعلى رأسها القوات الأمريكية في الربع الأول من عام ١٩٩٤م، ومن جهة ثانية قام الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال مبعوثه الأمريكي روبرت أوكلي إلى الصومال لاستئناف جهود المصالحة الوطنية والتسوية السلمية للمشكلة الصومالية والإفراج عن الصوماليين المحتجزين لدى القوات الأمريكية والدولية (١/ ١١/ ١٩٩٣م). ومن جهة ثالثة قرر مجلس الأمن وقف عملية مطاردة زعيم

"التحالف الوطني الصومالي" الجنرال عيديد (٨/ ١١/ ١٩٩٣م). ليفتح الباب بذلك أمام السعي لتحقيق مصالحة وطنية في إطار تسوية سلمية.

(٣) موقف الأمم المتحدة

سبق الذكر أن القوات الدولية تحت علم وقيادة الأمم المتحدة قد دخلت طرفاً في النزاع الصومالي وتحولت في بعض الأوقات إلى أداة في يد الولايات المتحدة الأمريكية منحرفة عن أهدافها الإنسانية والسياسية إلى العمل العسكري. وعليه فإنه سيتم الاقتصار هنا على القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة والتي تكشف في مجملها عن موقف المنظمة الدولية معبراً عنه من قبل الجهاز الفاعل فيها (مجلس الأمن). من الأزمة الصومالية خلال الفترة محل التقرير والتي كانت على النحو التالي:

(١) في ٢٢ سبتمبر ١٩٩٣م أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٨٦٥ والذي أدان فيه الهجوم على قوات يونوصوم٢ وطالب بضرورة تعقب مرتكبيه وعرضهم على العدالة. كما وافق المجلس على تقرير الأمين العام بإعادة بناء البوليس الصومالي وجهاز القضاء ودعا الدول الأعضاء إلى المشاركة في إنشاء وتمويل صندوق لهذا الغرض.

(٢) وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٩٣م صدر القرار رقم ٨٧٨ والذي ينص على التوصية بمد فترة يونوصوم٢ لفترة تنتهي في ١٨ نوفمبر ١٩٩٣م أن يقدم الأمين العام تقريره إلى المجلس قبل ١٨ نوفمبر ١٩٩٣م يتمكن المجلس من اتخاذ القرار المناسب.

(٣) وقد قرر مجلس الأمن في ١٦ نوفمبر ١٩٩٣م في القرار رقم ٨٨٥ تشكيل لجنة تحقيق لبحث أسباب الهجوم المسلح على أفراد يونوصوم٢ ودعوة الأمين العام إلى تقديم كافة الأطراف الصومالية للتعامل مع الجنة والتوقف عن مطاردة عيديد.

(٤) وفي ١٨ نوفمبر أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٨٨٦ والذي نص على:

- تجديد مدة يونوصوم٢ لفترة تنتهي في ٣١ مايو ١٩٩٤م.

- دعوة الفرقاء الصوماليين لتكثيف جهودهم لتحقيق المصالحة السياسية والسلم والأمن ووقف إطلاق النار فوراً، ونزع السلاح بموجب الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أديس أبابا وبخاصة ما يتعلق بالأسلحة الثقيلة.

- الدعوة إلى إنشاء مجالس محلية وإقليمية وسلطة وطنية إقليمية.

- إن استقرار بقاء الأمم المتحدة في الصومال يعتمد على تعاون الفرقاء معها ومدى الالتزام بالتوجه نحو التسوية السياسية.

- يؤكد القرار على التزام الدول الأعضاء بحظر تسليم السلاح والمعدات العسكرية إلى كافة الفرقاء .

وقد طالب غالي الأمين العام للأمم المتحدة بخفض القوات الدولية إلى النصف عملاً بمبدأ الواقعية وقال أن التعقل يحتم في هذه الحالة اقتراح ألا يتجاوز عدد القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة بعد ٣١ مارس ١٩٩٤م - وهو موعد انسحاب القوات الأمريكية - ١٩٧٠٠ جندي وربما أقل من ذلك.

(٥) وفي فبراير ١٩٩٤م أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٨٩٧، والذي جاء فيه:

- الموافقة على تقرير الأمين العام لاستمرار عمل قوات يونوصوم ٢ للمساعدة في:

* تنفيذ اتفاقات أديس أبابا وبخاصة نزع السلاح ووقف إطلاق النار.

* حماية الموانى الكبرى والمطارات والبنية الأساسية وخطوط المواصلات اللأزمة لتحقيق الإغاثة الإنسانية ومساعدات التعمير.

*تقديم الإغاثة الإنسانية.

* المساعدة في تنظيم جهاز البوليس والقضاء.

* المساعدة في توطين الفلاحيين.

* المساعدة في التسوية السياسية لتصل إلى حد إقامة حكومة منتخبة ديمقراطياً.

* تقديم الحماية للأشخاص ومعدات الأمم المتحدة فضلاً عن الوكالات غير الحكومية التي تقوم بالإغاثة والتعمير.

* التخفيض التدريجي لقوات يونوصوم٢ بحيث لاتتعدى ٢٢ ألفا.

* تكليف الأمين العام بالتشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية لإقامة اتصالات مع الأطراف الصومالية لعقد مشاورات لتطبيق اتفاقات أديس أبابا في موعد أقصاه مارس ١٩٩٥م.(Un.Department of public Information, The United Nations And The Situatioin Somalia,March (1994

(٦) وفي ظل استمرار القتال والانقسامات على صعيد الساحة الصومالية اعترف مجلس الأمن بفشل جهود الأمم المتحدة في حل الأزمة الصومالية حيث جاء في القرار رقم ٩٥٤ الصادر في ٤/ ١١/ ١٩٩٤م قرر المجلس بإنهاء عمليات حفظ السلام في الصومال في ٣١ مارس ١٩٩٥م. ووجه القرار رسالة سياسية إلى قادة وزعماء الفصائل بأن الأمم المتحدة والدول الأعضاء نفد صبرها من الألاعيب السياسية لا سيما بعد ما نفذت عملية الأمم المتحدة في الصومال مهامها في إنهاء المجاعة.(الحياة، ٥/ ١١/ ١٩٩٤م).

(٤) منظمة الوحدة الأفريقية

يمكن القول بأن دور منظمة الوحدة الأفريقية بالنسبة للصومال كان ضئيلاً وقليل الفاعلية إذا ما قورن بالأمم المتحدة وفي هذا السياق يمكن القول أن موقف المنظمة الأفريقية جاء تابعاً ومشاركاً للمنظمة الدولية.

وقد قام رئيس منظمة الوحدة الأفريقية الرئيس محمد حسني مبارك باستضافة اجتماع حضره الأمين العام للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة

الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في ١٤ أكتوبر ١٩٩٣م. وانتهى هذا الاجتماع بإصدار بيان جاء فيه:

- التأكد على التصميم المشترك على الاستمرار في البحث عن حل شامل لمشكلات الصومال والدعوة إلى تطبيق اتفاق أديس أبابا في ٢٧ مارس ١٩٩٢م بمشارة الفرقاء الصوماليين تحت مظلة الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودول الجوار.

- الالتزام بدفع جهود التسوية والتعمير وبمبادئ التعاون والسلام - دعوة كل الفرقاء الصوماليين للتعاون في إيجاد حلول لمشكلات الصومال.

- تقدير الجهود البناءة لدول الجوار وبخاصة الدور الرائد لرئيس إثيوبيا وفق ما حولته منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة (الإيجاد).

- الاعتراف بدور الأمم المتحدة في تقديم الإغاثة الإنسانية والأمن لمعظم أرجاء الصومال وحث العناصر العسكرية والمدنية على المشاركة في هذه المجهودات.

- الإشادة بدور الدول المشاركة في يونوصوم٢ والتعبير عن العزاء للأسر التي فقدت أبناءها وكذا للأسر الصومالية التي فقدت أعزاءها.

- مباركة الجهود الإنسانية لمنظمات غير الحكومية وتشجيعها على تكثيف جهودها.

- الدعوة لإنشاء صندوق خاص للإغاثة والتعمير للصومال وحث الدول الأفريقية والعالم العربي والجماعة الإسلامية للمساهمة في تأسيس الصندوق وفي عملياته. وتجدر الإشارة إلى أنه لم يرد خلال الفترة موضع البحث ما يشير إلى خروج هذه التوصيات - لاسيما ما يتعلق منها بالمشاركة في جهود الإغاثة مادياً - إلى حيز التنفيذ الفعال.

(٥) جامعة الدول العربية

في سياق الحديث عن دور الجماعة العربية في معالجة الأزمة الصومالية يمكن القول أنه قد سار في اتجاهين هما الجانب السياسي والجانب الغوثي وفق التفصيل التالي:

الجانب السياسي

منذ اندلاع الأزمة بذلت الجامعة جهوداً لاحتواء الصراعات في الصومال حيث أصدر الأمين العام عدداً من النداءات ناشد فيها مختلف الفرقاء الصوماليين بوضع حد للصراع الدامي الذي يستنزف قوى الصومال، كما كلف الأمين العام وفداً من الأمانة العامة برئاسة الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية بالتوجه إلى جيبوتي للاتصال بالفصائل الصومالية المعنية والمشاركة في أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد في الفترة من ١٥ إلى ٢١/ ٧/ ١٩٩١م. كما وضع مجلس الجامعة موضع تطور الأحداث في الصومال على جدول أعمال مجلس الجامعة في دورته العادية (٩٦) وأصدر قراره رقم ٥٠٩٧ بتاريخ ١٢/ ٩/ ١٩٩١م متضمناً ما يلي:

- تأكد حرصه الكامل على وحدة الصومال وسلامته الإقليمية.

- دعوة الفصائل والفعاليات الصومالية إلى تغليب المصالح الوطنية العليا وضرورة وقف القتال فوراً وحل الخلافات بالطرق السلمية.

- دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والصناديق والهيئات العربية إلى تقديم إغاثة فورية للصومال.

وبصفة عامة يمكن القول بأنه على الجانب السياسي جاءت مسألة الصومال على جدول أعمال مجلس الجامعة العربية منذ بدء الأزمة الصومالية في جميع دوراته العادية وغير العادية والتي يمكن رصدها على النحو التالي:

* الدعوة غير العادية: بتاريخ ٥/ ١/ ١٩٩٢م والتي صدر خلالها القرار رقم ٥١٥٧ وجاء فيه:

- دعوة جميع الأطراف الصومالية المتقاتلة إلى وقف الاقتتال فوراً تمهيداً لحل الخلافات بالطرق السلمية في إطار الحوار والوفاق الوطني.

- تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات وبصورة فورية مع السادة وزراء خارجية الدول الاعضاء لتشكيل لجنة وزارية تتولى إجراء الاتصالات العاجلة وبالإسلوب الذي تراه مناسباً.

- تقديم معونات عاجلة للصومال تسهم فيها كل الدول العربية.

- تفويض الأمين العام بفتح حساب خاص لتلقي المعونات المالية المخصصة لإغاثة الصومال.

* الدورة غير العادية رقم (٩٧) والقرار ٥١٧١ في ٢٩/ ٤/ ١٩٩٢م. وجاء فيها:

- مطالبة الطرفين المتصارعين في العاصمة الصومالية بالاستمرار في الالتزام الكامل باتفاقية وقف إطلاق النار.

- دعوة جميع الأطراف الصومالية إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن رقم ٧٣٣، ٧٤٦، ٧٥١ بشأن الصومال.

- دعوة الدول الاعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات المتخصصة والصناديق والهيئات العربية إلى تكثيف معاونات الإغاثة العينية العاجلة للصومال.

- الطلب إلى الصندوق العربي للإنما الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خطة التسعين يوماً التي نص عليها القرار الذي أصدره مجلس الأمن رقم ٧٥١ من أجل تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة إلى الصومال.

- تفويض الأمين العام بتشكيل لجنة من الدول الأعضاء مهمتها الاتصال بحكومة الصومال ومختلف الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية والجهات الأخرى المعنية بهدف تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

** الدورة العادية رقم (٩٨) والقرار ٥٢٢٢ في ١٣/ ٩/ ١٩٩٢م وجاء فيها

- مطالبة مختلف الأطراف الصومالية بالاستمرار في وقف إطلاق النار والامتناع عن أية أعمال عدوانية.

- مطالبة جميع الأطراف الصومالية بالتعاون الوثيق والكامل مع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن المعنية بالصومال، ومواصلة المساعي لعقد مؤتمر مصالحة وطنية شاملة.

- دعوة الدول الأعضاء والمنظمات المتخصصة والصناديق والهيئات العربية بضرورة الإسراع في تقديم المعونات.

- تكليف الأمين العام بإجراء المشارات العاجلة مع مختلف الفصائل والفعاليات الصومالية.

** الدورة العادية رقم (٩٩) والقرار رقم ٥٢٧٩ في ١٩/ ٤/ ١٩٩٣م وفيها قرر مجلس جامعة الدول العربية ما يلي بشأن الصومال

- دعوة جميع الأطراف الصومالية إلى التعاون الكامل مع المنظمة الدولية والمنظمة الإقليمية في تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية الموقع في ٢٧/ ٣/ ١٩٩٣م بأديس أبابا.

- تقديم العون المادي والمعنوي للمجلس الوطني الانتقالي الصومالي.

- التأكيد على قراراته السابقة بشأن تقديم المساعدات الإنسانية للصومال.

- دعوة الدول الأعضاء إلى الساهمة في المجهودات الدولية لإعمار الصومال.

- مناشدة الدول الأعضاء المساهمة في تحميل نفقات البعثات الدبلوماسية والقنصلية الصومالية وكذلك المندوبيات الدائمة للصومال.

- تمكين الأمانة العام من القيام بدورها في مجال تنسيق توصيل المساعدات العربية إلى الصومال.

** الدورة العادية رقم (١٠٠) والقرار رقم ٥٣٢٦ في ٢١/ ٩/ ١٩٩٣م وجاء في هذا القرار ما يلي

(١) دعوة جميع الأطراف الصومالية إلى التحلي بالحكمة وضبط النفس وتنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية الموقع في مارس ١٩٩٣م بالتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

- تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات اللازمة مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وكافة الأطراف الصومالية لأجل استئناف العملية السياسية.

- التأكيد على قرارته السابقة بشأن تقديم المساعدات الإنسانية للصومال.

** الدورة العادية رقم (١٠١) والقرار رقم ٥٣٧١ في ٢٧/ ٣/ ١٩٩٣م

- الترحيب بإعلان السلام الصادر في ٢٤/ ٣/ ١٩٩٤م المعروف باتفاق نيروبي ودعوة الأطراف الصومالية إلى مواصلة الالتزام بوقف إطلاق النار ونبذ جميع أعمال العنف واتخاذ الحوار سبيلاً وحيداً لحل الخلافات بالطرق السلمية.

- حث جميع الأطراف الصومالية على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل نشر الأمن والاستقرارفي كامل ربوع البلاد وتحقيق الوحدة الوطنية الترابية للصومال.

- الإعراب عن تقديره للدول العربية التي ساهمت بقوات حفظ السلام في الصومال.

- الترحيب والتقدير بالمجهودات التي بذلتها الدول الأعضاء في مجال تقديم المعونات الإنسانية.

- تكليف الأمين العام بإجراء المشاورات مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وكافة الأطراف الصومالية من أجل مواصلة التسوية السياسية والمصالحة الوطنية.

- دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والمنظمات المتخصصة والصناديق والهيئات العربية المعنية إلى الاستمرار في تقديم المساعدات.

** الدورة العادية رقم (١٠٢) في ١٥/٩/١٩٩٤م وفي هذا الدورة قرر المجلس ما يلي

- تشكيل لجنة وزارية تتولى مع الأمين العام متابعة الوضع في الصومال ودراسة تطوراته وإجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف المعنية وبالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية لإيجاد الحلول المناسبة للوضع في الصومال، وذلك من أجل تحقيق المصالحة الوطنية.

- أن تشكيل اللجنة من وزراء خارجية كل من الجمهورية التونسية وليبيا ومصر واليمن وتظل عضويتها مفتوحة لمن يرغب في الانضمام إليها من الدول الأعضاء.

- دعوة الدول الأعضاء في تقديم مساهمات مالية إلى صندوق الصومال بالأمانة حتى تتمكن من القيام بالمهام الموكولة إليها.

- دعوة جميع الأطراف الصومالية إلى التعاون الكامل مع اللجنة الوزارية من أجل تنفيذ مهامها في الصومال.

- دعوة جميع الأطراف الصومالية المعنية إلى وقف جميع أعمال العنف والالتزام بوقف إطلاق النار واتخاذ الحوار سبيلاً لحل الخلافات.

- الإعراب عن التقدير لجهود الأمم المتحدة في الصومال ودعوة مجلس الأمن إلى تجديد ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال.

- الترحيب والتقدير بمجهودات الدول الأعضاء في مجال تقديم المعونات في الصومال.

- دعوة الدول الأعضاء والمنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة والصناديق والهيئات العربية إلى تقديم المعونات الإنسانية للصومال.

- دعوة الدول الأعضاء وكافة المجالس والصناديق والهيئات العربية إلى تحويل مساعداتها المالية إلى الحساب الخاص بدعم الصومال.

(الجامعة العربية: تقرير بشأن الوضع في الصومال ودور الأمانة العامة، بدون تاريخ).

الجانب الغوثي:

في إطار تنفيذ قرارات مجلس الجامعة بشأن إغاثة الصومال وجه الأمين العام رسائل إلى قادة الدول العربية في ٢٤/ ٥/ ١٩٩٢م شرح فيها الظروف المأساوية للشعب الصومالي مؤكداً على ضرورة تضافر الجهود العربية لمد يد العون المادي والعيني لشعب الصومال. وفي هذا السياق وصلت إلى مقديشيو في ٣٠/ ٥/ ١٩٩٢م البعثة الطبية التابعة لجامعة الدول العربية وقامت الدولة في حدود إمكانياتها المتاحة بتحميل نفقات فريق طبي مكون من أربع أطباء متخصصون رشحتهم نقابة الأطباء المصرية، وفي ٣٠/٨/ ١٩٩٢م وصل إلى مقديشيو الفوج الثاني من الفريق الطبي التابع للجامعة العربية.(الجامعة العربية: تقرير بشأن الوضع في الصومال ودور الأمانة العامة، بدون تاريخ).

وبصفة عامة يمكن الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من تحرك الجامعة العربية اقتصر على النواحي الإنسانية والمساعدات إلى جانب المشاركة مع باقي المنظمات الإقليمية في الترتيب للحل السياسي، وساهمت الجامعة بمائة ألف دولار من ميزانيتها في صورة معونات. (الأهرام: ٣١/ ٧/ ١٩٩٣م).

خاتمــــة

يمكن مما سبق التوصل إلى بعض التصورات المستقبلية التي كشف عنها تطورات الأزمة الصومالية:

أولاً: فشل الأمم المتحدة في سياستها الجديدة الرامية "لفرض" السلام في الصومال نتيجة لدخولها طرفاً من أطراف الصراع في الصومال، محكومة في ذلك بمصالح الدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي كان لها قصب السبق والقوة الأكبر في الصومال، فضلاً على الهيمنة على عمليات يونوصوم ٢ مما جعل الأمم المتحدة تفقد مصداقيتها كطرف محايد يسعى إلى تسوية المشكلة الصومالية سلمياً، وليس من شك في أن مثل هذا الفشل من شأنه أن يجعل الأمم المتحدة تعيد النظر في سياستها المتعلقة "بفرض" السلام لتعود مرة أخرى لدورها الأساسي المنوط بها في حفظ السلم والأمن الدوليين. وقد تحتاج الأمم المتحدة لفترة لالتقاط الأنفاس تعيد فيها حساباتها بعد أن اضطرت إلى اتخاذ قرار بسحب قواتها من الصومال من جراء ما تعرضت له من خسائر.

ثانياً: ولقد لحقت بالقوات الأمريكية العاملة ضمن يونوصوم ٢ هزيمة مادية ومعنوية كبيرة جعلت صانع القرار السياسي الأمريكي يعيد حساباته هو الآخر، ويدرك أن للقوة المادية حدوداً ومحددات قد يجعل استخدام القوة العسكرية ذاته غير مجد في بعض دول العالم الثالث، وهو ما يمكن تسميته "ضعف القوة" الأمريكية، في مواجهة "قوة الضعف" لدى بعض شعوب العالم الثالث، ذلك أن الشعب الصومالي لم تكن لديه تلك الأهداف العسكرية أو المدنية التي يمكن قصفها لإلحاق الضرر به، كما لم تكن لديه حكومة يخشى شخوصها على كراسي الحكم من جراء تذمر شعبي، فضلاً عن أن المجتمع الدولي قد ترك الشعب الصومالي يموت جوعاً ومرضاً، وبالتالي فإن منطق الخوف والتمسك بالحياة لم يعد له معنى طالما أن الموت بات قدراً محتوماً عليه، وهو ما دفعه إلى الدفاع عن كرامته التي حاولت القوة

الأمريكية إهانتها، وهكذا اضطرت القوات الأمريكية إلى الانسحاب ململمة أذيال الخزي والعار، وعاجزة حتى عن الدفاع عن المظلة الأخلاقية التي دخلت الصومال تحت شعارها "استعادة الأمل" بعدما انفضت نوايا الولايات المتحدة في الصومال.

ثالثاً: ورغم محاولات القوى الإقليمية (وبخاصة إرتيريا - إثيوبيا - كينيا). الانفراد ببحث سبل تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال، متعمدة في ذلك إبعاد أي دور عربي/ إسلامي في مسار المصالحة تحت شعارات مختلفة (الأصولية الإسلامية - الإرهاب.. إلخ) ورغبة منها في في طمس الهوية العربية/ الإسلامية للصومال، تحقيقاً لمصالحها وتأميناً لأمنها الذي تخشى من تعرضه للتهديد في حالة قيام صومال جديد موحد، نقوم رغم كل هذه المحاولات، فإنه من غير المتصور في المستقبل المنظور أن تتمكن من تحقيق مآربها، استناداً إلى الحقائق التاريخية، ومعطيات الوضع الراهن فمن جهة ورغم قيام الاستعمار الأوربي بتقسيم الشعب الصومالي مابين صوماليين خمس الإ أن الشعب الصومالي قد تمكن من توحيد الصومال الإيطالي والبريطاني في دولة الصومال المستقلة عام ١٩٦٠م، كما أن جذوة تحقيق حلم الصومال الكبير ظلت محركاً لمجمل السياسة الصومالية منذ الاستقلال وحتى انهيار الدولة.

من جهة ثانية فإن معطيات الوضع الراهن في الصومال تؤكد هذا التوجه؛ فلقد تراجع شمال الصومال عن استقلاله المعلن، ثم إن التوجه العربي/ الإسلامي مايزال قوة محركة لدى كافة الفصائل الصومالية المتناحرة، وليس من شك في أن ذلك يلقى بمسؤولية كبرى على الدول العربية/ الإسلامية، التي يتعين عليها ملء الفراغ الناجم عن انسحاب قوات يونوصوم ٢ من الصومال وإن توسع من نطاق عمليات منظمات الإغاثة، وأن تسهم بشكل جدي في إعادة تعمير الصومال كيما يكون لها دور فاعل في مسار المصالحة الوطنية في الصومال.

رابعاً: ورغم المخاطر المتوقعة عقب انسحاب قوات يونوصوم ٢ من اندلاعات القتال بين مختلف الفصائل الصومالية، وهو مالاحت نذره في نهاية فترة الدراسة،

فإنه لايتصور في المستقبل المنظور استمرار هذا الصراع على حدته شريطة توقف مختلف القوى الإقليمية والدولية عن تزويد المتقاتلين بالسلاح، وشريطة وجود دور عربي/ إسلامي فاعل ينقذ الشعب الصومالي المسلم من محنته، ويحفظ عليه انتماءه وهويته.

الهوامش

(*) يضم التحالف الصومالي: أربعة فصائل منشقة هي الموتمر الصومالي الموحد، وحركة الوطنيين الصوماليين والحركة الجنوبية الصومالية الوطنية، والحركة الديمقراطية الصومالية (الشمال).

أما الفصائل الإثنا عشر فهى:

جبهة الخلاص الصومالي الديمقراطي ، الاتحاد الوطني الديمقراطي الصومالي ، الجبهة الوطنية الصومالية ، الاتحاد الصومالي الوطني ، المؤتمر الصومالي الموحد ،الحركة الديقراطية الصومالية ، الحركة الجنوبية الصومالية الوطنية ، التنظيم الصومالي الإفريقي ،الحزب الصومالي المتحد، التحالف الديمقراطي الصومالي ، الجبهة الصومالية الموحدة.

قائمة المصادر

باللغة العربية

أولاً: وثائق:

(١) الجامعة العربية: تقرير بشأن الوضع في الصومال ودور الأمانة العامة، بدون تاريخ.

(٢) إعلان نيروبي: نص الوثيقة الموقعة من كل من علي مهدي، ومحمد فارح عيديد، في ٢٤ مارس ١٩٩٤م بنيروبي.

(٣) بيان صحفي: موقع من عبد الرحمن أحمد علي - رئيس الحركة الوطنية الصومالية (شمال الصومال) بتاريخ ٢٩/ ٤/ ١٩٩٤م.

(٤) قرارات مجلس الجامعة العربية بشأن الوضع في الصومال.

ثانياً: دوريات وتقارير:

(١) جريدة إرتيريا الحديثة: العدد ٤٩، السنة الثالثة، في ١٦/ ٢/ ١٩٩٤م.

(٢) جريدة إرتيريا الحديثة: العدد ٧، السنة الرابعة، في ٢٣/ ٩/ ١٩٩٤م.

(٣) جريدة الأهرام: متنوعات على مدى الفترة التي يغطيها التقرير.

(٤) التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣م.

(٥) جريدة الحياة: متنوعات على مدى الفترة التي يغطيها التقرير.

(٦) مجلة السياسة الدولية: شهريات - العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣م، والعدد ١١٥، يناير ١٩٩٤م ، والعدد ١١٦، أبريل ١٩٩٤م.

باللغة الإنجليزية:

أولاً: وثائق:

-UN. Department of public Information, The United Nations. And The Situation in Somalia, March 1994).

ثانياً: كتب:

Drysdale, John, Whatever Happened to Somalia, London: HAAN Associates, 1994.

ثالثاً: دوريات:

Africa Insight, Vol. 23, No. 1, 1993. The Nation, April 4, 1994.

تطور السياسة الخارجية لجنوب افريقيا

١٩١٠م – ١٩٩٣م (*)

رغم الوضع المهيمن لجنوب أفريقيا في منطقة الجنوب الأفريقي إلا أنها فشلت ولفترات طويلة في أن تقيم علاقات تعاونية إيجابية مع دول هذه المنطقة بشكل جعلها أقرب إلى "الدولة المنبوذة" إقليمياً وهو ما أثر بالسلب على علاقاتها الخارجية مع بقية دول العالم.

وقد كان مرجع ذلك هو طبيعة سياساتها الداخلية التى تجعل من الأبارتهيد محدداً لمحتوى ومضمون الممارسة الداخلية، بشكل أثر و أسفر عن ممارسة عدوانية وتوسعية في العلاقات مع الدول المجاورة.

وهكذا فإن جنوب أفريقيا باتت تشكل أحد النماذج المتميزة للتفاعل بين السياسة الداخلية والخارجية، ذلك أن الممارسات الداخلية "العنصرية" كان لها تأثير على فعالية السياسية الخارجية، وبالعكس فإن إفرازات النظام الدولي والإقليمي كان لها انعكاسات هى الأخرى على سياستها الداخلية وعلى استقرار الأوضاع الداخلية فيها.

ولذلك فقد يكون من المناسب تتبع تطور السياسية الخارجية لجنوب أفريقيا على مراحل، واضعين نصب أعيننا إفرازات عملية التفاعل بين السياسة الداخلية والخارجية سواء كانت سلمية تعاونية أو صراعية.

وفي هذا الإطار فإنه يمكن تحليل تطور السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا في سبع مراحل.

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ١٩٩٣م.

المرحلة الأولى: ظهور جنوب أفريقيا كدولة فاعلة في النظام الاستعماري ١٩١٠م - ١٩٤٥م:

رغم تاريخهم الطويل في مقاومة التدخل الاستعماري البريطاني والذي بلغ ذروته في حرب البوير، فإن قادة جنوب أفريقيا من الأفريكانرز قد وافقوا على إنشاء اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠م، تحت راية الكومنولث البريطاني، واعتنقوا سياسة خارجية ذات توجه غربي، وأكدوا على ارتباطهم الثقافي والسياسي بالغرب.

ولقد شاركت قوات جنوب أفريقيا إلى جانب القوات المتحالفة وقوات الحلفاء في الحربين العالميتين، على نحو جعل الغرب ينظر إلى جنوب أفريقيا كقاعدة عسكرية وصناعية وكحلقة وصل في سلسلة دفاعات الكومنولث في حالة تعرض أفريقيا لتهديد خارجي، وكنتيجة لذلك شاركت جنوب أفريقيا في شخص الجنرال "سمطس" في صياغة عهد عصبة الأمم أثناء معاهدة الصلح في فرنسا عام ١٩١٩م، وتمتعت جنوب أفريقيا بعضوية العصبة منذ قيامها بل وأوكلت إليها بريطانيا مهمة إدارة الانتداب على إقليم جنوب أفريقيا (ناميبيا)، تحت إشراف العصبة.

وقد تصاعد الدور الدولي لجنوب أفريقيا أثناء الحرب العالمية الثانية، وأصبح "سمطس" - وبخاصة أثناء فترة رئاسته للوزراء (٣٩ - ١٩٤٥م)، رئيس الوزراء الوحيد في دول الدومينيون الذي يحضر اجتماعات وزارة الحرب في لندن،. وما أن وضعت الحرب أوزارها حتى شارك "سمطس" في صياغة ميثاق الأمم المتحدة وقد أثبتت مداخلاته في مؤتمر "سان فرانسيسكو" تتويجاً لتصاعد الدور الدولي لجنوب أفريقيا.

وفي إطار هذا الوضع الدولي المتميز قبلت جنوب أفريقيا عضواً في الأمم المتحدة وتم تجاهل الممارسات العنصرية للنظام الحاكم فيها، ولم يلق الغرب بالا بامتداد هذه الممارسات العنصرية إلى إقليم جنوب غرب أفريقيا المشمول بالانتداب، كما لم يهتم بإعلان جنوب أفريقيا غير مرة ضمها للإقليم إلى أرضيها.

المرحلة الثانية: الدولة المنبوذة دولياً ١٩٤٥م - ١٩٦٠م :

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية تحولات عميقة عن الفترات السابقة عليها أثرت على الصورة الدولية لجنوب أفريقيا، وبالتبعية على علاقات القوى الخارجية بها، فمن جهة فإن الحديث عن ضرورة الدفاع عن حقوق الإنسان جعل من غير المقبول الدفاع أخلاقياً أو سياسياً عن نظام يقوم على العنصرية، وهو الأمر الذي انعكس في ميثاق الأمم المتحدة، ثم ازداد وضوحاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومن جهة ثانية فقد تواكب مع هذا التدويل الأخلاقي للقيم ظهور المشاعر المعادية للاستعمار، وتأكيد مبدأ حق تقرير المصير بشكل أسفر عن استقلال العديد من دول العالم الثالث التي بات لها صوت مسموع في الأمم المتحدة وبخاصة في استنكارها للأساس العنصري التي ترتكن عليه السلطة السياسية في جنوب أفريقيا.

ومن جهة ثالثة فإن التقدم التكنولوجي في أدوات الاتصال الجماهيري قد أدى إلى توضيح صورة النظام السياسي لجنوب أفريقيا وممارساته العنصرية، بشكل أسفر عن نزع الصفة الأخلاقية عن هذا النظام، وأثر بالسلب على علاقات جنوب أفريقيا بالدول الأخرى في إطار النظام الدولي القائم.

أدت هذه العوامل وغيرها إلى توجيه انتقادات حادة لجنوب أفريقيا في الأمم المتحدة وبخاصة حول سوء إداراتها لإقليم جنوب غرب أفريقيا المشمول بالانتداب وحول معاملتها للإقلية الهندية في جنوب أفريقيا. ولم تفلح جنوب أفريقيا في وقف هذه الانتقادات وتصاعدها رغم سعيها لتقديم نفسها كحليف للغرب في مواجهة الشيوعية الدولية.

وقد وصلت الأوضاع الدولية لجنوب أفريقيا إلى قمة التدهور بوصول "د. مالان" زعيم الحزب الوطني إلى السلطة عام ١٩٤٨م ، فقد الزم "مالان" نفسه

بإقامة الجمهورية وهو ما يعني قطع كافة الروابط الدستورية مع بريطانيا، وبإنشاء نظام داخلي يرتكن على الأبارتهيد رغبة في احتواء مشاعر السود في تقرير المصير.

أكثر من ذلك رأت بريتوريا أن تعزيز النظام الاستعماري في أفريقيا من شأنه الحفاظ على الوضع القائم في جنوب أفريقيا، وتمشياً مع ذلك فإن الميثاق الأفريقي "لمالان" قد حدد خطوطاً أساسية لتنمية القارة وفقاً "للحضارة المسيحية الأوروبية الغربية"، ودعا إلى إقامة منظمة دفاعية أفريقية بالتشاور مع القوى الاستعمارية والكومنولث والولايات المتحدة، غير أن هذه الجهود لم تسفر عن نتيجة، فتحولت جنوب أفريقيا للتكيف مع النظام الاستعماري القائم بإقامة علاقات وثيقة مع الجماعات البيضاء في أفريقيا وهى الجماعات التي خبرت تجربة التحول نحو حكم الغالبية السوداء، وكان لها تاثير عميق على السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا.

وقد جاء استقلال غانا عام ١٩٥٧م، ليؤكد لدى حكومة جنوب أفريقيا أن مستقبلها لا يكمن في التعاون مع القوى الاستعمارية وإنما مع الدول الأفريقية المستقلة وقد تواكب هذا الواقع الجديد في القارة مع تزايد عزلة جنوب أفريقيا دولياً ليؤثر في سياسة "فيرفورد" (٥٨ - ١٩٦٦م)، المتعلقة بالتنمية المنفصلة، وذلك بتقديمه لسياسة "الأوطان المحلية للبانتو" التي يمكن أن تصل إلى الاستقلال، ف محاولة منه للانسجام مع عملية تصفية الاستعمار في القارة.

وقد وضع "فيرفورد" خططاً للتعاون الإقليمي ركزت أولاً على جنوب أفريقيا والأوطان المحلية والمحميات البريطانية - السابقة - (بتسوانا، ليسوتو، سوازيلاند)، وبمرور الوقت حاول أن يدشن علاقة شبيهه برابطة الكومنولث تشمل كل منطقة الجنوب الأفريقي لتصل شمالاً حتى زائير.

وليس من شك في أن هذه الأفكار إنما هى إعادة صياغة لأفكار "سمطس" والتي عبر عنها بعد ذلك "بيك بوتا" في مقترحاته حول اتحاد دول الجنوب الأفريقي

عام ١٩٧٩م. لكن هذه المقترحات المتعلقة بالتعاون الإقليمي قد ضاعت إدراج الرياح، ذلك أن تزايد الضغوط الدولية والداخلية، فضلاً عن اندلاع أعمال العنف في داخل جنوب أفريقيا لم تمكنها من تدشين مبادرة جديدة في سياستها الخارجية، وفي المقابل فإن سياساتها الداخلية كانت المسؤولة عن إحباط طموحاتها بعيدة المدى في ضم المحميات البريطانية الثلاث إليها.

مجمل القول أن سياسة الأبارتهيد قد فرضت محددات على العلاقات الخارجية لجنوب أفريقيا حتى تلك التى كانت ترمى إلى تأسيس علاقات عسكرية واقتصادية مع الغرب وذلك على النحو التالى:

أ - فمن الناحية العسكرية - سعت بريتوريا إلى الدخول في حلف شمال الأطلنطي وقدمت نفسها للغرب كدولة تخضع لتهديد داخلي تقوده الشيوعية الدولية، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى إقامة قاعدة مشتركة مع التحالف الغربي بغية حماية مصالح البيض في جنوب أفريقيا، فلما لم تفلح في ذلك سعت إلى أن يمد حلف شمال الأطلنطي مظلته إلى جنوب الأطلنطي أما في شكل تحالف أفريقي واسع أو في شكل إنشاء منظمة حلف جنوب الأطلنطي التي تضم في إطارها عدداً من دول أمريكا الجنوبية أيضاً.

على أنه رغم اشتراك قوات جنوب أفريقيا في الحربين العالميتين إلى جانب الغرب ورغم إرسالها نخبة من قواتها الجوية للاشتراك في الحرب الكورية، ورغم تجديد اتفاق سيمونزتون عام ١٩٥٠م، مع بريطانيا بشأن القاعدة البحرية ثم مساندتها العسكرية للغرب أثناء أزمة برلين، رغم كل ذلك فإن كافة محاولاتها لإيجاد شكل من الارتباط العسكري المؤسسى مع الغرب قد باءت بالفشل نتيجة لسياسة الأبارتهيد من جهة ولبعض الاعتبارات الاستراتيجية من جانب الغرب آنذاك والتي لم تكن تتوقع احتمالات تهديد شيوعي وشيك لمنطقة الجنوب الأفريقي من جهة ثانية.

ب – ومن الناحية الاقتصادية وإزاء فشل جنوب أفريقيا في إيجاد إطار مؤسسي عسكري مع الغرب فإنها راحت تسعى إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية بالغرب وبأفريقيا السوداء على اعتبار أن هذا المسلك أكثر جدوى من التحالفات العسكرية وإقامة العلاقات الدبلوماسية.

ورغم أن السياسة الداخلية ظلت تحبط مطامح السياسة الخارجية إلا أن جنوب أفريقيا بدت مستقرة حتى مذبحة شاربفيل فى مارس ١٩٦٠م، وكان مرجع ذلك وجود ستار من النظم الاستعمارية البيضاء في شمالها ووجود اتفاق سيمونزتون لعام ١٩٥٥م، فضلاً عن الالتزامات الدفاعية البريطانية، لمواجهة أي هجوم خارجي على جنوب أفريقيا ، ثم إن حركة المعارضة الأفريقية في الداخل لم تكن في وضع يسمح لها بتحدي سلطة الدولة في مواجهة عسكرية.

وقد شكلت مذبحة شاربفيل مرحلة جديدة في تدهور الوضع الدولي لجنوب أفريقيا وجاء حظر نشاط كل من المؤتمر الوطني الأفريقي ومؤتمر الوحدة الأفريقية واعتقال زعاماتها ليقوض وضع حلفاء بريتوريا الذين كانوا على استعداد لمساعدتها كقوة إقليمية في جنوب القارة، وأضحت ممارسات نظام جنوب أفريقيا في الداخل قضية دولية نوقشت في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بشكل دفع إلى المطالبة بطرد جنوب أفريقيا من الأمم المتحدة، والمناداة بفرض عقوبات اقتصادية دولية عليها.

ومن خلال "سياسات الأمن" التي اتبعها "فيرفورد" كان بالإمكان استمرار النظام في الداخل من خلال القهر، على نحو سمح لخلفه "فورستر" بتدشين قواعد جديدة للسياسة الخارجية لبريتوريا.

المرحلة الثالثة: الانفتاح على الخارج سعياً للقبول الدولي ١٩٦١م - ١٩٧٤م:

تمكن "فيرفورد" في النصف الأول من الستينات من استعادت بعض الثقة لدى الجماعة البيضاء في جنوب أفريقيا من خلال "سياسات الأمن" التي اعتمدت أسلوب القمع الداخلي سبيلاً لاحتواء أعمال المعارضة الأفريقية من جهة وركزت على تحقيق النمو الاقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية من جهة أخرى، غير ان ممارساته تلك قد أسفرت عن قيام الدول الأفريقية المستقلة بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا في بداية الستينيات(ومنها مصر) وعن عزوف الدول الأفريقية التي استقلت بعد ذلك عن إقامة مثل هذه العلاقات حتى بداية التسعينات فيما عدا (ملاوي)، التي اقامت هذه العلاقات مع جنوب أفريقيا عام ١٩٦٧م. كذلك فإن إعلان الجمهورية عام ١٩٦١م، قد أدى إلى فتور في العلاقات بين بريطانيا وجنوب أفريقيا.

ومع بدء تصاعد نشاط حركات التحرير الأفريقية في مواجهة نظام حكم الإقلية البيضاء وتزايد العنف المضاد قرر مجلس الأمن فرض حظر طوعي على بيع السلاح لجنوب أفريقيا عام ١٩٦٣م.

وهكذا فإذا كانت "سياسات الأمن" قد مكنت جنوب أفريقيا من تحقيق بعض الاستقرار الداخلي إلا أنها أدت إلى مزيد من تدهور المركز الدولي لجنوب أفريقيا. وقد حاول رئيس الوزراء "فورستر" (١٩٦٦م - ١٩٧٨م)، أن يحسن الصورة الدولية لبلاده فدشن سياسة "الانفتاح على الخارج" ورغم أن هذه السياسة استهدفت بالأساس تحسين علاقات جنوب أفريقيا بالدول الأفريقية السوداء شمال منطقة الجنوب الأفريقي، إلا أن بريتوريا كانت تتصور أنها بتحقيقها لهذا الهدف فضلاً عن هيمنتها الاقتصادية على منطقة الجنوب الأفريقي ستكون في وضع يسمح لها بدرء أية مخاطر تتعلق باحتمالات المقاطعة الدولية لها، بل والوصول إلى وضع القبول الدولي لها ولسياساتها.

وقد سعى "فورستر" في إطار هذه السياسة إلى اللجوء إلى استخدام الأداة الاقتصادية فنادى بإنشاء الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي، وكان يأمل كسلفه أن يشكل هذا المسلك الوظيفي الأرضية الملائمة لإقامة علاقات سياسية ودبلوماسية، وأن يؤدي إلى قبول تكتيكي بحكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، ولسياساتها الداخلية المتعلقة بالتنمية المنفصلة.

على أنه في الوقت الذي سعى فيه "فيرفورد" إلى تبني سياسة داخلية تنسجم ومتطلبات السياسة الخارجية، فإن مبادرة "فورستر" كانت توجهاً خارجياً يؤمل من ورائها أن تعزز الأوضاع الداخلية. وإذا كان "فورستر" قد فشل في مسعاه في إنشاء هذه الجماعة الاقتصادية، وبالتبعية فشل في استعادة أو إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأفريقية - فيما عدا مالاوي - إلا أنه تمكن من توثيق علاقات بلاده مع (بتسوانا، وليسوتو، وسوازيلاند)، من خلال تعديل اتفاق الاتحاد الجمركي عام ١٩٦٩م، كما تمكن من عقد مؤتمرات قمة مع رؤساء دول (ساحل العاج، وزامبيا، والسنغال، وليبيريا)، في منتصف السبعينيات، وهى المؤتمرات التى تعرضت للنقد الحاد من جانب منظمة الوحدة الأفريقية التي رفضت الحوار مع نظام جنوب أفريقيا، ودفعت بالمجموعة الأفريقية في الأمم المتحدة إلى العمل على طرد جنوب أفريقيا من العديد من وكالات الأمم المتحدة، ورغم ذلك فإن واردات أفريقيا من جنوب أفريقيا قد ارتفعت من ٢٨٠ مليون دولار عام ١٩٦٦م، إلى ٦٨٠ مليون دولار عام١٩٦٩م.

وقد لجأت جنوب أفريقيا إلى استخدام الإدارة الدبلوماسية لتحقيق القبول الدولي بها فتحفظت على إعلان الإقلية البيضاء في روديسيا بقيادة "ايان سميث" (الاستقلال من جانب واحد)، عام١٩٦٥م، وأبدت رغبتها في التفاوض بشأن استقلال ناميبيا، وقد لاقى هذا المسلك فيما يبدو تعاطفاً في واشنطن ولندن، ورشحت جنوب أفريقيا لتكون حليفاً قوياً للغرب في إطار مبدأ "نكسون" عام

١٩٦٩م والذي كان يركز على دور القوى الإقليمية في المساعدة في الدفاع عن القيم الغربية وتعزيزها في مواجهة موسكو. على أنه رغم القبول الغربي الجزئي للسياسات الخارجية لجنوب أفريقيا إلا أنه لم يترجم في إلغاء قرار حظر بيع السلاح إليها الذي فرضه مجلس الأمن عام ١٩٦٣م.

وقد أسفرت الأوضاع السابقة عن سعي جنوب أفريقيا إلى تطوير أداتها العسكرية ، ذلك أن أدراكها لصعوبة حصولها على العون العسكري الغربي في حالة هجوم خارجي عليها، ولصعوبة حصولها على السلاح بالشراء فضلاً عن تدهور أوضاع الأمن الداخلي، بالإضافة إلى تصاعد النشاط المسلح لحركات التحرير في المستعمرات البرتغالية وروديسيا، وناميبيا كل هذه العوامل وغيرها دفعت بجنوب أفريقيا إلى السعي لتحديث جيش الدفاع، وإلى تبنى مفهوم "الدولة المعسكرة" GARRISON STATE والسعي إلى تطوير استراتيجية وطنية شاملة في آواخر السبعينيات.

وقد تم تعزيز عقلية الحصار بالتعاون الوثيق مع الدول الأخرى المنبوذة مثل (إسرائيل، بارجواي، تايوان، شيلي)، وكان الارتباط بإسرائيل على جانب كبير من الأهمية في تزويد جنوب أفريقيا بالتكنولوجية والمعدات اللازمة لتحديث جيشها.

واتجهت جنوب أفريقيا إلى تقديم عون عسكري واقتصادي لنظام "ايان سميث" في روديسيا، والتعاون مع روديسيا والاستعمار البرتغالي في إطار ما عرف باسم "الحلف غير المقدس" لمواجهة نشاط حركات التحرير الأفريقية، وراحت جنوب أفريقيا تلوح بتوجيه ضربات عسكرية إلى زامبيا ،على أنه رغم ذلك فإن الاداة العسكرية لم تلعب دوراً هاماً في السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا حتى عام ١٩٧٤م، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى الرغبة في عدم تقويض "سياسة الانفتاح على الخارج".

المرحلة الرابعة: تطوير استراتيجية وطنية شاملة ١٩٧٥م - ١٩٨٠م:

شهد النصف الثاني من السبعينيات متغيرات إقليمية ودولية كان لها انعكاسات بالسلب على الأوضاع الداخلية في جنوب أفريقيا، وعلى تدهور المركز الدولي لجنوب أفريقيا، فقد انهارت الامبراطورية البرتغالية في أفريقيا، واستقلت موزمبيق وأنجولا، وتصاعد الكفاح المسلح في روديسيا وناميبيا، وفي ظل إيماءات أمريكية بالمساعدة تدخلت جنوب أفريقيا عسكرياً في الصراع الأنجولي لمساعدة قوات فنلاويونيتا في مواجهة مبالا، غير أنها أجبرت على الانسحاب عندما تقاعست الإدارة الأمريكية عن تقديم العون لها لمواجهة القوات الكوبية التي تدخلت بغطاء ومعدات سوفيتية حديثة لمساعدة مبالا وراحت تشن هجوماً مضاداً ضاريا ضد قوات جنوب أفريقيا.

وقد كان لهذه النكسة العسكرية لقوات جنوب أفريقيا في أنجولا آثار متعددة على مختلف الأصعدة ، فمن جهة توترت العلاقات بين جنوب أفريقيا والغرب بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، وهو ما أسفر عن فشل المبادرة الأنجلو/ أمريكية لتسوية المشكلة الروديسية، وعن فرض مجلس الأمن حظراً إجبارياً على بيع السلاح لجنوب أفريقيا عام ١٩٧٧م بتأييد غربي ، لإجبارها على تسوية المسألة الناميبية، وإجراءات إصلاحات في نظامها العنصري.

ورغم معارضة إدارة "كارتر" لفرض عقوبات اقتصادية شاملة ضد جنوب أفريقيا إلا أنها روجت لمبدأ "صوت واحد للرجل الواحد" في إطار من عملية تحول سلمية عن قناعة بإن التغلغل الرأسمالي في جنوب أفريقيا من جانب الشركات الأمريكية من شأنه أن يقوض سياسة الأبارتهيد تدريجياً وسلمياً ويحقق العدل العنصري بين سكان جنوب أفريقيا.

ومن جهة ثانية - فإن تورط جنوب أفريقيا في أنجولا قد قوض أي إمكانية للتعاون بين جنوب أفريقيا ودول المواجهة الأفريقية، والذي كان ينصب حول

تسوية المشكلة الروديسية، وهكذا فقد فشلت سياسة "الانفتاح على الخارج" والتي كانت تستهدف القبول الدولي لسياسات جنوب أفريقيا، وأضفاء المشروعية على دورها في منطقة الجنوب الأفريقي.

ومن جهة ثالثة - فقد أدى تقاعس الولايات المتحدة والغرب عن مساندة تدخل جنوب أفريقيا في أنجولا، إلى انتشار الشعور بخيبة الأمل لدى العسكريين الذين أرجعوا هزيمتهم في أنجولا إلى عدم كفاءة السياسيين في إدارة عملية التدخل، وحشد التأييد الغربي لها، وهو ما شكل بداية لعسكرة نظام ومجتمع جنوب أفريقيا، وقد كان للهزيمة أثارا داخلية أكثر خطورة تمثلت في شيوع حالة عدم الاستقرار داخل جنوب أفريقيا ، حيث انطلقت انتفاضة "سويتو" في يوليو ١٩٧٦م ، وانتشرت الاضطرابات في كافة أنحاء البلاد، وتصاعدت أعمال العنف من جانب البوليس دونما جدوى، وتدخل الجيش دونما نتيجة وهو ما أدى إلى هروب الاستثمارات الأجنبية والعمالة الماهرة من جنوب أفريقيا، بشكل جعل القوى الغربية تدرك أنه من الضروري إجراء إصلاحات اجتماعية جوهرية في جنوب أفريقيا إذا ما أرادت الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية.

هذه الآثار الدولية والإقليمية والداخلية عمقت الشعور بعدم الأمان وبالتهديد داخل نظام جنوب أفريقيا، ودفعته إلى السعي لإعادة تشكيل سياسته الخارجية، حيث راح يؤكد على تعرضه لعدوان خارجي مدعوم من الشيوعية العالمية، واستجابة لهذا الوضع اعتمدت السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا محاور ثلاثة: أولها - استراتيجي، وثانيها - اقتصادي / دبلوماسي وثالثها - عسكري وذلك على النحو التالي:

أ - فعلى المستوى الاستراتيجي - تم تبني "الاستراتيجية الوطنية الشاملة" كأيديولوجية للبقاء بالنسبة للجماعة البيضاء، وعلى نحو ما ورد في الكتاب الأبيض بشأن الدفاع الصادر عام ١٩٧٧م فإنه:

"قد تم صياغة الاستراتيجية الوطنية الشاملة على أعلى المستويات، ذلك أن الدفاع عن الجمهورية ليس مسؤولية وزارة الدفاع وحدها بل على العكس ... أنه مسؤولية كل جماعة سكانية وعليه فإن الاستجابة الفعالة تفرض "التفاعل والتنسيق في كافة الميادين العسكرية والسيكولوجية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والتكنولوجية، والدبلوماسية، والأيديولوجية والثقافية..إلخ".

وفي إطار هذه الاستراتيجية تم تحقيق مايلي:

(١) إنشاء إدارة الأمن الوطني NSMS ويوجد على قمتها مجلس أمن الدولة SSC الذي يتشكل نصف أعضائه من كبار الضباط ورؤساء الأجهزة الأمنية وقد أدى ذلك إلى تمتع النخبة العسكرية بنفوذ سياسي فاق نفوذ البرلمان والحزب الوطني الحاكم وإلى تواري نفوذ السياسيين المدنيين بشكل أسفر عن عسكرة الدولة.

(٢) زيادة حجم الجيش، وهيكله، وتزايد نفقات الدفاع بصورة كبيرة ، هذا بالإضافة إلى توسيع نطاق التجنيد وزيادة سنوات الخدمة العسكرية من عام إلى عامين، وتشجيع النسوة على الالتحاق بالجيش فضلاً عن تجنيد السود، والهنود، والملونيين.

(٣) توجيه البحوث والدراسات في المؤسسات العلمية والتعليمية وجهة عسكرية سواء فيما يتعلق بالتدريب العسكري، أو إنتاج الأسلحة، وتوجيه أجهزة الأعلام وجهة تقوى عقلية الحصار.

(٤) تطوير المؤسسة الصناعية / العسكرية، وتعزيز الروابط بين الصناعات الخاصة ورجال المال من جانب، وبين جهاز الأمن من جانب آخر، وقد تمحور ذلك حول الهيئة العسكرية المحدودة لجنوب أفريقيا (أرمسكور)، وهى الجهاز المتحكم في بحوث التسليح والتنمية والصناعات الحربية، وقد أسفر ذلك عن تصاعد دور المؤسسة الصناعية / العسكرية لتصبح فاعلاً أساسياً في عملية الحكم من جهة، وعن

تمكن جنوب أفريقيا من أن تكون فى عداد الدول المصدرة للأسلحة، ومن المنتجين للرؤوس الذرية من جهة أخرى.

وباختصار فإن القدرة التكنولوجية والعسكرية للنظام قد تطورت مع حظر بيع السلاح إليه، بصورة زودته بأدوات متطورة لمواجهة أعدائه الإقليميين.

ب - وعلى المستوى الاقتصادى / الدبلوماسي - فإن تغير ظروف البيئة الإقليمية دفع بجنوب أفريقيا إلى السعي للعمل "منفردة" ومستقلة عن الغرب في إطار بيئتها الإقليمية الجديدة، فدعا رئيس الوزراء "بوتا" (١٩٧٩م - ١٩٨٩م)، إلى إقامة تحالف سلمي لدول الجنوب الأفريقي، ورغم أنه قد ورث مفهوم "التحالف" من أسلافه إلا أن الأحداث منذ منتصف السبعينيات وانهيار الحواجز الاستعمارية التي كانت تحيط ببريتوريا دفعت بفكرة التحالف لتشكيل أحد المبادرات الكبرى في السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا.

فالتحالف من وجهة نظر جنوب أفريقيا - يجب أن يضم (بوتسوانا، وليسوتو، وسوازيلاند، ومالاوي، وروديسيا، وناميبيا وجنوب أفريقيا)، وربما زامبيا وموزمبيق وكان "بوتا" يأمل في أن تؤدي هيمنة جنوب أفريقيا الاقتصادية على التحالف إلى حدوث تفاعل إيجابي في الميادين السياسة الأمنية، يحقق الاستقرار في جنوب أفريقيا، ويحسن صورتها الدولية على نحو يرفع الحرج عن الدول الغربية ويقلل انتقادات الدول الأفريقية لها في تعاملها مع بريتوريا.

وعلى أية حال فإن فكرة التحالف لم يتم إرساؤها على تصور واضح لحقائق الوضع الإقليمي الجديد، ثم إنها تجاهلت احداث تغيير في داخل جنوب أفريقيا ، بل وغالت من قوة جذب التفوق الاقتصادي لجنوب أفريقيا، كما غالت في مخاوفها بشأن التهديد الشيوعي فضلاً عن أنها قللت من أهمية العوامل السياسية والأيديولوجية ومدى اتساقها في دفع عملية التعاون، وفي نفس الوقت فإن أياً من

الدول الأفريقية لم تكن مستعدة للاعتراف بالبانتوستانات، في إطار التحالف، ولا بروديسيا تحت حكم الأقلية البيضاء ولا باستمرار احتلال جنوب أفريقيا لناميبيا.

وقد أدى رفض بوتسوانا، وليسوتو، وسوازيلاند الانضمام إلى التحالف فضلاً عن استقلال روديسيا (زيمبابوي)، عام ١٩٨٠م ، إلى موت فكرة التحالف وظهور مجلس تنسيق التنمية لدول الجنوب الأفريقي - الذي استبعدت منه جنوب أفريقيا - بهدف أساسي يتمثل في تقليل التبعية الاقتصادية لجنوب أفريقيا.

ج - وعلى المستوى العسكري - فإنه مع فشل فكرة التحالف، ومع تصاعد التهديد الداخلي والإقليمي لجنوب أفريقيا فإن اعتبارات الأمن قد تغلبت على الطموحات المتعلقة بالتعاون الإقليمي، ولجأت بريتوريا إلى سياسة تدخلية من خلال الهجوم على الدول المجاورة والقيام بأعمال تخريبية داخلها تحت دعاوي إيوائها لحركات التحرير، وكان الجيش الذي أصبح الفاعل الرئيسي في صنع السياسة قادراً على تقديم هذا المسلك لتأكيد الهيمنة الإقليمية.

وعلى عكس فورستر الذي آثر اللجوء إلى الدبلوماسية فإن بوتا استخدم الإدارة العسكرية لإشاعة حالة عدم الاستقرار في الدول المجاورة لتظهر جنوب أفريقيا أكثر استقراراً أمام الجماعة الدولية.

المرحلة الخامسة: الردع، والإصلاحات الداخلية المحدودة ١٩٨٠م - ١٩٨٤م:

منذ بداية الثمانينيات تصاعد الكفاح المسلح داخل جنوب أفريقيا على يد كوادر المؤتمر الوطني الأفريقي، ومؤتمر الوحدة الأفريقية إلى حد ما، وذلك انطلاقاً من الدول المجاورة، فقد وجهت الهجمات ضد أهداف استراتيجية واقتصادية هامة، وضد أهداف ذات طبيعة رمزية، ووصل عدد هذه الهجمات في الفترة من ١٩٨١م - ١٩٨٨م نحو ٨٨٥ هجوماً كان أهمها الانفجار الذي حدث في مؤسسة ساسول للبترول في يونيو عام ١٩٨٠م، والانفجارات في العديد من محطات الكهرباء في

شرقي الترنسغال في يوليو ١٩٨١م ، والانفجار في المفاعل النووي في كوبرج KOEBERG في ديسمبر ١٩٨٢م ، ثم ذلك الانفجار الذي دمر مقر قيادة جيش الدفاع في قلب بريتوريا في مايو ١٩٨٣م .

على أنه رغم تصاعد الكفاح المسلح في الداخل، إلا أن الظروف الدولية في هذه الفترة قد مكنت جنوب أفريقيا من المواجهة، وهيأت لها فرصا أفضل من حرية الحركة فقد تولى "ريجان" السلطة في الولايات المتحدة ، وتولى حزب المحافظين بزعامة "تاتشر" السلطة في بريطانيا ، وكلاهما رفض أية مقاطعة اقتصادية رسمية لجنوب أفريقيا تحت دعاوي مختلفة، وقد تبنت الإدارة الأمريكية منذ ذلك الحين ما عرف بإسم سياسة "الارتباط البناء" التي تهدف في رأيها الى تشجيع عملية التحول السلمي والمحكوم في جنوب أفريقيا عن طريق تحسين الظروف المعيشية للسود، وخلق المزيد من الفرص أمامهم وزيادة القدرة التفاوضية لهم ، والعمل على تحقيق إصلاحات داخلية من شأنها تقويض الحواجز الاجتماعية واللونية في الخدمات العامة ، وذلك بغية الوصول في النهاية إلى وضع "اقتسام السلطة" بين البيض والسود في أجهزة الحكم ، وليس الوصول إلى صيغة "صوت واحد للرجل الواحد" ولذلك دعت الإدارة الأمريكية الشركات الأمريكية إلى تجاهل الحاجز اللوني في التوظيف والتدريب داخل جنوب أفريقيا، تحت زعم أن المقاطعة الاقتصادية غير بناءه لإنها ستضر أول ما ستضر بأوضاع السود من جهة ، وستؤدي إلى تكريس عقلية الحصار ومن ثم العنف والتشدد لدى البيض من جهة أخرى، وستكون بمثابة حرب اقتصادية لن تفضي إلى الوصول إلى النظام الاقتصادي الحر المرغوب من جهة ثالثة.

واستغلالاً لهذا المناخ المواتي الذي وفرته سياسة "ريجان" بشأن الارتباط البناء واستفادة من تطور القدرة العسكرية لجنوب أفريقيا ولمواجهة التهديد المتصاعد من جانب المؤتمر الوطني الأفريقي الذي يتخذ من الدول المجاورة قواعد انطلاق له،

فإن جنوب أفريقيا دشنت سياسة جديدة في علاقاتها بدول المواجهة الأفريقية هي سياسة الردع وهو ما يسمونه ALA CARTE التي تنطوي على الأكراه العسكري والاقتصادي بغية إشاعة عدم الاستقرار في الدول المجاورة وجعلها في وضع دفاع عن نفسها على نحو يجعلها مضطرة في النهاية إلى إغلاق معسكرات كل من المؤتمر الوطني الأفريقي، وسوابو، وطرد كوادرهما من أراضيها وذلك على النحو التالي:

أ - ففي المجال العسكري - قامت جنوب أفريقيا بغارات انتقامية داخل أراضي الدول المجاورة (موزمبيق - زيمبابوي - ليسوتو) وساعدت حركات التمرد في كل من أنجولا وموزمبيق (يونيتا، ورينامو) على التوالي لإشاعة حالة عدم الاستقرار فيهما، وقد كانت أشهر هذه الغارات قيام القوات الخاصة لجنوب أفريقيا بالتسلل داخل أراضي ليسوتو في ديسمبر ١٩٨٢م وقيامها باغتيال اثنا عشر عضواً من كوادر المؤتمر الوطني الأفريقي في العاصمة "ماسيرو"، ولم يكد يمر شهر على هذه الغارة حتى قامت حكومة ليسوتو بطرد مائة من كوادر المؤتمر الوطني خارج أراضيها.

ب - في المجال الاقتصادي - فإن جنوب أفريقيا راحت تطبق شكلاً من أشكال الحصار الاقتصادي على الدول المجاورة كان أشهره ما قامت به ضد ليسوتو أيضاً عام ١٩٨٥م ، والذي أدت آثاره فيها لا يزيد عن شهر عن وقوع انقلاب عسكري في هذه المملكة استجاب على الفور لرغبات جنوب أفريقيا في إغلاق مكاتب المؤتمر الوطني الأفريقي.

وإذا كانت جنوب أفريقيا قد اعتمدت سياسة الردع أسلوباً لمواجهة الدول المجاورة ، إلا أنها لجأت إلى أسلوب الإغراء في الداخل حينما أجرت إصلاحات قانونية ودستورية في نظامها عام ١٩٨٤م، أسفر عن فتح منافذ للتعبير السياسي للجماعة الهندية والملونة في إطار البرلمان الثلاثي وأن استبعدت السود كلية من هذه العملية. ولم تكن هذه العملية الإصلاحية موجهة للداخل فحسب، وإنما موجهة

للخارج أيضاً الذي نظر إليها بإعتبارها مجرد بداية لتغيير سياسي شامل وتعبيراً عن حسن النية والتزاماً من جانب حكومة جنوب أفريقيا بالاستمرار في مسيرة الإصلاح شريطة توافر المناخ لاستمرار هذه العملية.

وقد آتت سياسة الإكراه والأغراء أكلها حيث عقدت سوازيلاند اتفاق عدم اعتداء مع جنوب أفريقيا عام ١٩٨٢م ووقعت جنوب أفريقيا مع أنجولا اتفاقاً لوقف إطلاق النار (اتفاق لوساكا)، أوائل عام ١٩٨٤م، بهدف فض الاشتباك في جنوبي أنجولا بين قوات جنوب أفريقيا وكوبا، وسوابو، وفي مارس من نفس العام تم توقيع ميثاق عدم إعتداء بين جنوب أفريقيا وموزمبيق (اتفاق نكوماتي)، تتعهد جنوب أفريقيا بموجبه بوقف دعمها لقوات رينامو في مقابل إغلاق موزمبيق لقواعد المؤتمر الوطني الأفريقي فيها.

وقد لاقت هذه الاتفاقات - وبخاصة نكوماتي - ترحيباً في جنوب أفريقيا ومن جانب الدول الغربية التي اعتبرتها انقلاباً دبلوماسياً لصالح جنوب أفريقيا وتاتي زيارة "بيك بوتا" للدول الإوروبية في مايو ١٩٨٤م، لتشكل مظهراً من مظاهر بداية خروج جنوب أفريقيا من عزلتها الدبلوماسية فقد رحب القادة الأوروبيون "ببوتا" واشادوا بجهوده على مستوى "الوفاق الإقليمي" والإصلاحات الداخلية.

المرحلة السادسة: تدهور الوضع الداخلي والدولي لجنوب أفريقيا ١٩٨٥م - ١٩٨٩م:

رأينا كيف أن الأوضاع والممارسات الداخلية لجنوب أفريقيا تشكل محدداً أساسيا لموقف واستجابة الجماعة الدولية حيالها، وقد ازداد هذا الأمر وضوحاً في أعقاب إعلان حالة الطوارئ الأولى في يوليو ١٩٨٥م، عندما واجهت بريتوريا أزمة سياسية وأمنية عبرت عن نفسها في انتشار أعمال العنف والمعارضة المنظمة وغير المنظمة في الريف والحضر.

وقد بدأت هذه الانتفاضة الجديدة في سبتمبر ١٩٨٤م، كرد فعل مباشر لزيادة إيجارات المساكن في بعض مدن السود ، غير أن الأزمة كانت أبعد بكثير من ذلك، وترجع إلى توتر سياسي واقتصادي أدى إلى انخفاض مستوى معيشة السود، ثم إن بريتوريا لم تلق بالاً لطموحات السود في المشاركة السياسية في إطار البرلمان الثلاثي الذي شكلته في سبتمبر ١٩٨٤م.

وقد جاء تشكيل الجبهة الديمقراطية المتحدة - كمظلة لكل التنظيمات المعارضة للأبارتهيد وللدستور الجديد - لتكون بمثابة تعبير عن حالة الاحباط لدى السود من أي احتمال لتحول سلمي في النظام العنصري.

وقد انتشر العنف والعنف المضاد في كافة أنحاء البلاد، ودفع بجيش الدفاع إلى المدن والأحياء لفرض النظام على نحو جعل للجيش دوراً سياسياً مركزياً ، غير أن ذلك لم يجد فتيلاً فأعلنت حالة الطوارىء الأولى في يوليو ١٩٨٥م بضغوط من جانب الجيش، ورغم ذلك استمر العنف وهبطت قيمة الراند وهربت الاستثمارات وعلت دعوات من جانب الغرب تدعو للمقاطعة الاقتصادية لجنوب أفريقيا، وقد أجبر ذلك حكومة بريتوريا على رفع حالة الطوارئ في ٦ مارس ١٩٨٦م غير أن ذلك قد أدي الى رد فعل عكسى إذ انتشرت حالات العصيان بين السود ، واتسع نطاقها فعادت حكومة جنوب أفريقيا لتفرض حالة الطوارئ مرة أخرى في ١٢ يونيو ١٩٨٦م في كافة أنحاء البلاد، ولتذهب أبعد من ذلك حين دفعت قواتها للقيام بغارات على قواعد المؤتمر الوطني الأفريقي في بتسوانا وزامبيا وزيمبابوي، وهو ما أدى إلى تدهور علاقاتها مع جيرانها وانهيار الاتفاقات التى عقدتها في المرحلة السابقة، وهكذا فشلت السياسة الإقليمية لبرويتوريا في تحقيق الاستقرار الداخلي، وبنفس القدر فإن عدم الاستقرار الداخلي قد أدى إلى فشل السياسة الإقليمية لجنوب أفريقيا. واتجهت بريتوريا إزاء هذا الوضع إلى تغليب فرض الأمن في داخلها على طموحاتها الإقليمية والدولية ، بل ظهر في داخلها وخصوصاً في صفوف الجيش

إشارات تعبر عن العداء للغرب والتشكك في دوافعه تجاه جنوب أفريقيا ،عبرت عن نفسها في السعي للتعاون غير المباشر مع موسكو لتأمين عقد اتفاقات سلام مع أنجولا.

وقد جاءت الهزيمة العسكرية المريرة لقوات جنوب أفريقيا على يد القوات الكوبية في جنوبي أنجولا في يوليو ١٩٨٧م، لتشكل عاملاً سياسياً في تغيير توجهات جنوب أفريقيا فيما يتعلق باللجوء إلى الخيار العسكري ولتفرز العديد من الآثار داخلياً وإقليمياً ودولياً وذلك على النحو التالي:

أ - فعلى المستوى الداخلي ظهرت مطالب متصاعدة بضرورة تقليل الأنفاق العسكري إزاء فشل الجيش داخلياً وخارجياً، وإزاء تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد في وقت تحتاج فيه البلاد لقدر من الإصلاح الاقتصادي يفتح الطريق أمام الإصلاح السياسي.

ب - وعلى المستوى الإقليمي فإن الهزيمة قد فتحت الطريق أمام استقلال ناميبيا عام ١٩٩٠م، ومكنت جنوب أفريقيا من الاتفاق مع أنجولا على إغلاق معسكرات المؤتمر الوطني الأفريقي فيها، وعلى تصفية الوجود الكوبي فيها، وهو ما وفر مناخاً مواتياً مكن "بوتا" من القيام بزيارات لعدة دول أفريقية شملت مالاوي وموزمبيق حيث تم إبرام العديد من الاتفاقيات مع موزمبيق تتعلق بالأمن والعمالة والنقل والطاقة والصحة في سبتمبر ١٩٨٨م، وهو الأمر الذي أوضح أن العقوبات الدولية على بريتوريا قد جعلتها أكثر اعتماداً على جيرانها، هذا رغم سعيها لفرض عقوبات مضادة عليهم.

جـ - وعلى المستوى الدولي - فإن المفاوضات غير المباشرة مع موسكو لتحقيق استقلال ناميبيا وسحب القوات الكوبية من أنجولا قد أدت إلى تحولات إيجابية في الرأي العام الأبيض داخل جنوب أفريقيا تجاه موسكو، وقد تعززت هذه التحولات

بإصلاحات جوربا تشوف، وبالتطورات التى بدأت تحدث في أوروبا الشرقية منذ عام ١٩٧٩م، ولم يعد ينظر إلى موسكو كنصير وسند للثورة السوداء داخل جنوب أفريقيا.

وهكذا فمع نهاية فترة حكم "بوتا" ظهر واضحاً لدى حكومة جنوب أفريقيا أن إصرارها على استخدام القوة العسكرية داخلياً وإقليمياً إنما يشكل تهديداً لوجود الجماعة البيضاء في جنوب أفريقيا ولمصالحها السياسية والاقتصادية ، فاتجهت بريتوريا إلى البحث عن مخرج من خلال الأساليب السلمية.

المرحلة السابعة: التحولات الداخلية وتحسين المركز الدولي لجنوب أفريقيا ١٩٩٠م:

ورث "دي كليرك" بيئة متشابهة مع تلك التي تركها سلفه "بوتا" طوال أحد عشر عاماً خلت ، ورغم أنه استمر في زيارة الدول الأفريقية السوداء التي بدأها سلفه عشية إبرام اتفاقات استقلال ناميبيا، إلا أن مسلكه في التعامل مع هذه البيئة كان مختلفاً كلية.

فقد اقتنع "دي كليرك" بأن الوضع الدولي لبلاده لا يمكن أن يتحسن دون إحداث تغيير جوهري في الوضع السياسي الداخلي، وسعياً لتحقيق ذلك وتجنباً لمعارضة اليمين الأبيض المحافظ - وهى المعارضة التي سادت طوال فترة حكم سلفه ، فإنه دشن سلسلة من الإصلاحات السياسية الراديكالية التي لم تشهدها جنوب أفريقيا من قبل، ممهداً الطريق لتغييرات دستورية وسياسية جوهرية في الداخل، الأمر الذي كان له انعكاسات إيجابية على السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا أسفرت عن تحسن المركز الدولي للبلاد.

فقد بدأ الرئيس الجديد - "دي كليرك" - عهده بتشكيل حكومة حرص فيها على تأكيد الطابع المدني للحكم، وخفض الخدمة العسكرية من عامين إلى عام ،

واتجه إلى تحجيم الدور السياسي للجيش، وللهيئة العسكرية المحدودة لجنوب أفريقيا (ارمسكور)، حيث عرض بيع أسهمها إلى مستثمرين من القطاع الخاص ، وإعاد إظهار الدور السياسي الفاعل للحزب الوطني الحاكم بشكل مكنه من قيادة عملية التغيير التالية.

وقد شكلت هذه السياسات مقدمات لرفع الحظر المفروض على نشاط حركات التحرير الأفريقية والإفراج عن المعتقلين السياسيين وإطلاق سراح "نلسون مانديلا"، وإلغاء كافة التشريعات العنصرية وهو ما فتح الطريق أمام الدخول في مفاوضات داخلية بين كافة الأطراف الفاعلة في جنوب أفريقيا بهدف صياغة نظام جديد للبلاد.

ولقد عبرت السياسات والممارسات السابقة عن قناعة "دي كليرك" بإنه من الصعوبة بمكان تحقيق الأمن الداخلي وتحسين المركز الدولي لبلاده من خلال القهر الداخلي والإقليمي أو من خلال الممارسات الدبلوماسية الخارجية ، وقد أسفرت هذه السياسات والممارسات عن تضاؤل حالة العنف في البلاد ، وأن اتخذت مسارات أخرى في شكل صراعات بين السود والسود، وصراعات بين البيض والبيض، وصراعات بين بعض قطاعات السود وبعض قطاعات البيض لكنها في المحصلة لم تعد كلها موجهة ضد النظام الحاكم في جنوب أفريقيا.

وعلى المستوى الأفريقي فإن هذه السياسات الداخلية الجديدة قد أدت إلى الآتي:

أ - انفتاح جنوب أفريقيا على القارة الأفريقية على نحو غير مسبوق فمنذ تولي "دي كليرك" السلطة عام ١٩٨٩م، وحتى منتصف عام ١٩٩٣م، زار العديد من الدول الأفريقية ونذكر منها (ساحل العاج والسنغال وكينيا ونيجيريا)، هذا بالإضافة إلى معظم دول الجنوب الأفريقي ، وحدث تبادل للزيارات قامت بها العديد من الوفود الرسمية للدول الأفريقية، استهدفت تحقيق التعاون في كافة الميادين السياسية

والاقتصادية والثقافية والعلمية، ونذكر من هذه الدول التي دخلت ميدان التعاون مع جنوب أفريقيا: (المغرب، والجزائر، وتونس، وساحل العـاج، والسـنغال، ونيجيريـا، وسيراليون، وغانا، وبوركينا فاسو، ومالي، وزائـير، والكنغـو، والكـاميرون، وكينيـا، وموريشيوس، وجزر القمر، وسيشل، ومدغشقر)..إلخ.

ب - كما افتتحت خطوط ملاحية جوية مباشرة بين جنوب أفريقيا وكل من مصر وكينيا ودول غرب أفريقيا (من خلال شركة الطيران الأفريقي)، وزائير وزيمبابوي وناميبيا وسيشل وموريشيوس وساحل العاج .. إلخ.

جـ - وشاركت منظمات الإغاثة لجنوب أفريقيا وبحريتها في مشروعات الإغاثة في الصومال.

د - واقيمت العلاقات الدبلوماسية بين جنوب أفريقيا وبين حوالي ٢٢ دولة أفريقية لجنوب أفريقيا لبعض منها تمثيل دبلوماسي فيها على مستوى مكاتب رعاية المصالح أو مكاتب تمثيل، ويوجد ثلاث من بين هذه الدول رفعت مستوى التمثيل إلى مستوى السفارة (ساحل العاج في أبريل ١٩٩٢م والجابون في نوفمبر ١٩٩٢م والكنغو في مارس ١٩٩٣م)، وأهم الدول التى يوجد بها تمثيل دبلوماسي لجنوب أفريقيا هي:

(أنجولا - بوتسوانا - الرأس الأخضر - جزر القمر (غير مقيم) - الكنغو - ساحل العاج - الجابون - كينيا - ليسوتو - مدغشقر - مالاوي - موريشيوس - المغرب - موزمبيق - ناميبيا - رواندا (غير مقيم) ساتومي وبرنسيب (غير مقيم) - سوازيلاند - زائير - زامبيا - زيمبابوي - مصر).

هـ - وفي المقابل فإن عدداً من الدول الأفريقية قد أقام شكلاً من أشكال التمثيل الدبلوماسي المحدود مع جنوب أفريقيا ومن هذه الدول:

(أنجولا - بتسوانا - جزر القمر - ليسوتو - مالاوي - موريشيوس - المغرب - موزمبيق - ناميبيا - رواندا - سوازيلاند - زيمبابوي - مصر.. إلخ).

وعلى المستوى الدولي - فقد تحسنت علاقة جنوب أفريقيا بالعديد من دول العالم التي كانت قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية أو تلك التي لم تكن قد أقامت علاقات دبلوماسية معها أصلاً وذلك على النحو التالي:

أ - فقد تحسنت وتطورت العلاقات بين جنوب أفريقيا ودول الخليج العربي في كافة الميادين فاقامت جنوب أفريقيا معرضاً تجارياً "بدبي" في أكتوبر ١٩٩٢م، وشاركت في معرض الدفاع (ايدكس ٩٣)، حيث عرضت مختلف أنواع أسلحتها المتطورة وتم فتح خطوط ملاحة جوية بين الأمارات وجنوب أفريقيا بشكل أسفر عن إنهاء القرار الصادر عن مجلس وزراء الأمارات في عام ١٩٧٥م، والخاص بمنع التعامل مع حكومة جنوب أفريقيا حيث ألغى هذا القرار في يناير ١٩٩٣م وبدأت مؤسسات سعودية في توظيف استثماراتها في جنوب أفريقيا وافتتحت جنوب أفريقيا مكتب تمثيل تجاري لها في البحرين في أكتوبر ١٩٩٢م، وقام وزير التنمية والصناعة البحريني بزيارة جنوب أفريقيا في نوفمبر ١٩٩٢م، لتعزيز التعاون بين البلدين.

ب - وقد افتتحت الهند مركزاً ثقافياً لها في جنوب أفريقيا له صلاحيات قنصلية في أكتوبر ١٩٩٢م، وأقامت كوريا الجنوبية تمثيلاً دبلوماسياً لها مع جنوب أفريقيا على مستوى السفارة في مارس ١٩٩٣م، وكان حجم التبادل التجاري بينهما قد وصل إلى ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٩١م.

جـ - وفيما يتعلق بالعلاقات مع روديسيا فإنه بنهاية عام ١٩٩٠م، قام وفد من جنوب أفريقيا بزيارتها للاتفاق على التعاون الاقتصادي في مجالات التعدين والطاقة والإدارة أعقبه افتتاح مكتب لرعاية المصالح في كلتا الدولتين ثم زيارة من جانب "دي كليرك" لروسيا أعقبها عودة العلاقات القنصلية في نوفمبر ١٩٩١م، ثم عودة العلاقات الدبلوماسية وتبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء في فبراير ١٩٩٢م.

د - وقد تحسنت العلاقات مع الصين منذ زيارة وزير خارجية جنوب أفريقيا "بيتربوتا" لها في أكتوبر ١٩٩١م، حيث اتفق على أقامة مركزين للدراسات الاكاديمية في كل من بريتوريا وبكين يتمتع أعضاؤهما بالصفة الدبلوماسية هذا في الوقت التي تقوم فيه الصين بتصدير بعض السلع بشكل مباشر إلى جنوب أفريقيا.

هـ - وهكذا تم تحسين المركز الدولي لجنوب أفريقيا بشكل غير مسبوق وقبل أن يتم الاتفاق أو التوصل إلى شكل النظام السياسي الجديد في جنوب أفريقيا فما هو الدور الإقليمي والدولي الذي يتوقع أن تمارسه جنوب أفريقيا في الفترة القادمة وما هى طبيعة هذا الدور وأهدافه؟

المحــور الثــالث

ـ الحروب الأهلية في أفريقيا « نماذج أفريقية ».

ـ اللاجئـون في المنازعـات الداخليـة في أفريقيـا (ليبيريـا، السـودان، روانـدا، بوروندي، الصومال).

ـ اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال قرصنة أم إرهاب الدولة (الأمريكية).

الحروب الأهلية في أفريقيا
نماذج أفريقية (*)

مقـــدمة

تعد ظاهرة الحروب الأهلية من أخطر الظواهر التى شهدتها القارة الأفريقية منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، بحكم ما أدت إليه هذه الحروب من قتل مئات الألوف من البشر وتشريد الملايين منهم كنازحين أو لاجئين، وتدمير البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، بل ووصل الأمر إلى حد انهيار دول وظهور محاور أفريقية تؤيد هذا الطرف أو ذاك، فضلاً عما أسفرت عنه هذه الحروب من تدخلات دولية، بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، وكل هذا وغيره جعل القارة الأفريقية من أفقر قارات العالم وأكثرها اضطراباً.

والملفت للانتباه في هذه الظاهرة أنها عصفت بدول قديمة (إثيوبيا، ليبيريا)، ودول حديثة (الصومال، أنجولا)، وامتدت في ربوع القارة، دونما تمييز بين دول فرانكفونية (رواندا، بوروندي، تشاد)، وأخرى أنجلوفونية (نيجيريا، أوغندا)، وثالثة لوزيفونية (أنجولا، موزمبيق، غينيا بيساو)، ورابعة عربية (السودان، الصومال)،

ثم إنها لم ترتبط بإقليم معين داخل القارة الأفريقية فنجدها في الشرق (الصومال، إثيوبيا، أوغندا)، وفي الغرب (نيجيريا، ليبيريا، سيراليون، غينيا بيساو)، وفي الوسط (رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية)، وفي الجنوب (أنجولا، موزمبيق)، وفي الشمال (السودان، الجزائر).

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ١٩٩٩م.

وفضلاً عما تقدم فالملاحظ أنها تخطت الحدود الأيديولوجية، فقد انفجرت الحروب الأهلية في دول تأخذ بالتوجهات الاشتراكية (إثيوبيا، الصومال، أنجولا)، وأخرى تأخذ بالتوجهات الرأسمالية (ليبيريا، نيجيريا، الكونغو الديمقراطية، أوغندا)، ولم تكن هذه الحروب مقصورة على فترة الحرب الباردة، بل إنها انفجرت في ظروف ما بعد الحرب الباردة (رواندا، بوروندي، ليبيريا، الصومال، سيراليون، غينيا بيساو)، وإن كانت قد اختلفت نوعياً، حيث أخذت في بعض الأحيان شكل إبادة الجنس (رواندا)، وازدادت ضراوة هذه الحروب بصورة أسفرت عن ألوف القتلي وملايين المشردين، بل وصل الأمر إلى انهيار دول (الصومال، غينيا بيساو، ليبيريا، سيراليون)، غير أنه من الملاحظ أن الطابع الغالب على الحروب الأهلية الأفريقية في فترة الخمسينات والستينات، أنها كانت حروباً انفصالية بدرجة أساسية (السودان، الكونغو الديمقراطية، نيجيريا)، وعبرت بشكل أو بآخر عن أزمة الاندماج الوطني في أفريقيا عقب الاستقلال، وكان التدخل الدولي في هذه الحروب محدوداً.

في حين أنها في السبعينات والثمانينات انصرفت بدرجة أساسية إلى الصراع على السلطة السياسية (إثيوبيا، أنجولا، موزمبيق)، وكانت في الغالب الأعم نتاجاً للصراع بين حركات التحرير الطامعة في السلطة، فضلاً عن التدخل الدولي في هذه الحروب كان واضحاً بدرجة كبيرة، ويحمل في طياته البعد الأيديولوجي.

أما في التسعينات فالملاحظة الأساسية لهذه الحروب أنها أسفرت عن انهيار دول (الصومال، ليبيريا ...)، وكانت نتاجاً بصورة أساسية لتطبيق برامج التكيف الهيكلي والتحول الديمقراطي عنوة وبضغوط دولية في العديد من الدول الأفريقية، وقد شهدت هذه الحروب في هذه الفترة تدخلات إقليمية بدرجة أساسية، وبمساندة دولية أحياناً، أو باستخدام عناصر المرتزقة (شركات الأمن)، (الكونغو الديمقراطية زائير سابقاً، سيراليون، ليبيريا)، وهو ما يعكس بشكل أو بآخر التأثيرات السلبية لظروف ما بعد الحرب الباردة.

وتجدر الإشارة في هذا المقام أن هناك عدداً من الحروب الأهلية استمرت منذ فترة الحرب الباردة إلى ما بعدها (السودان، رواندا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية)، وحروب أخرى تفجرت في فترة الحرب الباردة ثم توقفت (نيجيريا، موزمبيق، تشاد)، وحروب ثالثة تفجرت في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة (الصومال، ليبيريا، سيراليون).

استناداً لما سيتم عرض موجز لبعض حالات الحروب الأهلية في أفريقيا في فترة الحرب الباردة وما بعدها كما يلي:

- الحروب الأهلية في فترة الحرب الباردة.
- الحروب الأهلية الأفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

أولاً: الحروب الأهلية الأفريقية في فترة الحرب الباردة

لقد ذهب عدد من الأكاديميين والمسؤولين إلى رد كل الصراعات العنيفة في العالم الثالث، ومنها أفريقيا، إلى مجموعة العوامل المتشابكة ذات الطبيعة الداخلية مثل: ارتفاع معدل النمو السكاني، نقص الأرض، الزيادة السريعة في عدد الشباب الوافد إلى سوق العمل، وتدهور البيئة نتيجة للتصحر وتعرية التربة، والتلوث، وعدم العدالة في توزيع الدخول، واختلال التوازن بين الدول النامية والدول المتقدمة.. إلخ.

ويحاول هذا الفريق الاستدلال على وجهة النظر هذه بالعودة إلى التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبموجبها يتم تصنيف دول العالم (١٣٠ دولة فقط)، ارتكاناً على معايير التنمية البشرية مثل: توقعات الحياة، مستوى ونسبة التعليم، استهلاك الطاقة.. وغيره.

وقد توصل هؤلاء إلى القول بأن هناك علاقة طردية بين ظاهرة الفقر وبين ظاهرة الصراع وما يواكبها ويتبعها من ظاهرة الحروب الأهلية..، غير أن عملية

الارتباط بين الفقر والحروب الأهلية ليست قوية، ذلك أن المستويات العليا للصراع السياسي داخل المجتمعات إنما هي سبب في فقرها الدائم

- فالمجاعات على سبيل المثال، إنما هي نتيجة وليست سبباً للعنف، ذلك أن الحروب الداخلية تخرب البنية الأساسية وتدمر الاستثمارات، وتخرب رأس المال الاجتماعي، وتؤدي إلى التدهور البيئي، ثم إن العديد من الدول ذات الدخول المنخفضة قد تقدمت بخطى سريعة بعد أن تحقق فيها الاستقرار، وانخفض مستوى الصراع الداخلي فيها (ماليزيا، تايلاند، سنغافورة، كوريا الجنوبية، البرتغال، فنزويلا)، وفي المقابل فإن بعض الدول التي تقع في مستوى متقدم في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية تعد من الدول المتأثرة بالحروب الأهلية ومنها يوغوسلافيا.

ونخلص مما تقدم إلى القول بأن العلاقة بين مستوى التنمية والعنف، بين عدم العدالة في توزيع الدخل والعنف، بين أي متغير اقتصادي والعنف الذي يولد ظاهرة الحروب الأهلية، إنما هى علاقة معقدة إلى حد كبير بشكل لا يسمح لنا بالقول بأن المستويات المرتفعة من الدخل، أو تقليل عدم العدالة أو تقليل النمو السكاني يمكن أن يغير الظروف السياسية التي تقود إلى الحروب، بل على العكس مما تقدم فإن السياسات الرامية إلى التحديث، وإعادة توزيع الدخل بين الجماعات والأقاليم داخل الدول الواحدة.

إن كان لها أن تخفف من مستوى الصراع في بعض الدول، إلا أنها في المجتمعات التعددية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من البطالة، والاختلال في التوزيع بين الجماعات والأقاليم، بشكل يؤدي إلى اشتعال الصراع والحروب الأهلية.

وفي مواجهة المقولة السابقة والتي ترد أسباب ظاهرة الحروب الأهلية في أفريقيا إلى عوامل داخلية، ظهرت مقولة أخرى تردها إلى عوامل خارجية، ومفادها أن انتهاء الحرب الباردة قد أسفرت عن تزايد حالات الحروب الأهلية، ذلك أنه في فترة الحرب الباردة كان بمقدور كل معسكر أن يقدم العون لحلفائه لتحقيق الاستقرار،

ولو بالقوة لتحقيق مصالحه، ثم إن كل معسكر كان قادراً على ضبط سلوك حلفائه بشكل لا يسمح لهم بتصعيد الصراع الداخلي إلى الحد الذي يقود إلى مواجهة القوى الكبرى.

أو يقود إلى حرب أهلية طاحنة، وما أن انتهت الحرب الباردة، وانهار الاتحاد السوفياتي فلم تعد هناك حاجة لمساندة الحلفاء في دول العالم الثالث، فوجدت الأنظمة التسلطية نفسها دون سند دولي من جهة، ودون ضابط يضبط إيقاع سلوكها من جهة أخرى، فغالت في استخدام القمع ضد المعارضة أفراداً أو جماعات، وفي المقابل فإن حركات المعارضة بات بإمكانها الحصول على السلاح بسهولة من السوق العالمي، بتمويل من مبيعات المخدرات، أو بإعانات من أبنائها المهاجرين للخارج، أو بعون من الدول المجاورة بشكل أدى إلى تكثيف الصراعات، والحروب الأهلية، وما يترتب عليه من مخاطر وتهديدات، غير أن هذه المقولة على وجاهتها لا تفسر أسباب الصراع، ذلك أن الحروب الأهلية وجدت أثناء الحرب الباردة كما وجدت بعدها، وإن كانت قد زادت حدة وضراوة في الفترة الأخيرة، فإن ذلك يعد مؤشراً على أن العوامل الدولية هى عوامل مساعدة فقط في كبت الصراع الداخلي أو تأجيجه، وليست عوامل يمكن الاستناد إليها في تفسير ظاهرة الحروب الأهلية.

وإذا كانت المقولتان السابقتان لا تنهضان في تقديرنا أساساً لتفسير ظاهرة العنف والصراع وبالتبعية الحروب الأهلية، وإذا كان يمكن اعتبار كل الأسباب الآنفة الذكر عوامل مساعدة في تأجيج الصراع، وليست عوامل أساسية أو أصلية، فلم يعد هناك من مفر غير إعادة البحث والتفتيش عن المصدر الأصيل والحاكم لمثل هذه الصراعات والحروب، ويمكن القول وبإيجاز أنه يمكن رد ظاهرة العنف وبالتالي ظاهرة الحروب الأهلية إلى أزمة الاندماج الوطني التي تعيشها الدول الأفريقية منذ الاستقلال، والتي جعلت من الصعوبة بمكان على النظم الحاكمة "بناء الدولة" فيها ناهيك عن "بناء الأمة".

فبالرغم من شيوع ظاهرة التعددية في معظم مجتمعات دول العالم (٢٠ دولة فقط يمكن اعتبار مجتمعاتها مجتمعات أحادية نسبياً)، إلا أن مشكلة التعددية في المجتمعات الأفريقية على درجة كبيرة من التعقيد، ذلك أنه رغم الخفة السكانية النسبية لمعظم الدول الأفريقية - ثلثي الدول الأفريقية جنوب الصحراء لا يزيد عدد السكان في كل منها على خمسة ملايين نسمة - إلا أن بعضها يضم داخل حدوده ما يزيد على مئة جماعة إثنية: السودان نحو ٥٩٧ جماعة، نيجيريا نحو ٤٥٠ جماعة، وإثيوبيا نحو ٩٠ جماعة.. إلخ، ثم إنه يقدر أن نصف عدد اللغات في العالم هي لغات أفريقية، وقد ألقى ذلك بكاهله على الدول الأفريقية الحديثة، التي فرض عليها هذا الواقع ضرورة العمل على تعزيز الشعور بالولاء الوطني، وتجسيد مفهوم المواطنة بين الأغلبية العظمى من جماعاتها الإثنية، والتي تختلف لغاتها وثقافتها، ودياناتها، ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية وقيمها اختلافاً بيناً، وذلك بغية تحقيق الاستقرار في الجسد السياسي.

غير أن الكثير من أنظمة الحكم الأفريقية، قد عجزت عن التعامل مع هذه المشكلة، إما لتعقيداتها وإما لفساد هذه الأنظمة، وتحيزاتها لجماعة إثنية على حساب غيرها، مما أضعف قدراتها التوزيعية على الوفاء ولو بالحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات الإثنية، وإما لاتساع مساحة أقاليم الدول الأفريقية، وسيادة الطابع الصحراوي أو الغابي عليها، وهو ما أقعد نظم الحكم فيها عن تحقيق السيطرة على كامل الأقاليم ولو كرهاً، وذلك لتخلف طرق ووسائل النقل فيها، وإما نتيجة لتداخل الجماعات الإثنية عبر حدود الدول المجاورة بشكل حال دون إمكانية تحقيق السيطرة على كامل المواطنين، وإما نتيجة لتدخلات قوى إقليمية ودولية رأت من مصلحتها ضرورة تقويض الاستقرار في هذه الدولة أو تلك لاعبة على أوتار الاختلافات الإثنية، وتعرض هذه الجماعات أو تلك للاضطهاد والقمع على يد الجماعة الحاكمة.

إزاء هذا وذاك بات من الصعوبة بمكان على نظم الحكم الأفريقية إدارة هذه الأزمة سلمياً في هذا التعدد الإثني، وما يحمله في طياته من تشتت في الولاءات الفرعية التي تعلو - إن لم تكن تجب - الولاء الوطني.

ولقد حاولت بعض نظم الحكم الأفريقية إدارة هذه الأزمة بالأخذ بواحد أو أكثر من الأساليب الثلاثة التالية:

أولاً، أسلوب الاستبعاد أو الفصل: وهو الأسلوب الذي طبقه النظام العنصري في جنوب أفريقيا لفصل الجماعات الأفريقية عن الجماعة البيضاء، في إطار من البانتوستانات، تحت دعوى استحالة التعايش، وقد فشل هذا الأسلوب فشلاً ذريعاً.

الثاني، أسلوب الاندماج الطائفي الإكراهي: والذي يقوم على استيعاب كافة الجماعات الإثنية الأخرى في إطار من ثقافة ولغة وديانة الجماعة الحاكمة وقد طبق هذا الأسلوب في إثيوبيا (الأمهرا)، كما طبق في مواجهة الجنوبيين، ولكنه فشل هو الآخر في تحقيق الاستقرار.

الثالث، أسلوب الاندماج الوظيفي: وهو يبدأ من تقاسم السلطة والثروة بين الجماعات المختلفة داخل الدولة الواحدة، إلى إعطاء الحكم الذاتي للأقاليم والجماعات المختلفة، إلى الأخذ بفيدرالية الدولة، إلى منح حق تقرير المصير والاستقلال، وهذا الأسلوب لم يطبق في أفريقيا إلا نادراً، وحتى في الحالات التي طبق فيها تقاسم السلطة (جنوب أفريقيا)، والحكم الذاتي (السودان)، والفيدرالية (نيجيريا، والكاميرون، وتنزانيا)، فإنه فشل في تحقيق غاياته مما يفصح عن أن اللجوء إليه كان بمثابة عمليات تاكتيكية مرحلية، للعودة إلى الاندماج الإكراهي الطائفي مرة أخرى.

غير أن تجربة موريشيوس تعطي مثالاً حياً على أن هناك إمكانية للتعامل مع الاختلافات الإثنية واستيعابها في الهياكل الاجتماعية والسياسية، من خلال نظام انتخابي يسمح بتمثيل مختلف الجماعات، ونظام اقتصادي يسمح بتحقيق قدر من

عدالة التوزيع، ومن خلال سياسة ثقافية داعمة لمختلف اللغات والعقائد، وقد ولد هذا وذاك شعوراً بالوحدة في إطار التنوع.

إن أزمة الاندماج الوطني في أفريقيا على النحو الذي حددناه، والتعامل معها بالشكل الذي تم تحليله قد أسفرت عن حروب أهلية متعددة داخل المجتمعات الأفريقية، مع إمكانية استمرارها وتفاقمها، طالما بقيت المشكلة الرئيسة - الاندماج الوطني - دون حل سلمي مقبول يكفل تحقيق الحد الأدني من مطالب مختلف الجماعات الإثنية، وبالشكل الذي يسمح بتعميق الولاء الوطني وإعلائه على ما عداه من ولاءات، وليس أدل على قولنا السابق أن نحو نصف دول العالم قد جرب مؤخراً صراعاً داخلياً إثنياً، فمن بين ٨٢ صراعاً مسلحاً وقعت في الفترة من ٨٩ - ١٩٩٢م فإن ٧٩ منها كان صراعاً داخلياً.

وهناك العديد من النماذج للحروب الأهلية الأفريقية في فترة الحرب الباردة ويمكن الإشارة إلى بعضها بإيجاز على النحو التالي:

أولاً: فترة الخمسينيات والستينيات

١ - السودان

وتعد الحروب الأهلية فيها أول وأقدم حرب أهلية وقعت في أفريقيا فقد تجاهلت النخبة الحاكمة الشمالية/ العربية/ المسلمة، من وجهة نظر الجنوبيين مصالح الجنوبيين ومطالبهم أثناء الفترة الانتقالية قبل الاستقلال، فلم يتم دعوتهم للمشاركة في المفاوضات التي قادت للاستقلال، وتم تجاهل مصالحهم في إطار عملية "السودنة" حيث تم تفضيل الشماليين عليهم في المناصب الشاغرة عشية الاستقلال، ورغم مطالبتهم بضرورة الأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة إلا أنه تم تجاهل ذلك عقب الاستقلال مباشرة، فما كان منهم إلا الاحتكام إلى السلاح منذ عام ١٩٥٥م حتى ١٩٧٢م، والعودة إليه مرة أخرى منذ عام ١٩٨٣م وحتى الآن.

ولقد واجهت أنظمة الحكم المتعاقبة في السودان هذا التمرد في الجنوب باستخدام أشد أشكال البطش والتنكيل والقمع رغبةً منها في تحقيق اندماج إكراهي طائفي من خلال تعريب وأسلمة الجنوب الزنجي غير المسلم، وقد تصاعدت أعمال التنكيل والبطش منذ تولي "عمر البشير" الحكم في السودان عام ١٩٨٩م، تحت راية "الجبهة القومية الإسلامية" وقد دفع ذلك بألوف السودانيين إلى الهروب من ويلات تلك الأعمال إلى الدول المجاورة، .إما بحكم معارضتهم بالتوجهات الأيديولوجية للنظام وخوفهم من بطشه، وإما بحكم مقاومتهم لممارساته وخوفهم على حياتهم من جراء الحرب المستعرة في الجنوب.

وهنا نلاحظ أن الفترة الوحيدة التي شهدت استقراراً نسبياً من ويلات الحرب الأهلية هى تلك الفترة الممتدة بين عامي ١٩٧٢م - ١٩٨٣م، عندما منح الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب، حيث اعترف بهويته في إطار السودان الموحد، واعترف له بحق استخدام ما يشاء من لغات، واعترف بالعقائد التي يعتنقها أبناؤه، وحينما تسلم أبناؤه زمام الحكم فيه تحت مظلة السلطة المركزية، وخلال هذه الفترة عاد اللاجئون إلى ديارهم طوعاً، غير أن نكوص نظام نميري على عقبيه وتخليه عن الالتزامات الواردة في اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢م، وسعيه لتقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات ورفعه الراية الإسلامية، واتجاهه بالوحدة مع مصر في إطار عملية التكامل المصري - السوداني، كل هذا وغيره أشعل الحرب من جديد في جنوب السودان ودفع بالجنوبيين إلى رفع شعارات حق تقرير المصير والاستقلال.

٢ - الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)

عندما استقلت الكونغو، سرعان ما تأزمت الأمور بإعلان "موريس تشومبي" في ١١ يوليو ١٩٦٠م استقلال إقليم "كاتنجا"، وانفصاله عن الدولة المركزية، وربما يرجع ذلك إلى اختيار "لومومبا" رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، و "كازا فوبو"، رئيساً للجمهورية عند تشكيل الحكومة التي ستتولى السلطة في البلاد بعد الاستقلال،

خصوصاً وأن "تشومبي" هدد في حينه بانفصال كاتنجا عن الدولة الجديدة، واتهم حكومة "ليوبولد فيل"، باعتمادها على غالبية برلمانية من المتطرفين الذين حصلوا على السلطة من خلال انتخابات مزورة، وطلب من رئيس وزراء روديسيا (زامبيا الآن)، ونياسا لاند (مالاوي الآن)، مساعدته لإقرار النظام والأمن.

وكان إعلان استقلال الإقليم سبباً في ازدياد الاضطرابات داخل البلاد، واستمرت هذه الفوضى مدة ثلاثين شهراً، تعرضت فيها البلاد إلى أخطر أزمة سياسية تواجه دولة حديثة الاستقلال في إطار من الصراع على الثروات الضخمة والمتنوعة في كاتنجا.

وقد تتابعت الأحداث في الكونغو خلال أوائل سبتمبر ١٩٦٠م، حين أعلن رئيس الدولة "كازا فوبو" عن توليه وزارة الدفاع، وإقصاء لومومبا عن منصبه، وإحلال "جوزيف إيليو" في منصبه، وفي حينه أعلن لومومبا أنه مايزال رئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع، وأن "كازا فوبو" خائن، ولم يعد رئيساً للجمهورية، لتبدأ بذلك أزمة دستورية أخرى في إطار الصراع على السلطة، انتهت بقيام "موبوتو" بانقلاب عسكري ضد حكومة "لومومبا" في ١٤ سبتمبر١٩٦٠م، وبالرغم من انعقاد مجلس الأمن في فبراير ١٩٦١م، بناءً على طلب من الاتحاد السوفياتي (سابقاً) للنظر في مسألة القبض على "لومومبا"، وسجنه دون اتهام موجه إليه، فإن الولايات المتحدة أصرت على أن مسألة القبض هذه مسألة داخلية، وبالتالي فشل المجلس في اتخاذ قرار، وأُحيل الموضوع إلى الجمعية العامة.

وفي فبراير ١٩٦١م، أيضاً أُعلن عن مقتل "لومومبا"، على يد مرتزقة تابعين "لتشومبي"، وبإيعاز من "كازا فوبو"، وبمساعدة "موبوتو"، لتبدأ البلاد مرحلة من الفوضى والحرب الأهلية المستعرة.

فبالرغم من تشكيل حكومة جديدة، إلا أنها ظلت عاجزة عن فرض سيطرتها على جميع الأقاليم، وهذا ما شجع المتمردين في إقليم "كيفو" الشرقي على إعلان

العصيان على الحكومة، في الوقت الذي ظل فيه إقليم "كاتنجا" خارجاً عن السلطة المركزية، وقد أدى تدخل قوات الأمم المتحدة، واشتباكها بالفعل مع القوات الكاتنجية في ثلاث جولات في سبتمبر وفي ديسمبر من عام ١٩٦١م، ثم في ديسمبر ١٩٦٢م، إلى إنهاء حالة الانفصال، وعودة الإقليم تحت سيطرة الحكومة المركزية.

وعندما قام "كازا فوبو" بحل البرلمان عام ١٩٦٣م، فقد أدانت الأحزاب الوطنية هذا العمل، وشكلت تنظيماً يسمى "المجلس الوطني للتحرير"، واشتعلت الحرب وانتشرت في أرجاء البلاد، في الوقت الذي قام فيه "كازا فوبو" باستدعاء تشومبي ليعهد إليه بتشكيل الحكومة، خصوصاً وأنه كان قد بدأ في تكوين قوة مسلحة، وبدأ يتصل بالحركات الوطنية داخل البلاد، لتخفيف الضغوط الواقعة عليه، إلا أن هذا الإجراء لم يجز قبول الزعماء الأفارقة ولم يعترفوا به، ومن ثم واصلت الفصائل المسلحة نضالها، وعندما أدرك "كازا فوبو"، أن المشكلة لن تحل بهذا الأسلوب، لتحديه المشاعر الوطنية الأفريقية، أخذ يعد لدستور جديد للبلاد في عام ١٩٦٤م، يكرس به سلطاته واختصاصاته، وفي نوفمبر ١٩٦٥م، قام بعزل "تشومبي"، وفي نفس الشهر قام "موبوتو" بالإطاحة بـ "كازا فوبو" ونصب نفسه رئيساً للجمهورية، وغير اسم الكونغو إلى زائير.

وإذا كانت الحرب الأهلية قد هدأت قليلاً بتولي "موبوتو" السلطة، فإنها عادت من جديد بظهور المعارضة القوية، بالإضافة إلى تجدد الميول الانفصالية في إقليم شابا (كاتنجا سابقاً)، وليعيد إلى الأذهان مرة أخرى صورة الصراع الداخلي، المقترن بالصراع الدولي بين المعسكرين الغربي والشرقي ولتتخطى تلك الأزمة الحدود الإقليمية إلى الصعيد العالمي، وكانت أحداث شابا هذه المرة بمثابة حربين أهليتين قادهما بعض الكاتنجيين المنفيين في أنجولا ضد حكومة الرئيس "موبوتو" انتهت الحربين بهزيمة المتمردين، أمام القوات الحكومية الزائيرية المدعومة مادياً وبشرياً، من جانب بعض الأنظمة الغربية والأفريقية (الولايات المتحدة، فرنسا، المغرب، جنوب أفريقيا).

وهكذا، فإن أحداث "شابا" لم تنشأ من فراغ، وإنما كان لها جذوراً قديمة ظهرت في شكل حركات تمرد ضد السلطة المركزية التى كانت دائماً تتميز بعلاقاتها الوطيدة بالدول الغربية ذات المصالح الهامة في البلاد، وكانت هذه الحركات المعارضة تعمل من الداخل وهي تنقسم إلى:

١ - **معارضة عسكرية**: وتتمثل في هؤلاء الكاتنجيين الذين تدربوا في أنجولا وقاموا بحربي شاباً الأولى عام ١٩٧٧م، وشابا الثانية عام ١٩٧٨م، وقد أطلقت على نفسها "الجبهة الوطنية لتحرير الكونغو"، (FNLC)، وتضم تلك الجبهة العديد من العناصر الإثنية والإقليمية في الكونغو ومنها حركة إحياء الكونغو، والحزب الليبرالي الكونغولي.

٢ - **معارضة سياسية**: سواء كانت معتدلة، إصلاحية موجهة ضد "موبوتو"، لأنه حرمها من امتيازات ومراكز السلطة، أو راديكالية تقف ضد نظام "موبوتو"، وتضم الحزب الشعبي الأفريقي، والجبهة الاشتراكية الأفريقية، والحزب الشعبي الثوري برئاسة "كابيلا".

وقد ساعد على تنامي حركات المعارضة تلك اتسام حكم "موبوتو"، بالفساد، والانتهازية، واستغلال النفوذ، والطابع الدكتاتوري في الحكم، بالإضافة إلى الخلل والقصور الدستوري الذي جعل سلطة "موبوتو"، فوق جميع السلطات، ومن ثم انفصال حكم "موبوتو"، عن القاعدة الشعبية في البلاد، فضلاً عن الأطماع الأجنبية في ثروات البلاد.

لقد أفضت مجموعة من العوامل الداخلية والدولية إلى نجاح حركة التمرد التي قادها "لوران كابيلا"، في إسقاط نظام حكم "موبوتو"، أولها تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية، والاجتماعية للأسباب السابق الإشارة إليها، بالإضافة إلى عدم الوفاء بالالتزامات تجاه عملية التحول الديمقراطي، وتبني التعددية والمشاركة السياسية، وإمعان "موبوتو"، في الانفراد بالسلطة، ومحاولة تحجيم أدوار وامتيازات

العسكريين، مما ترتب عليه لجوء البعض منهم إلى تشكيل عصابات مسلحة تقوم بالسلب، والنهب، والتخريب، وإشاعة الرعب، والفوضى في نفوس المواطنين بشكل أسفر عن تصاعد حدة الصراعات الإثنية والدينية والإقليمية وغيرها.

وهو ما أسهم بدوره في عدم إمكانية إحداث الاندماج الوطني، هذا من ناحية الداخل، ومن ناحية الخارج، فإن الانعكاسات السلبية للحروب الأهلية في المحيط الإقليمي، وخاصةً بين الهوتو والتوتسي بسبب امتدادها للتركيبة المجتمعية في زائير قد أسهم بدوره في تأجيج تلك الحرب، يضاف إلى ذلك عدم رغبة الدول ذات الصلة والاهتمام بالكونغو في استمرار دعمها لنظام "موبوتو"، خاصةً وإن ظروف الحرب الباردة قد انتهت، ومن ثم أتاح ذلك الفرصة أمام تحالف القوى الوطنية الديمقراطية لتحرير الكونغو والذي استمر لأكثر من ثلاثين عاماً في تحديه ومقاومته للنظام الحاكم بقيادة زعيم هذا التحالف "لوران كابيلا".

وبالإطاحة بنظام "موبوتو"، ودخول "كابيلا" العاصمة كينشاسا في ١٧ مايو ١٩٩٧م، أعلن أنه سيتنحى عن السلطة بعد فترة انتقالية لا تتجاوز عاماً واحداً، يتم بعدها إجراء انتخابات عامة، وفي هذا السياق تم حل الأحزاب السياسية التقليدية، وتم تغيير اسم الحزب الحاكم إلى "حزب تحالف القوة الوطنية"، وفي ٢٨ مايو ١٩٩٧م، أصدر "كابيلا" مرسوماً لتسيير أوضاع البلاد.

تمتع بموجبه بصلاحيات شبه مطلقة وسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية، والقوات المسلحة، والخزانة العامة، وحل جميع المؤسسات القديمة، وألغى منصب رئيس الوزراء، وتولى بنفسه وزارة الدفاع، ليكرر بذلك ما فعله سابقيه، حيث نقض تعهداته ووعوده بتسليم السلطة للمدنيين، وإجراء انتخابات ديمقراطية، كما عمل على تكريس السلطات والمناصب العليا لصالحه ولصالح أقاربه وأصدقائه، ثم قام بحل الأحزاب السياسية بإستثناء حزبه، وأمر باعتقال أعداد كبيرة من المعارضين ونفى آخرين خارج البلاد.

في إطار سياسته الرامية لإضعاف القوى السياسية المناوئة سواءً بالإقصاء أو بالاحتواء، وبالتالي فلم يكن نظام "كابيلا"، إلا صورة أخرى من صور الفساد والمحسوبية والدكتاتورية، وهو الأمر الذي أسهم في اندلاع الحرب الأهلية في الكونغو من جديد.

لقد تدهورت الأوضاع داخل البلاد في يوليو ١٩٩٨م، عقب إعلان عناصر "التوتسي، ألبانيا مولينجي"، عزمها على تشكيل جبهة لتحرير الكونغو من سيطرة "كابيلا" وأعوانه، وزحفت قواتها صوب "كينشاسا"، وأوشكت أن تستولى عليها عندما نجحت في الوصول إلى ضواحيها، واستولت على "سد أنجا"، الذي يزود العاصمة بالكهرباء، إلا أن لجوء "كابيلا" للاستعانة بقوات من الدول المجاورة مثل: أنجولا، وزيمبابوي، وناميبيا، قد أسهم في إيقاف زحف المتمردين، واسترداد "سد أنجا"، ومن ثم رجحت كفة الصراع لصالح "كابيلا" وتحالفه الحكومي في مواجهة قوات المعارضة التي تقهقرت وتخندقت في شرق الكونغو، وأجزاء من جنوبها الغربي، وتضاعفت الأزمة عقب انضمام رواندا وأوغندا علانية إلى الجبهة المعارضة لـ "كابيلا"، فاتسع بذلك ميدان الحرب، وتعذرت فرص التسوية ومحاولة الوساطة، كما شهد شهر أغسطس عام ١٩٩٨م، محاولة انقلابية للإطاحة بنظام "كابيلا" وهو ما دعاه إلى تقديم شكوى رسمية إلى مجلس الأمن، وفي نوفمبر ١٩٩٨م، أكد "كوفي عنان" السكرتير العام للأمم المتحدة أن القلق من الحرب الكونغولية يكمن في تورط نحو ست دول أفريقية فيها.

وعلى غرار ذلك جاءت بيانات الأمم المتحدة لتركز على البعد الإنساني في الحرب وضرورة إيجاد تسوية سلمية لها، كما حاولت منظمة الوحدة الأفريقية في أغسطس ١٩٩٨م، وقمة رؤساء دول البحيرات العظمى في سبتمبر ١٩٩٨م، التوصل لتسوية لإيقاف التداعيات الإقليمية لهذه الحرب الخطيرة، وضرورة التوصل إلى تسوية مقبولة للصراع المسلح، ولكن جميع تلك الجهود لم يترتب عليها أي حل مناسب للمشكلة.

فبالرغم من تباين الرؤى السياسية بين عناصر المعارضة وتعدد قياداتها إلا أن سياق الحرب مع نظام "كابيلا" يشير إلى وجود العديد من الحركات المناهضة والمعارضة التي قد يجمعها هدف واحد هو إسقاط نظام "كابيلا" وإن كان بينها تفاوت في الانتماءات والولاءات السياسية والاجتماعية، الأمر الذي يطرح معه العديد من التساؤلات والتكهنات حول حلقة الحرب المفرغة في الكونغو، سواء نجحت المعارضة في الإطاحة بـ "كابيلا" أو استطاع هو أن يدحر المعارضين له، إن الحرب في الكونغو طاقتها متجددة، والأمل في إخمادها يتوقف على حسن النوايا والأفعال على المستويين الداخلي والخارجي.

٣ - نيجيريا

واجهت نيجيريا منذ استقلالها مشكلات تتعلق بالاندماج الوطني، أسفرعن حرب أهلية طاحنة استمرت على مدى الفترة من ١٩٦٧م - ١٩٧٠م، أعلن خلالها عن استقلال الإقليم الشرقي تحت اسم "جمهورية بيافرا".

وترجع أسباب هذه المشكلات إلى العديد من العوامل الكائنة في التركيبة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمجتمع النيجيري، فضلاً عن أسلوب الإدارة الاستعمارية البريطانية، وممارسات الحكومات الوطنية عقب الاستقلال، ذلك أن نيجيريا لم تظهر إلى الوجود بحدودها الحالية إلا عام ١٩١٤م، ثم أضيف إلى هذه الحدود الجزء الشمالي من الكاميرون البريطاني في عام ١٩٥٩م، ونظراً لحداثة هذه الحدود، فإنه لم تتح أمام مختلف الجماعات التي تعيش في إطارها فرصة كافية للتفاعل السلمي، على نحو يؤدي إلى ظهور هوية وطنية، ثم إن اتساع مساحة البلاد قد أدى إلى تنوع مناخي ونباتي انعكس على طبيعة النشاط الاقتصادي، لمختلف الجماعات النيجيرية الكبرى (الهاوسا في الشمال، الإيبو في الشرق، اليوروبا في الغرب)، وبالتالي على أسلوبها في الحياة، كذلك فان التفاعلات التاريخية داخل هذه المنطقة، سواء كانت سلمية من خلال الهجرة، أو صراعية من خلال الغزو والجهاد، قد انتهت إلى

وجود العديد من الجماعات الإثنية داخل نيجيريا الحالية، وهي جماعات تختلف في ثقافاتها ولغاتها، زد على ما تقدم فإن انتشار الإسلام في شمال نيجيريا من خلال عمليات الجهاد التي قامت بها إمبراطورية الفولاني ثم انتشار المسيحية في الجنوب على يد البعثات التبشيرية الأوروبية.

قد أدى إلى تعددية دينية (الإسلام، المسيحية، المعتقدات الطبيعية)، وقد أسفرت السياسات والممارسات الاستعمارية البريطانية في نيجيريا عن تكريس الإقليمية اقتصادياً، وسياسياً، ودينياً قبل الاستقلال، وظل ذلك هو نمط سياسات الحكم الوطني عقب الاستقلال.

فمع استقلال نيجيريا، أول أكتوبر ١٩٦٠م، حدثت مشاحنات بين الأقاليم النيجيرية الثلاثة (الشمال، الشرق، الغرب)، واتهم الإقليم الشمالي - بحكم اتساع مساحته، وكبر عدد سكانه، وسيطرته بالتبعية على السلطة الفيدرالية - باتباع سياسات تمييزية تجاه أبناء الإقليمين الآخرين، وقد شهدت البلاد طوال الفترة منذ الاستقلال وحتى يوليو ١٩٦٦م، العديد من الأزمات السياسية، منها ما ارتبط بسعي الحكومة المركزية إلى إنشاء إقليم وسط الغرب عام ١٩٦٢م، واضطرارها إعلان حالة الطوارئ في الإقليم الغربي في نفس العام، والاختلاف حول الاعتراف بإسرائيل، فضلاً عن أزمة التعداد (٦٢/ ١٩٦٣م)، حيث اعترض الإقليم الشرقي على نتائج تعداد ١٩٦٢م، ثم إجراء تعداد جديد في العام التالي، رفضه الإقليم الشرقي متهماً الشمال بتضخيم عدد سكانه عمداً لتبرير سيطرته على السلطة المركزية.

وقد أسفرت هذه الأزمات عن انقلاب عسكري دموي نفذه نفر من ضباط الإيبو (الإقليم الشرقي)، تحت قيادة "إيرونسي"، الذي اتجه لاستخدام السلطة والثروة الاقتصادية لصالح جماعة الإيبو، وقد أسفر ذلك عن انتشار الاضطرابات وأعمال القتل، انتهت بالإطاحة بقادة الانقلاب وقتل إيرونسي في يوليو ١٩٦٦م، ومعه العديد من ضباط الإيبو، وتولي يعقوب جون للسلطة، غير أن اتجاه الأخير إلى

العمل على إضعاف قدرة الأقاليم الثلاثة على الانفصال، من خلال تقسيم البلاد إلى ١٢ ولاية عام ١٩٦٧م، وما انطوى عليه ذلك من تقسيم الإقليم الشرقي إلى ثلاث ولايات، دفع بالإقليم الشرقي إلى إعلان الانفصال من الاتحاد في ٣٠ مايو ١٩٦٧م، تحت اسم جمهورية بيافرا. وهكذا، اشتعلت الحرب الأهلية في نيجيريا، حتى استطاعت الحكومة المركزية أن تحسم الحرب لصالحها في ١٥ يناير ١٩٧٠م.

وصحيح أن إمكانيات اشتعال حرب أهلية في نيجيريا قد تراجعت إلى الوراء منذ ذلك التاريخ، إلا أن نيجيريا لاتزال تعاني من العديد من الأزمات، وحالات عدم الاستقرار السياسي، عبرت عن نفسها في العديد من الانقلابات العسكرية، وفشل تجارب التحول الديمقراطي الواحدة تلو الأخرى.

٤ - تشاد

شارك في النضال من أجل الاستقلال، عدد من الجبهات الوطنية، وفي أعقاب حصول تشاد على استقلالها عن فرنسا في ١١ أغسطس ١٩٦٠م، سارع "فرانسوا تومبالباي"، إلى إقصاء رفقائه ممن شاركوا في الحياة السياسية قبل الاستقلال، سواء بالنفي أو بالاعتقال لكل من رئيس وزرائه وجميع رؤساء الأحزاب، ومعظم القيادات والوزراء، وأعضاء الجمعية الوطنية، بدعوى التآمر على حياته، الأمر الذي ترتب عليه أن أصبح تومبالباي الحاكم المطلق بحلول عام ١٩٦٣م، وأصبح حزبه المسمى "حزب تشاد التقدمي"، الحزب السياسي الوحيد في البلاد، وهو ما دفع بدوره إلى تفجر عوامل السخط والاستياء على الحكم التسلطي لـ "تموبالباي"، الذي جمع إلى جانب منصب الرئاسة كل من رئاسة الوزراء، ووزارة الدفاع، ووزارة الداخلية بالإضافة إلى رئاسته للحزب الحاكم.

وقد منيت تشاد منذ استقلالها بالصراع والخلافات القبلية، والإقليمية، والصراع على السلطة في ظل التمييز بين الشمال المقفر والجنوب المسيطر على الحياة

السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، فضلاً عن الإجراءات الحكومية والسياسية ضد القيادات الشمالية الأمر الذي أدى بالموقف إلى التدهور حتى وصل إلى الاحتكام إلى السلاح في مواجهة النظام الحاكم، وأصبح لتلك الجماعات الثائرة تنظيمات سياسية وقوات عسكرية مدربة وعلاقات مع عدد من الدول الأفريقية.

لقد كان التنظيم الرئيس لتلك الجماعات المناهضة للنظام الحاكم يسمى جبهة التحرير الوطنية التشادية "فرولينات Frolinat"، التي تأسست رسمياً في ٢٢ يونيو ١٩٩٦م، على يد مؤسسها "إبراهيم أباتشا"، وخاضت معارك عنيفة ضد الحكومة القائمة في البلاد وخصوصاً في المناطق الشرقية والوسطى. وهكذا، نشأت الفرولينات كحركة مسلحة بعد الاستقلال، وهدفها تقويض أول حكومة وطنية للبلاد، وربما يعني هذا أن أسباب التمرد كانت كامنة في تلك الفترة، أو أنها كانت موجودة قبل ذلك واستفحلت أثناء الاستقلال بسبب تمادي حكومة تومبالباي في أخطاء الماضي وقصور حسابات المستقبل. وفي أعقاب أول هجوم عسكري منظم لها عام ١٩٦٦م، اضطرت السلطات إلى الاعتراف بوجود تنظيم معادٍ لها، ثم ما لبثت أن استدعت القوات الفرنسية لمساندتها في مقاومة هؤلاء المعارضين والمناهضين لها.

ومع تعاظم ضربات جبهة الفرولينات تدخلت فرنسا في سنوات ١٩٦٩م، ١٩٧١م، لقمع الاضطرابات، وتثبيت حكم تومبالباي الذي مارس الضغوط الاقتصادية والاجتماعية بجانب الضغوط السياسية، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث هجرات واسعة في الدول المتاخمة لتشاد، وخصوصاً السودان، وهو ما زاد من حجم وثقل المعارضة، حيث انضم الفلاحون والرعاة إلى قائمة المتضررين من سياسات الحكومة، وهو ما زاد من سوء الأحوال الداخلية في البلاد وترديها وزاد المشكلات التي تواجهها الحكومة، وعندما حاول النظام الحاكم تدارك الموقف اتخذ العديد من السياسات الزراعية، والإدارية التي جاءت على عكس ما كان يهدف إليه تومبالباي، مما ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية، وزاد من رفض المواطنين

للنظام الحاكم الذي فشل في التعامل معهم حتى عندما بدأ يتبنى سياسة المصالحة الوطنية، ومن ثم أدى هذا الرفض الشعبي لسياساته إلى وقوع الانقلاب العسكري الذي أطاح به وبنظام حكمه عام ١٩٧٥م.

وعندما تولى "فيليكس معلوم"، السلطة في البلاد، لم يستطع أن يسيطر على المعارضة في البلاد - رغم المحاولات التي بذلها في هذا الشأن - التي كانت تستهدف إحداث تغيير جذري في نظام الحكم، خصوصاً وأنهم استشعروا أن الانقلاب الذي حدث لم يكن سوى تغيير شكلي وأن حكومة معلوم ما هي إلا امتداد للحكومة السابقة، وبالذات فيما يختص بتبعيتها لفرنسا التي استمرت في الرد والدفاع عن معلوم ونظامه الحاكم في مواجهة المعارضة حتى سنة ١٩٧٨م، حين أدركت ضعف موقفه في الداخل، وهو الأمر الذي ساعد في الضغط على معلوم واضطره لتعيين "حسين حبري"، في منصب رئيس الوزراء، وقد حقق ذلك تطلعات فرنسا أيضاً التي رغبت في إقامة جبهة قوية في مواجهة تحالف (جوكوني - القذافي)، وفي الوقت الذي بدأت تنظيمات المعارضة في الشمال والشرق تنظم صفوفها - في إطار تنظيم الفرولينات - في مواجهة النظام الحاكم، دب الخلاف داخل الجبهة الشمالية الشرقية، وانتهى الأمر بانقسام الفرولينات إلى جبهتين: شمالية بقيادة جوكوني عويضي وحسين حبري، وشرقية بقيادة أبا صديق (أحد مؤسسي الفرولينات).

ثم تتابعت الانقسامات داخل الفرولينات حتى وصلت بحلول عام ١٩٧٩م، إلى أحد عشر جبهة فرعية، وذلك بسبب الأطماع والتوجهات الشخصية، والخلافات القبلية، وكان من أخطر تلك الانقسامات ذلك الذي حدث داخل الجبهة الشمالية في عام ١٩٧٧م، الأولى برئاسة جوكوني عويضي وهي: القوات المسلحة الشعبية (FAP)، والثانية برئاسة حسين حبري وهي: القوات المسلحة الشمالية (FAN)، قد احتفظت الجبهتان بأهمية وثقل عسكري تفوق الجبهة الأصلية،

ودبت بينهما الخلافات ووصلت إلى حد الاقتتال في العاصمة "نجامينا"، في نهاية السبعينات، وعندما تولى جوكوني عويضي رئاسة الحكومة وقع مع القذافي معاهدة صداقة وتعاون، تم بموجبها تدخل ليبيا لصالح جوكوني في مواجهة حبري الذي هرب خارج البلاد.

واستقر حبري في السودان، وكون قوة عسكرية في شرق تشاد وشن بها حرب عصابات طويلة قادته إلى إحراز النصر ودخول نجامينا، وتولى السلطة في البلاد في أكتوبر عام ١٩٨٢م، وحاول جوكوني القيام بمثل هذا العمل، حيث هرب إلى الجزائر، وكون حكومة في المنفى اسماها "حكومة السلام الوطني"، وقد حاول حسين حبري منذ توليه السلطة تحقيق الوحدة الوطنية عن طريق المصالحة الوطنية، وهو الأمر الذي ساعد على عودة كثير من العناصر والفصائل المعارضة والمهاجرة إلى داخل البلاد خاصةً منذ عام ١٩٨٥م، بشكل أدى إلى إضفاء الشرعية على حكم حبري الذي بدأ بعد ذلك في احتكار الحكم والسلطة وتمكين أقاربه من احتلال المناصب العليا في الدولة، وقطع الصلة بالعديد من عناصر وحركات الفرولينات، بالإضافة إلى قطع الصلة مع بعض دول الجوار، والدول المعنية بالأمر التشادي مثل فرنسا والولايات المتحدة، وترتب على ذلك هروب بعض القادة العسكريين في أبريل ١٩٨٩م، إلى السودان، ومنهم "إدريس ديبي"، الذي عمل على تجميع وتوحيد الجبهات المعارضة لحبري، تحت راية "الحركة الوطنية للإنقاذ MPS"، التي تأسست في مارس ١٩٩٠م، والتي ما لبثت أن أطاحت بنظام حبري في ديسمبر ١٩٩٠م، وتلى ذلك اتفاق العناصر المتبقية من الفورلينات على حل الجبهة ١٩٩١م.

ومع تولي الحركة الوطنية للإنقاذ السلطة في نجامينا برئاسة ديبي اندلعت الحرب الأهلية من جديد بين قبيلته (الزغاوة)، والعديد من القبائل الأخرى، ومنها قبيلة حبري (الجرعان) والتوبو، والحجار، والوادي، والكانيمو، والسارا، وسرعان ما تكونت فصائل وجبهات معارضة ترفض تسلط الزغاوة، وتسعى للحصول على

السلطة والمشاركة فيها بقوة السلاح، وتعمل على حدود تشاد مع جيرانها ضد نظام ديبي والحركة الوطنية للإنقاذ، فضلاً عن الصراعات الداخلية بين السياسيين ثم بين العسكريين.

ومع بداية عام ١٩٩٢م، تدهورت الأوضاع الأمنية في البلاد، بانتشار عمليات التصفية الجسدية بغية تصفية الحسابات بين العناصر الحاكمة من ناحية، أو بهدف زعزعة الأمن والاستقرار خدمة لأهداف سياسية وعسكرية من ناحية أخرى، وهو ما واجهته القوات الحكومية بعنف تمثل في أعمال القمع والحرق للعديد من القرى، وحاولت الحكومة التفاوض مع الجبهات المعارضة لإنهاء عملياتها مع الحكومة، في إطار سعيها لإقرار المصالحة الوطنية، ومنها اتفاق لبرفيل في ١٩٩٢/٦/٢٣م، واتفاق ليبر في ١٩٩٢/٩/٨م، واتفاق نيامي في ١٩٩٢/١٢/١١م، إلا أن مثل تلك الاتفاقات لم تمنع من تجدد الاشتباكات وأعمال العنف والصراع داخل البلاد، وسط تبادل الاتهامات بين العناصر المختلفة المتورطة في الحرب الأهلية في تشاد.

وكانت هناك فرصة للتصالح بين التشاديين، وذلك في المؤتمر الذي دعا إليه رئيس الجابون "عمر بونجو"، في يناير ١٩٩٦م، بحضور وفود العديد من الدول الأفريقية وممثلين للجبهات السياسية والعسكرية المعارضة، ولكن المؤتمر لم يصل إلى اتفاق، وهو ما أعطى الفرصة لانتشار الحركات المعارضة والمناهضة للنظام الحاكم ولقواته حتى الوقت الراهن.

٥ - رواندا

يتشكل المجتمع الرواندي أساساً من جماعتين إثنيتين هما: جماعة الهوتو، والتي تشكل الأغلبية (٨٥ بالمئة)، وجماعة التوتسي، والتي تشكل الأقلية (١٥ بالمئة)، غير أن الجماعة الأخيرة تمكنت تاريخياً ولأسباب مختلفة؛ من حكم البلاد حتى قبل خضوع رواندا للاستعمار الألماني عام ١٨٩٤م، ومع خضوع رواندا للاستعمار الألماني، فالانتداب البلجيكي عقب الحرب العالمية الأولى. فالوصاية البلجيكية في

ظل الأمم المتحدة، فإن النطاق الإقليمي والوظيفي لسيطرة التوتسي قد تعزز من خلال نظام الحكم الاستعماري غير المباشر. غير أن الإدارة البلجيكية لرواندا اضطرت لتغيير أسلوب تعاملها مع الهوتو تحت ضغط من الرأي العام العالمي، ثم إن الكنيسة الكاثوليكية، والتي كانت تفضل النخبة التوتسية وتفتح مدارسها لهم، قد غيرت هي الأخرى سلوكها في اتجاه فتح أبوابها لأبناء الهوتو تحت دعاوي التمسك بالقيم الديمقراطية والإنسانية، وقد قاوم التوتسي أية إجراءات تستهدف تحسين أوضاع الهوتو، فراحوا يرفعون شعار "الجامعة الأفريقية"، ويدعمون علاقاتهم مع الصين الشعبية وهو الأمر الذي أقلق الإدارة البلجيكية ودفعها للتخلي عنهم.

وقد جاءت نقطة التحول في تعميق الوعي الإثني لدى الجماعتين عقب زيارة بعثة الأمم المتحدة لرواندا عام ١٩٧٥م ، فقد أصدر حكام التوتسي "بيان الآراء"، طالبوا فيه بالنقل الفوري للسلطة إليهم، باعتبار كونهم يشكلون نخبة "مؤهلة لإدارة شؤون البلاد"، وكرد فعل على ذلك قام بعض من مثقفي الهوتو بإصدار "إعلان الهوتو"، الذي هاجم صراحةً امتيازات التوتسي، وطالب بحق الهوتو في حكم البلاد.

وسرعان ما شكل التوتسي حزبهم الاتحاد الوطني الأفريقي الرواندي (UNAR)، في حين شكل الهوتو عدة أحزاب كان أهمها انعتاق الهوتو (Parmehutu)، وهكذا، أصبح المسرح مهيئاً لاندلاع أعمال العنف الإثنية بصورة خطيرة نظراً لتداخل مناطق إقامة الجماعتين معاً، ونظراً لأن الانقسام الإثني كان انقساماً رأسياً بين حاكمين ومحكومين، وليس انقساماً أفقياً على الأرض. وقد انطلقت الشرارة الأولى لهذا الصراع من قبل التوتسي عندما قاموا باغتيال أحد زعماء حزب انعتاق الهوتو في نوفمبر ١٩٥٩م، وهو الأمر الذي أدى إلى إشعال ثورة غاضبة من جانب الهوتو، أسفرت عن إزاحة التوتسي عن السلطة، وتدمير ممتلكاتهم والسيطرة على ما

تبقى منها، وقتل نحو عشرة آلاف منهم وهرب نحو ١٣٠ ألف آخرين كلاجئين إلى الدول المجاورة. وبطبيعة الحال كان بمقدور الأغلبية من الهوتو أن تفوز في الانتخابات التي قادت البلاد إلى الاستقلال في الأول من يوليو عام ١٩٦٢م، لتضفي بذلك مشروعية على حكمها للبلاد، ولتخلع ملك التوتسي، وتعلن الجمهورية، غير أن التوتسي رفضوا الاعتراف بالهزيمة، كما رفضوا التسليم بفقدان وضعهم المتميز سياسياً واقتصادياً فشنوا هجوماً مسلحاً على رواندا في ديسمبر ١٩٦٣م، انطلاقاً من أراضي بوروندي، وهو الأمر الذي أسفر عن مذابح جماعية للتوتسي فقتل ما بين ١٠ - ١٤ ألف منهم، وفر نحو مائتي ألف آخرين كلاجئين خارج البلاد إلى أوغندا وبوروندي.

وقد أدت أعمال العنف والتي ارتكبها الأقلية التوتسية الحاكمة في بوروندي ضد الهوتو عام ١٩٧٢م، إلى اندلاع موجة جديدة من العنف ضد التوتسي في رواندا وإلى حالة من الفوضى في البلاد أسفرت عن وقوع انقلاب عسكري في يوليو ١٩٧٣م، أطاح بحكم الرئيس كاييباندا، وتولى هابياريمانا رئاسة الدولة حيث أعلن عن قيام الجمهورية الثانية، وعن إنشاء الحزب الوحيد "الحركة الثورية الوطنية"، غير أنه لم يفعل شيئاً ذي بال ليطمئن اللاجئين الروانديين من التوتسي للعودة الطوعية إلى بلادهم، وإزاء ذلك اتجه اللاجئون الروانديون (من التوتسي)، في أوغندا إلى التعاون مع "يوري موسيفيني"، حتى أمكنه السيطرة على كمبالا في يناير ١٩٦٨م. وقاموا بتشكيل الجبهة الوطنية الرواندية بعون أوغندي في سعي منهم للعودة إلى رواندا وإسقاط حكم الهوتو فيها، وقد شنت الجبهة في آواخر عام ١٩٩٠م، هجوماً على رواندا انطلاقاً من الأراضي الأوغندية، وتمكنت من انتزاع الأقاليم المجاورة للحدود الأوغندية غير أنها سرعان ما أُصيبت بانتكاسة نظراً للمقاومة المستميتة من جانب الهوتو الذين رأوا في الجبهة مجرد جبهة للتوتسي لاستعادة ما فقده التوتسي قبل ذلك.

وفضلاً عما تقدم فقد كان للعون العسكري الفرنسي والزائيري أثره في تمكين الحكومة من احتواء تقدم الحركة. ورغم ذلك فإن الحرب الأهلية والعنف الإثني لم يتوقفا وهو ما دفع بالرئيس هابياريمانا إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد في يوليو ١٩٩٠م، من جهة، وإلى قبول اتفاق أروشا (أغسطس ١٩٩٣م)، من جهة أخرى، وقد استغرقت صياغة هذا الاتفاق ثلاث سنوات من المفاوضات شارك فيها ممثلون عن (أوغندا، وتنزانيا، وزائير، ورواندا، وبوروندي)، بالإضافة إلى الجبهة الوطنية الرواندية.

وقد نص الاتفاق على صيغة لاقتسام السلطة بين الحكومة والجبهة قبل إجراء انتخابات ديمقراطية، كما نص على دمج قوات الحركة مع الجيش الرواندي.. إلخ. غير أن ديناميات الصراع داخل رواندا أجلت تنفيذ الاتفاق حتى اضطر هابياريمانا إلى الخضوع للضغوط الدولية والموافقة على التحول إلى الديمقراطية وذلك في اجتماع عقد في أروشا بتنزانيا في ٦ أبريل ١٩٩٤م، غير أن الطائرة التي كانت تقله في طريق العودة هو ورئيس بوروندي قد تم إسقاطها. فاندلعت أعمال العنف من جديد فلم تكد تمر ساعات على مقتل هابياريمانا حتى انتشرت المذابح في البلاد. لتطال كل التوتسي، ولم يكن يمر شهرين حتى تم ذبح ما بين ٥٠٠ - ٨٠٠ ألف رواندي. وتصدر متطرفو الهوتو قيادة هذه المذابح تحت دعوى تصحيح ما اعتبروه (أخطاء عام ١٩٥٩م)، عندما قامت الثورة، دون أن تستكمل أهدافها في إبادة التوتسي. وقد تم تشكيل حكومة انتقالية من متطرفي الهوتو مورس تحت لوائها أبشع ألوان التنكيل فقتل من قتل وفر الألوف كلاجئين.

وقد استغلت الجبهة الوطنية الرواندية انتشار الفوضى في البلاد فبدأت هجوماً واسعاً أسفر في النهاية عن انتزاعها للعاصمة كيجالي في آواخر يوليو ١٩٩٤م، وسيطرتها على البلاد. وقد أدى هذا التقدم السريع للجبهة إلى تدفق اللاجئين من الهوتو إلى خارج البلاد، فوصل عددهم نحو ٢.٤ مليون لاجئ فروا إلى تنزانيا

وزائير. وهكذا، فإن معادلة إبادة الجنس ماتزال مستمرة في رواندا، وتدفقات اللاجئين ماتزال متتابعة دون أن تكون هناك بارقة أمل لمواجهة هذا الوضع المأساوي في المستقبل المنظور.

٦ - بوروندي

لا يختلف التطور السياسي لبوروندي قبل الاستقلال عن رواندا كما لا يختلف التكوين الإثني كذلك عنها، ذلك أن المجتمع البوروندي يتكون من جماعتين إثنيتين هما: الهوتو وهم الأغلبية ويشكلون ٨٥ بالمئة من السكان والتوتسي وهم الأقلية ويشكلون ١٤ بالمئة من السكان بيد أن الأقلية التوتسية الحاكمة استطاعت ومن خلال حزبها: الاتحاد التقدمي الوطني (URRONA)، الفوز في الانتخابات التي أجرتها الإدارة البلجيكية في سبتمبر ١٩٦١م، تمهيداً لاستقلال بوروندي الذي تحقق عام ١٩٦٢م، تحت زعامة توتسية. وقد حاولت النخبة التوتسية الحاكمة تجنب ما حدث في رواندا، وذلك من خلال إيجاد منافذ لتمثيل الهوتو في السلطة، غير أن اغتيال رئيس الوزراء (هوتو)، "بيتر نجنداندیو موي"، (Nagendandunmwe)، في يناير ١٩٦٥م، قد أثار حفيظة الهوتو، ودفعهم إلى القيام بمحاولة انقلابية على التوتسي في أكتوبر ١٩٦٥م، ورغم إحباط هذه المحاولة إلا أنها أثارت حفيظة مخاوف التوتسي بشكل دفعهم إلى تهميش وضع الهوتو في الجيش والحكومة، بل ودفع بمتطرفي التوتسي إلى المقدمة وذلك من خلال قيامهم بانقلاب عسكري في ١٩٦٦م، بزعامة ميشيل ميكومبيرو، وتوالت ردود الأفعال العنيفة من الطرفين حتى وصلت ذروتها عام ١٩٧٢م، عندما قام النظام الحاكم في مايو ويونيو ١٩٧٢م، بعملية إبادة جماعية لنخبة الهوتو في مختلف أنحاء البلاد وهو الأمر الذي أكد قناعة الهوتو في بوروندي بصحة موقف أقرانهم في رواندا عندما قاموا بمذبحة جماعية للتوتسي منذ اثنى عشر عاماً خلت.

وإزاء ما اعترى النظام من حالة ضعف في المواجهة وقع انقلاب عسكري أطاح بحكم الرئيس ميكومبيرو وتولى "جان بابتستي باجازا"، حكم البلاد في الفترة من ١٩٧٦م - ١٩٨٧م، غير أن الأخير عجز عن مواجهة الأزمة في العلاقات الإثنية من جهة، ثم إنه دخل في صراع مع الكنيسة الكاثوليكية عندما أكد على الطابع العلماني للدولة من جهة أخرى، وانتهى الأمر بسقوط باجازا في انقلاب عسكري تحت قيادة بيير بويويا عام ١٩٨٧م، وقد حاول بويويا العمل على إعادة اللاجئين من الهوتو ودمجهم مع المجتمع البوروندي، غير أن هؤلاء كانوا قد شكلوا تنظيمهم في المنفى والمسمى (Palipehutu)، منذ عام ١٩٨٠م، وراحوا يقومون بعمليات عسكرية ضد النظام وأشاعوا أن بويويا نسخة مكررة من ميكومبيرو، وشكلوا عصابات أخذت في إعمال القتل في التوتسي منذ أغسطس ١٩٨٨م، واجهها الجيش بوحشية، وهو ما أدى إلى فرار نحو ٥٠ ألف من الهوتو إلى رواندا.

ورغم استمرار أعمال العنف الإثني المتبادلة في بويويا قام بتشكيل حكومة جديدة برئاسة أحد قيادات الهوتو، وأصدر في فبراير ١٩٩١م، "ميثاق الوحدة الوطنية"، والذي يدين كافة أشكال التمييز، أو الأبعاد بالنسبة لأي قطاع من السكان، وقد وافق على هذا الميثاق في استفتاء عام.

واستناداً إلى ما جاء في الميثاق صدر في مارس ١٩٩٢م، دستور جديد تبنى التعددية الحزبية. وكرس احترام حقوق الإنسان، وأطلق حرية الصحافة. وقد سمح لجبهة الهوتو الديمقراطية (Frodebu)، بالعودة من رواندا إلى البلاد - وكانت قد تشكلت عام ١٩٨٦م - واعترف بها كحزب رسمي في يوليو ١٩٩٢م.

وهكذا، فإن الحوار الديمقراطي الوطني حول الوحدة قد جعل بالإمكان إحداث تحول سياسي في مسار الأحداث، فبالرغم مما شاب الحملة الانتخابية الرئاسية والبرلمانية من شعارات تحرض على العداء الإثني، إلا أن عملية التحول نحو الديمقراطية قد تمت بنجاح ويسر، وجاءت نتائج الانتخابات التي جرت في يونيو ١٩٩٣م، على النحو التالي:

ففي الانتخابات الرئاسية: حصل نداداي مرشح جبهة الهوتو الديمقراطية على ٦٤ بالمئة من أصوات الناخبين في حين أن بويويا مرشح الاتحاد التقدمي الوطني لم يحصل إلا على ٣٠ بالمئة من الأصوات.

وفي الانتخابات البرلمانية: حصلت جبهة الهوتو على ٦٥ مقعداً في البرلمان من بين ٨١ مقعداً في البرلمان.

وهكذا، تمكن الهوتو لأول مرة من تولي السلطة في بوروندي، وهو ما أشعل مخاوف التوتسي وقد بذل الرئيس الجديد نداداي كل جهوده لتحقيق الوئام الوطني، فأدان "الوهم الإثني"، الذي تعاني منه البلاد وأدان كل الأيديولوجيات القائمة على الاستبعاد وشكل حكومة برئاسة أحد قيادات التوتسي، ومنح العفو العام لمقاتلي (Palipehutu)، وسمح بعودة الرئيس السابق باجازا إلى البلاد وأكد احترامه للجيش.

ورغم ذلك فإن متطرفي التوتسي لم يتركوا له الفرصة، ذلك أنهم وبتعاون مع الجيش الذي يسيطرون عليه. قد قاموا في أكتوبر ١٩٩٣م، بعمليات قتل وإبادة جماعية للهوتو أسفرت في النهاية عن اغتيال الرئيس ذاته، وكبار معاونيه المقربين، وقد أدى ذلك إلى رد فعل معاكس من جانب الهوتو سعياً منهم للانتقام فقتل نحو مئة ألف بوروندي، وفر من فر منهم كلاجئين إلى رواندا أولاً ثم إلى تنزانيا، سعياً لملء الفراغ في الساحة السياسية، اجتمعت الحكومة والبرلمان، وتم الاتفاق على تعيين "كابرين نتاريامیرا"، رئيساً للدولة في يناير ١٩٩٤م، غير أنه قتل هو الآخر مع رئيس رواندا أثناء رحلة العودة من أروشا في ٦ أبريل ١٩٩٤م، فأصبح رئيس الحكومة "سلفستر نتباتونجانيا"، رئيساً شرعياً للدولة، غير أن مجرد كون الأخير ينتمي إلى الهوتو كان دافعاً لاستمرار أعمال العنف الإثني وتزايد عمليات القتل الجماعي في مختلف أنحاء البلاد. وتدافع موجات اللاجئين عبر الحدود، وكان من بينهم ليونارد نيانجو وزير الداخلية في عهد نداداي الذي قام في يونيو ١٩٩٤م،

بتشكيل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية بالتحالف مع متطرفي الهوتو، وأخذ يشن هجمات على بوروندي في ديسمبر ١٩٩٥م، ويناير ١٩٩٦م، بما في ذلك العاصمة بوجمبورا.

وإزاء تدهور الأوضاع في البلاد استولى الجيش على السلطة في يوليو ١٩٩٦م، وقام بتعيين بيير بويويا مرة أخرى كرئيس للبلاد، باعتباره من المعتدلين، وإنه حاول أن يوحد بوروندي، ويعزز الديمقراطية فيها، وكما هو الحال في رواندا، فإن الصراع الإثني مايزال قائماً وممتداً ويضرب بجذوره في المجتمع البوروندي، وفي إطاره تتم عمليات الإبادة الجماعية وتصاعد الحرب الأهلية في البلاد دون وضوح سبيل لمواجهة المشكلة في المستقبل المنظور.

ثانياً: فترة السبعينيات والثمانينيات

١ - أنجولا

لقد عانت أنجولا من حرب أهلية مريرة، استمرت لأكثر من ربع قرن من الزمان، رغم تعدد اتفاقات السلام بين القوى المتصارعة داخل البلاد، فما أن انتهت أنجولا من حرب التحرير ضد المستعمر البرتغالي في نوفمبر ١٩٧٥م، حتى دخلت في غمار حرب وصراع مستمر، لم تستطع أي من القوى المتناحرة حسمه لصالحها، وخصوصاً كلاً من "الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA"، و "حركة الاتحاد الوطني لاستقلال عموم أنجولا Unita".

إن جذور الصراع والحرب الأهلية في أنجولا يمكن إرجاعها إلى منتصف الستينات، وقبل الاستقلال وأثناء المقاومة للاحتلال البرتغالي، وقد اندلع الصراع وبلغ ذروته وعندما استولت الجبهة الشعبية على السلطة عقب الاستقلال في ١٥ نوفمبر ١٩٧٥م، وتكثر الآراء حول أسباب هذه الحرب ومنها ما يلي:

١ - يرى البعض أن تلك الحرب ترجع إلى عوامل داخلية كالاختلافات القبلية بين الحركة الشعبية الحاكمة التي ترجع أصولها إلى قبائل "ماندو Mando"، وقبائل "الباكونجو Bakonogo"، التي تنتشر في شمال البلاد، بينما حركة الاتحاد الوطني (يونيتا)، ترجع أصولها إلى قبائل "أوفيمبوندو Ovimbundu"، في جنوب أنجولا والتي تمثل نحو ٤٠ بالمئة من سكان البلاد.

بالإضافة إلى ذلك يمكن إرجاع استمرار الحرب إلى الصراع على السلطة، من جانب زعماء حركات التحرير الأنجولية، وخاصةً زعيم حركة يونيتا "جوناس سافيمبي"، الذي دخل الانتخابات الرئاسية في سبتمبر ١٩٩٢م، في ظل التطورات التي شهدتها البلاد (ومنها تخلي النظام الحاكم عن خطه الماركسي واتجاهه نحو الاعتدال، وإتاحته الفرصة أمام زعيم يونيتا للمشاركة في السلطة وذلك تتويجاً لاتفاق السلام الموقع في لشبونة في مايو ١٩٩١م)، إلا أنه فور إعلان النتائج الأولية للانتخابات، وتأكد فوز الحركة الشعبية وزعيمها "دوس سانتوس"، أعلن سافيمبي رفضه لتلك النتائج، واتهم الحكومة بتزويرها، بالرغم من خضوع تلك الانتخابات للإشراف الدولي، وبرفض سافيمبي لتلك النتائج دخلت أنجولا مرة أخرى في آتون الحرب الأهلية المستعر.

لقد جاء اتفاق "لوساكا"، للسلام في أنجولا، الذي تم التوصل إليه في نوفمبر ١٩٩٤م، بمثابة فرصة أخرى لإمكانية مشاركة حركة يونيتا في السلطة، وإنهاء الحرب الأهلية، فبالرغم من إعلان سافيمبي قبول العرض الحكومي بتولي منصب نائب الرئيس للشؤون الاقتصادية، وتأكيده على الالتزام بتحقيق السلام والمشاركة في المصالحة الوطنية وإرساء وحدتها، إلا أنه لم يلتزم بذلك، عندما رفض تنفيذ أحد بنود الاتفاق بتسريح قوات حركته يونيتا، وبالتالي فبحلول ديسمبر ١٩٩٨م، انهار اتفاق لوساكا لتستمر الحرب الأهلية ويشتد أوارها.

٢ - يرى البعض الآخر أن العامل الخارجي هو المتسبب في تفجر الصراع والحرب الأهلية في أنجولا، واستمرارها حتى الآن، حيث إن هذا قد حدث في غمار الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، وانعكس ذلك على الأوضاع الداخلية في أنجولا. حيث تأسست الحركة الشعبية لتحرير أنجولا عام ١٩٥٦م، بزعامة "أوجستينو نيتو"، على أساس أيديولوجي ماركسي، وبدعم دبلوماسي وعسكري سوفياتي/ كوبي، في حين أن "الجبهة الوطنية لتحرير أنجولا FNLA"، "تأسست عام ١٩٦٢م بزعامة "جولدن روبيرتو"، على أساس أيديولوجي غربي"، وتلقت دعماً مكثفاً من الولايات المتحدة، وبعض الدول الأفريقية، وتنافست كل منها في استقطاب الدعم والتأييد الداخلي والخارجي، ثم تأسس الاتحاد الوطني للاستقلال عموم أنجولا (يونيتا)، عام ١٩٦٦م، بزعامة جوناس سافييمبي وتلقى الدعم والتأييد في البداية من الصين الشعبية، ثم من الدول الغربية، ومن جنوب أفريقيا، وخصوصاً مع انسحاب البرتغال من البلاد في نوفمبر ١٩٧٥م.

وفي الوقت الذي تمكنت فيه الحركة الشعبية من إحكام سيطرتها على العاصمة "لواندا"، وأعلنت قيام جمهورية أنجولا الشعبية في ١١ نوفمبر ١٩٧٥م، فقد بادرت كلاً من الجبهة الوطنية وحركة يونيتا بإعلان حكومة مؤقتة بوسط أنجولا، وصعدتا هجماتهما على قوات الجبهة الحاكمة التي تمكنت بدورها - نتيجة الدعم السوفياتي/ الكوبي - من صد تلك الهجمات، وهو الأمر الذي أدى إلى تفكك الجبهة الوطنية، بينما استطاعت حركة يونيتا الصمود والاستمرار في ظل الدعم الغربي ودعم جنوب أفريقيا لها.

وعندما انهار الاتحاد السوفياتي في أوائل التسعينات، وانسحبت كوبا من أنجولا فقد ترك ذلك آثاره السلبية على النظام الحاكم في لواندا العاصمة، بينما تحسن وضع حركة يونيتا - في البداية - حيث تمكنت من تحقيق العديد من الانتصارات على القوات الحكومية، واستولت على مساحات كبيرة من الأراضي وهو ما جعل الصراع والحرب الأهلية يدخلان منعطفاً جديداً.

وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من الظروف والصراعات الداخلية، فضلاً عن العوامل الخارجية، قد تضافرت في إحداث هذه الحرب وتعاظم شأنها والإبقاء عليها حتى الوقت الراهن، وإذا، كانت فترة ما بعد الحرب الباردة قد قوضت الدعم الخارجي المقدم للحكومة الأنجولية من المعسكر الشرقي المنهار، فإن تحول النظام الحاكم عن النهج الماركسي، وتحوله إلى الغرب وتعاونه في دعم ورعاية المصالح الغربية، بالإضافة إلى تعاونه مع جنوب أفريقيا، في الوقت الذي تمارس فيه تلك الدول ضغوطها على حركة يونيتا، فإن كل ذلك من شأنه أن يخفف من الضغوط على النظام الحاكم ويعيد توازن القوى لصالحه، وعلى حساب حركة المعارضة يونيتا.

٢ - موزمبيق

استقلت موزمبيق في ٢٥ يونيو ١٩٧٥م، عن الاستعمار البرتغالي الذي احتلها قرابة الخمسة قرون، وقد نجحت جبهة التحرير الموزمبيقية (فريليمو Frelimo)، في الحصول على هذا الاستقلال، وحكمت البلاد وفقاً لتوجهات ماركسية، تعتمد أسلوب الحزب الواحد كأداة للسيطرة على مؤسسات الحكم والاقتصاد والقوات المسلحة. وعناصر تلك الجبهة تعود إلى قبائل وجماعات في جنوب البلاد بينما يشير الأصل التاريخي لعناصر جبهة المعارضة المسماة المقاومة الوطنية الموزمبيقية "رينامو Renamo"، التي قامت بالحرب الأهلية ضد الحكومة إلى قبائل وجماعات في وسط وشمال البلاد وهم يختلفون إثنياً عن الجنوب.

وكانت حكومة الفريليمو، قد أعلنت منذ الاستقلال عدائها لجنوب أفريقيا وروديسيا عندما أغلقت الخط الحديدي، الذي يربط بين ميناء "بيرا"، وروديسيا وسمحت للمعارضة الروديسية بتأسيس قواعد لها بالقرب من الحدود، وقد كان رد روديسيا بدعم الصراع ضد الفريليمو، والذي قام به بعض البرتغاليين البيض من الذين رفضوا الخروج من موزمبيق، يعاونهم بعض الجنود السود في الجيش البرتغالي القديم.

ونتيجة لموقفها المعادي لجنوب أفريقيا وبدافع الانتقام منها فقد قامت بدعم المقاومة الوطنية الموزمبيقية "الرينامو"، حيث قامت جنوب أفريقيا بتسليحها وتوفير عمليات النقل العسكري لها عبر الحدود مع موزمبيق بالطائرات الحربية، وبدأت هجماتها ضد موزمبيق وكان أحد أهدافها قواعد حركة المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب أفريقيا (ANC)، وواكب ذلك الضغوط الاقتصادية التي مارستها جنوب أفريقيا، حيث قامت بتخفيض عدد العمال الموزمبيقيين العاملين في جنوب أفريقيا وخصوصاً في قطاع المناجم من ١٠٠ ألف إلى ٤٠ ألف عامل، ومنعت التحويلات المالية إلى موزمبيق، كما قامت بتوجيه الرينامو أيضاً إلى تدمير البنية الاقتصادية في البلاد حيث وصلت الحرب الأهلية إلى مداها في البلاد.

ومن ناحية أخرى، ولما كانت الفريليمو هي: السند الرئيس للاتحاد الوطني الأفريقي لزيمبابوي (زانو)، بقيادة روبرت موجابي، فقد سمحت لقوات زانو بالتمركز في موزمبيق، وأخذت تشن هجماتها على روديسيا عبر الحدود، وهو ما جعل هناك تحالف بين الفريليمو وزانو في مواجهة كلاً من جنوب أفريقيا والرينامو الموالية لها، والتي نقلت قواعدها عقب استقلال روديسيا إلى جنوب أفريقيا وتلقت دعمها من نظامها العنصري لقلقلة النظام الشيوعي الحاكم في موزمبيق باعتبارها أحد أهم دول المواجهة وهو نوع آخر من التحالف المضاد.

وقد أدت الحرب الأهلية إلى تفاقم الأوضاع مما دفع الرئيس الموزمبيقي سامورا ميشيل إلى الإذعان إلى توقيع اتفاقية إنكوماتي مع جنوب أفريقيا، في ١٦ مارس ١٩٨٤م، والذي تم بمقتضاها وقف موزمبيق لأي مساعدة للمؤتمر الوطني الأفريقي، مقابل وقف جنوب أفريقيا دعمها لحركة رينامو، إلا أن هجمات الأخيرة لم تتوقف، بل ووصلت إلى جميع أرجاء موزمبيق، وعملت على عزل الحكومة في مدينة مابوتو، وتأزم الأمر بوفاة الرئيس سامورا ميشيل إثر تحطم الطائرة التي كان يستقلها من لوساكا إلى مابوتو فوق أراضي جنوب أفريقيا.

ومع تولي الرئيس "يواكيم ألبرتو شيسانو"، خلفاً للرئيس الراحل ميشيل، فقد عمل على فتح الحوار مع جنوب أفريقيا، في محاولة لإحياء العمل باتفاقية إنكوماتي، بالإضافة إلى محاولته إقامة الصلات مع الإدارة الأمريكية، وقد استجابت الدولتان لمبادرة شيسانو، حيث قام رئيس جنوب أفريقيا بوثا بزيارة رسمية لموزمبيق في سبتمبر ١٩٨٨م، كما قامت حكومته بحث الرينامو على قبول المصالحة الوطنية وحل النزاع، كما أن الولايات المتحدة عينت سفيرة لها هناك في إطار دعم العلاقات الأمريكية - الموزمبيقية.

وبعد العديد من المباحثات والجولات لإحلال السلام في موزمبيق، ومنها المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع في روما عام ١٩٩٠م، فقد تم التوصل إلى الاتفاق على موضوعات التفاوض ومنها وضع القوات الزيمبابوية، والتسوية السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى تشكيل لجنة دولية للإشراف على وقف جزئي لإطلاق النار، وإقرار برلمان موزمبيق لدستور جديد يقر التعددية الحزبية، والتوقيع على إعلان مبادىء تتعهد بمقتضاه الحكومة بتعديل القوانين المتعارضة مع الاتفاقات المستقبلية.

كما عقدت جولة أخرى من المفاوضات في فبراير ١٩٩٢م، وتم الاتفاق من خلالها على التعديلات الدستورية، وقانون الانتخابات، كما تم الاتفاق على انضمام جنوب أفريقيا إلى الدول المراقبة للمفاوضات، ثم جولة أخرى بناءً على وساطة أمريكية في ١٠ يونيو ١٩٩٢م في روما، وانتهت المفاوضات إلى توقيع اتفاق السلام الشامل بين الفريليمو، والرينامو في أكتوبر ١٩٩٢م، وقد اتصفت الأوضاع الداخلية بالهدوء بعد توقيع هذا الاتفاق، وتم الإعداد بعدها للانتخابات الديمقراطية التي عقدت عام ١٩٩٤م، لتنهي بذلك حالة الحرب الأهلية في البلاد التي استمرت ستة عشر عاماً، سقط خلالها مليون قتيل، وشرد في إطارها نحو خمسة ملايين نسمة ما بين نازح، ولاجىء وهربت خلالها ثروات البلاد، وبلغت قيمة خسائرها نحو ١٥ بليون دولار.

٣ - أوغندا

حصلت أوغندا على استقلالها عام ١٩٦٢م، ورغم ذلك فإنها لم تتمكن من تحقيق الاندماج الوطني فيها، بل إن التناقضات الداخلية قد ازدادت عمقاً حين راحت كل جماعة من جماعاتها تُعلي من شأن ولاءاتها الفرعية (الإثنية، الدينية، الإقليمية.. إلخ)، على حساب ولائها الوطني تصوراً وسلوكاً.

وقد شهدت أوغندا منذ عام ١٩٧٩م وحتى عام ١٩٨٦م، اندلاعاً لحرب أهلية تآكلت في مسارها كافة المؤسسات السياسية والدستورية، وانهارت فيها أوضاعها الاقتصادية، وتناحرت فيها كافة الجماعات سعياً للسيطرة على السلطة السياسية مثلما فعلت منذ الاستقلال، وإن كانت هذه المرة باستخدام القوة المسلحة. وهنا تجدر الإشارة بإيجاز إلى أن استقلال أوغندا لم يكن ليتم في موعده (أكتوبر ١٩٦٢م)، وبشكله الذي تم به، دون تحالف بين البوجندا (حركة الكاباكا وحده)، وبين الشمال (مؤتمر الشعب الأوغندي)، استناداً إلى مساومة حوفظ فيهاعلى مملكة البوجندا في الإطار الفيدرالي من جانب، ومكنت حزب الشعب الأوغندي من السيطرة على الحكومة من جانب آخر، ولم يكن لهذا التحالف من هذه إلا السيطرة على السلطة المركزية من جانب البروتستانت، الذين يمثلهم التحالف أو بالأدق من جانب البوجندا ولانجو، تفويتاً للفرصة على الحزب الديمقراطي (الكاثوليكي)، الذي تمكن من السيطرة على السلطة السياسية في انتخابات الحكم الذاتي التي سبقت الاستقلال. لكن هذا التحالف كان هشاً، سرعان ما ووجه بعقبات بلغت ذروتها بالصراع بين الكاباكا (ملك بوجندا، ورئيس دولة أوغندا)، وبين مليتون أوبوتي (من جماعة لانجو، ورئيس مؤتمر الشعب الأوغندي، ورئيس الوزراء)، الذي انتهى بانقلاب قصر عام ١٩٦٦م، حين استخدم أوبوتي الجيش لخلع الكاباكا.

ومع مرور الوقت كان نظام أوبوتي قد بدأ يفقد قاعدته الشعبية وتزداد عزلته، فلجأ إلى الاعتماد على الجيش لتدعيم وجوده، بل وعلى أبناء لانجو بالذات داخل الجيش، وسرعان ما بدأ الصراع على السلطة ينشب بين عيدي أمين (قائد الجيش

- من جماعة الكاكوا)، وبين مليتون أوبوتي، وتمكن الأول من القيام بانقلاب عسكري من القمة في يناير ١٩٧١م.

أطاح بنظام أوبوتي، ومرة أخرى فإن الانقلاب اعتمد بالدرجة الأولى على أبناء غرب النيل من ضباط الجيش الذين تمكنوا من استئصال عناصر لانجو، وأشولي من الجيش الأوغندي فقتل منهم من قتل، ولاذ البعض الآخر بالفرار إلى الدول المجاورة.

ورغم أن انقلاب أمين قد لاقى تأييداً شعبياً في البداية، إلا أن ممارساته القمعية والتمييزية بعد ذلك قد أسفرت عن عزلته، وتزايد المعارضة ضده، فاتجه إلى الاعتماد على أبناء جماعته (الكاكوا)، وغيرهم من عناصر المرتزقة السودانيين والزائيريين، الذين باتوا يشكلون قاعدة النظام وأداته في القمع، وقد أدى ذلك إلى تزايد أعداد المعارضة الأوغندية في الخارج (تنزانيا، كينيا)، الذين شكلوا العديد من التنظيمات بهدف إسقاط النظام، لكن تشرذم هذه التنظيمات وارتكانها على أساس إثني قد أفقدها القدرة على إسقاط النظام دون عون خارجي. وقد جاء الاجتياح التنزاني لأراضي أوغندا عام ١٩٧٩م، ليعطي الفرصة لهذه التنظيمات للإمساك بالسلطة.

غير أن الصراع بين الفرقاء، والذي يرتكن على أساس إثني وإقليمي، قد أدى إلى عدم استقرار الوضع الداخلي، وانفجار الحرب الأهلية في سعي كل فريق للاستيلاء على السلطة، فتولى السلطة منذ أبريل ١٩٧٩م، خمسة رؤساء، حتى تمكن التحالف الغربي/ الجنوبي (الأنكولي/ اليوجندي)، بزعامة يوري موسيفيني من الاستيلاء على السلطة في يناير ١٩٨٦م، ليحقق قدراً من الاستقرار السياسي النسبي في البلاد، وإن كان ذلك لم يمنع من ظهور العديد من حركات المعارضة المسلحة لنظام حكمه في شمال البلاد.

٤ - إثيوبيا

منذ قيام مملكة الحبشة، ثم تحولها إلى إمبراطورية، وهي في حالة صراع عسكري مع القوميات والجماعات والقبائل المختلفة في المنطقة، لأنها توسعت على حسابهم، في الوقت الذي يختلفون عنها في الأصول الإثنية واللغة والدين، وتزايدت هذه التعقيدات والصراعات نتيجة لاستمرار التناقض في بناء المفهوم الإمبراطوري الذي قام على أساس المركزية، واحتكار السلطة في العاصمة، والاعتماد على القوات المسلحة، وأدوات القمع والردع، تجاه القوى المحلية والقومية المعارضة والخاضعة في نطاق الإمبراطورية، بينما رفضت تلك القوى والقوميات محاولات التذويب والاندماج القسري (الإكراهي). وهكذا، لم تتحول الإمبراطورية إلى بناء "الدولة الأمة" أو "الدولة القومية" وظلت دولة ومجتمعاً تعددياً متنوعاً، قائماً على علاقات القوى والقسر، وليس على علاقات الرضا والاقتناع، وبالتالي فقد كان هناك عوامل بنيانية.

- من تفاوت طبقي واضطهاد قومي، حددت مآل الإمبراطورية الإثيوبية إلى الزوال، ثم أضيفت عوامل مساعدة القحط، والتصحر، والتضخم، سارعت بانهيار هذه الإمبراطورية.

ورغم قيام حركة فبراير ١٩٧٤م، والتي أسقطت النظام الإمبراطوري إلا أنه سرعان ما انتهت مهمتها في إحداث حالة من الفوضى والفراغ السياسي في البلاد على نحو مكن العسكريين من الاستيلاء على السلطة بانقلاب عسكري، فبالرغم من إعلانهم عن تبنيهم التوجه الماركسي، إلا أنهم اتجهوا إلى القضاء على الماركسيين، وعلى قيادات الطبقة العاملة، واحتكموا إلى السلاح للقضاء على حركات التحرير التي تناضل من أجل حقوق كافة الجماعات القومية المضطهدة في إثيوبيا في تقرير المصير والاستقلال.

وإزاء هذه الأوضاع التي خلفتها الحكومة الإثيوبية (الماركسية) من صراعات داخلية، واضطهاد قومي، وإزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، فقد باتت تلك الحكومة في حاجة ماسة إلى العون الخارجي لإنقاذها، ولاستمرارها في السلطة، وإنقاذ الحدود الإمبراطورية، حيث اتجهت نحو الغرب في البداية، ثم فضلت التعاون مع المعسكر الشرقي - خصوصاً الاتحاد السوفياتي سابقاً - الذي أصبح يشكل السند الرئيس لها، حتى في مواجهة كافة القوى المعارضة محلية كانت أم قومية.

ومنذ عام ١٩٩١م، انهار الحكم العسكري تحت ضربات حركات المعارضة الإثنية والقومية وأعلن عن قيام الجمهورية الفيدرالية الديمقراطية، التي تبنت سياسات جديدة في البناء الحكومي السياسي الداخلي، وفي العلاقات المتبادلة مع دول الجوار في القرن الأفريقي، ولكن نقطة الضعف الكبرى في هذا التوجه، كانت أوضاع التخلف الاقتصادي الشديد في داخل البلاد، فقد ورثت الدولة الآثار الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية لموجات متتالية من الجفاف والمجاعة وانتشار التصحر، مع زيادة أعداد السكان، وتزامن مع هذا الوضع وجود انشقاقات سياسية داخلية، وتنظيمات متمردة مسلحة، تعمل في داخل الدولة الإثيوبية، ولهذا تحالفت الدولة الإثيوبية مع السياسة الأمريكية وأصدقائها، باعتبار أن هذا هو الأسلوب الناجح في مواجهة وتخطي مثل تلك الأزمات الاقتصادية السياسية في البلاد.

لكن العهد الجمهوري الإثيوبي بدأ يحس ويواجه أثار الخلافات مع السودان والتيارات الأصولية الإسلامية التي ارتبطت وتشابكت مع منظمات التمرد المسلح، في بعض القوميات والجماعات الموجودة في داخل البلاد مثل الأورومو، والأوجادين وغيرهم، وحدث هذا في الوقت الذي استمرت فيه المنازعات حول السلطة بين قوميتي التجراي والأمهرا، واتخذ النزاع أساليب ومستويات متنوعة، بالإضافة إلى المنازعات بين النظام الحاكم والقوميات الأخرى مثل: جبهة تحرير

أورومو وغيرها، وتصاعد الخلافات بينهم أكثر من مرة، وفي إطار الصراع على السلطة، وعلى المناصب العليا في الدولة وغيرها من الامتيازات، إلى حد التهديد بالقتال، واندلاع الحرب الأهلية من جديد، وإن لم تحدث حتى الآن، وربما يرجع ذلك إلى سياسات التهدئة التي تحاول الحكومة الحالية الأخذ بها، أو أن ظروف ما بعد الحرب الباردة، لا تشجع الأطراف الأخرى على القيام بمغامرات غير محسوبة في مواجهة النظام الحاكم، أو لأن الدعم والعون الخارجي لهذا النظام يساعد على وجود حالة من الاستقرار الملاحظ حالياً، وإن كان هذا لم يمنع من ظهور مخاوف لدى النظام الحالي من التطويق، هذه الأسباب والأوضاع هي التي دعت إلى ظهور مخاوف من ذلك ومن إمكانية التفكك لدولة وزعزعة الاستقرار والأمن بداخلها، ومن ثم بدأ المفهوم الصراعي يطغى على التعامل مع دول الجوار، واختلطت المخاوف، والأوهام، والحقائق، وتصارع القديم الموروث مع الجديد في السياسة الخارجية الإثيوبية، وبدأت السياسة في توزيع الشكوك والاتهامات، على جميع دول المنطقة من جراء ذلك.

ثانياً: الحروب الأهلية الأفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة

مع انتهاء الحرب الباردة مورست ضغوط على الدول الأفريقية في إطار الإصرار على ما سُمي بـ "الحكم الجيد" (Good Governance)، بما يعنيه من ضرورة الأخذ بالتحول الديمقراطي على النمط الليبرالي من نحو الاعتراف بالتعددية الحزبية وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وتعزيز قدرات المجتمع المدني، ورفع رايات حقوق الإنسان، هذا من جهة. ومن جهة أخرى كان الإصرار من جانب القوى المنتصرة في الحرب الباردة على ضرورة أخذ دول الجنوب ومنها الدول الأفريقية ببرامج التكيف الهيكلي تحت مظلة الصندوق والبنك الدوليين، تحت دعاوي تخفيض الإنفاق الحكومي وترشيده، وإطلاق قوى السوق باعتبار أن ذلك يشكل شرطاً ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد أسفر ذلك عن إضعاف قدرة الدولة الأفريقية على الإكراه والإغراء، فمن جهة ضعفت قدرة الدولة الأفريقية على الإكراه نتيجة اضطرارها إلى خفض الإنفاق العسكري تحت دعاوي الرشادة الاقتصادية واضطرارها إلى تقليل عدد العاملين لدى المؤسسات العامة مما أفقدها السيطرة المعنوية على مواطنيها أضف إلى ذلك فإن تقوية منظمات المجتمع المدني قد جاء خصماً من قدرة الدولة، خصوصاً وأن الدولة باتت غير قادرة على التعامل المطلق مع مختلف الجماعات في المجتمع مغبة أن تتهم بخرق حقوق الإنسان مع ما يحمله ذلك في طياته من احتمالات التعرض للعقوبات الدولية أو "التدخل الإنساني"، تحت مظلة ما بات يعرف بالشرعية الدولية.

ومن جهة ثانية، فإن فرض برامج التكيف الهيكلي على الدول الأفريقية دون مراعاة لواقعها الاقتصادي والاجتماعي قد أجبر الدولة الأفريقية على التخلي عن مسؤوليتها الاجتماعية في دعم التعليم والصحة وفي توفير فرص العمل بل وفي دعم السلع الأساسية، ناهيك عن خصخصة الشركات العامة وهو ما دفع بألوف العمال إلى خارج سوق العمل، وقد أدى ذلك إلى تعميق حالة الفقر لدى الغالبية من أبناء الشعوب الأفريقية، في وقت فقدت الدولة فيه قدرتها على الإغراء.

ونتيجة لهذا وغيره فقدت الدولة هيبتها من جهة، وفقدت أهميتها لدى المواطن من جهة أخرى، بشكل شجع على الخروج على الدولة إما سلماً أو عنفاً.

وسنعرض فيما يلي، وبصورة موجزة، لبعض حالات الحروب الأهلية في فترة التسعينيات:

١ - ليبيريا

يعد المجتمع الليبيري مجتمعاً تعددياً من الناحية الإثنية، حيث يضم بين جنباته العديد من الجماعات منها: (الأفرو أمريكيين، كران، الماندينجو، جيو، مانو.. إلخ).

كما أن هذه الجماعات متداخلة في أماكن إقامتها بشكل يجعل من الصعوبة على أي منها التفكير في الانفصال، وفي ذات الوقت فإن الصراع الإثني بين هذه الجماعات المتداخلة، يحمل في طياته خسائر بشرية فادحة.

وقد نشأت ليبيريا على أكتاف الرقيق المحررين من الولايات المتحدة والذين استوطنوا عام ١٨٢١م، وأعلنوا جمهوريتهم عام ١٨٤٧م، غير أن هؤلاء المستوطنين قد احتكروا السلطة والثروة في البلاد، وتجاهلوا مصالح الجماعات المحلية التي تشكل غالبية السكان وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى وقوع انقلاب عسكري عام ١٩٨٠م، بزعامة "صمويل دو"، أطاح بالحكم المدني وبسيطرة الأفرو أمريكيين، وأعدم آخر رؤسائهم ويليام تولبرت وآخرين.

ولقد كان الهدف الأول المعلن من جانب نظام دو هو إدخال الجماعات الإثنية الوطنية في الحكم، والعمل على تمتعها بنصيب من ثروة البلاد، غير أن النظام سرعان ما اعتراه الفساد، وبدأ يمارس البطش ضد معارضيه، وإثر محاولة انقلابية فاشلة عام ١٩٨٥م، فإن القوات المسلحة الليبيرية والتي تتشكل أساساً من الكران - وإلى حد ما الماندينجو - قامت بإعدام ألوف المدنيين انتقاماً وبخاصة من جماعتي جيو ومانو.

وهكذا، فإنه مع إشعال تشارلز تيلور (أفرو أمريكي)، شرارة الحرب الأهلية في ديسمبر ١٩٨٩م، انطلاقاً من أراضي ساحل العاج، فإن هذه الحرب قد اتخذت طابعاً إثنياً ممتداً ومتنوعاً، وحتى عندما اعتقل دو في الأول من سبتمبر ١٩٩٠م، وذبح على يد فصيل منشق عن الجبهة القومية الوطنية الليبيرية، فإن الطابع الإثني لم يتوارى بل إنه تصاعد في شكل تعدد للفصائل التي سعى كل منها إلى محاربة الكل ارتكاناً إلى جماعة إثنية بعينها.

ولعل الإشارة إلى هذه الفصائل يؤكد ما ذهبنا إليه:

١ - **الجبهة القومية الوطنية الليبيرية**: بزعامة تشارلز تيلور (أفرو أمريكيين، جيو، مانو).

٢ - **الجبهة القومية الوطنية الليبيرية المستقلة**: بزعامة البرنس جونسون (نفس الجماعات)، وقد انهارت هذه الجبهة.

٣ - **حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا**: وقد تشكلت أساساً من جنود القوات المسلحة الليبيرية (كران، ماندينجو)، وقد انشقت هذه الحركة إلى فصيلين:

(أ) **حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا**: جناح كرومة وتتشكل أساساً من الماندينجو ومعظمهم من المسلمين.

(ب) **حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا**: جناح جونسون وتتشكل أساساً من الكران.

٤ - **مجلس ليبيريا للسلم**: ويرأسه جورج بولي، غير واضح.

٥ - **قوات لوفا الدفاعية**: وهي حركة للدفاع عن النفس أنشأها السكان غير المسلمين في مقاطعة لوفا للرد على هجمات جناح كرومة.

ونتيجة لتعدد أطراف الحرب الأهلية، والارتكان إلى قواعد إثنية في الصراع، انهارت الدولة الليبيرية على مدى ما يقرب من سبعة أعوام، وقتل ألوف من الليبيريين، وهرب نحو ثلث الشعب الليبيري إلى الدول المجاورة.

غير أن هناك تفسيراً آخر للحرب الأهلية في ليبيريا تبناه عدد من الكتاب يذهب إلى أن الناس في ليبيريا تحارب من أجل الحرب، فليس لدى الشباب الليبيري شيء آخر يفعلونه، والفصائل المختلفة لا تحارب تحت مظلة أيديولوجية، ولا في ظل برنامج سياسي، إن الكل يحارب الكل للدفاع عن مصالحه.

بيد أن هذا التفسير ينصرف أساساً إلى وصف مجريات الحرب، دون التعمق في أسبابها، ولا في تحليل القاعدة الإثنية لأطرافها على نحو ما بيّنا سابقاً، وصحيح أن

لوردات الحرب يسيطر كل واحد منهم على مصادر الثروة في الإقليم الخاضع لسيطرته، سواءً كانت طبيعية أو زراعية، وصحيح أن معظمهم يتعامل ويتاجر مع الشركات الأجنبية، بل ووصل الأمر بـ "تشارلز تيلور"، إلى اتخاذ عاصمة له، وصك عملة خاصة به، وإعطاء امتيازات من قبله للشركات الأجنبية مقابل دعم مالي، لكن هذا وذاك إنما يستهدف بالدرجة الأولى إلى تقوية كل فصيل، وتدعيم قدراته على الاستمرار في الحرب، وتمكينه بعد ذلك من التمتع بمزايا السلطة والثروة فيما لو حدثت تسوية.

وقد جرت محاولات لتسوية الحرب الأهلية في ليبيريا، حيث تم اتفاق أبوجا للسلام في أغسطس ١٩٩٥م، وتشكيل مجلس للدولة يضم في إطاره ثلاثة من زعماء الفصائل المتناحرة (تيلور، كرومة، بولي)، في فترة انتقالية تنزع فيها أسلحة الفصائل على أن تجرى الانتخابات في سبتمبر ١٩٩٦م، وقد تأجلت الانتخابات حتى العام التالي، حيث جرت مصالحة وتسوية للأزمة في عام ١٩٩٧م، وجرت انتخابات تولى بموجبها تيلور السلطة في البلاد.

٢ - الصومال

استقلت الصومال عام ١٩٦٠م، بانضمام الشمال (الصومال البريطاني)، إلى الجنوب (الصومال الإيطالي)، غير أن ممارسات الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، قد أثارت حفيظة الشماليين، سواء في جعل العاصمة في الجنوب (مقديشيو). وسواء في استئثار الجنوبيين بالمناصب السياسية الهامة، وبالمنافع الاقتصادية، وبالمشروعات التنموية، مع إهمال الشمال إلى حد كبير، وقد تفاقم الموقف عقب هزيمة الصومال في أوجادين عام ١٩٧٨م، عندما تدفق الألوف من اللاجئين من أبناء أوجادين إلى الصومال، وقام النظام بتوطينهم في الشمال، ومارس معاملة تفضيلية لصالحهم على حساب السكان المحليين، سواء في الوظائف أو في تملك الأراضي، وحتى في الفرص التعليمية والعملية.

وقد أُتهم النظام بأنه أنشأ ميليشيات بين هؤلاء اللاجئين، قامت بممارسة الإرهاب، ضد أبناء قبائل إسحاق على الحدود مع أوجادين، لدفعهم للنزوح عن ديارهم، ولما لم تجد الاتهامات والشكاوي آذاناً صاغية لدى النظام، قام أبناء إسحاق بتشكيل الحركة الوطنية الصومالية في المنفى بلندن عام ١٩٨١م، والتي نقلت مقرها بعد ذلك إلى إثيوبيا، وبدأت في شن عمليات عسكرية ضد النظام، كان أعنفها في أعوام ١٩٨٤م و ١٩٨٨م، وقد واجهها النظام بعنف، واستخدم القوات الجوية في تدمير المدن، وقتل الألوف من السكان، ولذلك ليس بمستغرب أن تعلن الحركة الوطنية الصومالية - وعقب سقوط سياد بري - استقلال الشمال في ١٨ مايو ١٩٩١م، تحت اسم جمهورية أرض الصومال، وفي ذات الوقت، فإن نظام سياد بري لم يبطش بجماعة الإسحاق فحسب، وإنما مارس الاضطهاد والقمع، ضد كافة أبناء القبائل الأخرى - غير أبناء قبيلته (الأوجادين/ الماريحان)، مما دفع هؤلاء إلى الهرب إلى المنفى، وتشكيل الجبهة الوطنية الصومالية، والمؤتمر الصومالي الموحد.. إلخ، التي حاربت النظام حتى تهاوى، وانهارت معه الدولة الصومالية منذ عام ١٩٩٠م، مخلفة وراءها الأنقاض والأطلال.

٣ - غينيا بيساو

عقب استقلال غينيا بيساو عام ١٩٧٣م، شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار السياسي، حيث تزايدت أعمال القمع والاضطهاد، ضد المعارضة المطالبة بتوسيع الفضاء السياسي، واتساع المجال أمام عمليات التحول الديمقراطي، في ذات الوقت تدهورت الأوضاع الاقتصادية، وتضاءلت ثورة التوقعات التي كان يعول عليها الشعب في تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية.

وكرد فعل لذلك، وفي إطار عملية الصراع على السلطة، قام رئيس الوزراء جو برنارد دوفييرا بخلع رئيس الدولة "لويس كابرال"، غير أنه في سعيه لتحقيق

الاستقرار السياسي، مارس عمليات البطش والتنكيل، فضلاً عن قيامه بحملة إعدام ضد المعارضة، مما دفع الأخيرة إلى تشكيل حزب سياسي في المنفى، تحت مسمى حركة المقاومة لغينيا بيساو - حركة بافاتا - التي أصبحت أكبر أحزاب المعارضة، وطوال فترة الثمانينات والتسعينات استمرت حالة عدم الاستقرار السياسي والتردي الاقتصادي، الذي تواكب مع انتشار حالة الفساد داخل أجهزة الحكم، وداخل الحزب الحاكم.

وقد أسفرت الأوضاع السابقة عن قبول غينيا بيساو لعملية التكيف الهيكلي منذ عام ١٩٨٧م، وهو الأمر الذي ألقى بأعباء اجتماعية متزايدة على المواطنين، وتدهورت الخدمة الصحية، وانهار التعليم وانتشرت حالات البطالة والفساد والدعارة، في وقت عاش فيه المسؤولون وكبار رجال الحزب والجيش في رغد من العيش.

ورغم عملية التحول الديمقراطي التي أخذت بها البلاد منذ عام ١٩٩١م، والتي أفسحت المجال أمام حق التعبير السياسي، والتجمع، إلا أن العملية الديمقراطية ظلت متعثرة نتيجة للعقلية الشمولية المعارضة للتحول الديمقراطي بين صفوف قادة الحزب الحاكم.

وإزاء هذه الأوضاع المتردية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، جرت محاولة انقلابية في يونيو ١٩٩٨م، تحت قيادة قائد الجيش الجنرال أنسوماني ماني - والذي كان قد خلع من قيادة الجيش قبل ذلك - وعلى أثرها انفجرت الحرب الأهلية في البلاد، والتي أسفرت عن ألوف القتلى، وتخريب العاصمة بكل ما فيها من بنية أساسية، ومستشفيات، ومدارس، ومساجد، وكنائس، وأسواق، وغيرها، فضلاً عن فرار نحو ربع مليون لاجىء إلى الدول المجاورة. وقد جرى ذلك كله وسط اتهامات متبادلة بين كبار قادة الجيش لقيام بعض منهم بتزويد مقاتلي حركة استقلال إقليم

كازا مانس بالأسلحة، والذي يسعى إلى الانفصال عن السنغال، وتدخلت كلاً من السنغال وغينيا بقواتهما لمساندة الرئيس فييرا، غير أن هذا التدخل قد أسفر عن ازدياد نيران الحرب الأهلية اشتعالاً، وباءت بالفشل جميع جهود التسوية التي قامت بها كلاً من جماعة الدول الناطقة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، ورغم جولة المحادثات التي تمت بين الطرفين المتحاربين في أبوجا، في أكتوبر ١٩٩٨م، إلا أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل هي الأخرى، نتيجة إصرار المتمردين على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من البلاد، وعلى ضرورة تخلي الرئيس فييرا عن منصبه.

٤ - سيراليون

استقلت سيراليون عن بريطانيا عام ١٩٦١م، ورأسها منذ ذلك الحين وحتى عام ١٩٨٥م، الرئيس "سياكا ستيفنز"، الذي أخذ منذ عام ١٩٦٨م، بنظام الحزب الواحد، وهو حزب مؤتمر كل الشعب، غير أن تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد، طوال هذه الفترة، واتجاه الحكومة إلى استخدام الأساليب القمعية، ضد قوى المعارضة، فضلاً عن تحالف الحكومة مع رجال الأعمال ذوي الأصول اللبنانية (على رأسهم جميل شاهر محمد)، في استنزاف ثروات البلاد لصالح هذا التحالف، قد أدى إلى تنامي روح المعارضة والتمرد لدى جموع العاطلين والطلاب بالأساس الذين هرب العديد منهم إلى ليبيا في السبعينات لتلقي التدريب العسكري هناك، وعلى رأسهم فوداي سنكوح، وقد شكل ذلك بداية لظهور الجبهة الثورية الموحدة، واضطرت هذه الأوضاع وغيرها، ستيفنز إلى تسليم السلطة لقائد الجيش الجنرال "جوزيف مومو" عام ١٩٨٥م، إلا أن الأخير لم يفلح في استعادة النظام، ولا في إصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية، خصوصاً وأن الجبهة الثورية الموحدة، قد بدأت عملياتها العسكرية داخل أراضي سيراليون، ابتداءً من مارس ١٩٩١م،

انطلاقاً من أراضي ليبيريا المجاورة، وشكل ذلك مقدمة لحرب أهلية ضارية في سيراليون.

ثم إن تطبيق سيراليون لبرامج التكيف الهيكلي منذ عام ١٩٨٩م، وما ترتب عليه من آثار اجتماعية واقتصادية، أسفر عن وقوع انقلاب عسكري آخر في أبريل ١٩٩٢م، بزعامة الكابتن (فالنتين ستيراسر)، الذي اتهم الحكومة السابقة بالفساد والقبلية، وعرقلة العملية الديمقراطية، وقد أعلنت الحكومة الجديدة، عن الاستمرار في تطبيق برامج التكيف الهيكلي، كما وعدت بإجراء انتخابات قائمة على التعددية الحزبية، تمهيداً بالعودة للحكم المدني.

وقد استطاعت الحكومة تحقيق بعض الانتصارات، على الجبهة الثورية الموحدة، بالاستعانة بشركة مرتزقة من جنوب أفريقيا، إلا أنه مع نهاية عام ١٩٩٤م، فإن كفة الحرب رجحت إلى جانب الجبهة الثورية الموحدة، ثم إن الأوضاع الاقتصادية قد ازدادت سوءاً، مما أسفر عن وقوع انقلاب قصر في يناير ١٩٩٦م، من جانب نائب الرئيس الجنرال "بيو"، الذي حاول تأجيل الانتخابات، وإرجاء عملية الإصلاحات، إلا أنه اضطر نتيجة للضغوط الداخلية والدولية، إلى البدء في عملية التحول الديمقراطي، فأجريت الانتخابات في مارس ١٩٩٦م، وفاز الحاج أحمد تيجان كباح زعيم حزب الشعب برئاسة البلاد، كما فاز فيها حزبه بغالبية المقاعد البرلمانية، وقد استطاعت الحكومة المدنية، أن تلحق هزيمة عسكرية كبرى بالمتمردين، وهو ما اضطر سنكوح إلى التوقيع على اتفاق للسلام في أبيدجان في نوفمبر ١٩٩٦م، ينص على إنهاء الحرب، وسحب القوات الأجنبية، بما فيها المرتزقة من البلاد، واقتسام السلطة بين الجانبين.

غير أن هذا الاتفاق لم يصمد طويلاً، خاصةً وأن كباح قد اتجه إلى الاستعانة بميليشيات جماعته الإثنية - المندي - والتي تشكل قاعدة حزب الشعب الحاكم، في

مواجهة جماعة التيمني، وقد قاد هذا وذاك إلى وقوع انقلاب عسكري جديد في مايو ١٩٩٧م، بقيادة الميجور "جوني بول كوروما"، الذي تعاون مع الجبهة الثورية الموحدة، فعين سنكوح نائباً له، غير أن هذا الانقلاب قد ووجه برفض إقليمي ودولي، أسفر عن فرض عقوبات وحظر شامل على سيراليون، بل والتدخل من قبل قوات الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الأيكوموج) بزعامة نيجيريا، لإعادة الرئيس المنتخب تيجان للسلطة في يناير ١٩٩٨م، غير أن ذلك لم ينه هذه الحرب الأهلية الطاحنة في البلاد، والتي أسفرت عن انهيار الدولة، وقتل ما يزيد عن خمسين ألف شخص، وترشيد ما يزيد عن ٢ مليون نسمة، يشكلون نحو نصف السكان البالغ عددهم ٤.٥ مليون نسمة، ولم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق مقبول من كافة الأطراف لإنهاء الحرب الأهلية.

خاتمـــة

كما رأينا فإن مشكلة الحروب الأهلية تنشأ ابتداءً بصراعات قد تكون إثنية أو طائفية أو طبقية إلى غير ذلك، وقد تكون انعكاساً لعوامل خارجية مختلفة وفي ظل جميع تلك الظروف تنشأ العديد من الآثار ومنها:

أولاً: آثار الحروب الأهلية

(أ) الآثار السياسية

وبعض هذه الآثار ينصرف إلى عملية تسييس الصراعات والحروب الأهلية بشكل يقعد الجسد السياسي للدولة عن أداء مهامه الوطنية، بل إنها قد تصل بخطورتها إلى حد انهيار الحكومات ومؤسساتها واختفاء الدول، وبشكل يزيد من تعقيد هذه الصراعات والحروب ويعرقل مسارات تسويتها من جهة أخرى حالات: (الصومال، ليبيريا، سيراليون، غينيا بيساو).

(ب) الآثار الاجتماعية

وهي لا تقتصر على ما تفرزه هذه الصراعات والحروب الأهلية من آثار سياسية، ولكنه يتعدى ذلك ليطرح آثاراً اجتماعية خطيرة، نتيجة لتعميق المرارات الاجتماعية في إطار تلك الصراعات والحروب بشكل يدفع إلى استدامتها، ونتيجة للتفكك الاجتماعي الذي يضرب بعنف البناء الاجتماعي فيخل بمنظومة القيم السائدة، ويدفع بالناس - نتيجة الإحساس بعدم الأمان - إلى تجاهل كافة الاعتبارات الأخلاقية، فتنتشر أعمال السرقة، والسطو، والقتل، والدعارة، والاغتصاب.. إلخ، سعياً للأمان، وتأمين لقمة العيش.

(جـ) الآثار الاقتصادية

ثم إن تلك الصراعات والحروب الأهلية تطرح آثاراً اقتصادية، قد تكون أكثر حدة من الآثار السابقة ومنها تفشي الفساد تحت دعاوي مقاومة المتمردين، ونهب

واستنزاف الموارد وثروات البلاد تحت دعاوي تمويل الحرب أو إعمار ما دمرته الحرب، كذلك تدمير المنشآت العامة، وتخريب البنية الأساسية - على كلفتها - من طرق وكهرباء ومياه.. إلخ، وهو الأمر الذي يحول قطاعات هامة من الأفراد إلى عاطلين بدون عمل أو أجور بشكل يدفعهم ليكونوا بمثابة جيش من العاطلين يسهل تجنيدهم من جانب هذا الفصيل المسلح أو ذاك، بل إن الصراع بما يدفعه من موجات فرار للمواطنين إنما يترتب عليه تدمير القوى العاملة المدربة والاحتياطي من الموارد البشرية المتنوعة، فتتوقف عملية الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية من زراعية، وصناعية، واستخراجية، فتزداد الأوضاع تردياً وتدخل الدولة في حلقة شريرة من العنف والمجاعة، فالصراعات والحروب الأهلية تؤدي إلى الفقر، والفقر يدفع إلى مزيد من الصراعات والحروب، أكثر من ذلك فإن مثل هذه الصراعات تؤدي إلى هجرة العقول خارج البلاد، فتفقد الدولة أثمن خبراتها، ويفسح المجال أمام لوردات الحرب ليعيثوا في الأرض فساداً ويهلكون الحرث والنسل.

ثانياً: وسائل مواجهة الحروب الأهلية

إن الآثار المترتبة على الحروب الأهلية، على نحو ما رأينا، فضلاً عن أنها تضر بالدول الدائرة بداخلها، فإنها تلقي بتبعاتها أيضاً على الدول المجاورة في الإطار الإقليمي، وكذلك على المجتمع الدولي، ويتعين معها الوفاء بها لحفظ السلم والأمن الدوليين. ومن ثم فإن مواجهة هذه المشكلة يجب أن تتضافر بصددها جميع الجهود للقوى ذات الصلة، كما أن وضع سياسة لمواجهة أزمة الاندماج الوطني، وما تفرزه من صراعات وحروب هو أمر غاية في التعقيد، نظراً لأن التعددية الإثنية فضلاً عن العلاقات الإثنية هي ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها التقاليد الثقافية مع المعتقدات الدينية مع الأهداف السياسية مع الاهتمامات الأمنية مع الطموحات الاقتصادية.. إلخ، وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الجماعة الإثنية ليست وحدة حصرية قائمة بذاتها متميزة كلية عن غيرها، ذلك أنها تضم بين جنباتها أفراد ينتمون إلى طبقات وأعمار وأنواع (ذكور، إناث) مختلفة، بل وأحياناً ديانات مختلفة، وأحياناً

أخرى خلفيات ثقافية متنوعة وعليه فإن أي سياسات في هذا الصدد لا تحدث تأثيراً واحداً وبنفس الطريقة على الجماعة الإثنية الواحدة. إن إيجاد الوسائل اللازمة للتعامل مع الصراعات والحروب الأهلية هو من الأمور الهامة والضرورية ويمكن في هذا الشأن الإشارة إلى بعض منها كالتالي:

(أ) الوسائل المانعة

ويمكن القول إجمالاً أن هناك عدداً من الوسائل يمكن اتباعها في هذا المضمار منه:

١ - **التغيير الدستوري**: بشكل يسمح بالاستجابة للتعدديات وللتنوع الإثني، غير أنه يمكن القول أن أي تغييرات دستورية لا تكون ممكنة إلا في مراحل معينة من تاريخ الدولة.

٢ - **اللامركزية**: وقد أثبت الأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة نجاعته - أحياناً - وبخاصة بالدول الكبرى مساحةً وسكاناً في حين أن الأشكال الأخرى من اللامركزية والتعددية التشريعية، والقبول بالتعددية الثقافية تبدو واعدة.

٣ - **النظام الانتخابي**: ذلك أن النظم الانتخابية التي تفرض حصول المرشح على تأييد إقليمي أو إثني متوازن تدفع السياسيين إلى صياغة براجهم الانتخابية لتحقيق مطالب مختلف الجماعات والأقاليم (نيجيريا في مرحلة سابقة)، ثم إن نظام التمثيل النسبي والذي يسمح بإعطاء مقاعد البرلمان "لأفضل الخاسرين" - كما هو الحال في موريشيوس - إنما يفتح السبيل أمام الجماعات الصغرى لتمثل في أجهزة الحكم.

٤ - **التنوع الثقافي**: إن الاستجابة للتنوع الثقافي تتطلب اتباع سياسات عريضة في مجال التعليم والتنوع اللغوي والاختلاف الديني والثقافي، ذلك أن التعليم الرسمي يعد من أكثر السبل ملائمة لتعزيز التفاهم والتسامح الإثني ولخلق شعور بالهوية الوطنية تتجاوز التعدديات والإثنيات.

٥ - **الرشادة الاقتصادية**: فالدول التي استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، أمكنها التعامل مع المطالب المادية ومع مطالب الجماعات الإثنية المختلفة، وفي المقابل فإن السياسات الاقتصادية الانكماشية، تؤدي إلى الفقر وعدم الأمان، وتدفع إلى الصراعات والحروب الأهلية، ثم إن السياسات التي تؤدي إلى عدم العدالة في التوزيع - خاصةً إذا ما انطبقت الإثنية مع الاختلافات الطبقية - تدفع إلى الإحساس بالتمييز والظلم من جانب الجماعات الإثنية المهمشة، ورغم أن اتباع سياسات اقتصادية تعطي أفضلية لبعض الجماعات المهمشة قد تكون ناجحة في بعض المجتمعات، إلا أنها قد تثير حفيظة الجماعات الأخرى، خصوصاً في فترات التدهور الاقتصادي

(ب) الوسائل الوقائية

إن اندلاع الصراعات والحروب الأهلية غالباً ما يكون نتيجة للاستبعاد الاجتماعي أو للتفكك المجتمعي والذي يفتح الطريق أمام مثل تلك الحروب والصراعات، من خلال إضعاف الهيكل الاجتماعي، وغالباً ما يسبق اندلاعهما إشارات تحذيرية لاحتمالات وقوعها ومراحل انتقالية حتى تصل إلى صورتها العنيفة والمدمرة.

ولذلك يمكن اللجوء إلى عدد من الأساليب للحيلولة دون وقوع مثل تلك الصراعات والحروب ومنها:

١ - **احتواء الدعاية العدوانية**: حيث إن الصراعات والحروب الأهلية تتطلبان استعداداً نفسياً، لممارسة القتل من قبل جماعة تجاه الجماعات الأخرى، وتلعب الدعاية هنا دوراً حيوياً في الإعداد النفسي للصراع والحرب، ومن هنا فإن احتواء الدعاية من خلال دعاية مضادة، تقدم الحقائق بطريقة متوازنة يعد أحد طرق الوقاية من اندلاع الصراع والحرب .

٢ – **وقف عملية التعبئة**: ويحتاج العنف أيضاً إلى استعدادات مادية ومؤسسية، فهو يتطلب الحصول على السلاح، وتشكيل ميليشيات ومعسكرات تدريب، وكل هذه العمليات يمكن وقفها أو إحباطها، أو منعها من خلال فرض حظر صارم على إمدادات السلاح وعلى التعبئة العسكرية.

٣ – تدخل طرف ثالث: وما أن يندلع الصراع أو الحرب الأهلية، فإن تدخل طرف ثالث قد يكون مفيداً، وإن كان تأثيره يبدو محدوداً في الغالب الأعم، لقد كانت العزلة الدولية لنظام جنوب أفريقيا العنصري أحد العوامل في دفعه للدخول في المفاوضات، غير أن التدخل الدولي في الصومال، ومحاولة فرض السلام بالقوة قد فشل فشلاً ذريعاً.

ثالثاً: إدارة الأزمة

إذا ما اندلعت الصراعات والحروب الأهلية فإنه يكون من المفيد تحديد طبيعتها لاتخاذ السبل الكفيلة للتعامل معها ومنها ما يلي:

(أ) فإذا كان الصراع أو الحرب الأهلية ذا طبيعة إثنية وغير إقليمية (رواندا، وبوروندي)، فإن المجتمع الدولي يتعين عليه التدخل لتشجيع عملية التفاوض بين الحكومة وجماعات المعارضة، بغية إعادة توزيع السلطة أو تقاسمها بين الجماعات المختلفة وبغية إعادة توزيع الثروة، فضلاً عن الاعتراف بالتعددية الثقافية واحترامها.

(ب) وإذا كان الصراع أو الحرب الأهلية ذا طابع إثني وإقليمي (السودان، الصومال)، فإن التدخل الدولي العسكري يمكن أن يكون أكثر مثالية في الفصل بين القوات المتحاربة، تمهيداً للتوصل إلى حل بالتفاوض والاتفاق، وليس فرض حل على الأطراف المتحاربة أحدهما أو كليهما.

(جـ) وإذا كان الصراع أو الحرب الأهلية ذات طابع غير إثني (الصومال، ليبيريا إلى حد ما)، وكانت الحكومة عاجزة عن حماية مواطنيها، إما لضعفها أو

لانهيارها فإن الجماعة الدولية يجب أن تتدخل لتقديم العون للحكومة المركزية، وللمواطنين، وفي ذات الوقت تسعى من خلال الوساطة إلى وضع ترتيبات مؤسسية تحقق اقتساماً للسلطة وتوزيعاً للثروة.

(د) وإذا كان الصراع أو الحرب الأهلية ذات طبيعة ناجمة عن نظم تسلطية (السودان، رواندا، الصومال، ليبيريا) في فترات مختلفة، فلا سبيل أمام المجتمع الدولي غير مقاطعة هذه النظم حتى تسقط، أو الضغط عليها وإجبارها على احترام حقوق الإنسان.

وإذا كانت الدول التي تثور بداخلها الصراعات والحروب الأهلية مسؤولة أساساً عن البحث عن الوسائل المانعة، والوقائية من الصراعات والحروب الأهلية بكافة صورها وأنواعها، فإن المجتمع الدولي مطالب ابتداءً بالبحث عن الصيغ الملائمة لمواجهة مشكلة الاندماج الوطني، قبل اندلاع تلك الصراعات والحروب الأهلية.

كما أن مواجهة مثل هذه المشكلة، لن تتأتى بأعمال إنسانية بحتة، وإنما بمبادرات سياسية تقضي على الجذور المسببة لها في الأمد الطويل، وباتخاذ المبادرات الضرورية والعاجلة، في الأمد القصير من جانب المجتمع الدولي الذي يتعين عليه تقديم كامل دعمه المادي والمعنوي للجهود المبذولة لتسوية وحل هذه الصراعات والحروب الأهلية، واستخدام الضغوط والوسائل الرادعة لمعاقبة الخارجين عن النظام والقانون الدولي، وإلا فإن البديل سيكون مأساوياً حيث تتقوض الاقتصاديات، والمؤسسات، والحكومات، بل وتنهار الدول، تحت سمع وبصر عالم يزعم أنه يرفع رايات احترام حقوق الإنسان، ويعلي من كرامته.

قائمة المصادر

أولاً: باللغة العربية :

أ- كتب:

(١) د. إبراهيم نصر الدين ، الإندمج الوطني في أفريقيا – نموذج نيجيريا، (القاهرة، مركز المستقبل الأفريقي، ١٩٩٧م) .

(٢) د. إجلال محمود رأفت ، د.إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الأفريقي : المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٥م) .

(٣) المؤتمر السنوي للدراسات الأفريقية ، الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا، (القاهرة ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مايو ١٩٩٩م) .

(٤) عايدة العزب موسى : غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر ، (القاهرة : الجمعية الأفريقية ، ١٩٧٨م) .

(٥) د. عبد الملك عودة، السياسية المصرية ومشكلات حوض النيل ، (القاهرة، مؤسسة الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ١٣٥ ، أبريل ١٩٩٩م).

(٦) مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين ، حالة اللاجئين في العالم ١٩٩٥م – بحثاً عن حلول ، (الأمم المتحدة ١٩٩٦م).

ب- مقالات ودراسات:

(١) د. إبراهيم نصر الدين، الإندماج الوطني في أفريقيا والخيار السوداني ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، السنة السابقة ، العدد ٦٣ ، مايو ١٩٨٤م).

(٢)ــــــــ ، مشكلة الإندماج الوطني في أوغندا ،وإنعكاساتها على الأوضاع في حوض النيل" ، بحث مقدم للندوة الدولية لحوض النيل، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، مارس ١٩٨٧م).

(٣)ــــــــ ، " الصومال وإمكانات تحدي النظام الدولي " ، ورقة عمل مقدمة إلى مركز الدراسات الحضارية ، (القاهرة : نوفمبر ١٩٩٣م) .

(٤) د. إجلال محمود رأفت ، " تشاد دراسة تحليلية لجذور وطبيعة الحرب " (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، نشرة رقم ٧ ، ١٩٨٣م).

(٥) ــــــــــ ، " أحداث شابا : دراسة تحليلية لأبعادها الداخلية والدولية " مجلة مصر المعاصرة ،(القاهرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع العدد ٣٨٣ يناير ١٩٨١م).

(٦) شوقي الخشاب ، " الحرب الأهلية في تشاد " ، السياسة الدولية، (القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد ٢٠ ، أبريل ١٩٧٠م).

(٧) د. عزت سعد السيد ، " مستقبل موزمبيق وتطور الأوضاع في الجنوب الأفريقي " ، السياسة الدولية، (القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد ٨٨ ، أبريل ١٩٨٧م).

ثانيا: باللغة الأجنبية :

a: Books :

(1) Abdal Rahim, Muddathir& Others, Sudan Since Independence Studies of The Political Development Since 1958, (Vermont : Gower, 1986).

(2) Abrahomomsson , Hanse& Nilsson, Anders, Mozambique the Troubled Tranzation: from socialistconstruction to free Market eapitalism , (London:Zed books , 1985).

(3) Barnett, Tony& Abdelkarim, Abbas, Sudan : State , Eapital and Transformation, (London: Croom Helm, 1988).

(4) Beshir, Mohamed Omar, The Southern Sudan, (Khartoum : Khartoum Bookshop, 1975) .

(5) Garang John, The eall for Democracy in Sudan , (London, Kegan Paul International, 1992) .

(6) Ndarubagiye, Leonce, Burundi : the origins of the hutu-tutsi conflict , (Nairobi, 1996) .

(7) Osaghane, eghosa E, Ethnicity, Class And Struggle For State Power in Liberia , (Dakar : Codesria, Monograph Series 1996) .

(8) Tuedten, Inge, Angola : Struggle for Peace And Reconstruction (Boulder: Westview press , 1997).

(9) Voll, John Obert, Sarah Potts voll, The Sudan : unity and diversity in a multicultural state (London : Croom Helm , 1985) .

B: Articles

(1) Chertien , Jean – Pierre, " Burundi, the obsession with genocide" in Current History, (Philadelphia Current History inc, May 1996) .

(2) Colville Rupert, " unsafe and unsecure " in Refugees , (UNHCR, No. 96, 11 , 1994) .

(3) Davies, Victor A.B, " Civil Conflict, Military Rule , And economic AndPolitical Reform in Siera Leone: the road Ahead for peace and Security", AAPS (Durban: 11 th Biennial Congress of African Association of Political Scince, June 23-26 , 1997) .

(4) Diessen bacher, Hartmut, " Explaining the genocide in Rwanda" in Law and State (Tubingen : the Institute for Scientific – Co – operation , vol. 52, 1995) .

(5) Dixon- Fyle, Kanyhama, " Prevention as the best solution"in Refugees (UNHCR, No, 96, 11 , 1994) .

(6) Hofmann, Rainer, " Refugee Law in Africa" in Law and State (vol.39, 1989) .

(7) Kwakwa, Edward, " the Refugee phenomenon in Afrdica", in, African Topics(London: Africa Periscope Communication, Jan./ feb, 1996) .

(8) Mayotte, Judy" Civil War in Sudan: the Paradox of Human rights And national Sovvereignty" in Journal of international Affairs (Colombia : the Journal of Colombia univ., vol. 47 , No. 2, winter 1994) .

(9) Mendy, p. Karibe," Guinea – Bissau: state decay and fractional Struggle, 1973 – 1998" (Mauritius: the African , Associciation of Political Scince, 1998) .

(10) Peterson, Dev," Liberia: Crying for democracy" in Journal of Democracy (Vol.4 , No.2, April 1996) .

(11) Plaut, Martin, " Rwanda – Looking beyond the slaughter" in The World Today (Aug- Sep, 1994) .

(12) Reno, William, " The Business of war in Liberia " in Current History, (May , 1996) .

(13) Sahnoun , Mohamed M.," New Challenges for the peace Makers" in Refugees (UNHCR, No, 96 , 11 , 1994) .

(14) UNRISD, " Ethnic violence", paper presented at World Summit for Social Development , (Copenhagen: Denmark, 6-12 March 1995) .

(15) Weiner, Maron , " Bad Neighbors, Bad Neighborhoods, An inquiry Into the causes of Refugee flows" in International Security, (Cambridge: Harved univ., vol. 21 , No.1, 1996) .

(16) Woodward, peter," A new Map of Africa ? Reflections on the Horn " In Africa insight, (vol. 23, No.1, 1993) .

اللاجئون في المنازعات الداخلية في أفريقيا
(ليبيريا، السودان، رواندا، بوروندي، الصومال) (*)

تطالعنا الصحف ووكالات الأنباء العالمية بين الحين والآخر بصور لمئات الألوف من أشباه البشر الذين اقتلعوا اقتلاعاً من أوطانهم، لسبب أو لآخر، وهم يهيمون على وجوههم يعضهم الجوع بأنيابه، وتفترسهم الأمراض، ولا يجدون ما يسترون به عوراتهم، ويحيط بهم القتل من كل مكان، ويتعرضون للاغتصاب في حلهم وترحالهم، وتلك كارثة إنسانية بكل المعايير حيث يتم التعامل مع الإنسان بهذه الصورة، في عالم يرفع في ذات الوقت راية حقوق الإنسان، وتحت ظلها انتهكت كافة حقوق الإنسان وأولها وأهمها حقه في الحياة، وعلى أرض وطن حيث ينعم بالأمان.

ومما يزيد الصورة قتامة أن مرتكبي هذا الفعل دولاً كانوا أم جماعات لا يتعرضون للعقاب العادل جراء فعلتهم، بل إن المجتمع الدولي يقف متفرجاً على هذه المأساة، كأنها ملهاة، اللهم إلا قلة من المنظمات الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية، التي أخذت على عاتقها مهمة الغوث والإنقاذ لاهثة هنا وهناك بشكل أقعدها حتى عن القيام بهذه المهمة إما بسبب تزايد أعداد اللاجئين، ومعهم النازحين، وإما بسبب قلة مواردها البشرية، وإما بسبب ضعف إمكانياتها المادية، وإما بسبب تشعب وتعقد المهام التي يتعين عليها القيام بها في ظل ظروف تتسم بالمخاطرة وإما بسبب ترهل المظلة القانونية الملزمة التي تعمل هذه المنظمات في إطارها.

ورغم أن جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية، هي جهود معتبرة ومقدرة، إلا أن هذه الجهود لا تنهض إلا عقب وقوع المأساة من جهة، ثم إنها تحاول التخفيف من وقع المأساة من جهة أخرى، دون أن يكون لها دور فاعل في منع وقوعها، ولا

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ١٩٩٧م.

تعقب منابعها وجذورها لتجفيف هذه المنابع، واجتثاث هذه الجذور للحيلولة دون انطلاق ظاهرة اللاجئين وذلك من شأنه أن يؤدي إلى استمرار الظاهرة وإلى تزايدها تعقيداً.

إن ما سبق يطرح تساؤلات عدة حول حجم المشكلة وتطورها في الدول محل الدراسة؟ وحول أسباب هذه الظاهرة، هل هي ظاهرة أصلية في المجتمعات الأفريقية أم أنها ظاهرة تابعة؟ وإذا كانت تابعة فهل هي تعود لأسباب سياسية أم اقتصادية، أم اجتماعية/ ثقافية؟ داخلية أم أنها تعود لأسباب دولية؟ ثم ما هي آثار هذه الظاهرة على دول المنشأ، وعلى دول الملجأ؟ ثم ما هي البدائل المتصورة للتعامل مع المشكلة؟.

التحديد بالمشكلة وأسبابها

أولاً: التحديد بالمشكلة

في دراستنا هذه سنتعرض لأوضاع اللاجئين، الذين قذفت بهم الحروب الأهلية خارج أوطانهم، وهي الحروب التي تفجرت، وما تزال في كل من (السودان، والصومال، ورواندا، وبوروندي، وليبيريا).

ومنذ البداية يتعين علينا أن نحدد من هو اللاجئ الذي نعنيه في هذه الدراسة فاللاجئ وفق التعريف الوارد بشأنه في الاتفاقية الدولية المتعلقة بمركز اللاجئين عام ١٩٥١م، هو شخص: "يوجد خارج بلد جنسيته، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد، أن يستظل بحماية ذلك البلد".

وعليه فإن عنصر الخوف من التعرض للاضطهاد لسبب أو لآخر، والذي يدفع الشخص لترك وطنه إلى بلد آخر هو العامل الحاكم في تعريف اللاجئ والذي يميزه عن غيره ممن تركوا أوطانهم.

وبناءً على ذلك فإنه يستبعد من تعريف اللاجئين الفئات التالية:

(١) النازحون: والذين اضطروا للارتحال داخل بلادهم، حتى ولو كان ذلك بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، وكذلك النازحون من دولة أجنبية إلى بلدانهم الأصلية بسبب انتشار الصراع والعنف في الدولة الأجنبية.

(٢) **المهاجرون**: والذين يعملون في بلد أجنبي، ويضطرون للعودة إلى بلادهم ومن الأمثلة: عودة الفرنسيين من الجزائر إلى فرنسا عقب استقلال الأخيرة والعودة الإجبارية للعمال الغانيين من نيجيريا إلى بلادهم عند تدهور الاقتصاد النيجيري.

(٣) **الهاربون**: من بلادهم إلى بلد آخر نتيجة لظروف المجاعة اللهم إلا إذا كانت هذه المجاعة ناجمة عن سياسات حكومية متعمدة، أو ناجمة عن الصراع المسلح داخل دولهم ورغم أن هؤلاء كثيراً ما حصلوا على الدعم من منظمات الإغاثة العالمية إلا أنهم لا يعتبرون في عداد اللاجئين بالمعنى القانوني الضيق. وعلى خلاف ما تقدم فإن الفارين من الأقاليم الريفية الإثيوبية عام ١٩٨٤م، بحثاً عن الملجأ في السودان قد عوملوا باعتبارهم لاجئين ذلك أن فرارهم جاء نتيجة لقيام الحكومة الإثيوبية بتوطين غرباء في أراضيهم سعياً لإجهاض نشاط رجال العصابات وهو ما أسفر عن تجويعهم.

ويتبادر إلى الذهن السؤال التالي: لماذا اختيار الدول الخمس المذكورة لتنصب عليها الدراسة؟.

إن ذلك يرجع لعدة اعتبارات نذكر منها:

(١) أن الصراع المسلح داخل هذه الدول ما يزال قائماً ويدفع باللاجئين إلى الدول المجاورة ولا تبدو في الأفق أية بادرة لنهاية سلمية لهذا الصراع.

(٢) إن هناك دولتين من بين الدول الخمس (الصومال، ليبيريا)، قد انهارتا كلية، واختفت فيهما أية مظاهر لوجود سلطة مركزية، وهو الأمر الذي أسفر عن

انتشار الصراع من جهة، وتعدد أطرافه من جهة أخرى بشكل يسمح بإطالة أمده واستمرار ظاهرة اللجوء.

(٣) أن هناك دولتين من الدول الخمس (رواندا، وليبيريا) يشكل اللاجئون فيهما نسبة عالية من حجم السكان ذلك أن نسبة اللاجئين الروانديين تزيد على ربع مجموع السكان (٢.٢٥٥) مليون لاجئ في حين أن نسبة اللاجئين الليبيريين تكاد تعادل ثلث مجموع السكان (٧٩٠ ألف لاجئ تقريباً).

(٤) إنه من المفارقات أن تكون هناك دولتان من الدول الخمس (السودان، وبوروندي)، دولتا منشأ وملجأ في ذات الوقت. ففي عام ١٩٩٥م، وصل عدد اللاجئين السودانيين إلى الدول المجاورة ٣٩٦.٨ ألف لاجئ في حين استضافت السودان في ذات العام ٧٢٧.٢ ألف لاجئ من الدول المجاورة، وفي نفس العام أيضاً وصل عدد اللاجئين البوروندييين إلى الدول المجاورة نحو ٣٨٢.٨ ألف لاجئ في الوقت الذي كانت تستضيف فيه ٣٠٠.٢ ألف لاجئ من الدول المجاورة.

(٥) إنه إذا كان عدد اللاجئين على مستوى العالم ككل قد بلغ عام ١٩٩٥م، نحو ١٤.٤٨٨ مليون لاجئ، فإن نصيب أفريقيا في ذات العام قد بلغ نحو ٦.٧٥٣ مليون لاجئ أي ما يوازي نصف عدد اللاجئين في العالم. في ذات الوقت فإن نصيب الدول الخمس المذكورة من اللاجئين يبلغ نحو ٤.٥ مليون نسمة، وثلث عدد اللاجئين في العالم أي نحو ثلثي عدد اللاجئين في أفريقيا.

(٦) والأمر الأهم من كل ما تقدم أن الصراع في دولة وما يؤدي إليه من تدفق اللاجئين إلى الدول المجاورة، كثيراً ما ينتقل "وبمنطق العدوى" إلى الدول المجاورة وذلك نتيجة للتداخل الإثني عبر الحدود. (السودان، وإثيوبيا، وأوغندا، وإريتريا)، كمثال (ورواندا، وبوروندي)، كمثال ثان (والصومال، وإثيوبيا)، كمثال ثالث (وليبيريا، وسيراليون)، كمثال رابع.. إلخ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى موجات متتابعة من اللجوء الجماعي في اتجاهات متعاكسة ومتبادلة في كثير من الأحيان.

(٧) ورغم ضخامة هذا العدد من اللاجئين على مستوى القارة الأفريقية وعلى مستوى الدول الخمس المذكورة.

فإنه يلاحظ أن الدول الأفريقية المجاورة لدول المنشأ هي وحدها التي تتحمل معظم العبء الناجم عن استضافة اللاجئين وما يحمله ذلك في طياته من مشكلات متعددة. ذلك أن الدول الأوروبية لا تستقبل اللاجئين الأفريقيين الأفيماندر، وهذا ما يجعل مشكلة اللاجئين في أفريقيا تكاد تكون مشكلة أفريقية خالصة من حيث المنشأ والملجأ. فعلى جانب دول الملجأ نجد أن هناك قلة من الدول الأفريقية تتحمل عبء استقبال اللاجئين، هذا رغم قصور إمكانياتها المادية والإدارية وهذه الدول هي: (زائير، فغينيا، فإثيوبيا، فساحل العاج، فبوروندي، فكينيا).

والجدول التالي يوضح ما سبق وأشرنا إليه:

أعداد اللاجئين من وإلى الدول الخمس المذكورة عام ١٩٩٥م

	دول الملجأ	العدد بالألف	دول المنشأ	العدد بالألف
السودان	إثيوبيا	٥١.٨	إثيوبيا	١٦٠.٦
	أوغندا	١٨٠	أوغندا	٣.٨
	زائير	١١١.٩	زائير	١.٨
	أفريقيا الوسطى	٢٥.٩	تشاد	١٤١.٤
	كينيا	٢٧.٢	إريتريا	٤١٩.٤
	المجموع	٣٦٩.٨		٧٢٧
رواندا	بوروندي	٢٧٨.١	بوروندي	٦.٠٠
	أوغندا	٩٧.٠٠		
	تنزانيا	٦٢٦.٠٠		
	زائير	١.٢٥٢.٨		
	كينيا	٢.٠٠		
	المجموع	٢.٢٥٥.٩		٦.٠٠

	دول الملجأ	العدد بالألف	دول المنشأ	العدد بالألف
بوروندي	زائير	١٨٠.١	زائير	٢١.٩
	تنزانيا	٢٠٢.٧	رواندا	٢٧٨.١
	الإجمالي	٣٨٢.٨		٣٠٠.٠٠
ليبيريا	سيراليون	١٥.٩	سيراليون	١٢٠.٠٠
	غينيا	٣٩٨.٣		
	ساحل العاج	٣٥٩.٤		
	غانا	١٥.٩		
	نيجيريا	٤.١		
	نيجيريا	٤.١		
	المجموع	٧٩٣.٦		١٢٠.٠٠
الصومال	إثيوبيا	٢٦٩.٧		
	أوغندا	٢.٣		
	تنزانيا	٣.٠		
	جيبوتي	٢٠.٤		
	كينيا	٢٠٦.٣		
	مصر	٦.١		
	سوريا	١.٩		
	الكويت	٢.٠		
	اليمن	١٠.٠٠		
	الإجمالي	٥٢١.٧		
الإجمالي		٤.٣٥٠.٧		١.١٥٣.٠

البيانات الواردة في الجدول منتقاة من الجداول الواردة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: حالة اللاجئين في العالم ١٩٩٥م - بحثاً عن حلول، من ص ٢٤٨ - ٢٥٢.

وعلى أية حال فإن كافة الأرقام المتعلقة بأعداد اللاجئين يجب أن تعامل بحذر ذلك لأن هذه الأعداد تقديرية، ويصعب الوصول إلى الرقم الدقيق لها ومرجع ذلك عدة عوامل نذكر منها:

(١) إن دولة المنشأ لا يوجد لديها إحصاءات دقيقة، ذلك أنها تكون في حالة عدم استقرار يصعب معه إحصاء أعداد اللاجئين منها، أو أنها تكون في حالة انهيار بشكل لا توجد فيه سلطة مركزية يمكن أن تتولى هذه العملية ولو تقديرياً.

(٢) إن دولة الملجأ غالباً ما لا تسمح لها الظروف بإجراء إحصاء دقيق للاجئين إليها خاصةً التدفقات الجماعية عبر الحدود، ثم إن عمال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يكونون منشغلين في ظل هذه الأوضاع بتقديم العون وليس بإجراء إحصاء.

(٣) إن دولة الملجأ غالباً ما تضخم من أعداد اللاجئين حيث يكون لديها رغبة في الحصول على المزيد من الدعم من وكالات الغوث والإعانة الدولية.

(٤) وطالما أن أعداد اللاجئين غير موثقة فإنها تظل خارج التعداد السكاني الوطني، ذلك أن الحكومات تختلف في أسس إحصاء الغرباء، فأحياناً يصنف اللاجئون باعتبارهم أجانب أو غير مواطنين، وأحياناً يصنف أبناء اللاجئين الذين ولدوا على أرض دولة الملجأ كمواطنين أو يصنفوا كلاجئين.

(٥) وبالإضافة إلى ما تقدم فإن أعداد اللاجئين في تغير مستمر بالزيادة أو النقصان فهي قد تزداد بسبب استمرار تدفق تيارات اللجوء أو بسبب تزايد معدلات المواليد بين صفوف اللاجئين، وهي قد تنقص نتيجة لتفشي الوباء بينهم، أو أعمال العنف ضدهم أو نتيجة لعودة البعض منهم إلى ديارهم، أو لجوئهم إلى بلد ثالث.

ثانياً: أسباب ظاهرة اللجوء

لقد ذهب عدد الأكاديميين والمسؤولين إلى رد كل الصراعات العنيفة في العالم الثالث ومنها أفريقيا إلى مجموعة من العوامل المتشابكة ذات الطبيعة الداخلية مثل: ارتفاع معدل النمو السكاني، نقص الأرض، الزيادة السريعة في عدد الشباب الوافد

إلى سوق العمل، تدهور البيئة نتيجة التصحر، وتعرية التربة، والتلوث، عدم العدالة في توزيع الدخول، واختلال التوازن بين الدول النامية والدول المتقدمة.. إلخ.

ويحاول هذا الفريق الاستدلال على وجهة نظر هذه بالعودة إلى التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبموجبها يتم تصنيف دول العالم (١٣٠ دولة فقط)، ارتكاناً إلى معايير التنمية مثل: توقعات الحياة، مستوى ونسبة التعليم، استهلاك الطاقة.. إلخ.

وقد توصل هؤلاء إلى أن هناك ٣٠ دولة من بين ١٣٠ دولة تعد من الدول المفرزة للاجئين بكثافة في الثمانينات والتسعينات، وأن من بين هذه الدول الثلاثين تقع ٢٦ دولة تحت خط الفقر من بينها ١٣ دولة أفريقية (السودان، الصومال، رواندا، بوروندي، ليبيريا، إثيوبيا، موريتانيا، تشاد، مالي، موزمبيق، أنجولا، سيراليون، زائير، السنغال).

ولعله يتبين مما تقدم أن الدول الخمس التي تعرض لها هذه الدراسة تقع بين دول العالم الأكثر فقراً من جهة، وإنها من بين الدول الأكثر دعماً للاجئين من جهة أخرى.

وقد خلص هؤلاء إلى القول بأن هناك علاقة طردية بين (ظاهرة الفقر، وظاهرة الصراع)، وما يواكبها ويستتبعها من ظاهرة اللجوء. غير أن عملية الارتباط بين الفقر واللجوء ليست قوية، ذلك أن المستويات العليا للصراع السياسي داخل المجتمعات إنما هي سبب في فقرها الدائم، فالمجاعات، على سبيل المثال إنما هي نتيجة وليست سبباً للعنف، ذلك أن الحروب الداخلية تخرب البنية الأساسية، وتطرد الاستثمارات، وتخرب رأس المال الاجتماعي، وتؤدي إلى تدهور بيئي، ثم إن العديد من الدول ذات الدخول المنخفضة قد تقدمت بخطى سريعة بعد أن تحقق فيها الاستقرار وانخفض مستوى الصراع الداخلي فيها (ماليزيا، تايلاند، أندونيسيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، البرتغال، فنزويلا)، وفي المقابل فإن بعض الدول التي

تقع في مستوى متقدم في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية تعد من الدول المفرزة للاجئين (يوغوسلافيا، سيريلانكا، نيكاراجوا).

وفضلاً عن ما تقدم فإن العديد من الدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي أصبحت مصدراً للاجئين (جورجيا، أرمينيا، أذريبجان، طاجيكستان)، وهذه الدول فيما عدا الأخيرة ليست من بين دول العالم الأكثر فقراً.

ونخلص مما تقدم إلى القول بأن العلاقة بين مستوى التنمية والعنف، تبين عدم العدالة في توزيع الدخل؛ والعنف، أي أن العلاقة بين أي متغير اقتصادي والعنف الذي يولد ظاهرة اللجوء، إنما هي علاقة معقدة إلى حد كبير، بشكل لا يسمح لنا بالقول بأن المستويات المرتفعة من الدخل، أو تقليل عدم العدالة أو تقليص النمو السكاني يمكن أن يغير الظروف السياسية التي تقود إلى اللجوء، بل على العكس مما تقدم، فإن السياسات الرامية إلى التحديث، وإعادة توزيع الدخل بين الجماعات والأقاليم داخل الدولة الواحدة، إن كان لها أن تخفف من مستوى الصراع في بعض الدول، إلا أنها في المجتمعات التعددية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من البطالة، والاختلال في التوزيع بين الجماعات والأقاليم بشكل يؤدي إلى إشعال الصراع، وزيادة معدلات اللجوء.

وفي مواجهة المقولة السابقة، والتي ترد أسباب ظاهرة اللجوء إلى "عوامل داخلية"، ظهرت مقولة أخرى تردها إلى "عوامل خارجية": ومفادها أن انتهاء الحرب الباردة قد أسفر عن تزايد حالات الحروب الأهلية وبالتبعية زيادة أعداد اللاجئين في العالم، ذلك أنه في فترة الحرب الباردة كان بمقدور كل معسكر أن يقدم العون لحلفائه لتحقيق الاستقرار ولو بالقوة لتحقيق مصالحه، ثم إن كل معسكر كان قادراً على ضبط سلوك حلفائه بشكل لا يسمح لهم بتصعيد الصراع الداخلي إلى الحد الذي يقود إلى مواجهة بين القوى الكبرى أو يقود إلى عمليات لجوء كبرى وما أن انتهت الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفياتي لم تعد هناك حاجة إلى مساندة الحلفاء

في دول العالم الثالث فوجدت الأنظمة التسلطية نفسها دون سند دولي من جهة، ودون ضابط يضبط إيقاع سلوكها من جهة أخرى، فغالت في استخدام القمع ضد المعارضة أفراداً أو جماعات، وفي المقابل فإن حركات المعارضة بات بإمكانها الحصول على السلاح بسهولة من السوق العالمي بتمويل من مبيعات المخدرات، أو بإعانات من أبنائها المهاجرين للخارج، أو بعون من الدول المجاورة، بشكل أدى إلى تكثيف الصراعات الداخلية، ودفعها لموجات متتالية من اللاجئين.

غير أن هذه المقولة السابقة - على وجاهتها - لا تفسر الصراع ولا اللجوء، ذلك أن الحروب الأهلية وجدت أثناء الحرب الباردة كما وجدت بعدها، وإن كانت قد ازدادت حدة وضراوة في الفترة الأخيرة، فإن ذلك يعد مؤشراً على أن العوامل الدولية هي عوامل مساعدة فقط في كبت الصراع الداخلي، أو تأجيجه، وليست عوامل يمكن الاستناد إليها في تفسير ظاهرة الحرب الأهلية وبالتبعية ظاهرة اللجوء.

وإذا كانت المقولتان السابقتان لا تنهضان في تقديرنا أساساً لتفسير ظاهرة الصراع، وبالتبعية ظاهرة اللجوء، وإذا كان يمكن اعتبار كل الأسباب الآنفة الذكر عوامل مساعدة في تأجيج الصراع وليست عوامل أساسية أو أصلية، فلم يعد هناك مفر من إعادة البحث والتفتيش عن المصدر الأصيل والحاكم لمثل هذه الصراعات.

ويمكن القول وبإيجاز أنه يمكن رد ظاهرة العنف وبالتبعية ظاهرة اللجوء إلى أزمة الاندماج الوطني التي تعيشها الدول الأفريقية منذ الاستقلال، والتي جعلت من الصعوبة بمكان على النظم الحاكمة "بناء الدولة" فيها، ناهيك عن "بناء الأمة".

فبالرغم من شيوع التعددية في معظم مجتمعات دول العالم (٢٠ دولة فقط يمكن اعتبار مجتمعاتها مجتمعات آحادية نسبياً)، إلا أن مشكلة التعددية في المجتمعات الأفريقية على درجة كبيرة من التعقيد، ذلك أنه رغم الخفة السكانية النسبية لمعظم الدول الأفريقية - ثلثي الدول الأفريقية جنوب الصحراء لا يزيد عدد

سكان كل منها على عشرة ملايين نسمة إلا أن بعضها يضم داخل حدوده ما يزيد على مئة جماعة إثنية: السودان نحو ٥٩٧ جماعة، نيجيريا نحو ٤٥٠ جماعة، وإثيوبيا نحو ٩٠ جماعة.. إلخ، ثم إنه يقدر أن نصف عدد اللغات في العالم هي لغات أفريقية. وقد ألقى ذلك بكاهله على الدول الأفريقية الحديثة التي فرض عليها هذا الواقع ضرورة العمل على إنماء وتعزيز الشعور بالولاء الوطني وتجسيد مفهوم المواطنة بين الأغلبية العظمى من جماعاتها الإثنية. والتي تختلف لغاتها، وثقافتها ودياناتها، ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية، وقيمها اختلافاً بيناً. وذلك بغية تحقيق الاستقرار للجسد السياسي.

غير أن الكثير من أنظمة الحكم الأفريقية قد عجزت عن التعامل مع هذه المشكلة إما لفساد هذه الأنظمة وتحيزاتها لجماعة إثنية على حساب غيرها مما أضعف قدرتها التوزيعية على الوفاء ولو بالحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات الإثنية، وإما لاتساع مساحة أقاليم الدول الأفريقية، وسيادة الطابع الصحراوي أو الغابي عليه وهو ما أقعد نظم الحكم فيها عن تحقيق السيطرة على كامل الإقليم ولو كرهاً، وذلك لتخلف طرق ووسائل النقل فيها وإما نتيجة لتداخل الجماعات الإثنية عبر حدود الدول المجاورة بشكل حال دون إمكانية تحقيق السيطرة على كامل المواطنين، وإما نتيجة لتدخلات قوى إقليمية ودولية رأت من مصلحتها ضرورة تقويض الاستقرار في هذه الدولة أو تلك لاعبة على أوتار الاختلافات الإثنية، وتعرض هذه الجماعة أو تلك للاضطهاد على يد الجماعة الحاكمة.

إزاء هذا وذاك بات من الصعوبة بمكان على نظم الحكم الأفريقية إدارة هذه الأزمة سلمياً في ظل هذا التعدد الإثني وما يحمله في طياته من تشتت في الولاءات الفرعية التي تعلو - إن لم تكن تجب - الولاء الوطني.

ولقد حاولت بعض نظم الحكم الأفريقية إدارة هذه الأزمة بالأخذ بواحد أو أكثر من الأساليب الثلاثة التالية:

الأول، أسلوب الاستبعاد أو الفصل: وهو الأسلوب الذي طبقه النظام العنصري في جنوب أفريقيا لفصل الجماعات الأفريقية عن الجماعة البيضاء في إطار [البانتوستانات] تحت دعوى استحالة التعايش، وقد فشل هذا الأسلوب فشلاً ذريعاً.

الثاني، أسلوب الاستيعاب، أو الاندماج الطائفي الإكراهي: والذي يقوم على استيعاب كافة الجماعات الإثنية الأخرى في إطار من ثقافة ولغة وديانة الجماعة الحاكمة، وقد طبق هذا الأسلوب في إثيوبيا (الأمهرا) كما طبق في السودان في مواجهة الجنوبيين. ولكنه فشل هو الآخر في تحقيق الاستقرار.

الثالث، أسلوب الاندماج الوظيفي الرضائي: وهو يبدأ من تقاسم السلطة والثروة بين الجماعات المختلفة داخل الدولة الواحدة، إلى إعطاء الحكم الذاتي للأقاليم والجماعات المختلفة، إلى الأخذ بفيدرالية الدولة، وإلى منح حق تقرير المصير وهذا الأسلوب لم يطبق في أفريقيا إلا نادراً، وحتى في الحالات التي طبق فيها تقاسم السلطة (جنوب أفريقيا)، والحكم الذاتي (السودان)، والفيدرالية (نيجيريا، والكاميرون، وتنزانيا)، فإنه فشل في تحقيق غاياته مما يفصح عن أن اللجوء إليه كان عملية تاكتيكية مرحلية، للعودة إلى أسلوب الاندماج الإكراهي الطائفي مرة أخرى. غير أن تجربة موريشيوس تعطي مثالاً حياً على أن هناك إمكانية للتعامل مع الاختلافات الإثنية واستيعابها في الهياكل الاجتماعية والسياسية من خلال نظام انتخابي يسمح بتمثيل مختلف الجماعات، ونظام اقتصادي يسمح بتحقيق قدر من عدالة التوزيع ومن خلال سياسة ثقافية داعمة لمختلف اللغات والعقائد. ولقد ولد هذا وذاك شعوراً بالوحدة في إطار التنوع.

إن أزمة الاندماج الوطني في أفريقيا على النحو الذي حددناه. والتعامل معها بالشكل الذي تم تحليله، قد أسفرت عن حروب أهلية متعددة داخل المجتمعات الأفريقية تسببت في نشوء أزمة اللاجئين وفي تفاقمها، مع إمكانية استمرارها طالما

بقيت المشكلة الرئيسة - الاندماج الوطني - دون حل سلمي مقبول يكفل تحقيق الحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات الإثنية، وبالشكل الذي يسمح بتعميق الولاء الوطني وإعلانه على ما عداه من ولاءات.

وليس أدل على قولنا السابق أن نحو نصف دول العالم قد جرب مؤخراً صراعاً داخلياً إثنياً، فمن بين ٨٢ صراعاً مسلحاً وقعت في الفترة من ٨٩ - ١٩٢٢م فإن ٧٩ منها كان صراعاً داخلياً.

تصنيف الصراعات المنتجة لعملية اللجوء

يمثل الهدف الأساسي من تصنيف الصراعات المنتجة للاجئين إلى تحديد الصراعات الأكثر إنتاجاً للاجئين، كيما يكون لها الأولوية في المواجهة بغية تقليل تدفقات اللاجئين، وما تطرحه هذه التدفقات من مشكلات.

ويمكن القول إجمالاً أن هناك أربع أنواع من هذه الصراعات[١٠]:

أولاً: الحروب الدولية

وهي تضم في إطارها الحروب بين الدول المتجاورة بالإضافة إلى حروب تصفية الاستعمار. ومن أمثلة الحالة الأولى:

(الحرب الصومالية، الإثيوبية) عامي ٧٧، ١٩٧٨م[١١]: ففي بداية الحرب تمكنت القوات الصومالية من اجتياح إقليم الصومال الغربي والتي ما فتئت الصومال تطالب به باعتباره جزءاً من الصومال الكبير، لكن سرعان ما استردت القوات الإثيوبية زمام الموقف، بعون سوفياتي، وتمكنت من استعادة الإقليم عام ١٩٧٨م، وقد أدى ذلك إلى فرار الألوف من أبناء الإقليم إلى الصومال كلاجئين. ورغم ما قد يبدو من عدم وضوح العامل الإثني في مثل هذه الحرب، إلا أنه كان للعامل الإثني دور في تأجيجها على اعتبار أن الشعب الصومالي يمتد عبر الحدود

الدولية بين الدولتين، وأن القطاع الذي يسكن منه في الجانب الإثيوبي كانت تنتابه رغبة حقيقية في الانضمام إلى دولة الصومال.

الاجتياح التنزاني لأوغندا عام ١٩٧٩م[١٢]: ذلك أن عيدي أمين اتجه في نهاية حكمه للاعتماد على أبناء جماعته الإثنية الكاكوا وراح يفضلهم سياسياً واقتصادياً، وفي ذات الوقت فإنه مارس الاضطهاد والقمع ضد بقية الجماعات الأوغندية وبخاصة لانجو، وأشولي، وبوجندا، مما اضطر أبناء هذه الجماعات للفرار كلاجئين إلى تنزانيا حيث شكلوا حركات معارضة ساندتها تنزانيا بقواتها عام ١٩٧٩م، وهو الأمر الذي أسفر عن سقوط نظام عيدي أمين، وفرار العديد من الأوغنديين كلاجئين إلى الدول المجاورة.

ومن أمثلة الحالة الثانية:

حروب التحرير في المستعمرات البرتغالية سابقاً (أنجولا، وموزمبيق، وغينيا بيساو، وجزر الرأس الأخضر، وزيمبابوي، وناميبيا، وجنوب أفريقيا، وإريتريا). ذلك أن هذه الحروب قد أدت إلى فرار ألوف اللاجئين إلى الدول المجاورة بحثاً عن ملاذ آمن.

ورغم ما يبدو من عدم وضوح البعد الإثني في حروب التحرير إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن غالبية حركات التحرير الأفريقية قد رفعت رايات إثنية لمواجهة تسلط الرجل الأبيض، ثم إنه وفي غمار عملية الكفاح المسلح فإن حركات التحرير في الإقليم الواحد قد انقسمت على بعضها البعض مرتكنة على أساس إثني ومحتكمة إلى السلاح لتصفية خلافاتها، وقد أسفر هذا وذلك عن وقوع عدد من الضحايا يفوق عدد ما قدم في مواجهة المستعمر، كما أدى ذلك إلى تدفق موجات اللاجئين عبر الحدود ونذكر في هذا السياق الاقتتال بين فصائل حركات التحرير الإريترية في السبعينات والثمانينات، والاقتتال بين فريليمو ورينامو في موزمبيق، والاقتتال بين مبلا ويونيتا في أنجولا.

على أن الحروب الدولية بنوعيها، على نحو ما ذكرنا سابقاً، قد توارى دورها كصراعات منتجة للاجئين بسبب ندرة الحروب بين الدول الأفريقية من جهة، وبسبب تصفية الاستعمار في مختلف أرجاء القارة الأفريقية من جهة أخرى.

ثانياً: النظم التسلطية

وقد يبدو هذا النوع من الصراعات بعيداً عن ظاهرة العنف الإثني، غير أنه يلاحظ أن النظم التسلطية في القارة الأفريقية غالباً ما تعتمد في حكمها على جماعة إثنية تستحوذ على السلطة والثروة، وهو الأمر الذي يثير حفيظة الجماعات الإثنية الأخرى، التي تُدفع دفعاً إلى مقاومة النظام وقاعدته الإثنية فيواجهها النظام بالبطش وبكافة أشكال القمع على نحو يضطرها إلى الفرار إلى المنفى كلاجئين، حيث تعيد تنظيم صفوفها في إطار حركات معارضة مسلحة سرعان ما تتمكن من تدشين الكفاح المسلح ضد النظام الحاكم.

والأمثلة على ذلك - في الحالات محل الدراسة - واضحة للعيان.

ففي الصومال(١٣): وفي أعقاب الهزيمة على يد القوات الإثيوبية المدعومة من موسكو عام ١٩٧٨م، انتشرت حالة الاستقرار في البلاد، وبدأ نظام سياد بري يتوجس خيفة من تصاعد عمليات المعارضة لحكمه من جانب أبناء الجماعات القبلية الأخرى فاتجه إلى الاعتماد على أبناء قبيلته (الأوجادين/ الماريحان) كقاعدة لنظام حكمه وبدأ في اضطهاد المعارضة وحظر التجمعات، وتكميم الصحافة.. إلخ، ووصل في اضطهاده إلى مداه حين شن حملات عسكرية ضد أبناء القبائل الأخرى مستخدماً القوات الجوية التي دمرت العديد من مدن الشمال وهو الأمر الذي أدى إلى تدفق ألوف اللاجئين الصوماليين عبر الحدود.

وفي السودان(١٤): فإن نميري اتجه هو الآخر وفي نهاية فترة حكمه إلى استخدام أساليب القمع وتكبيل الحريات في مواجهة المعارضة المتنامية لحكمه، رافعاً رايات إسلامية وهو الأمر الذي أدى إلى فرار العديد من فصائل المعارضة إلى المنفى

كلاجئين، كما أدى إلى إثارة مخاوف الجنوبيين مما اعتبروه نكوصاً على اتفاق أديس أبابا، فتفجرت الحرب في الجنوب مرة أخرى وقذفت بألوف اللاجئين إلى خارج السودان.

وفي رواندا(١٥): فإن اعتلاء الهوتو للسلطة منذ استقلالها عام ١٩٦٢م، قد أسفر عن ممارسات لنظم الحكم المتتالية اتسمت بالسعي الدؤوب إلى إبادة جماعة التوتسي (١٥ بالمئة من السكان)، والتي كانت تمسك بزمام السلطة في البلاد تاريخياً، وتستحوذ على الثروة الاقتصادية فيها، وهو الأمر الذي اضطر من نجا من التوتسي إلى الفرار خارج البلاد كلاجئين.

وفي بوروندي(١٦): فإن الأوضاع كانت تأخذ مساراً معاكساً لما يحدث في رواندا فقد ظل التوتسي (١٤ بالمئة من السكان)، يسيطرون على مقاليد السلطة والثروة في البلاد منذ استقلال بوروندي عام ١٩٦٢م، غير أن ذلك لم يكن ليصادف هوى لدى الهوتو الذين يشكلون غالبية السكان (٨٦ بالمئة)، وراحت نفوسهم ترنو للأخذ بتجربة أقرانهم في رواندا، وهو ما جعل التوتسي يتوجسون منهم خيفة، فلجأت معظم أنظمة الحكم إلى كبت الحريات، وإلى التنكيل بالهوتو على نحو دفعهم إلى المواجهة، ولكن إزاء عجزهم عن مواجهة آلة الدولة من جيش وبوليس، فإنهم لجئوا إلى أعمال القتل والإبادة في جماعة التوتسي، التي جاء ردها أكثر عنفاً، فاضطر مئات الألوف من الهوتو إلى الفرار خارج البلاد كلاجئين (أكثر من ٢ مليون).

وفي ليبيريا(١٧): فإن سيطرة (الأفرو - أمريكانز)، على السلطة فيها منذ إنشاء الدولة عام ١٨٤٧م، واستحواذهم على ثروة البلاد تبعاً لذلك، واضطهادهم للجماعات الأفريقية المحلية، قد أدى إلى إثارة قلاقل داخلية أسفرت عن الإطاحة بنظام حكم ويليام تولبرت في انقلاب عسكري وتولى صمويل دو السلطة في البلاد عام ١٩٨٠م، وسرعان ما بدأ النظام الجديد يمارس عمليات القمع والتنكيل بالمعارضة، وخاصةً بعد الانقلاب الفاشل عام ١٩٨٥م، ووصل الأمر إلى قيام القوات المسلحة الليبيرية، والمشكلة أساساً من جماعة كران - التي ينتمي إليها

اليهادو - ومن جماعة الماندينجو، بإعدام ألوف المدنيين من أبناء جماعتي جيو ومانو، وهو الأمر الذي أدى إلى اشتعال الحرب الأهلية في ليبيريا منذ عام ١٩٨٩م، وفرار مئات الألوف من الليبيريين كلاجئين خارج البلاد.

ورغم ما قد يبدو من وضوح البعد الإثني في الصراع، وسيطرة ظاهرة الحرب الأهلية على الحالات محل الدراسة، إلا أنه يمكن القول بأن ممارسات نظم الحكم التسلطية كانت العامل المباشر في تفجير هذه الصراعات وإن لم تكن العامل الأصيل فيها.

وعلى أية حال فإن عملية التحول الديمقراطي التي أخذت تسري في القارة منذ أوائل التسعينات من شأنها أن تحجم من عدد النظم التسلطية، ومن قدرتها على كبت وتكبيل المعارضة، على نحو يمكن أن يؤدي إلى تواري ممارسات النظم التسلطية كعامل من العوامل الدافعة للجوء.

ثالثا: الصراعات الإثنية

وهي التي تنشب بين الجماعات المشكلة لشعب الدولة، والمختلفة فيما بينها على أساس لغوي، أو عرقي، أو قبلي، أو ديني، أو بين بعض هذه الجماعات وبين الحكومة المركزية.

وبنفس القدر الذي يمكن أن يشترك فيه أبناء الجماعات المختلفة في مثل هذه الصراعات فإنهم قد يتعرضون لمخاطر تهدد حياتهم بسبب انتمائهم لجماعة لغوية، أو عرقية، أو قبلية، أو دينية حتى ولو لم يشتركوا في عملية الصراع.

والصراعات الإثنية التي تنتج ظاهرة اللجوء على شكلين:

الشكل الأول: عندما تكون الجماعة الإثنية مرتكزة على إقليم بعينه ومتورطة في حرب انفصالية مع السلطة المركزية (جنوب السودان، شمال الصومال).

أما الشكل الثاني: فيظهر عندما تكون الجماعة الإثنية غير مرتبطة بإقليم معين، ولكنها متداخلة سكانياً مع غيرها من الجماعات، وتتعرض لاضطهاد من قبل السلطة المركزية باعتبارها كذلك، أو تدخل في صراع مع جماعة إثنية أخرى في المجتمع (رواندا، بوروندي، ليبيريا).

والصراعات الإثنية بشكليها هي أشد أنواع الصراعات إفرازاً للاجئين ولعل تناول هذه الصراعات - في الحالات الخمس محل الدراسة - بإيجاز يمكن أن يزيد الصورة إيضاحاً:

(١) الصراعات الإثنية الإقليمية الانفصالية، ومثالها هنا حالة السودان، وحالة الصومال.

ففي السودان[١٨]: تجاهلت النخبة الحاكمة "الشمالية، العربية، المسلمة"، من وجهة نظر الجنوبيين، مصالح الجنوبيين ومطالبهم أثناء الفترة الانتقالية قبل الاستقلال فلم يتم دعوتهم للمشاركة في المفاوضات التي قادت للاستقلال، وتم تجاهل مصالحهم في إطار عملية "السودنة"، حيث تم تفضيل الشماليين عليهم في المناصب الشاغرة عشية الاستقلال، ورغم مطالبتهم بضرورة الأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة، إلا أنه تم تجاهل ذلك عقب الاستقلال مباشرة، فما كان منهم إلا الاحتكام إلى السلاح منذ عام ١٩٥٥م وحتى عام ١٩٧٢م والعودة إليه مرة أخرى منذ عام ١٩٨٣م، وحتى الآن. ولقد واجهت أنظمة الحكم المتعاقبة في السودان هذا التمرد في الجنوب باستخدام أشد أشكال البطش والتنكيل والقمع رغبةً منها في تحقيق اندماج إكراهي طائفي من خلال تعريب وأسلمة الجنوب "الزنجي، غير المسلم"، وقد تصاعدت أعمال التنكيل والبطش منذ تولى عمر البشير الحكم في السودان عام ١٩٨٩م، تحت راية "الجبهة القومية الإسلامية". وقد دفع ذلك بألوف السودانيين إلى الهرب كلاجئين إلى الدول المجاورة، إما بحكم معارضتهم للتوجهات الأيديولوجية للنظام وخوفهم من بطشه، وإما بحكم مقاومتهم لممارساته

وخوفهم على حياتهم من جراء الحرب المستعمرة في الجنوب. وهنا يلاحظ أن الفترة الوحيدة التي لم تفرز فيها السودان عدداً يعتد به من اللاجئين هي الفترة الممتدة من ٧٢ - ١٩٨٣م عندما منح الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب، حيث اعترف بهويته في إطار السودان الموحد، واعترف له بحق ما يشاء من لغات، واعترف بالعقائد التي يعتنقها أبناؤه، وحينما تسلم أبناؤه زمام الحكم فيه تحت مظلة السلطة المركزية، وخلال هذه الفترة عاد اللاجئون إلى ديارهم طوعاً، غير أن نكوص نظام نميري على عقبيه، وتخليه عن الالتزامات الواردة في اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢م، وسعيه لتقسيم الجنوب إلى ثلاث مديريات، ورفعه الراية الإسلامية، واتجاهه للوحدة مع مصر في إطار عملية التكامل المصري - السوداني. كل هذا وغيره أشعل الحرب من جديد في جنوب السودان، ودفع بالجنوبيين إلى رفع شعارات حق تقرير المصير والاستقلال.

وفي الصومال(١٩): فقد استقلت الصومال عام ١٩٦٠م، بانضمام الشمال (الصومال البريطاني)، إلى الجنوب (الصومال الإيطالي)، غير أن ممارسات الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال قد أثارت حفيظة الشماليين سواء في جعل العاصمة في الجنوب (مقديشيو) وسواء في استئثار الجنوبيين بالمناصب السياسية الهامة وبالمنافع الاقتصادية وبالمشروعات التنويرية مع إهمال الشمال إلى حد كبير. وقد تفاقم الموقف عقب هزيمة الصومال في "أوجادين" عام ١٩٧٨م، عندما تدفق الألوف من اللاجئين من أبناء أوجادين إلى الصومال، وقام النظام بتوطينهم في الشمال، ومارس معاملة تفضيلية لصالحهم على حساب السكان المحليين سواء في الوظائف أو في تملك الأراضي، وحتى في الفرص التعليمية والعملية. وقد اتهم النظام بأنه أنشأ ميليشيات بين اللاجئين قامت بممارسة الإرهاب ضد أبناء قبائل إسحاق على الحدود مع أوجادين لدفعهم للنزوح عن ديارهم ففر الألوف منهم كلاجئين. ولما لم تجد الاتهامات والشكاوي آذاناً صاغية لدى النظام، قام أبناء إسحاق بتشكيل الحركة الوطنية الصومالية في المنفى بلندن عام ١٩٨١م، والتي نقلت مقرها بعد ذلك إلى إثيوبيا،

وبدأت في شن عمليات عسكرية ضد النظام كان أعنفها في أعوام ١٩٨٤م، ١٩٨٨م، وقد واجهها النظام بعنف واستخدام القوات الجوية في تدمير المدن، فقتل الألوف. ولذلك ليس بمستغرب أن تعلن الحركة الوطنية الصومالية، وعقب سقوط سياد بري. استقلال الشمال في ١٨ مايو ١٩٩١م، تحت اسم جمهورية أرض الصومال. وفي ذات الوقت فإن نظام سياد بري لم يبطش بجماعة إسحاق فحسب وإنما مارس الاضطهاد والقمع ضد كافة أبناء القبائل الأخرى - غير أبناء قبيلته (الأوجادين/ الماريحان) - مما دفع هؤلاء إلى الهرب إلى المنفى كلاجئين وتشكيل الجبهة الوطنية الصومالية، والمؤتمر الصومالي الموحد.. إلخ، التي حاربت النظام حتى تهاوى، وانهارت معه الدولة الصومالية عام ١٩٩٠م، مخلفة وراءها ألوف اللاجئين.

(٢) الصراعات الإثنية غير الإقليمية: ومثالها حالات رواندا، وبوروندي، وليبيريا.

رواندا[٢٠]: يتشكل المجتمع الرواندي أساساً من جماعتين إثنيتين هما: جماعة الهوتو والتي تشكل الأغلبية (٨٥ بالمئة) وجماعة التوتسي والتي تشكل الأقلية (١٥ بالمئة) غير أن الجماعة الأخيرة تمكنت تاريخياً، ولأسباب مختلفة، من حكم البلاد حتى قبل خضوع رواندا للاستعمار الألماني عام ١٨٩٤م، ومع خضوع رواندا للاستعمار الألماني، فالانتداب البلجيكي عقب الحرب العالمية الأولى. فالوصاية البلجيكية في ظل الأمم المتحدة، فإن النطاق الإقليمي والوظيفي لسيطرة التوتسي قد تعزز من خلال نظام الحكم الاستعماري غير المباشر. غير أن الإدارة البلجيكية لرواندا اضطرت لتغيير أسلوب تعاملها مع الهوتو تحت ضغط من الرأي العام العالمي، ثم إن الكنيسة الكاثوليكية، والتي كانت تفضل النخبة التوتسية وتفتح مدارسها لهم، قد غيرت هي الأخرى سلوكها في اتجاه فتح أبوابها لأبناء الهوتو تحت دعاوي التمسك بالقيم الديمقراطية والإنسانية. وقد قاوم التوتسي أية إجراءات تستهدف تحسين أوضاع الهوتو، فراحوا يرفعون شعار "الجامعة الأفريقية"

ويدعمون علاقاتهم مع الصين الشعبية وهو الأمر الذي أقلق الإدارة البلجيكية ودفعها للتخلي عنهم. وقد جاءت نقطة التحول في تعميق الوعي الإثني لدى الجماعتين عقب زيارة بعثة الأمم المتحدة لرواندا عام ١٩٥٧م، فقد أصدر حكام التوتسي "بيان الآراء"، طالبوا فيه بالنقل الفوري للسلطة إليهم، باعتبار كونهم يشكلون نخبة "مؤهلة لإدارة شؤون البلاد". وكرد فعل على ذلك قام ببعض مثقفي الهوتو بإصدار "إعلان باهوتو"، الذي هاجم صراحة امتيازات التوتسي، وطالب بحق الهوتو في حكم البلاد. وسرعان ما شكل التوتسي حزبهم الاتحاد الوطني الأفريقي الرواندي (UNAR)، في حين شكل الهوتو عدة أحزاب كان أهمها حزب انعتاق الهوتو (Parmehutu). وهكذا، أصبح المسرح مهيئاً لاندلاع أعمال العنف الإثنية بصورة خطيرة نظراً لتداخل مناطق إقامة الجماعتين معاً، نظراً لأن هذا الانقسام الإثني كان انقساماً رأسياً بين حاكمين ومحكومين، وليس انقساماً أفقياً على الأرض. وقد انطلقت الشرارة الأولى لهذا الصراع من قبل التوتسي عندما قاموا باغتيال أحد زعماء حزب انعتاق الهوتو في نوفمبر ١٩٥٩م، وهو الأمر الذي أدى إلى اشتعال ثورة غاضبة من جانب الهوتو، أسفرت عن إزاحة التوتسي عن السلطة، وتدمير ممتلكاتهم والسيطرة على ما تبقى منها، وقتل نحو عشرة آلاف منهم وهروب نحو ١٣٠ ألف آخرين كلاجئين إلى الدول المجاورة. وبطبيعة الحال كان بمقدور الأغلبية من الهوتو أن تفرز في الانتخابات التي قادت البلاد إلى الاستقلال في الأول من يوليو عام ١٩٦٢م، لتضفي بذلك مشروعية على حكمها للبلاد، ولتخلع ملك التوتسي، وتعلن الجمهورية، غير أن التوتسي رفضوا الاعتراف بالهزيمة، كما رفضوا التسليم بفقدان وضعهم المتميز سياسياً واقتصادياً فشنوا هجوماً مسلحاً على رواندا في ديسمبر ١٩٦٣م، انطلاقاً من أراضي بوروندي، وهو الأمر الذي أسفر عن مذابح جماعية للتوتسي فقتل ما بين ١٠ - ١٤ ألف منهم، وفر نحو مائتي ألف آخرين كلاجئين خارج البلاد إلى أوغندا وبوروندي. وقد أدت أعمال العنف والتي ارتكبتها الأقلية التوتسية الحاكمة في بوروندي ضد الهوتو عام ١٩٧٢م، إلى اندلاع

موجة جديدة من العنف ضد التوتسي في رواندا وإلى حالة من الفوضى في البلاد أسفرت عن وقوع انقلاب عسكري في يوليو ١٩٧٣م، أطاح بحكم الرئيس كاييباندا، وتولى هابياريمانا رئاسة الدولة حيث أعلن عن قيام الجمهورية الثانية، وعن إنشاء الحزب الوحيد "الحركة الثورية الوطنية"، غير أنه لم يفعل شيئاً ذي بال ليطمئن اللاجئين الروانديين من التوتسي للعودة الطوعية إلى بلادهم ، وإزاء ذلك اتجه اللاجئون الروانديون (من التوتسي) في أوغندا إلى التعاون مع يوري موسيفيني حتى أمكنه السيطرة على كمبالا في يناير ١٩٨٦م. وقاموا بتشكيل الجبهة الوطنية الرواندية بعون أوغندي في سعي منهم للعودة إلى رواندا وإسقاط حكم الهوتو فيها، وقد شنت الجبهة في آواخر عام ١٩٩٠م، هجوماً على رواندا انطلاقاً من الأراضي الأوغندية، وتمكنت من انتزاع الأقاليم المجاورة للحدود الأوغندية غير أنها سرعان ما أصيبت بانتكاسة نظراً للمقاومة المستميتة من جانب الهوتو الذين رأوا في الجبهة مجرد جبهة للتوتسي لاستعادة ما فقده التوتسي قبل ذلك. وفضلاً عما تقدم فقد كان للعون العسكري الفرنسي والزائيري أثره في تمكين الحكومة من احتواء تقدم الحركة. ورغم ذلك فإن الحرب الأهلية والعنف الإثني لم يتوقفا وهو ما دفع بالرئيس هابياريمانا إلى التخلي عن نظام الحزب الواحد في يوليو ١٩٩٠م، من جهة وإلى قبول اتفاق أروشا (أغسطس ١٩٩٣م)، من جهة أخرى، وقد استغرقت صياغة هذا الاتفاق ثلاث سنوات من المفاوضات والقتال شارك فيها ممثلون عن (أوغندا، وتنزانيا، وزائير، ورواندا، وبوروندي)، بالإضافة إلى الجبهة الوطنية الرواندية. وقد نص الاتفاق على صيغة لاقتسام السلطة بين الحكومة والجبهة قبل إجراء انتخابات ديمقراطية، كما نص على دمج قوات الحركة في الجيش الرواندي .. إلخ. غير أن دينامية الصراع داخل رواندا أجلت تنفيذ الاتفاق حتى اضطر هابياريمانا إلى الخضوع للضغوط الدولية والموافقة على التحول إلى الديمقراطية وذلك في اجتماع عقد في أروشا بتنزانيا في ٦ أبريل ١٩٩٤م، غير أن الطائرة التي كانت تقله في طريق العودة هو ورئيس بوروندي قد تم إسقاطها. فاندلعت أعمال العنف من جديد فلم

تكد تمر ساعات على مقتل هابياريمانا حتى انتشرت المذابح في البلاد، لتطال كل التوتسي، ولم يكن يمر شهرين حتى تم ذبح ما بين ٥٠٠ - ٨٠٠ ألف رواندي. وتصدر متطرفو الهوتو قيادة هذه المذابح تحت دعوى تصحيح ما اعتبروه "أخطاء عام ١٩٥٩م "، عندما قامت الثورة، دون أن تستكمل أهدافها في إبادة التوتسي. وقد تم تشكيل حكومة انتقالية من متطرفي الهوتو مورس تحت لوائها أبشع ألوان التنكيل فقتل من قتل وفر الألوف كلاجئين.

وقد استغلت الجبهة الوطنية الرواندية انتشار الفوضى في البلاد فبدأت هجوماً واسعاً أسفر في النهاية عن انتزاعها للعاصمة كيجالي في آواخر يوليو ١٩٩٤م، وسيطرتها على البلاد. وقد أدى هذا التقدم السريع للجبهة إلى تدفق اللاجئين من الهوتو إلى خارج البلاد، فوصل عددهم نحو ٢.٤ مليون لاجئ فروا إلى تنزانيا وزائير. وهكذا، فإن معادلة إبادة الجنس ما تزال مستمرة في رواندا، وتدفقات اللاجئين ما تزال متتابعة دون أن تكون هناك بارقة أمل لمواجهة هذا الوضع المأساوي في المستقبل المنظور.

بوروندي[٢١]: لا يختلف التطور السياسي لبوروندي قبل الاستقلال عن رواندا كما لا يختلف التكوين الإثني كذلك عنها، ذلك أن المجتمع البوروندي يتكون من جماعتين إثنيتين هما: الهوتو وهم الأغلبية ويشكلون ٨٥ بالمئة من السكان والتوتسي وهم الأقلية ويشكلون ١٤ بالمئة من السكان. بيد أن الأقلية التوتسية الحاكمة استطاعت ومن خلال حزبها: الاتحاد التقدمي الوطني (URRONA)، الفوز في الانتخابات التي أجرتها الإدارة البلجيكية في سبتمبر ١٩٦١م، تمهيداً لاستقلال بوروندي الذي تحقق عام ١٩٦٢م، تحت زعامة توتسية. وقد حاولت النخبة التوتسية الحاكمة تجنب ما حدث في رواندا، وذلك من خلال إيجاد منافذ لتمثيل الهوتو في السلطة، غير أن اغتيال رئيس الوزراء (هوتو)، بيتر نيجيندانديو موي (Negendandumwe)، في يناير ١٩٦٥م، قد أثار حفيظة الهوتو، ودفعهم إلى القيام

بمحاولة انقلابية على التوتسي في أكتوبر ١٩٦٥م، ورغم إحباط هذه المحاولة إلا أنها أثارت مخاوف التوتسي بشكل دفعهم إلى تهميش وضع الهوتو في الجيش والحكومة، بل ودفع بمتطرفي التوتسي إلى المقدمة، وذلك من خلال قيامهم بانقلاب عسكري في عام ١٩٦٦م، بزعامة ميشيل ميكومبيرو، وتوالت ردود الأفعال العنيفة بين الطرفين حتى وصلت ذروتها عام ١٩٧٢م، عندما قام النظام الحاكم في مايو ويونيو ١٩٧٢م، بعملية إبادة جماعية لنخبة الهوتو في مختلف أنحاء البلاد، وهو الأمر الذي أكد قناعة الهوتو في بوروندي بصحة موقف أقرانهم في رواندا عندما قاموا بمذبحة جماعية للتوتسي منذ اثنى عشر عاماً خلت. وترتب على ذلك فرار الألوف منهم إلى الخارج كلاجئين. وإزاء ما اعترى النظام من حالة ضعف في المواجهة وقع انقلاب عسكري أطاح بحكم الرئيس ميكومبيرو وتولى جان باتستي باجازا حكم البلاد في الفترة من ١٩٧٦م - ١٩٨٧م، غير أن الأخير عجز عن مواجهة الأزمة في العلاقات الإثنية من جهة، ثم إنه دخل في صراع من الكنيسة الكاثوليكية عندما أكد على طابع العلمانية للدولة من جهة أخرى، وانتهى الأمر بسقوط باجازا في انقلاب عسكري تحت قيادة بيير بويويا عام ١٩٨٧م، وقد حاول بويويا العمل على إعادة اللاجئين من الهوتو ودمجهم في المجتمع البوروندي، غير أن هؤلاء كانوا قد شكلوا تنظيمهم في المنفى والمسمى (Palipehutu)، منذ عام ١٩٨٠م، وراحوا يقومون بعمليات عسكرية ضد النظام، وأشاعوا أن بويويا نسخة مكررة من ميكومبيرو. وشكلوا عصابات في أعمال القتل في التوتسي منذ أغسطس ١٩٨٨م، واجهها الجيش بوحشية، وهو ما أدى إلى فرار نحو ٥٠ ألف من الهوتو إلى رواندا. ورغم استمرار أعمال العنف الإثني المتبادلة فإن بويويا قام بتشكيل حكومة جديدة برئاسة أحد قيادات الهوتو، وأصدر في فبراير ١٩٩١م، "ميثاق الوحدة الوطنية"، والذي يدين كافة أشكال التمييز، أو الأبعاد بالنسبة لأي قطاع من السكان، وقد وافق على هذا الميثاق في استفتاء عام. واستناداً إلى ما جاء في الميثاق صدر في مارس ١٩٩٢م، دستور جديد

تبنى التعددية الحزبية. وكرس احترام حقوق الإنسان، وأطلق حرية الصحافة. وقد سمح لجبهة الهوتو الديمقراطية (Frodebu)، بالعودة من رواندا إلى البلاد - وكانت قد تشكلت عام ١٩٨٦م - واعترف بها كحزب رسمي في يوليو ١٩٩٢م. وهكذا، فإن الحوار الديمقراطي الوطني حول الوحدة قد جعل بالإمكان إحداث تحول سياسي في مسار الأحداث، فبالرغم مما شاب الحملة الانتخابية الرئاسية والبرلمانية من شعارات تحرض على العداء الإثني، إلا أن عملية التحول نحو الديمقراطية قد تمت بنجاح ويسر، وجاءت نتائج الانتخابات التي جرت في يونيو ١٩٩٣م، على النحو التالي: ففي الانتخابات الرئاسية: حصل نداداي مرشح جبهة الهوتو الديمقراطية على ٦٤ بالمئة من أصوات الناخبين في حين أن بويويا مرشح الاتحاد التقدمي الوطني لم يحصل إلا على ٣٠ بالمئة من الأصوات. وفي الانتخابات البرلمانية: حصلت جبهة الهوتو على ٦٥ مقعداً من بين ٨١ مقعداً في البرلمان. وهكذا، تمكن الهوتو من تولي السلطة في بوروندي، وهو ما أشعل مخاوف التوتسي. وقد بذل الرئيس الجديد نداداي كل جهوده لتحقيق الوئام الوطني، فأدان "الوهن الإثني"، الذي تعاني منه البلاد، وأدان كل الأيديولوجيات القائمة على الاستبعاد وشكل حكومة برئاسة أحد قيادات التوتسي، ومنح العفو العام لمقاتلي (Palipehutu)، وسمح بعودة الرئيس السابق باجازا إلى البلاد. وأكد احترامه للجيش. ورغم ذلك فإن متطرفي التوتسي لم يتركوا له الفرصة، ذلك أنهم وبتعاون مع الجيش الذي يسيطرون عليه. قد قاموا في أكتوبر ١٩٩٣م، بعمليات قتل وإبادة جماعية للهوتو أسفرت في النهاية عن اغتيال الرئيس ذاته، وكبار معاونيه المقربين، وقد أدى إلى رد فعل معاكس من جانب الهوتو سعياً منهم للانتقام فقتل نحو مئة ألف بوروندي، وفر من فر منهم كلاجئين إلى رواندا أو إلى تنزانيا.

وسعياً لملئ الفراغ في الساحة السياسية اجتمعت الحكومة والبرلمان، وتم الاتفاق على تعيين كابريين نتارياميرا رئيساً للدولة في يناير ١٩٩٤م، غير أنه قتل هو

الآخر مع رئيس رواندا أثناء رحلة العودة من أروشا في ٦ أبريل ١٩٩٤م، فأصبح رئيس الحكومة سلفستر نتباتونجانيا رئيساً شرعياً للدولة، غير أن مجرد كون الأخير ينتمي إلى الهوتو كان دافعاً لاستمرار أعمال العنف الإثني وتزايد عمليات القتل الجماعي في مختلف أنحاء البلاد، وتدافع موجات اللاجئين عبر الحدود، وكان من بينهم ليونارد نيانجو وزير الداخلية في عهد نداداي الذي قام في يونيو ١٩٩٤م، بتشكيل المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية بالتحالف مع متطرفي الهوتو، وأخذ يشن هجمات على بوروندي في ديسمبر ١٩٩٥م ويناير ١٩٩٦م، بما في ذلك العاصمة كيجالي.

وإزاء تدهور الأوضاع في البلاد استولى الجيش على السلطة في يوليو ١٩٩٦م، وقام بتعيين بيير بويويا مرة أخرى كرئيس للبلاد باعتباره من المعتدلين وإنه "حاول أن يوحد بوروندي، ويعزز الديمقراطية فيها". وكما الحال في رواندا، فإن الصراع الإثني ما يزال قائماً وممتداً ويضرب بجذوره في المجتمع البوروندي، وفي إطاره تتم عمليات الإبادة الجماعية، وتدفق ألوف اللاجئين إلى الدول المجاورة، دون وضوح سبيل لمواجهة المشكلة في المستقبل المنظور.

ليبيريا[٢٢]: يعد المجتمع الليبيري مجتمعاً تعددياً من الناحية الإثنية حيث يضم بين جنباته العديد من الجماعات منها: (الأفرو أمريكيين، كران، الماندينجو، جيو، مانو.. إلخ). كما أن هذه الجماعات متداخلة في أماكن إقامتها بشكل يجعل من الصعوبة على أي منها التفكير في الانفصال، وفي ذات الوقت فإن الصراع الإثني بين هذه الجماعات المتداخلة يحمل في طياته خسائر بشرية فادحة. وكما أشرنا سابقاً قد نشأت ليبيريا على أكتاف الرقيق المحررين من الولايات المتحدة والذين استوطنوا فيها عام ١٨٢١م، وأعلنوا جمهوريتهم عام ١٨٤٧م، غير أن هؤلاء المستوطنين قد احتكروا السلطة والثروة في البلاد، وتجاهلوا مصالح الجماعات المحلية التي تشكل غالبية السكان، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى وقوع انقلاب عسكري عام

١٩٨٠م، بزعامة صمويل دو أطاح بالحكم المدني وبسيطرة الأفرو أمريكيين، وأعدم آخر رؤسائهم ويليام تولبرت وآخرين. ولقد كان الهدف الأول المعلن من جانب نظام دو هو إدخال الجماعات الإثنية الوطنية في الحكم، والعمل على تمتعها بنصيب من ثروة البلاد، غير أن النظام سرعان ما اعتاره الفساد، وبدأ يمارس البطش ضد معارضيه. وإثر محاولة انقلابية فاشلة عام ١٩٨٥م، فإن القوات المسلحة الليبيرية والتي تشكل أساس من الكران، وإلى حد ما (الماندينجو) قامت بإعدام ألوف المدنيين انتقاماً وبخاصة من جماعتي جيو ومانو. وهكذا، فإنه مع إشعال تشارلز تيلور (أفرو أمريكي)، شرارة الحرب الأهلية في ديسمبر ١٩٨٩م. انطلاقاً من أراضي ساحل العاج. فإن هذه الحرب قد اتخذت طابعاً إثنياً ممتداً ومتنوعاً، وحتى عندما اعتقل دو في الأول من سبتمبر ١٩٩٠م، وذبح على يد فصيل منشق عن الجبهة القومية الوطنية الليبيرية، فإن الطابع الإثني لم يتوارى بل إنه تصاعد في شكل تعدد للفصائل التي سعى كل منها إلى محاربة الكل ارتكاناً إلى جماعة إثنية بعينها.

ولعل الإشارة إلى هذه الفصائل يؤكد ما ذهبنا إليه.

(١) الجبهة القومية الوطنية الليبيرية: بزعامة تشارلز تيلور (أفرو أمريكيين، جيو، مانو).

(٢) الجبهة القومية الوطنية الليبيرية المستقلة: بزعامة البرنس جونسون (نفس الجماعات) وقد انهارت هذه الجبهة.

(أ) حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، وقد شكلت أساساً من جنود القوات المسلحة الليبيرية (كران، ماندينجو)، وقد انشقت هذه الحركة إلى فصيلين.

(ب) حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، جناح كرومة، وتتشكل أساساً من الماندينجو، ومعظمهم من المسلمين.

(ت) حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا، جناح جونسون، وتتشكل أساساً من الكران.

(١) مجلس ليبيريا للسلم، ويرأسه جورج بولي، غير واضح.

(٢) قوات لوفا الدفاعية، وهي: حركة للدفاع عن النفس أنشأها السكان غير المسلمين في مقاطعة لوفا للرد على هجمات جناح كرومة.

ونتيجة لتعدد أطراف الحرب الأهلية، والارتكاز إلى قواعد إثنية في الصراع انهارت الدولة الليبيرية منذ أكثر من خمس سنوات، وقتل ألوف من الليبيريين، وهرب نحو ثلث الشعب الليبيري إلى الدول المجاورة كلاجئين.

غير أن هناك تفسيراً آخر للحرب الأهلية في ليبيريا تبناه عدد من الكتاب يذهب إلى أن الناس في ليبيريا تحارب من أجل الحرب، فليس لدى الشباب الليبيري شيء آخر، يفعلونه، والفصائل المختلفة لا تحارب تحت مظلة أيديولوجية ولا في ظل برنامج سياسي، إن الكل يحارب الكل للدفاع عن مصالحه[٢٣].

بيد أن هذا التفسير ينصرف أساساً إلى وصف مجريات الحرب، دون التعميق في أسبابها، ولا في تحليل القاعدة الإثنية لأطرافها على نحو ما بيّنا سابقاً وصحيح أن لوردات الحرب يسيطر كل واحد منهم على مصادر الثروة في الإقليم الخاضع لسيطرته سواء كانت طبيعية أم زراعية، وصحيح أن معظمهم يتعامل ويتاجر مع الشركات الأجنبية، بل ووصل الحد بتشارلز تيلور إلى اتخاذ عاصمة له، وصك عملة خاصة به، وإعطاء امتيازات من قبله للشركات الأجنبية مقابل دعم مالي. لكن هذا، وذاك إنما يستهدف بالدرجة الأولى إلى تقوية كل فصيل، وتدعيم قدراته على الاستمرار في الحرب، وتمكينه بعد ذلك من التمتع بمزايا السلطة والثروة فيما لو حدثت تسوية.

ويبدو أنه لن توجد تسوية للحرب الأهلية في ليبيريا في المستقبل القريب المنظور ذلك أنه رغم إبرام اتفاق أبوجا للسلام في أغسطس ١٩٩٥م، وتشكيل

مجلس للدولة يضم في إطاره ثلاثة من زعماء الفصائل المتجاورة (تيلور، وكرومة، وبولي) في فترة انتقالية تنتزع فيها أسلحة الفصائل، وتجرى الانتخابات في سبتمبر ١٩٩٦م، إلا أن ذلك لم يتحقق على أرض الواقع، ولا يبدو أن هناك إمكانية لتحقيقه على اعتبار أن نزع السلاح من شأنه أن يفقد كل فصيل قدرته على السيطرة على موارد الثروة المتوافرة لديه، ويضعفه في أية صراعات مقبلة، وليس أدل على ذلك من اندلاع القتال بين قوات جونسون وقوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكوماج) عندما حاولت الأخيرة نزع سلاح قواته في يناير ١٩٩٦م.

رابعاً: الصراعات الأهلية غير الإثنية

وهي تنشب على أساس طبقي، إقليمي، أو أيديولوجي، أو بغية الاستيلاء على السلطة من جانب العسكريين أو السياسيين، ويمكن للصراعات الإثنية أن تنفجر على أساس هذه الاختلافات، ولكن طالما أن الأشخاص لا يتعرضون للاعتداء ولا يجبرون على الفرار بحكم انتمائهم لجماعة إثنية محددة، فإن الصراع هنا يعد صراعاً غير إثني.

وفي بعض الحروب الأهلية غير الإثنية فإن الصراع المسلح قد ينشب بين الحكومة المركزية ومعارضيها، وفي البعض الآخر فإن السلطة المركزية تختفي.

في الحالة الأولى: فإن الحكومة تتورط في حرب مع مواطنيها، ومثالنا على ذلك سياد بري في أواخر حكمه، وصمويل دو عقب المحاولة الانتقالية عام ١٩٨٥م.

وفي الحالة الثانية: لا يوجد لدى الحكومة القدرة على مواطنيها، أو تنهار الدولة بكاملها، حالة الصومال وليبيريا خير شاهد على ذلك.

مما سبق يلاحظ أن هناك تداخلاً بين الأنواع الأربعة السابقة من الصراعات، وإن بعضها قد يتحول ليأخذ شكلاً غير الشكل الذي بدأ به ولكن الأمر المهم هنا في هذا السياق أن عامل الاختلافات الإثني وما يطرحه من أزمة الاندماج الوطني يظل

ماثلاً وواضحاً في الأنواع الأربعة المذكورة من الصراعات، وفي حالات الدول الخمس محل الدراسة بشكل أو بآخر ويكاد يشكل العامل الأساسي في الصراعات، وما تفرزه من حالات اللجوء.

آثار مشكلة اللجوء ووسائل المواجهة

أولاً: آثار مشكلة اللجوء

كما رأينا فإن مشكلة اللجوء تنشأ ابتداءً في دولة المنشأ، نتيجة لصراعات إثنية فيها بدرجة أساسية، ومن ثم فإن دولة المنشأ تتحمل الجانب الأكبر من آثار هذه المشكلة، ذلك أن الصراع فضلاً عما يخلفه من قتلى ولاجئين فإنه يؤدي إلى آثار سياسية عميقة داخل مجتمعات هذه الدول حيث يتم تسييس الإثنية ومؤسستها في تنظيمات سياسية تقعد الجسد السياسي عن أداء مهامه الوطنية من جهة، (حالات السودان، ورواندا، وبوروندي)، بل إن هذا الصراع قد يسفر عن انهيار الحكومة واختفاء الدولة بشكل يعقد من الصراع ويعرقل مسارات تسويته من جهة ثانية (حالة الصومال وليبيريا).

ولا يقتصر الأمر على ما يفرزه من آثار سياسية، ولكنه يتعدى ذلك ليطرح آثار اجتماعية خطيرة على بلد المنشأ نتيجة لتعميق المرارات الاجتماعية في إطار الصراع بشكل يدفع إلى استدامته، ونتيجة للتفكك الاجتماعي الذي يضرب بعنف البناء الاجتماعي، فيخل بمنظومة القيم السائدة، ويدفع بالناس نتيجة الإحساس بعدم الأمان، إلى تجاهل كافة الاعتبارات الأخلاقية فتنتشر أعمال السرقة والسطو، والقتل والاغتصاب.. إلخ. سعياً للأمان وتأمين لقمة العيش.

ثم إن الصراع يطرح آثار اقتصادية قد تكون أكثر حدة من الآثار السابقة ذلك أنه يدمر المنشآت العامة، ويخرب البنية الأساسية - على كلفتها - من طرق، ومياه..إلخ، وهو يحول قطاعات هامة من الأفراد إلى عاطلين بدون عمل أو أجور

بشكل يدفعهم ليكونوا بمثابة جيش من العاطلين يسهل تجنيدهم من جانب هذا الفصيل المسلح أو ذاك، بل إن الصراع بما يدفعه من موجات اللاجئين خارج بلد المنشأ يدمر القوى العاملة المدربة، فتوقف عجلة الإنتاج في كافة قطاعات الاقتصاد من زراعية وصناعية، واستخراجية فتزداد الأوضاع تردياً وتدخل الدولة في حلقة شريرة من العنف والمجاعة، فالصراع يؤدي إلى الفقر، والفقر يدفع إلى مزيد من الصراع، أكثر من ذلك فإن الصراع يؤدي إلى هجرة العقول خارج البلاد فتفقد الدولة أثمن خبراتها، ويفسح المجال أمام لوردات الحرب ليعيثوا في الأرض فساداً ويهلكون الحرث والنسل.

وإذا كان من المنطقي أن تتحمل دولة المنشأ هذه الآثار بحكم تفجر الصراع فيها، فإن الصراعات في بلد المنشأ وما تقذف به من موجات متعاقبة للاجئين إلى الدول المجاورة، تنتج أثاراً لا تقل حدة على دولة الملجأ دون جريرة ارتكبتها اللهم إلا أنها فتحت أبوابها لاستضافة هؤلاء اللاجئين، وهو الأمر الذي دفع ببعضها إلى التذمر من وجود اللاجئين على أرضها.

وهذه الآثار الناجمة عن اللجوء على بلد الملجأ هي التي سنتعرض لها ببعض الإيجاز:

الآثار السياسية

ذلك أنه مع موجات اللجوء الجماعي - والتي غالباً ما ترتبط بجماعة إثنية بعينها قاطنة بالقرب من حدود دولة مجاورة أو قد تمتد بأفرادها على جانبي الحدود - فإن المخاوف من اختلال التوازن الإثني داخل دولة الملجأ، يدفع بالسكان إلى اتخاذ مواقف عدائية حيالهم بشكل قد يؤدي إلى انتقال الصراع إلى بلد الملجأ، وقد تكون هذه المخاوف ناجمة عن استعانة نظام الحكم في بلد الملجأ باللاجئين لتعزيز قبضته على الحكم، ومن الأمثلة على ذلك اتهام اللاجئين الرونديين في أوغندا بأنهم كانوا يستخدمون كأداة قمع وبطش وتنكيل للمعارضة الأوغندية في ظل حكم عيدي

أمين لذلك ما إن انهار هذا النظام فإن ميلتون أوبوتي اتجه إلى مطاردتهم وعقابهم، فلم يجدوا ملاذاً إلا الارتماء في أحضان يوري موسيفيني حيث استخدمهم في إطار قواته حتى أمكنه السيطرة على أوغندا ثم قدم لهم العون بعد ذلك فشكلوا الحركة الوطنية الرواندية التي غزت رواندا، بعون أوغندي، وسيطرت على الحكم فيها.

ومن أمثلة ذلك أيضاً، لجوء الصوماليين من الأوجادين إلى الصومال عقب هزيمة الصومال عام ١٩٧٨م، وقد قام نظام سياد بري بتوطينهم في شمال الصومال، وقام بتسليحهم ليقهروا معارضيه من قبائل إسحاق فاندلع الصراع في الصومال الذي أسفر عن انهيار الدولة وإذا كانت هذه الأمثلة قد حدثت من جانب نظم تسلطية، فإن موجة التحول الديمقراطي التي تجتاح أفريقيا منذ بداية التسعينات، تبدو أنها تطرح بتأثيرات سلبية على مسألة اللجوء على الأقل في الأمد المنظور ذلك أن مبدأ المنافسة السلمية على السلطة يمكن أن يُشعل أوار الصراعات الإثنية، خاصةً إذا ما سرت شائعات بمشاركة اللاجئين في الانتخابات الوطنية ومن أمثلة ذلك اتهام اللاجئين الأنجوليين في ناميبيا بالمشاركة في انتخابات استقلال ناميبيا.

ثم إن عملية التحول الديمقراطي قد يكون من شأنها تقوية المشاعر الوطنية بشكل يدفع المواطنين إلى الإحساس بأن اللاجئين، وغيرهم من الغرباء يعتبرون مصدراً لكل مشكلات الدولة، وفضلاً عما تقدم فإن تعزيز مصداقية الحكم لدى المواطنين، قد يدفع بجماعات الضغط الوطنية، وبأحزاب المعارضة إلى معارضة سياسة نظام الحكم في استضافة اللاجئين. وهكذا، تصبح مسألة اللاجئين مطروحة على جدول أعمال الجدل السياسي الداخلي[٢٤].

وعلى سبيل المثال، فأثناء الحملة الانتخابية الأخيرة في تنزانيا اضطرت الحكومة إلى اتخاذ مواقف عدائية ضد اللاجئين رغبةً في كسب ود الناخبين الذين بدا منهم رفضاً لاستمرار بقاء اللاجئين في بلادهم.

الآثار الاقتصادية

رأينا كيف أن اللاجئ الأفريقي غير مقبول خارج القارة بصفة عامة، وبالتالي فإن أعباء استضافته تقع بكاملها على كاهل الدول الأفريقية، في وقت تعد فيه أفقر قارات العالم وأكثرها تخلفاً. ولقد تواكب هذا الوضع المتردي مع زيادة التدفقات الجماعية للاجئين. كان له نتائج كارثية على بعض دول الملجأ الأفريقية.

ويعد التدهور البيئي أحد النتائج التخريبية للتدفق الجماعي للاجئين ويحدث ذلك أساساً نتيجة قطع الغابات لاستخدام أخشابها للوقود أو لبناء الأكواخ، ونتيجة للرعي الجائر في معسكرات اللاجئين وما حولها وتظل هذه المشكلات تحدث آثارها طويلاً في بلد الملجأ حتى بعد عودة اللاجئين إلى ديارهم.

وعلى سبيل المثال فقد قدر أن نحو ٣٠ ألف لاجئ سوداني في شمال أوغندا يقطعون أخشاب غابات على مساحة ١.٦٠٠ هكتار سنوياً لاستخدامها للوقود[٢٥].

أضف إلى ما تقدم فإنه عندما يعبر الحدود نحو مليوني لاجئ رواندي عند شمال تنزانيا وشرق زائير عام ١٩٩٤م، فإن ذلك من شأنه تدمير البنية الأساسية وتخريب النظام البيئي برمته بشكل يعطل التنمية، ويقعد دول الملجأ عن إمكانية استقبال لاجئين جدد[٢٦].

وعلى سبيل المثال فقد أدى تدفق اللاجئين الموزمبيقيين على مالاوي إلى تدمير شبكة الطرق الريفية بشكل أدى إلى ارتفاع تكلفة نقل الأغذية إلى معسكرات اللاجئين بنسبة ٦٠ بالمئة وإلى رفع أسعار السلع على المستوطنين، وإلى صعوبات مادية ومالية عليهم في نقل منتجاتهم الزراعية في الأسواق[٢٧].

ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل إن تدفق اللاجئين بأعداد كبيرة على دولة الملجأ يؤدي إلى ضغوط على سوق العمل، فتخفض أجور المواطنين، وتتعقد مشكلة البطالة، بما تنطوي عليه من نتائج اقتصادية، واجتماعية، وسياسية أيضاً، ثم إن ضغط

اللاجئين على موارد الدولة المحدودة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، بشكل يجعل المواطنين يضيقون ذرعاً بهم.

ولعل ما صرح به رئيس أركان الجيش الزائيري في سبتمبر ١٩٩٥م، يعبر عما تقدم حين قال أن الجماعة الدولية لم تقدم لزائير المساعدات الكافية، ومن ثم فإن الزائيريين أصبحوا "ضحايا كرمهم"[٢٨].

الآثار الاجتماعية والثقافية

ينزح اللاجئون إلى دول الملجأ في ظروف غير عادية تدفعهم إلى التخلي عن منظومة قيمهم حتى يمكنهم الحفاظ على الحياة، وهو الأمر الذي يدفعهم إلى ارتكاب ممارسات غير طبيعية من قتل وسطو.. إلخ، وفي ذات الوقت فإنهم يدخلون بثقافات جديدة على مجتمعات دول الملجأ بشكل قد يعرض منظومة القيم فيها للخطر، ثم إنهم قد يتحالفون مع أبناء بلدتهم من الوطنيين في دول الملجأ بشكل يؤدي إلى إعادة رسم خريطة التفاعلات بين جماعات دول الملجأ، ويخل بالتوازن القائم، ويفتح المجال أمام الصراع فيما بينها، ويؤدي إلى تفسخ اجتماعي، وتحلل أخلاقي، وتفشي للأوبئة والأمراض. ثم إن احتياجات اللاجئين إلى خدمات معينة كالتعليم والصحة يضغط بشدة على الخدمات المقدمة للمواطنين، وعلى سبيل المثال، فقد فاق عدد الجرحى والمرضى من اللاجئين أعداد نظرائهم من أبناء جيبوتي في مستشفى أوراسا بجيبوتي[٢٩].

الآثار الأمنية

يعد وجود ذلك العدد الضخم من اللاجئين في دول الملجأ أحد العوامل في شيوع حالة انعدام الأمن.

وقد هددت الحكومة الكينية مراراً بطرد اللاجئين الصوماليين من أراضيها باعتبارهم عامل تهديد للأمن والاستقرار وبالذات في المقاطعة الشمالية الشرقية

لكينيا، ذلك أن العصابات بين صفوف هؤلاء اللاجئين تمارس أعمال القتل، والسطو المسلح، والاغتصاب .. إلخ. بل إنها قتلت نحو أربعين من رجال الشرطة الكينيين والذين يتولون حراسة المعسكرات، ويضطر رجال الإغاثة إلى التنقل في حراسة مسلحة مخافة القتل. ويضاف إلى ما تقدم فإن الصراع العشائري قد انتقل مع اللاجئين إلى بلد الملجأ، حيث ينتقم أبناء كل عشيرة صومالية من بنات العشيرة الأخرى اغتصاباً رغبة في الإيذاء أو سعياً لاكتساب المكانة داخل عشائرهم[٣٠].

وفي شرقي زائير، حيث يوجد مئات الألوف من اللاجئين الرونديين، فإن ميليشيات الهوتو وعناصر من الحكومة المخلوعة السابقة تعيش وسط المعسكرات ومعها أسلحتها التي تستخدمها ضد اللاجئين الراغبين في العودة، كما تستخدمها في تهديد حياة وممتلكات المواطنين الزائيريين ففي عام ١٩٩٥م، اشتركت ميليشيات الهوتو مع أبناء جماعتهم الزائيريين في الهجوم على المزارعين الزائيريين من جماعة هوندي وأرغموا نحو ١٥٠ ألفاً منهم على ترك أراضيهم شمال جوما ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن الميليشيات تستخدم المعسكرات مقراً للتدريب ومنطلقاً تشن غارات على رواندا، بشكل يؤدي إلى تصعيد الموقف بين زائير ورواندا[٣١].

وقد أدى هذا، وذاك إلى تأليب الرأي العام المحلي في دول الملجأ ضد اللاجئين باعتبار أن قطاعاً منهم يحمي ويساند العناصر الإجرامية داخل المعسكرات، وباعتبار تهديدهم للأمن داخل هذه الدول.

إزاء هذه الآثار فإن الدول الأفريقية بدأت تعبر عن سخطها من جراء استقبال اللاجئين وما يسببونه لها من مشكلات، بصورة تعرض مستقبل اللاجئين في أفريقيا للخطر المحدق، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة العمل على مواجهة مشكلة اللجوء برمتها وما تطرحه من آثار.

ثانياً: وسائل مواجهة المشكلة

تنشأ مشكلة اللجوء ابتداءً من دولة المنشأ، وتخلف آثاراً على دول الملجأ، على نحو ما رأينا، ثم إنها تلقي تبعات على المجتمع الدولي يتعين عليه الوفاء بها لحفظ السلم والأمن الدوليين، ومن هنا فإن مواجهة المشكلة ينبغي أن تتم على المستويات الثلاثة، في دولة المنشأ، وفي دولة الملجأ، وعلى مستوى المجتمع الدولي.

على مستوى دولة المنشأ

هنا فإن المواجهة يجب أن تتواكب مع مراحل ثلاث من تطورات المشكلة، وذلك باتخاذ إجراءات مانعة للحيلولة دون اندلاع الصراع وتفجر مشكلة اللجوء، أو باتخاذ إجراءات وقائية، إذا، لاحت في الأفق بوادر لتفجر الصراع، أو بإدارة الأزمة حال تفجرها.

(١) الإجراءات المانعة[٣٢]

إن وضع سياسة لمواجهة أزمة الاندماج الوطني، وما تفرزه من صراعات، وما تخلفه من لاجئين يعد أمراً في غاية التعقيد لأن التعددية الإثنية فضلاً عن العلاقات الإثنية هي ظاهرة متعددة الأبعاد، يتداخل فيها التقاليد الثقافية، مع المعتقدات الدينية، مع الأهداف السياسية مع الاهتمامات الأمنية، مع الطموحات الاقتصادية.. إلخ. وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الجماعة الإثنية ليست وحدة حصرية قائمة بذاتها، متميزة كلية عن غيرها، ذلك أنها تضم بين جنباتها أفراد ينتمون إلى طبقات وأعمار، وأنواع (ذكور، إناث) مختلفة، بل وأحياناً ديانات مختلفة، وأحياناً أخرى خلفيات ثقافية متنوعة.

وعليه فإن أي سياسات في هذا الصدد لا تحدث تأثيراً واحداً، وبنفس الطريقة على الجماعة الإثنية الواحدة.

ويمكن القول إجمالاً أن هناك عدداً من الوسائل يمكن اتباعها في هذا المضمار نذكر منها:

(أ) **التغير الدستوري**: بشكل يسمح بالاستجابة للتنوع الإثني، غير أنه يمكن القول أن أي تغييرات دستورية لا تكون ممكنة إلا في مراحل معينة من تاريخ الدولة.

(ب) **اللامركزية**: وقد أثبت الأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة نجاعته - أحياناً - وبخاصة في الدول الكبرى مساحةً وسكاناً، في حين أن الأشكال الأخرى من اللامركزية، والتعددية التشريعية، والقبول بالتعددية الثقافية تبدو واعدة.

(ت) **النظام الانتخابي**: ذلك أن النظم الانتخابية التي تفرض حصول المرشح على تأييد إقليمي أو إثني متوازن تدفع السياسيين إلى صياغة برامجهم الانتخابية لتحقيق مطالب مختلف الجماعات والأقاليم (نيجيريا في مرحلة سابقة)، ثم إن نظام التمثيل النسبي والذي يسمح بإعطاء مقاعد البرلمان "لأفضل الخاسرين" - كما هو الحال في موريشيوس - إنما يفتح السبيل أمام الجماعات الصغرى لتمثل في أجهزة الحكم.

(ث) **التنوع الثقافي**: إن الاستجابة للتنوع الثقافي تتطلب اتباع سياسات عريضة في مجال التعليم، والتنوع اللغوي، والاختلاف الديني والثقافي. ذلك أن التعليم الرسمي يعد من أكثر السبل ملائمة لتعزيز التفاهم والتسامح الإثني، ولخلق شعور بالهوية الوطنية تتجاوز الولاءات الإثنية.

(ج) **الرشادة الاقتصادية**: فالدول التي استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي أمكنها التعامل مع المطالب المادية، ومع مطالب الجماعات الإثنية المختلفة وفي المقابل فإن السياسات الاقتصادية الانكماشية، تؤدي إلى الفقر، وعدم الأمان وتدفع إلى الصراعات الإثنية، ثم إن السياسات التي تؤدي إلى عدم العدالة في التوزيع، خاصةً إذا ما انطبقت الاختلافات الإثنية مع الاختلافات الطبقية، تدفع إلى

الإحساس بالتميز والظلم من جانب الجماعات الإثنية المهمشة، ورغم أن اتباع سياسات اقتصادية تعطي أفضلية لبعض الجماعات المهمشة قد تكون ناجحة في بعض المجتمعات، إلا أنها قد تثير حفيظة الجماعات الأخرى خصوصاً في فترات التدهور الاقتصادي.

(٢) الإجراءات الوقائية(٣٣)

إن اندلاع الصراع الإثني غالباً ما يكون نتيجة للاستبعاد الاجتماعي أو التفكك المجتمعي والذي يفتح الطريق أمام الصراع من خلال إضعاف الهيكل الاجتماعي وغالباً ما يسبق اندلاع الصراع الإثني إشارات تحذيرية لاحتمالات وقوعه ومراحل انتقالية حتى يصل إلى صورته العنيفة.

ولذلك فإنه يمكن اللجوء إلى عدد من الأساليب دون وقوع الصراع نذكر منها:

(أ) **احتواء الدعاية العدوانية**: فحيث إن الصراع يتطلب استعداداً نفسياً، وإن أعمال القتل تبدأ عندما تعرف جماعة الأخرى بشكل يجعل القضاء عليها أمراً مرغوباً فإن الدعاية تلعب هنا دوراً حيوياً في الإعداد النفسي للصراع. ومن هنا فإن احتواء الدعاية من خلال دعاية مضادة تقدم الحقائق بطريقة متوازنة يعد أحد طرق الوقاية من اندلاع الصراع.

(ب) **وقف عملية التعبئة**: ويحتاج العنف أيضاً إلى استعدادات مادية ومؤسسية فهو يتطلب الحصول على السلاح، وتشكيل ميليشيات، ومعسكرات تدريب. وكل هذه العمليات يمكن وقفها أو إحباطها، أو منعها من خلال فرض حظر صارم على إمدادات السلاح، وعلى التعبئة العسكرية.

(جـ) **تدخل طرف ثالث**: وما أن يندلع الصراع فإن تدخل طرف ثالث قد يكون مفيداً وإن كان تأثيره يبدو محدوداً في الغالب الأعم. لقد كانت العزلة الدولية

لنظام جنوب أفريقيا العنصري أحد العوامل في دفعه للدخول في المفاوضات، غير أن التدخل الدولي في الصومال ومحاولة فرض السلام بالقوة قد فشل فشلاً ذريعاً.

(٣) إدارة الأزمة[٣٤]

إذا ما اندلع الصراع، فإنه قد يكون من المفيد تحديد طبيعته، لاتخاذ السبل الكفيلة بالتعامل معه.

(أ) فإذا كان الصراع إثنياً غير إقليمي (رواندا، وبوروندي) فإن المجتمع الدولي يتعين عليه التدخل لتشجيع عملية التفاوض بين الحكومة وجماعات المعارضة الإثنية بغية إعادة توزيع السلطة أو تقاسمها بين الجماعات الإثنية المختلفة، وبغية إعادة توزيع الثروة، فضلاً عن الاعتراف بالتعددية الثقافية، واحترامها.

(ب) وإذا كان الصراع إثنياً إقليمياً (السودان، الصومال)، فإن التدخل الدولي العسكري يمكن أن يكون أكثر مثالية في الفصل بين القوات المتحاربة، تمهيداً للتوصل إلى حل بالاتفاق، وليس فرض حل على الأطراف المتحاربة.

(جـ) وإذا كان الصراع أهلياً غير إثني (الصومال، ليبيريا) إلى حد ما. وكانت الحكومة عاجزة عن حماية مواطنيها، إما بضعفها أو انهيارها فإن الجماعة الدولية يجب أن تتدخل لتقديم العون للحكومة المركزية، أو للمواطنين. وفي ذات الوقت تسعى من خلال الوساطة إلى وضع ترتيبات مؤسسية تحقق اقتساماً للسلطة وتوزيعاً للثروة.

(د) وإذا كان الصراع ناجماً عن نظم تسلطية (السودان، رواندا، الصومال، ليبيريا في فترات مختلفة) فلا سبيل أمام المجتمع الدولي غير مقاطعة هذه النظم حتى تسقط، أو الضغط عليها وإجبارها على احترام حقوق الإنسان.

على مستوى دول الملجأ

فإنه يتعين عليها أن تلتزم بالاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين (الاتفاقية الدولية لعام ١٩٥١م، والبروتوكول ١٩٦٧م، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩م)، وبالذات ما تعلق منها بحماية اللاجئين على أراضيها وتوفير سبل الحياة لهم لحين عودتهم إلى أوطانهم، وعدم ترحيلهم قسراً عن ديارهم، والالتزام بقبول عودتهم الطوعية إلى بلادهم حال رغبتهم في ذلك مع توفير كافة السبل المتاحة لديها لضمان عودتهم.

على مستوى المجتمع الدولي

مطالب ابتداءً بالبحث عن الصيغ السياسية الملائمة لمواجهة مشكلة الاندماج الوطني قبل اندلاع الصراع، وتدفق اللاجئين ثم هو مطالب بتقديم كامل دعمه المادي والمعنوي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كيما يتسنى لها القيام بعملها الإنساني الإنقاذي وفضلاً عن ذلك فهو مطالب بتقديم دعمه المادي، وتعاطفه المعنوي مع دول الملجأ الأفريقية حتى تستمر في فتح حدودها أمام موجات اللاجئين وإلا فإن البديل سيكون مأساوياً حين لا يجد اللاجئون أرضاً تقبلهم، ويكون مصيرهم الهلاك الجماعي تحت سمع وبصر عالم يزعم أنه يرفع رايات احترام حقوق الإنسان، ويُعلي من كرامته.

خاتمــــة

بالرغم من مأساوية مشكلة اللاجئين، إلا أنه من وسط الركام تظهر بوادر مبشرة للتوصل إلى حلول لها. ففي عام ١٩٩٣م، استكملت العودة الطوعية للاجئي جنوب أفريقيا وفي الفترة من ٩٣ - ١٩٩٥م تمت أكبر عملية لإعادة اللاجئين إلى أوطانهم بعودة ١.٦ مليون موزمبيقي إلى ديارهم. وفي القرن الأفريقي فإن أكثر من مليون لاجئ قد عادوا إلى ديارهم في السنوات الخمس الماضية، وما تزال مباحثات السلام مستمرة للتوصل إلى حلول لمشكلة الصومال، ورواندا، وليبيريا بغية تسوية هذه المشكلات وإعادة اللاجئين إلى ديارهم.

على أن خبرة النجاحات والإخفاقات في مواجهة مشكلة اللاجئين الأفارقة تبرهن على أن هذه المواجهة لن تأتي بأعمال إنسانية فحسب، وإنما بمبادرات سياسية تقضي على الجذور المسببة لها في الأمد الطويل، إلا أنها في الأجل القصير فإنه يتعين اتخاذ الإجراءات الضرورية لمساندة دول الملجأ الأفريقية حتى لا تغلق حدودها في مواجهة اللاجئين، أو تضطر إلى طردهم من ديارهم، كما يتعين تحسين كفاءة جهود الإغاثة الإنسانية ودعمها مادياً ومعنوياً لتستمر في أداء مهامها.

قائمة المصادر

(١) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "حماية اللاجئين أسئلة وأجوبة"، (القاهرة: مركز الإعلام، مطابع الأهرام التجارية)، ص ٢.

(٢) انظر:

-Myron Weiner, Bad Neighbors,"Bad Neighborhoods, An Inquiry Into the Causes of Refugee Flows", In International Security, (Cambridge: Harvard Univ., Vol. 12. No. 1, 1996), PP. 11-15.

(٣) انظر:

-Rainer Hofmann, "Refugee Law In Africa", In Law and State, (Tubingen, the Inst Operation, Vol. 39. 1989), P. 81.

(٤) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "حالة اللاجئين في العام ١٩٩٥م، بحثاً عن حلول"، ص ٢٤٧ - ٢٥١.

(٥) م. س.، ص ٢٥٣.

(٦) انظر:

-Myron Weiner, Op. Cit., PP. 15-17.

(٧) انظر:

-Ibid., PP. 29-32.

(٨) انظر:

-Ibid., PP. 32-36.

ولمزيد من التفاصيل انظر:

-Rainer Hofmann, Op. Cit., PP. 80-81.

(٩) للمزيد من التفصيل عن أزمة الاندماج الوطني في أفريقيا انظر:

ـ د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "مشكلة الاندماج الوطني في أفريقيا، والخيار السوداني"، نشرة البحوث والدراسات الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ١٩٨٣م)، ص١ - ٩.

وانظر أيضاً:

-Unrisd, "Ethnic Violence", Paper Presented At World Summit For Social Development, (Copenhagen: Denmark, 6-12, March. 1995.(

(١٠) انظر في هذا الصدد كلا من:

-Rainer Hofmann, Op. Cit., PP. 80-81.
-Myron Weiner, Op. Cit., PP. 9-23.

(١١) د. إبراهيم نصر الدين، "الصومال وإمكانيات تحدي النظام الدولي"، ورقة عمل قدمت إلى مركز الدراسات الحضارية (القاهرة: نوفمبر ١٩٩٣م)، ص ٣ - ٩.

(١٢) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "مشكلة الاندماج الوطني في أوغندا وانعكاساتها على الأوضاع في حوض النيل"، بحث قدم للندوة الدولية لحوض النيل (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مارس ١٩٨٧م)، ص ٢٩ - ٣٦.

(١٣) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "الصومال وإمكانات تحدي النظام الدولي"، م. س. ذ، ص ص ٤ - ٥.

(١٤) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، " الاندماج الوطني في أفريقيا، والخيار السوداني "، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة السابقة العدد ٦٣، مايو ١٩٨٤م)، ص ٤٨ - ٥٣.

(١٥) انظر:

-Hartmut Diessenbacher, "Explaining the Genocide In Rwanda", In Law and State, (Vol. 52. 1995), PP. 68- 85.

(١٦) انظر:

-Jean-Pierre Chrétien, "Burundi, the Obsession With Genocide", in Current History, (Philadelphia: Current History Inc., May 1996), PP. 206-210.

(١٧) انظر:

-Brenda M. Branaman, "Liberia: Issues for the United States", (CRS, July. 7, 1993), PP. 1- 2.

(١٨) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "الاندماج الوطني.. "، م. س. ذ.، ص ٣٥ - ٤١.
وانظر كذلك:

-Judy Mayotte, "Civil War Sudan: The Paradox of Human Rights and National Sovereignty", In Journal of International Affairs, (Colombia: The Trustees of Colombia Univ.), VOL. 47. No. 2, Winter. 1994, PP. 504- 516.

وانظر أيضاً:

-Peter Woodward, "A New Map of Africa: Reflections on the Horn", In Africa Insight, (Vol. 23. No. 1, 1993), PP. 11-13.

ولمزيد من التفصيل انظر:

-AAPS Human Rights Watch, "The United States and Sudan", In Newsletter, (Nairobi: African Association Of Political Science, No. 16, Sep. 1994), PP. 11-13.

(١٩) د. إبراهيم أحمد نصر الدين، "الصومال..."، م. س. ذ.، ص ٣ - ٩.

(٢٠) انظر:

-Martin Plaut, "Rwanda-Looking Beyond the Slaughter", In the World Today, Aug-Sep. 1994, PP. 149-152.

وانظر أيضاً:

-Jean- Pierre Chrétien, Op. Cit., PP. 206-210.

(٢١) انظر:

-Brenda M. Branaman, Op. Cit., PP. 1-2.

وانظر أيضاً:

-Facts on File, (Vol. 56. No. 2903, July. 25, 1996), PP. 512- 513.

ولمزيد من التفصيل انظر:

-Dave Peterson, "Liberia: Crying For Democracy", In Journal of Democracy, (Vol. 7. No. 2, April. 1996), PP. 148-153.

(٢٢) انظر:

-William Reno "The Business of War In Liberia", in Current History, May. 1996, PP. 211-215.

(٢٣) انظر:

-Martin Plaut, Op. Cit., PP. 150-151.

(٢٤) انظر:

-Edward Kwakwa, The Refugee Phenomenon In Africa Topics, (London: Africa Periscope Communication, Jun- Feb. 1996) P. 5.

(٢٥) انظر:

-Kanyhama Dixon-Fyle,"Prevention As the Best Solution", in Refuges, (Unhcr, NO. 96, 11, 1994), P. 23.

(٢٦) انظر:

-Edward Kwakwa, Op. Cit., P. 5.

(٢٧) انظر:

-Kanyhama Dixon- Fyle, Op. Cit., P. 23.

(٢٨) انظر:

-Edward Kwakwa, Op. Cit., P. 5.

(٢٩) انظر:

- Kanyhama Dixon- Fyle, Op. Cit., P. 23.

(٣٠) انظر:

-Rupert Colville, "Unsafe and Unecure", In Refugees, Op. Cit., PP. 20- 21.

(٣١) انظر:

-Carole J. L. Collins, "Refugee Crisis Around The Great Lakes", in Africa Recovery, Vol. 10. No. 1, May. 1996.

(٣٢) انظر:

-Unrisd, Op. Cit., PP. 3- 4.

(٣٣) انظر:

-Ibid., PP. 2- 3.

(٣٤) انظر:

-Myron Weiner, Op. Cit., PP. 37- 40.

وانظر كذلك

-Mohamed M. Sahnoun, "New Challenges for the Peace Makers" in Refugees, (Unhcr, No. 96, 11, 1994), PP. 14-15.

اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال

قرصنة أم إرهاب الدولة (الأمريكية) (*)

منذ عدة شهور تطالعنا الصحف ووكالات الأنباء والفضائيات، فضلاً عن العديد من الدراسات، بأخبار وكتابات عن أعمال القرصنة قبالة سواحل الصومال وهو الأمر الذي أثار حالة من الذعر في مختلف أرجاء العالم حول تهديد هذه الأفعال للتجارة الدولية من جهة، واحتمال الاستفادة من أموال الفدية لتمويل العمليات الإرهابية من جهة ثانية، وقد أدى ذلك إلى الضغط على مجلس الأمن لإصدار ثلاثة قرارات على الأقل تتيح استخدام القوة ضد هذه الأعمال، وإلى استنفار الأساطيل الحربية للعديد من الدول للانضمام إلى الأسطول الأمريكي والسفن الغربية الموجودة في المحيط الهندي وخليج عدن.

غير أن وصف عمليات اختطاف السفن قبالة سواحل الصومال "بالقرصنة" يعد وصفاً غير صحيح جملةً وتفصيلاً، ويتناقض مع ما استقر عليه العرف والقانون الدولي حول هذا المفهوم.

إن مجرد قولنا السابق يعود إلى أن مفهوم "القرصنة" من المفاهيم "النادرة" المستقرة في القانون الدولي البحري التي ربما. على نحو ما سنبين. لا تسري على الأفعال التي تجري في السواحل الصومالية.

القرصنة في القانون الدولي البحري

لقد استقر العرف الدولي على اعتبار القرصان عدواً للجنس البشري، لأن أفعاله موجهة في الحقيقة ضد الجماعة الدولية بأسرها.

وقد عرف اتفاق جنيف سنة ١٩٥٨م القرصنة في المادة ١٥ منه، التي يستفاد منها أن القرصنة عبارة عن: "إتيان أعمال إكراه، أو انتواء إتيان تلك الأعمال في البحر العام، دون وكالة مشروعة، وخارج نطاق اختصاص أية دولة.

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ٢٠٠٩م.

ونستنتج مما سبق أن أركان جريمة القرصنة هي:

(١) أعمال إكراه: ولا يهم في هذه الأعمال أن تكون موجهة للمال أو للأشخاص، وسواء أكانت جسمانية أو مجرد حد من حرية ضحيتها، على أن ترتكب هذه الأعمال ضد سفينة أو طائرة، أو أن تكون السفينة أو الطائرة هي أداة ارتكابها.

(٢) يجب أن يرتكب الفعل في البحر العام أو في مكان يقع خارج ولاية أية دولة: القرصنة على هذا النحو هي جريمة بحرية، وعليه فإن الأفعال التي ترتكب في نهر داخلي لا تكون جريمة قرصنة، وهي جريمة تقع في البحر العام، أي خارج المياه الإقليمية للدولة، وبالتبعية خارج ولاية أية دولة.

(٣) ألا تكون هناك وكالة مشروعة للقيام بتلك الأعمال: أي لا تكون هذه الأعمال مما يقرره القانون الدولي سواء بالقياس لمن يأتي هذه التصرفات بنفسه أم لمن يأمر بمباشرتها، فالدولة التي تأذن لرعاياها بإتيان أعمال إكراه في البحر العام وفي حدود ما يقره قانون الشعوب لا تجعل من هؤلاء الرعايا قراصنة، كما أن من يأتي أعمال إكراه في البحر العام من قبيل الدفاع عن النفس لا يعد قرصاناً.

(٤) أن يكون الدافع لارتكاب الفعل مصلحة شخصية: أي أن يكون بقصد تحقيق الكسب والنفع الخاص، أي بنية السلب والنهب، وهذا القول ذهب إليه نفر غير قليل من الفقهاء.

قرصنة أم دفاع شرعي؟

بتطبيق القواعد السابقة التي تحدد مفهوم القرصنة في القانون الدولي البحري على الأفعال التي تتم قبالة السواحل الصومالية يمكن أن نتوصل إلى النتائج التالية:

(١) إنها أعمال إكراه: موجهة للمال والأشخاص، وإنها ترتكب ضد السفن، وأداة ارتكابها هي السفن.

(٢) لكنها لا ترتكب بقصد تحقيق كسب أو نفع خاص، أي بنية السلب والنهب، فلم يحدث أن سلبت حمولة أي سفينة، ولم يحدث قتل لأي من أفراد طاقم السفن المخطوفة، ولكن الخاطفين يطلبون فدية للإفراج عن السفن المختطفة، ولو كان الغرض من الاختطاف تمويل الحرب في الصومال لكان الأفضل سلب حمولة السفينة الأوكرانية التي تحمل على ظهرها ٢٣ دبابة حديثة.

(٣) إنها في معظمها لا ترتكب في البحر العام، وإنما في المياه الإقليمية للصومال وعلى نحو ما تذهب إحدى الدراسات الأجنبية:

تقوم سفن أوروبية وآسيوية وأفريقية بأنشطة صيد مكثفة في مياهها (يقصد المياه الإقليمية الصومالية)، ويزعم بعض القراصنة أن أنشطتهم تستهدف حماية الموارد الطبيعية للصومال، وإنه ينبغي النظر إلى أموال الفدية على أنها ضريبة شرعية.

وعليه فإن الأفعال التي ترتكب لمواجهة نشاط السفن الأجنبية في المياه الإقليمية للصومال، إنما تعد عملاً من أعمال الدفاع الشرعي عن النفس لحماية الثروة السمكية للصومال، ولمنع السفن الأجنبية من إلقاء النفايات النووية على السواحل الصومالية أو لتحصيل رسوم مرور (عنوة)، في المياه الإقليمية للصومال، طالما أنه لا توجد حكومة مستقرة وقادرة على تحصيل هذه الرسوم.

وليس يجدي في هذا المقام التذرع بأن عدم وجود حكومة صومالية قادرة على حماية مياهها الإقليمية يسمح بهذه النشاطات غير المشروعة للسفن الأجنبية في المياه الإقليمية للصومال، فما زال العالم حتى تاريخه يعترف بوجود قانوني للدولة الصومالية، رغم انهيارها فعلياً، وكثير من حكومات العالم تعترف بالحكومة الانتقالية في جنوب الصومال، وبرئيس الدولة الصومالية عبد الله يوسف، وعليه فإن هذه الأفعال غير المشروعة من جانب السفن الأجنبية في المياه الإقليمية للصومال إنما يعطي مبرراً أقوى لأية جماعة صومالية لمواجهة هذه الأفعال إعمالاً لمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس.

(٤) ويبدو أن ثمة وكالة مشروعة من جانب الحكومة الانتقالية - وإن كانت غير معلنة - لبعض الرعايا الصوماليين للإتيان بهذه الأفعال، خاصةً إذا علمنا - ووفقاً لما تذهب إليه العديد من التقارير. إن بعض أموال الفدية تذهب إلى عبد الله يوسف - رئيس الدولة - كبادرة حسن نية لقائد إقليمي.

... استناداً إلى ما تقدم يمكن القول إن أركان جريمة القرصنة لا تنطبق على الأفعال التي ترتكب قبالة السواحل الصومالية، صحيح أنها أعمال إكراه، لكنها لا ترتكب في البحر العام ثم إنها لا تستهدف مكسباً خاصاً، وإنما تستهدف حماية الموارد الطبيعية للصومال من جهة، وتحصيل رسوم (جبراً)، عن مرور السفن في المياه الإقليمية الصومالية إزاء عجز الدولة عن القيام بذلك من جهة ثانية، ثم إنه يبدو أن هناك وكالة مشروعة من جانب الحكومة الانتقالية (وإن كانت غير معلنة)، للقيام بهذه الأفعال من جهة ثالثة، وفضلاً عما تقدم فإن استمرار الحصار الجائر للسواحل الصومالية من جانب السفن الأجنبية تحت دعاوى مكافحة الإرهاب، ومخافة انتقال نشاط القاعدة إلى الصومال إنما يدفع ببعض فئات المجتمع الصومالي لكسر هذا الحصار لمواجهة ظروف المجاعة والقحط الذي يضرب الصومال.

من الفاعل الحقيقي؟

واضح من جميع التقارير والأخبار أن ثمة محاولة دؤوبة لاتهام اتحاد المحاكم الإسلامية (وحركة شباب المجاهدين التي تصفها الإدارة الأمريكية بالإرهابية)، بالقيام بهذه الأفعال لتمويل مجهودها الحربي في مواجهة الحكومة الصومالية الانتقالية المدعومة بقوات إثيوبية تحت المظلة الأمريكية.

غير أن واقع الحال يشير إلى أن نشاط حركة الشباب وعملياتها يبتعد كثيراً عن المناطق التي تجري فيها عمليات اختطاف السفن، وذلك أن عمليات هذه المنظمة تجري في البر، وفي جنوب الصومال، بعيداً عن مسرح عمليات اختطاف السفن،

وعلى العكس مما تقدم فقد كانت الفترة الوحيدة التي اختفت خلالها فعلياً القرصنة حول الصومال، هي فترة حكم اتحاد المحاكم الإسلامية الذي استمر ستة أشهر في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦م، وقد عادت القرصنة بعد الإطاحة بحكم المحاكم الإسلامية، فعقب غزو القوات الإثيوبية للصومال، واستيلائها على العاصمة مقديشيو، مع قوات الحكومة الانتقالية ازدادت عمليات القرصنة، بل إن مسؤولي ميناء مقديشيو قدموا العديد من التسهيلات للخاطفين، أي أن هذه العمليات تمت تحت سمع وبصر، بل وبمساعدة الحكومة الانتقالية وقوات الغزو الإثيوبية "فأين دور حركة الشباب، واتحاد المحاكم الإسلامية في هذه الأفعال"؟!!

ومنذ عام ٢٠٠٨م فإن الغالبية العظمى من عمليات ما يسمى بالقرصنة تمت في خليج عدن، وهذه المنطقة تبعد كثيراً عن مناطق عمليات حركة الشباب إذ أنها تقع على سواحل بلاد بونت في أقصى الشمال الشرقي للبلاد والثابت أن هذه المنطقة التي تتمتع بشبه حكم ذاتي في شمال شرق الصومال، تمثل قاعدة لمعظم عمليات اختطاف السفن في الصومال.. وهي مسقط رأس الرئيس عبد الله يوسف، وعليه فإن أعمال القرصنة لم ترتبط من قريب أو من بعيد باتحاد المحاكم الإسلامية (حركة الشباب)، وإنما ارتبطت زماناً ومكاناً بالحكومة الانتقالية - وحليفتها قوات الغزو الإثيوبية - وبشخص رئيس الدولة عبد الله يوسف، ويشاركها في ذلك شركات الأمن الأجنبية التي استأجرتها بونت لاند (موطن الرئيس عبد الله يوسف، وهي من أكثر المناطق استقراراً وازدهاراً في الصومال إذا قورنت بغيرها من مناطق الصومال وبالتالي ليست في حاجة لشركات أمن)، والحكومة الانتقالية الصومالية.

يؤكد ذلك حديث الكابتن دارش قبطان إحدى السفن الروسية عن عمليات اختطاف سفينته فيصرح "قائلاً: أول من صعد إلى السفينة، أسمي أندرو، وأتحدث الإنجليزية، وهذا عمر قائدنا، نفذوا ما يطلب منكم".

.. وبطبيعة الحال فإن اسم أندرو ليس أسماً صومالياً، ثم إنه يقوم بدور المترجم، بما يفيد بشكل أو بآخر أنه أجنبي وبطبيعة الحال ينتمي لشركة أمن.. وبمراجعة ملف شركات الأمن الأجنبية في الصومال نلاحظ أن الحكومة الانتقالية، وحكومة بلاد بونت، قد عقدتا العديد من الاتفاقات مع شركات أمن فرنسية، وأمريكية، وكندية وسعودية.. لتأمين السواحل، ومكافحة القرصنة، غير أن ثلاثة من موظفي الشركة الكندية سومكان – Somcan قد تم سجن كل منهم مدة عشر سنوات في تايلاند بسبب ممارستهم للقرصنة ضد إحدى السفن التايلاندية في خليج عدن.. وهكذا يبدو واضحاً من حيث مكان العمليات وزمانها وفاعليها، إن المتورطين في عمليات اختطاف السفن ليسوا اتحاد المحاكم الإسلامية (ولا حركة الشباب)، وإنما الحكومة الانتقالية وإدارة بلاد بونت وقوات الغزو الإثيوبية المدعومين بشركات الأمن الأجنبية تحت المظلة الأمريكية، خاصةً مع ما يتمتع به الخاطفون من مهارات، وما يمتلكونه من وسائل اتصالات متقدمة، وأسلحة حديثة.

إذا كنا قد انتهينا في التفسير الأول، إلى أن الأفعال التي ترتكب قبالة السواحل الصومالية، لا ينطبق عليها وصف "القرصنة" وفقاً لما درج عليه القانون الدولي البحري، وإنما يمكن اعتبارها عملاً من أعمال الدفاع الشرعي عن النفس، فإن التفسير الثاني الذي يلقي بمسؤولية هذه الأفعال – على أطراف أربعة (هي الحكومة الانتقالية، وبلاد بونت، وقوات الغزو الإثيوبية، وشركات الأمن الأجنبية، فضلاً عن الرعاية الأمريكية)، لا يمكن لهذا التفسير أن يجعل من هذه الأفعال عمليات "قرصنة" بل هي تتعداها إلى ما هو أبعد من ذلك لتصبح شكلاً من أشكال "إرهاب الدول" الذي ترعاه الولايات المتحدة تحديداً مستخدمة في ذلك حلفاءها: الحكومة الانتقالية، وبلاد بونت، وقوات الغزو الإثيوبية، وشركات الأمن، تنفيذاً لأجندتها العالمية الخاصة.

.. ولعل ما سبق يطرح التساؤل الأخير وهو:

من الجهة المستفيدة؟

من الواضح أن المستفيد الأول، بل وربما الوحيد، من هذه الأعمال هي الولايات المتحدة الأمريكية خاصةً وقد كان بمقدورها - ولا يزال - إيقاف هذه الأعمال بإنزال بري أو بحري على السواحل الصومالية انطلاقاً من جيبوتي حيث تتواجد قواتها بالقاعدة الفرنسية هناك، أو من قاعدتها في دييجو جارسيا في المحيط الهندي أو من أسطولها والأساطيل الغربية المنتشرة قبالة السواحل الصومالية، خاصةً إن السفن المختطفة يتم سحبها إلى الموانئ الصومالية، (ميناء إيل تحديداً في بلاد بونت، بل إن الخاطفين يتجمعون في مقهى دينجي في الميناء، وإن من يطلق عليهم "قراصنة" ينطلقون من هذا الميناء متزودين بالمؤن والوقود، ولكن الولايات المتحدة اكتفت بالترويج لهذه الأعمال، بحثاً عن تحالف دول (غربي، وآسيوي، وعربي)، لمواجهة هذه الظاهرة، وسعياً منها لتحقيق نوع من الإجماع الدولي يضفي شرعية على أجندتها "الخفية".

يدلنا ما تقدم على ما يلي:

(١) سعي الولايات المتحدة لتقويض أركان ومبادئ القانون الدولي تمهيداً لفرض مشروعها الإمبراطوري على العالم، الذي لا يقبل بوجود دولة وطنية ذات سيادة تعارض الهيمنة الأمريكية، فقد أهدرت الولايات المتحدة مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقوضت مبدأ السلامة الإقليمية، ومبدأ حق الدفاع الشرعي عن النفس، ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ووصمت حركة المقاومة للاحتلال بالإرهاب، وعملت على إحلال مبدأ شخصنة القوانين محل مبدأ إقليمية القوانين، وبموجبه أصبح مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية أينما وجدوا في أية دولة لا يخضعون لقوانين هذه الدول، وإنما للقوانين الأمريكية التي تظلهم بالحماية

وتلاحقهم بالعقاب أينما وجدوا، بل وتلاحق أي إنسان بالعقاب في أي بقعة من الأرض طالما اتهمته بالإرهاب.

(٢) ويؤكد ماذهبنا إليه أن الولايات المتحدة قد سيطرت، وتحاول أن تسيطر على جميع الممرات المائية الدولية، فهي تسيطر على قناة بنما، وقد أتاح لها غزوها للعراق السيطرة على مضيق هرمز في الخليج العربي، وأصبح مضيق جبل طارق تحت سيطرتها مع قبول المغرب استضافة مقر القيادة العسكرية الأمريكية (أفريكوم)، وها هي تعمل حثيثاً وتسعى لإيجاد المبرر، والغطاء الدولي، للسيطرة على طريق التجارة الدولية عبر مضيق باب المندب في اتجاه قناة السويس، وفي اتجاه ممر الكيب البحري، تحت دعاوى مكافحة الإرهاب مرة، ومكافحة عمليات القرصنة مرة أخرى ولربما يمكنها ذلك في مرحلة تالية من السيطرة على جزيرة سوقطرة اليمنية (وهي أقرب إلى السواحل الصومالية من السواحل اليمنية)، خاصةً أن الحكومة اليمنية قد رفضت قبول عروض أمريكية باستئجارها.

(٣) يؤكد ما تقدم أن أعمال القرصنة أكثر ازدهاراً في منطقة دلتا النيجر - جنوب نيجيريا، حيث مناطق إنتاج النفط - ولا نجد حشوداً عسكرية ولا ضجة إعلامية أو دبلوماسية حول هذا الموضوع على اعتبار عدم وجود ممرات بحرية دولية في هذه المنطقة.

(٤) ويبقى تساؤل أخير: لماذا هذه الضجة الآن، والسعي لإضفاء مشروعية الأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات عقابية ضد خاطفي السفن قبالة السواحل الصومالية؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تبدو واضحة إذا علمنا أن قوات التدخل العسكري الأمريكية قد هزمت في الصومال، وأمراء الحرب في الصومال الذين ساندتهم الولايات المتحدة قد هزموا منتصف عام ٢٠٠٦م على يد اتحاد المحاكم

الإسلامية، ثم إن قوات الغزو الإثيوبية (التي تدخلت لمساندة الحكومة الانتقالية في الصومال، بغطاء ومساعدة أمريكية)، باتت على وشك الهزيمة هي وقوات الحكومة الانتقالية مع تقدم حركة الشباب نحو العاصمة مقديشيو، بعد سيطرتها على معظم أنحاء جنوب الصومال، وإزاء وضع كهذا يبدو أن الولايات المتحدة بفتحها ملفي الإرهاب والقرصنة (على غير الواقع)، إنما تريد تشكيل تحالف دولي يمكنها من السيطرة على الصومال على نحو ما فعلت في غزوها لأفغانستان.

المحـور الرابـع

ـ التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمداخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا.

ـ أسلوب تنمية العلاقات الثقافية والإعلامية مع البلدان الأفريقية لتأمين المصالح الوطنية المصرية.

ـ نحو إستراتيجية ملائمة لتعزيز المصالح في أفريقيا.

التنمية والاصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمداخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا (*)

مقـــدمة

تطالعنا الصحف ووكالات الأنباء العالمية بين الحين والآخر لصور لمئات الألوف من أشباه البشر اقتلعوا من أوطانهم، بسبب أو لآخر، وهم يهيمون على وجوهم، يعضهم الجوع بأنيابه، وتفترسهم الأمراض، ولا يجدون ما يسترون به عوارتهم، ويحيط بهم القتل في كل مكان، ويتعرضون للاغتصاب في حلهم وترحالهم. تلك كارثة إنسانية بكل المعايير حيث يتم التعامل مع الإنسان بهذه الصورة، في عالم يرفع في ذات الوقت راية حقوق الإنسان، وتحت ظلها انتهكت كافة حقوق الإنسان، أهمها حقه في الحياة، وعلى أرض وطن ينعم فيه بالأمان.

وما يزيد الصورة قتامة أن مرتكبي هذا الفعل ، دولاً كانوا أم جماعات ، لا يتعرضون للعقاب العادل جراء فعلتهم، بل إن المجتمع الدولي يقف متفرجاً على هذه المأساة كأنها ملهاة اللهم إلا قلة من المنظمات الدولية وبعض المنظمات غير الحكومية التي أخذت على عاتقها مهمة الغوث والإنقاذ لاهثة هنا وهناك بشكل أقعدها عن القيام بهذه المهمة، - إما بسبب تزايد أعداد اللاجئين، ومعهم النازحين، وإما بسبب قلة مواردها البشرية، وإما بسبب ضعف إمكانياتها المادية، وإما بسبب تشعب وتعقد المهام التي يتعين عليها القيام بها في ظل ظروف تتسم بالمخاطرة، وإما بسبب ترهل المظلة القانونية الملزمة التي تعمل هذه المنظمات في ظلها.

ورغم أن جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية، هي جهود معتبرة ومقدرة، إلا أن هذه الجهود لا تنهض إلا عقب وقوع المأساة من جهة، ثم إنها تحاول التخفيف

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ٢٠٠٥م.

من وقع المأساة من جهة أخرى، دون أن يكون لها دور فاعل في منع وقوعها ولا تعقب منابعها وجذورها ابتغاء تخفيفها، واجتثاث جذورها للحيلولة دون انطلاق ظاهرة اللاجئين، وذلك من شأنه استمرار الظاهرة وتزايد تعقيداتها.

إن ما سبق بطرح تساؤلين على جانب كبير من الأهمية في هذا السياق أولها:

١ - ما هي أسباب تفشي ظاهرة اللاجئين في القارة الأفريقية؟.

٢ - وهل التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان يمكن أن تشكل أساساً مانعاً لظاهرة اللاجئين؟؟.

أولاً: أسباب ظاهرة اللاجئين في أفريقيا

لقد تفاوتت أعداد اللاجئين الأفريقيين ونسبتهم إلى أعداد اللاجئين على مستوى العالم (باستثناء اللاجئين الفلسطينيين)، على مدى العشرين عاماً الماضية فقد بلغ عدد اللاجئين الأفريقيين (في: عام ١٩٨٤م)، نحو ٣.٤٠٨.١٠٠ لاجئ بنسبة ٣١.٩ بالمئة من لاجئي العالم، وظل ذلك العدد يتزايد حتى وصل ذروته (في: عام ١٩٩٤م)، إلى نحو ٦.٧٥٢.٢٠٠ لاجئ بنسبة ٤٤.١ بالمئة من لاجئ العالم، ثم أخذ العدد في الانخفاض ليصل (في: عام ٢٠٠٣م)، إلى ٤.٥٩٣.١٩٩ لاجئ، بنسبة ٢٢.٣ بالمئة من لاجئ العالم، إلا أن العدد ظل مرتفعاً عن مثيله (في: عام ١٩٨٤م)، بنحو مليون لاجئ، فإذا ما أضفنا إلى ما تقدم أن هذا العدد لم يدخل في إطاره اللاجئون الجدد من جراء الحرب الأهلية في ساحل العاج، وفي دارفور، لأدركنا دونها عناء كبير ضخامة حجم اللاجئين، واحتمالات تزايد هذه الأعداد، طالما استمرت الظروف المنتجة للظاهرة، ولأدركنا أيضاً مدى ضخامة الجهود التي يتعين القيام بها لتجفيف منابع هذه الظاهرة.

وقد اختلف الباحثون في تفسير أسباب ظاهرة اللاجئين بعامة، وفي القارة الأفريقية بخاصة، وانقسموا إلى ثلاثة اتجاهات:

الاتجاه الأول:

ويذهب إلى أن كل الصراعات العنيفة في العالم الثالث، بما في ذلك أفريقيا، ترجع إلى مجموعة من العوامل المتشابكة ذات الطبيعة الداخلية مثل: ارتفاع معدل النمو السكاني، نقص الأرض، الزيادة السريعة في عدد الشباب الوافد إلى سوق العمل، تدهور البيئة نتيجة للتصحر وتعرية التربة والتلوث، وعدم العدالة في توزيع الدخول، واختلال التوازن بين الدول النامية والدول المتقدمة..إلخ.

ويحاول أنصار هذا الاتجاه الاستدلال على وجهة نظرهم بالعودة إلى التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وبموجبها يتم تصنيف دول العالم ارتكاناً إلى معايير التنمية مثل: توقعات الحياة، مستوى ونسبة التعليم، استهلاك الطاقة..إلخ.

وقد توصل هؤلاء أن هناك ٣٠ دولة تعد من المفرزة للاجئين بكثافة في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، وأن من بين هذه الدول الثلاثين تقع ٢٦ دولة تحت الفقر من بينها ١٤ دولة أفريقية (السودان، الصومال، رواندا، بورندي، ليبيريا، إثيوبيا، موريتانيا، تشاد، مالي، موزمبيق، أنجولا، سيراليون، الكونغو الديمقراطية، السنغال).

وقد خلص هؤلاء إلى القول بوجود علاقة طردية بين ظاهرة الفقر، وظاهرة الصراع وما يواكبها ويستتبعها من ظاهرة اللجوء، غير أن عملية الارتباط بين الفقر واللجوء ليست قوية، ذلك أن المستويات العليا للصراع السياسي داخل المجتمعات إنما هي السبب في فقرها الدائم، فالمجاعات - على سبيل المثال - إنما هي نتيجة وليست سبباً للصراع، ذلك أن الحروب الداخلية تخرب البنية الأساسية، وتطرد الاستثمارات، وتخرب رأس المال الاجتماعي، وتؤدي إلى تدهور بيئي، ثم إن العديد من الدول ذات الدخول المنخفضة قد تقدمت بخطى سريعة بعد أن تحقق فيها الاستقرار، وانخفض مستوى الصراع الداخلي فيها (ماليزيا - تايلاند - اندونسيا - كوريا الجنوبية - البرتغال)، وفي المقابل فإن بعض الدول التي تقع في مستوى متقدم

في تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية تعد من الدول المفرزة للاجئين (يوغسلافيا، سيريلانكا، نيكاراجوا).

...نخلص مما تقدم إلى القول بأن العلاقة بين مستوى التنمية والعنف، بين عدم العدالة في توزيع الدخل والعنف، بين أي متغير اقتصادي والعنف الذي يولد ظاهرة اللجوء، إنما هي علاقة معقدة إلى حد كبير، بشكل لا يسمح لنا بالقول بأن المستويات المرتفعة من الدخل، أو تقليل عدم العدالة، خفض النمو السكاني يمكن أن يغير الظروف السياسية التي تقود إلى اللجوء، بل على العكس مما تقدم فإن السياسات الرامية إلى التحديث، وإعادة توزيع الدخل بين الجماعات والأقاليم داخل الدولة الواحدة، إن كان لها أن تخفف من مستوى الصراع في بعض الدول، إلا أنها في المجتمعات التعددية يمكن أن تؤدي إلى إشعال الصراع، وزيادة اللجوء.

الاتجاه الثاني:

وفي مواجهة المقولة السابقة، والتي نرد أسباب ظاهرة اللجوء إلى عوامل داخلية "اقتصادية"، ظهرت مقولة أخرى تردها إلى عوامل خارجية، ومفادها أن انتهاء الحرب الباردة قد أسفر عن تزايد حالات الحروب الأهلية وبالتبعية زيادة أعداد اللاجئين في العالم، ذلك أنه في فترة الحرب الباردة كان بمقدور كل معسكر تقديم العون لحلفائه لتحقيق الاستقرار - ولو بالقوة - لتحقيق مصالحة ، ثم إن كل معسكر كان قادرا على ضبط سلوك حلفائه بشكل لا يسمح لهم بتصعيد الصراع الداخلي إلى الحد الذي يقود إلى مواجهة بين بعض المعسكرين ، أو يؤدي إلى عمليات لجوء كبرى، وما إن انتهت الحرب الباردة ، لم تعد هناك حاجة لمساندة الحلفاء في دول العالم الثالث ، فوجدت الأنظمة الشمولية نفسها دونها سند دلي من جهة، ودون ضابط بضبط إيقاع سلوكها من جهة أخرى ، فغالت في استخدام القمع ضد المعارضة أفرادا وجماعات ، وفي المقابل فإن حركات المعارضة بات بإمكانها الحصول على السلاح بسهولة من السوق العالمي بتمويل من مبيعات المخدرات ، أو بإعانات

من أبنائها المهاجرين في الخارج ، أو بعون من الدول المجاورة، بشكل أدى إلى تكثيف الصراعات الداخلية ، ودفعها لموجات متتالية من اللاجئين .

.... غير أن المقولة السابقة - على وجاهتها - لا تفسر الصراع ولا اللجوء ، ذلك أن الحروب الأهلية وجدت أثناء الحرب الباردة كما وجدت بعدها، وإن كانت قد ازدادت حدة وضراوة في الفترة الأخيرة، فإن ذلك يعد مؤشراً على أن العوامل الدولية هي عوامل مساعدة فقط في كبت الصراع الداخلي أو تأجيجه، وليست عوامل يمكن الإرتكان عليها في تفسير ظاهرة الحرب الأهلية وبالتبعية ظاهرة اللجوء.

الإتجاه الثالث:

وإذا كانت المقولتان السابقتان لا تنهضان في تقديرنا أساساً لتفسير ظاهرة الصراع ، وبالتبعية ظاهرة اللجوء ، وإذا كان يمكن إعتبار العوامل السابقة عوامل مساعدة تأجيج الصراع ، وليست عوامل أصيلة ، فلم يعد هناك مفر من إعادة البحث عن العامل الأصيل لمثل هذه الصراعات .

ويمكن القول إن ظاهرة الصراع الداخلي وبالتبعية ظاهرة اللجوء إنما تعود بالأساس إلى أزمة الإندماج الوطني التي تعيشها غالبية الدول الأفريقية منذ الاستقلال ، والتي جعلت من الصعوبة بمكان على النظم الحاكمة بناء الدولة فيها ناهيك عن بناء الأمة .

وتتمثل أزمة الإندماج الوطني في أفريقيا في عجز النظم السياسية الأفريقية عن التعامل مع الواقع التعددي للمجتمع (بالإغراء ، أو الإكراه) ، بشكل أدى إلى علو الولاءات دون الوطنية على الولاء الوطني ، الأمر الذي أفسح المجال أمام الصراع بين الجماعات المختلفة بعضها البعض ، أو بين هذه الجماعات والنظام السياسي ، على نحو حال دون خلق ولاء وطني عريض يؤدي إلى التماسك الوطني ... وبعبارة

أخرى فإن أزمة الإندماج الوطني تبدو واضحة حين يظهر النظام السياسي عجزاً عن بناء الدولة الوطنية ، وحيث تخبو الرغبة في العيش معاً لدى الجماعات المشكلة للمجتمع كشركاء متساوين ، بشكل يجعل من الصعوبة بمكان إطلاق مصطلح "شعب" على تلك الجماعات التي تعيش على إقليم هذا المجتمع، بل ويجعل من الصعوبة حتى إطلاق مصطلح "دولة" على ذلك الكيان .

... لقد عجزت النظم الأفريقية عن إدارة هذه الأزمة ، إما لفساد هذه النظم وتحيزاتها لجماعة الإثنية على حساب أخرى مما أضعف قدرتها التوزيعية على الوفاء – ولو بالحد الأدنى – بمطالب مختلف الجماعات الأثنية ، إما لإتساع مساحة أقاليم العديد من الدولة ، وسيادة الطابع الصحراوي والغابي عليها ، وهو ما أقعده هذه النظم عن تحقيق السيطرة على كامل الإقليم ولو كرها ، وذلك لتخلف طرق ووسائل النقل فيها، وإما نتيجة لتداخل الجماعات الأثنية عبر الحدود مع الدول المجاورة بشكل حال دون إمكانية تحقيق السيطرة على كامل الشعب ، وإما نتيجة لتدخلات قوى إقليمية ودولية رأت من مصلحتها تفويض الإستقرار في هذه الدولة أو تلك لاعبة على أوتار الاختلافات الأثنية ، وتعرض هذه الجماعة أو تلك للاضطهاد على يد الجماعة الحاكمة .

... واستناداً إلى ما تقدم فإن عجز النظم الأفريقية عن إدارة أزمة الإندماج الوطني جعل هذه الأزمة محوراً لكل الأزمات التي تواجهها هذه النظم ، وخاصة ما يتعلق منها بالاستقرار السياسي ، وأزمة التنمية الاقتصادية ، وبالتبعية ما يتعلق منها بظاهرة اللجوء على النحو التالي :

أولاً : أزمة الإندماج الوطني والاسقرار السياسي:

وتظهر العلاقة واضحة بين الظاهرتين فيما يلي :

١ - أن أزمة الإندماج الوطني هي السبب في فشل كل من التوجهات الاشتراكية والرأسمالية في القارة الأفريقية ، حيث لا توجد طبقة عمالية وطنية (بروليتاريا) يمكن أن تشكل قاعدة للتحول الاشتراكي ، كما لا توجد طبقة رأسمالية وطنية يمكن أن تشكل قاعدة للتحول الرأسمالي ، ويرجع ذلك إلى تخلف البنية الاقتصادية / الاجتماعية في الدول الأفريقية ، وتغلب الاختلافات الأثنية (غير الوطنية) والدينية والإقليمية .

٢ - ثم إن هذه الأزمة هي السبب في الأزمات التي تواجهها النظم الأفريقية إبتداء من أزمة الشرعية ومروراً بأزمة المشاركة السياسية ، وإنتهاء بأزمة المواطنة ، بل أن هذه الأزمة هي السبب في فشل تجارب الحزب الوحيد ، والتعدد الحزبي ، طالما كان الحزب الوحيد بشكل أداة الجماعة (الأثنية) الحاكمة في الهيمنة على بقية الجماعات وطالما أن نظم التعدد الحزبي هي الأخرى أسفرت عن تقل الاختلافات الأثنية والدينية والإقليمية إلى ساحة الصراع السياسي، ذلك أن تجارب التعدد الحزبي في القارة الأفريقية في الماضي والحاضر قد أسفرت عن ظهور أحزاب طائفية (الأمة والاتحادي في السودان)، أو أحزاب دينية (كاثوليك وبروتستانت في أوغندا)، أو أحزاب إقليمية (شمال وشرق وغرب نيجيريا).

٣ - يضاف إلى ما تقدم فإن أزمة الاندماج الوطني هي السبب الرئيس في ظاهرة الانقلابات العسكرية في أفريقيا (أكثر من ٨٠ انقلاباً عسكرياً منذ ستينات القرن الماضي)، وفي الحروب الأهلية (التي ضربت نحو ١٨ دولة أفريقية طوال نفس الفترة)، وما ترتب عليها من مشكلات فرعية أخرى أكثر حدة من حروب إبادة (رواندا)، وما يثار من تطهير عرقي (دارفور)، فضلاً عما تشكله ظاهرة اللاجئين - نتيجة لذلك - من مخاطر على استقرار دول الملجأ، واحتمالات انتقال الحروب الأهلية إليها بمنطق العددي، إضافة إلى انهيار دول

(الصومال - ليبيريا - سيراليون - غينيا بيساو - ساحل العاج - الكونغو الديمقراطية...إلخ).

ثانياً: أزمة الاندماج الوطني والتنمية الاقتصادية:

يمكن القول إن أزمة الاندماج الوطني هي السبب الرئيس في مشكلة التخلف الاقتصادي للبلدان الأفريقية، ذلك أن ما أفرزته هذه الأزمة من صراعات وعدم استقرار سياسي، قد أدى إلى تبديد الموارد المالية المحدودة للبلدان الأفريقية، وهو ما أدى إلى ضعف قدرتها الاستخراجية والتوزيعية في آن واحد، وباتت عاجزة عن الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات مختلف الجماعات، وبالمحصلة فقدت النظم الأفريقية قدرتها على الإغراء، في ذات الوقت الذي اتجهت فيه إلى زيادة الإنفاق على أمور الدفاع والأمن على حساب التنمية الاقتصادية، وأدى الصراع السياسي إلى تدمير البنية الأساسية المحدودة، واستنزاف القوى البشرية، وهجرة العقول، بشكل أدخل البلدان الأفريقية في الحلقة الشريرة للفقر. بل أحياناً ما دفعت أزمة الاندماج الوطني بعض النظم الأفريقية إلى تغليب اعتبارات الجدوى الاجتماعية على اعتبارات الجدوى الاقتصادية مع ما في ذلك من تبديد للموارد المحدودة بغية أرضاء هذه الجماعة أو تلك.

..لعل ما سبق يؤكد ما ذهبنا إليه من أن مشكلة اللجوء إنما تعود بصفة أساسية إلى عوامل "داخلية" تتمثل في عجز النظم الأفريقية عن إدارة أزمة الاندماج الوطني، أو فلنقل عن "بناء الدولة الوطنية" وهو ما أدى إلى شيوع حالة عدم الاستقرار السياسي، وبالتبعية التخلف الاقتصادي، بكل ما يطرحه ذلك من آثار على تفاقم ظاهرة اللجوء، واحتمالات استمرارها ومن ثم فإنه يتعين ابتداء السعي لمواجهة هذه الأزمة بغية إنهاء ظاهرة اللاجئين أو تقليلها.

ثانياً: الإصلاح السياسي والتنمية كمداخل مانعة لمشكلة اللاجئين

رأينا أن مشكلة اللاجئين في أفريقيا تعود بدرجة أساسية إلى فشل النظم الأفريقية في التعامل مع أزمة الاندماج الوطني بكل ما تحمله هذه الأزمة في طياتها من أزمات متعددة أزمة الشرعية، وأزمة المشاركة السياسية، وأزمة المواطنة، وأزمة الهوية...إلخ، وإن هذه الأزمة قد عبرت عن أقصى تجلياتها في الحروب الأهلية التي أفرزت بالتبعية مشكلة اللاجئين في الغالب الأعم.

وإذا كان ذلك كذلك فقد بات من الضروري البحث عن تسوية لأزمة الاندماج الوطني على المستوى الداخلي، باعتبار أن ذلك يشكل مدخلاً وقائياً ومانعاً لمشكلة اللاجئين، ومن الطبيعي في هذا السياق أن تتجه الرؤى للبحث عن سبل للإصلاح السياسي الداخلي وسبل لدفع عملية التنمية الاقتصادية قدماً.

أ- الإصلاح السياسي:

لقد حاولت البلدان الأفريقية منذ الاستقلال التعامل مع أزمة الاندماج الوطني، ولجأت في ذلك إلى استخدام واحد من أساليب ثلاثة:

١ - أسلوب الاندماج الطائفي الأكراهي (الاستيعاب): وهو يقوم بالأساس على سعي الجماعة الحاكمة والمسيطرة على السلطة لاستيعاب كافة الجماعات الأخرى في إطار من ثقافتها، ولغتها، وأحياناً معتقدها الديني، وقد طبق النظام السوداني هذا الأسلوب (خلال الفترة: ١٩٥٦م - ١٩٦٩م)، (ومنذ: عام ١٩٨٩م حتى عام ٢٠٠٥م)، وطبقه النظام الامبراطوري الإثيوبي حتى انهيار نظام منجستو (في: عام ١٩٩١م)، غير أن هذا الأسلوب الاستيعابي في التغريب والأسلمة في السودان، أو في الأمهرة والتنصير في إثيوبيا قد فشل فشلاً ذريعاً حيث استمرت أزمة الاندماج الوطني وتصاعدت حدتها.

٢ - أسلوب الفصل (الاستبعاد): وهو يقوم على فكرة مؤداها رفض فكرة الاندماج الوطني بين كافة الجماعات المكونة للمجتمع، على اعتبار استحالة تحقيق مثل هذا الاندماج، وبالتالي فلا مندوحة من الفصل الكلي بين مختلف الجماعات حتى تتمكن كل جماعة من ستلهام تراث ماضيها لبناء حاضرها ومستقبلها. وقد طبق النظام العنصري في جنوب أفريقيا هذا الأسلوب، حين أقام عشرة بانتوستانات للأفريقيين، وسعى لتأهيلها للحصول على الاستقلال، غير أن هذه التجربة فشلت هي الأخرى، وطويت صفحتها بانهيار النظام العنصري (في: عام ١٩٩٣م).

٣ - أسلوب الاندماج الوظيفي الطوعي: وهو يبدأ من قبول اقتسام السلطة والثروة بين مختلف جماعات وأقاليم الدولة، ويمر بقبول منح الحكم الذاتي الإقليمي للجماعات المختلفة في إطار دولة بسيطة موحدة، أو الأخذ بالشكل الفيدرالي للدولة، وينتهي بقبول حق تقرير المصير والاستقلال للجماعات والأقاليم المختلفة. وقد طبق النظام السوداني هذا الأسلوب بموجب اتفاق أديس أبابا (خلال الفترة: ١٩٧٢م - ١٩٨٣م)، حيث قبل مبدأ الحكم الذاتي الإقليمي للجنوب، ويسعى النظام حالياً لتطبيقه عقب توقيع اتفاقات السلام (ماشاكوس/ نيفاشا)، حيث قبل بمبدأ حق تقرير المصير للجنوب، وطبقه النظام الإثيوبي على عهد مليس زيناوي (منذ: عام ١٩٩٤م)، حين قبل بالفيدرالية الإثنية، وطبقته النظم النيجيرية المتعاقبة منذ الاستقلال حيث أخذت بالشكل الفيدرالي للدولة، وأخذت الكاميرون بالشكل الفيدرالي للدولة منذ الاستقلال ثم تراجعت عنه (في: عام ١٩٧١م)، وما تزال جزر القمر تطبقه منذ الاستقلال، وتنزانيا كذلك منذ تم إدماج زنزبار في تنجانيقا في بداية ستينات القرن الماضي في إطار رابطة فيدرالية.

غير أن هذا الأسلوب و الآخر لم يحقق نجاحاً ذي بال في التعامل مع أزمة الاندماج الوطني وبالتالي مع مشكلة اللاجئين. فقد انهارت تجربة الحكم الذاتي الإقليمي لجنوب السودان (منذ: عام ١٩٨٣م)، واندلعت الحرب الأهلية من

جديد، وما يزال الغموض يحيط بإمكانية تحقيق الاندماج الوطني في السودان في ظل اتفاقات السلام الأخيرة. وفيما يتعلق بإثيوبيا فإن تجربة الفيدرالية الإثنية ما تزال متعثرة إزاء رفض العديد من الجماعات الإثيوبية قبول هذه الصيغة، أما التجربة الفيدرالية النيجيرية فإنها لم تصمد طويلاً إزاء تدخل العسكريين واستيلائهم على السلطة غير مرة، وفرضهم للحكم العسكري لمدة تزيد عن الثلاثين عاماً منذ استقلال نيجيريا (في: عام ١٩٦٠م)، بشكل يتناقض كلية مع التجربة الفيدرالية، ولم تصمد التجربة في الكاميرون طويلاً إذ سرعان ما تم التخلي عنها (في: عام ١٩٧١م)، وما تزال التجربة الفيدرالية في كل من جزر القمر وتنزانيا تراوح مكانها في ظل سيادة حالة من عدم الاستقرار.

...ومنذ انتهاء الحرب الباردة، وعلوراية العولمة، فإن الغرب قد سعى لفرض أيديولوجيته الرأسمالية (الليبيرالية السياسية / آليات السوق)، فرضاً على البلدان الأفريقية فيما بات بعرف بالحكم الصالح، والتكيف الهيكلي متجاهلاً الحقائق الموضوعية التالية:

١ - إن التجربة الديمقراطية الليبيرالية قد فشلت في أفريقيا - ذلك أن غالبية البلدان الأفريقية قد أخذت بالتعددية الحزبية عقب الاستقلال، غير أن هذه التجربة سرعان ما انهارت منذ النصف الثاني من ستينات القرن الماضي تحت ضربات الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، أو نتيجة لتحول العديد من البلدان الأفريقية للأخذ بنظام الحزب الوحيد، وقد حدث هذا الفشل رغم أن ظروف البلدان الأفريقية عقب الاستقلال كانت أفضل بكثر من وضعها الراهن، حيث لم تكن توجد أزمة ديون، ولا فجوة غذائية، وكان الجهاز الإداري على محدوديته على درجة عالية من الكفاءة، ولم يعتريه الفساد على نحو ما هو مشاهداً حالياً، وكان الشعور الوطني عالياً بدرجة حالت دون تفجر الصراعات الإثنية في القارة، فما الذي يجعل خيار الديمقراطية الليبيرالية ممكنا في ظل الظروف الراهنة؟.

٢ - إن إصرار الغرب على أخذ النظم الأفريقية بالإصلاح السياسي (الديمقراطية الليبيرالية)، وبالإصلاح الاقتصادي (التكيف الهيكلي)، في آن واحد ينطوي على تناقض موضوعي، ذلك أن الديمقراطية الليبيرالية إنما تنصرف بالأساس إلى تكريس وتعظيم حقوق النخبة، إذ تركز على الحقوق السياسية فحسب من حق التعبير، وحق التجمع وحق التصويت والترشيح، وعدم الاعتقال دون محاكمة...إلخ في حين أن التكيف الهيكلي ينصرف إلى انتزاع الحقوق الاقتصادية / الاجتماعية للغالبية من حق العمل، والتعليم المجاني، والرعاية الصحية، والإسكان..إلخ، وليس من شك في أن وضعاً كهذا إنما يهدف إلى تمكين نخبة من رجال الأعمال من تحقيق تراكم رأسمالي على حساب الغالبية تسهل لهم مهمة السيطرة على السلطة السياسية من جهة، وتجعل منهم رافداً تابعاً للرأسمالية العالمية من جهة ثانية، ثم إن ذلك سيؤدي في المحصلة إلى سيادة حالة من عدم الاستقرار الداخلي من جهة ثالثة.

٣ - إن إصرار الغرب على التزام النظم الأفريقية بالديمقراطية الليبيرالية، وبالتكيف الهيكلي معاً ينطوي على مغالطة تاريخية من جهة، ثم إنه يفوق قدرات النظم الأفريقية من جهة أخرى.

فالخبرة التاريخية الغربية ذاتها تشير إلى أن الظاهرة الديمقراطية لم تبرز في أوروبا إلا عقب الثورة الصناعية (التنمية أولاً)، بما استتبعها من تحضر وتعليم حديث، وجهاز إداري حديث، أسفر عن "نتائج اجتماعية" تمثلت في تفاعل مختلف جماعات المجتمع، بشكل أدى إلى ظهور "ولاء وطني" مشترك تخطي الولاءات الإثنية والدينية والإقليمية والثقافية.

- ثم إن بروز الظاهرة الديمقراطية في أوروبا قد تواكب مع ظواهر ثلاث أخرى هي: الثورة الصناعية، وقيام الدول القومية، وانطلاق العملية الاستعمارية من عقالها، ولم يكن بالإمكان للظاهرة الديمقراطية ولا للثورة الصناعية الاستقرار

ولا الاستمرار بدون العملية الاستعمارية الذي قادتها الدولة القومية، ذلك أن الثورة الصناعية كانت في حاجة أسواق خارجية، وإلى مواد خام، وهكذا فلكي تستقر النظم السياسية في أوروبا، والتي اعتمدت الديمقراطية أسلوباً للحكم، كان لابد لها أن تزيد من قدرتها الاستخراجية (نهب ثروات الشعوب الأفريقية)، حتى تزيد قدرتها التوزيعية (فترضى ولو الحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات في المجتمعات الأوروبية)، وبدون ذلك ما استقرت الظاهرة الديمقراطية ولا استمرت، ودليلنا على ذلك أن كلاً من ألمانيا وإيطاليا اللتان تحققت الوحدة القومية لكل منهما آواخر القرن التاسع عشر، وبالتالي دخلتا العملية الاستعمارية متأخرتين عن الدول الاستعمارية الأخرى (فرنسا - بريطانيا)، فلم تجدا مستعمرات ذات بال من حيث إمكانية تراكم ثروات - وقد أدى ذلك إلى سقوط التجربة الديمقراطية في كليهما بصعود النازية والفاشية. بل إن دولاً استعمارية قديمة كأسبانيا والبرتغال - ونتيجة لفقر مستعمراتها - ظلتا تحكمان بأساليب شمولية حتى سبعينات القرن الماضي، فضلاً عما تقدم فإنه لم يكن بالإمكان الحفاظ على أوروبا الغربية، وإعادة بنائها الديمقراطي عقب الحرب العالمية الثانية إلا بمشروع مارشال الذي ضخ مليارات الدولارات لجعل النظم في أوروبا الغربية قادرة على تحقيق الحد الأدنى من مطالب مختلف الجماعات في الدول الأوروبية، أضف إلى ما تقدم فإن تجربة النمور الآسيوية تشير إلى أن عملية التنمية فيها بدأت في ظل مشروعات وطنية تقودها نظم شمولية بدرجة أساسية.

..ولعل ما سبق يشير إلى أن الظاهرة الديمقراطية لا تنمو ولا تستمر إلا عقب التنمية اقتصادية التي تؤدي إلى تماسك اجتماعي يخلق ولاء وطنياً يعلو فوق الولاءات دون الوطنية.

فهل النظم الأفريقية قادرة في ظروف تخلفها الاقتصادي، وتفككها الاجتماعي على القيام بهذه المهمة: الديمقراطية، والتنمية في آن واحد؟؟، وما هو شكل

الإصلاح السياسي الذي يتعين الأخذ به إزاء فشل الديمقراطية الليبيرالية في أفريقيا، وإزاء التناقضات التي تحملها في طياتها وتهدد بشيوع حالة عدم الاستقرار في القارة؟؟.

الإصلاح السياسي نحو تصور بديل

رأينا كيف أن البنية الاقتصادية / الاجتماعية لمجتمعات البلدان الأفريقية ما تزال بدائية بدرجة تعطل قيام مجتمع مدني تعلو فيه الولاءات والمصالح الوطنية ذلك أن الواقع يشير إلى استمرار وجود المجتمع التقليدي وهيمنته على الحياة السياسية حيث تعلو الهويات دون الوطنية، بشكل يعرقل مشروع بناء الدولة الوطنية من جهة، ويشيع حالة من الصراع وعدم الاستقرار، ندفع بتفاقم مشكلة اللجوء من جهة أخرى.

طالما أن عملية الإصلاح السياسي باتت ضرورية، خاصة في إطار فشل الديمقراطية الليبيرالية في التأقلم مع معطيات الواقع الأفريقي، فلا مناص من البحث عن أدوات وأساليب تحفز عملية نهوض المجتمع المدني خصماً من قيود المجتمع التقليدي، ويتطلب هذا الأمر إصلاحاً دستورياً يفرض تمثيل جماعات المجتمع المدني بالأساس في السلطة التشريعية على المستوى المركزي والمحلي على النحو التالي:

"يتكون البرلمان وكذا المجالس الشعبية المحلية، من ممثلي النقابات المهنية والحرفية، ومنظمات المجتمع المدني، بل وحتى من ممثلي منظمات المذاهب الدينية على اختلافاتها، على أن يكون عدد ممثلي كل نقابة أو منظمة في البرلمان متناسباً مع عدد أعضائها، وبحيث لا يقل هذا العدد عن ممثل واحد إذا كان عدد أعضائها يتراوح بين ٢٠ ألف عضو إلى ٥٠ ألف عضو، فإذا زاد العدد عن ذلك يضاف ممثل ثان للنقابة أو المنظمة، وبحيث يكون هناك ممثل واحد في المجالس الشعبية المحلية لكل

نقابة أو منظمة فرعية إذا كان عدد أعضائها ٥ آلاف عضو على الأقل. ويقوم أعضاء البرلمان بانتخاب السلطة التنفيذية على المستوى الوطني والمحلي".

ويفرض التصور السابق تنحية الأحزاب السياسية مؤقتاً عن المشاركة السياسية - أو التعامل معها بذات الطريقة التي تعامل بها نقابات ومنظمات المجتمع المدني من حيث التمثيل في البرلمان والمجالس الشعبية المحلية - طالما أن الخبرة الأفريقية أثبتت أن هذه الأحزاب حال وجودها إما أحزاباً أيديولوجية - في وقت انهارت فيه الأيديولوجيات - أو في الغالب الأعم أحزاب إثنية، أو دينية، أو إقليمية أدت إلى شيوع حالة عدم الاستقرار السياسي، وانتهت إلى أن أصبحت العملية السياسية محصلتها صفرية استبعادية.

إن من شأن التصور السابق أن يحقق ما يلي:

١ - تفعيل المجتمع المدني على حساب المجتمع التقليدي، إذ ستسعى كافة الجماعات الحديثة مهنية أو حرفية أو غيرها إلى إقامة تنظيماتها والسعي لزيادة عضويتها بغية تمثيل مصالحها في البرلمان والمجالس الشعبية المحلية.

٢ - إضفاء عنصر الجدارة والكفاءة على عمل البرلمان والمجالس الشعبية المحلية، طالما أن ممثل كل نقابة أو منظمة لديه من الكفاءة والخبرة ما يمكنه من التغيير عن مصالح أعضائها، وطالما أن النقابة أو المنظمة ستشكل بيت الخبرة لهؤلاء النواب في طرحهم لمشروعات القوانين.

٣ - ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات طالما أن كل نقابة أو منظمة هي التي ستتولى انتخاب ممثليها في البرلمان والمجالس الشعبية المحلية بعيداً عن تدخل الإدارة في عمليات الترشيح والانتخاب.

٤ - إنهاء هيمنة الأيديولوجيا على العمل السياسي من جهة، وإنهاء سيطرة الطابع الإثني أو الديني أو الإقليمي على العملية التشريعية من جهة ثانية، والحيلولة دون سيطرة رجال المال والأعمال على السلطة السياسية من جهة ثالثة.

٥ - تمثيل كافة المصالح والتعبير عنها، وهو ما يعزز المشاركة السياسية وينهى أزمة شرعية النظم الأفريقية، ويقضي على أزمة المواطنة.

٦ - التمكين من تحقيق العدل في توزيع الأعباء، وفي توزيع المنافع بشكل رضائي طالما أن كل فئات المجتمع الحديث ممثلة في السلطة التشريعية، وبالتالي بات في مقدور كل منها المساومة لتحقيق مصالحها.

٧ - تمكين النواب من أداء دورهم الرقابي بفعالية على أعمال السلطة التنفيذية التي أثبت الواقع المعاش تحيزاتها لمصالح الأقلية - وبخاصة رجال الأعمال - على حساب الغالبية.

إن التصور السابق كما رأينا من شأنه أن يمثل كافة المصالح الحديثة في المجتمع، ويفتح منافذ للتعبير الرضائي عنها، ويضمن شفافية ونزاهة الانتخابات، ويفرز نواب أكفاء، كما أن من شأنه حل أزمة الاندماج الوطني، وما يتفرغ عنها من أزمات فرعية؟، الشرعية، والمشاركة السياسية، والمواطنة، وبالتبعية يسمح ببناء الدولة القادرة على تحقيق الاستقرار الرضائي. وكل ما تقدم يؤدي في النهاية إلى تجفيف منابع ظاهر للجوء.

...ولكن هذا الإصلاح الدستوري والسياسي غير كاف وحده لتحقيق الاستقرار السياسي الرضائي في ظل ظروف الفقر التي تعاني منها المجتمعات الأفريقية، حيث القدرة الاستخراجية للنظم الأفريقية محدودة، وبالتالي فإن قدرتها التوزيعية هي الأخرى محدودة. وبعبارة أخرى فإن خبرة التجارب التنموية في البلدان الأفريقية أثبتت عجز البلدان الأفريقية فرادي عن تحقيق هدف التنمية، وازداد الأمر تعقيداً مع ما باتت تفرضه ضغوط عملية العولمة على هذه الدول التي ازدادت فقراً على فقرها. وبالتالي كان من الضروري البحث عن إطار بديل لعملية التنمية.

ب- التنمية الاقتصادية:

إزاء ما تقدم فقد قبلت البلدان الأفريقية (منذ: عام ١٩٨٠م)، خطة لاجوس لتحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي، وصادقت على اتفاقية أبوجا المنشئة للسوق الأفريقية المشتركة (في: عام ١٩٩١م)، وقبلت بمبادرة النيباد مع بداية الألفية الثالثة، واتجهت كل منها للانخراط في تجمع اقتصادي إقليمي، ثم صادقت على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي أكد في أهدافه ومبادئه بشكل أو بآخر على أن سيادة الدول لم تعد مطلقة، ذلك أنه سمح بتدخل الاتحاد في أية دولة عضو، دونما حاجة إلى موافقة هذه الدولة في حالات ثلاث:

حالة الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، ثم إنه قرر عدم الاعتراف بالحكومات التي تصل إلى السلطة بطريق غير دستوري، وهو بهذا المعنى حال دون وقوع الانقلابات العسكرية في ذات الوقت الذي واجه فيه أزمة شرعية نظم الحكم الأفريقية، وقد أقر القانون في ذات السياق ضرورة الأخذ بالحكم الصالح بما يفصح عن الرغبة في مواجهة أزمة المشاركة السياسية وأزمة المواطنة وكلها نتاج لمشكلات الاندماج الوطني.

وقد أدى هذا وذاك إلى انهيار سياسة المحاور التي كانت قائمة في البلدان الأفريقية على أساس أيديولوجي لتتبنى كافة البلدان الأفريقية رغباً أو كرهاً الأخذ بآليات السوق والإصلاح السياسي، وليس من شك في أن هذا الوضع يمكن أن يسهل من عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا، ويدفع بعملية التنمية الاقتصادية في القارة قدماً في إطار شراكة في العالم الخارجي (نيباد)، حيث لا تملك القارة وحدها الموارد المالية والتقنية، وليس من شك في أن الغرب مطالب اليوم بتمويل خطة النيباد لتعويض القارة عن قرون النهب الاستعماري، إذا ما أريد حل مشكلات القارة ودفع عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي، وتجفيف منابع ظاهرة اللجوء.

أسلوب تنمية العلاقات الثقافية والإعلامية مع الدول الأفريقية لتأمين المصالح الوطنية المصرية (*)

بدون دور ثقافي وإعلامي رشيد وفاعل في مجتمعات الدول المستهدفة فإن ممارسة السياسية الخارجية ستصبح عملاً عشوائياً، ورحلة في مجهول ثمنها المخاطر، وتحيطها الأخطار من كل اتجاه، ويكون مصيرها في النهاية الفشل والإخفاق.

وما سبق يعني أن العمل الثقافي والإعلامي الخارجي هو الذي يحقق للسياسة الخارجية ذلك القدر من الاستقرار والاستمرار والفعالية.

هذه حقيقة، أما الحقيقة الثانية فهي تتمثل في:

إن العمل الثقافي والإعلامي الخارجي ليس مستهدفاً في ذاته والقائل بغير ذلك يعود بنا مقولة "العلم للعلم" ذلك أو ممارسة الدور الثقافي والإعلامي على المستوى الخارجي وإن كانت تستهدف تعزيز منظومة القيم التي يعتنقها مواطنوا دولة ما والعمل على نشرها عالمياً باعتبارها صالحة للتطبيق عالمياً إلا أن هذا الهدف مرحلي ينبغي من ورائه تكوين جماعات مصالح في الخارج متعاطفة تحقق مصالح الدولة سياسياً واقتصادياً. استناداً إلى ما تقدم فإن الورقتين اللتين قدمتا حالاً على جانب كبير من الأهمية، بل وكان يتعين أن تعرضا في الجلسة الأولى.

لقد عرضت الورقتان للجهود المصرية في أفريقيا ثقافياً وإعلامياً، وغطتا كافة ميادين العمل على كافة الأصعدة ثقافياً وتعليمياً وتدريبياً، ونقابياً، وإذاعياً. ولعله قد اتضح لحضراتكم أن الدور المصري في أفريقيا في المجال الثقافي والإعلامي هو "دور كاسح" لا تقدر عليه ولا على تحمل تبعاته إلا دولة كبرى - إن لم نقل عظمى - وهذا الدور في ذات الوقت تتصاعد إلى جواره الأدوات السياسية والاقتصادية

(*) تعقيب على اوراق قدمت في ندوة " مصر وافريقيا مسيرة العلاقات في عالم متغير " عام ١٩٩٦م.

المصرية في أفريقيا، من حيث القبول والتعاطف الأفريقي مع السياسية المصرية من جهة، ومن حيث حجم التبادل التجاري مع مصر من جهة ثانية ولعل ذلك يثير تساؤلاً في غاية الأهمية ألا وهو:

إذا كان العمل الثقافي والإعلامي يشكل قاعدة للنشاط السياسي والاقتصادي وإذا كان الدور المصري ثقافياً وإعلامياً في أفريقيا "يبدو كاسحاً" فلماذا في المجالات السياسية والاقتصادية "يبدو كسيحاً"؟؟

قبل الإجابة على هذا التساؤل سنورد مجموعة من الملاحظات الأولية ثم نعرج بعد ذلك على مجموعة من الملاحظات الجوهرية التي تنطوي على إجابة التساؤل المطروح.

فيما يتعلق بنسب وأعداد الطلاب الوافدين للدراسة في الأزهر يلاحظ ما يلي:

أ - أن نسبة الطلاب الأفريقيين تساوي نحو "ثلث" (١/ ٣) إجمالي عدد الطلاب الوافدين (٢٠٥٣ طالباً من إجمالي ٦٣٩٨ طالب عام ٨٩ / ١٩٩٠م).

ب - إن ما يزيد على "ثلث" (١/ ٣) الطلاب الأفريقيين الوافدين يأتي من دول عربية أفريقية (٨١٣ طالب)، وإن نحو "ثلاثة أرباع" (٣/ ٤) هؤلاء من السودان.

جـ - إن غالبية الطلاب الوافدين من الدول الأفريقية غير العربية يأتي من دول غرب أفريقيا (نحو ٨٣٥ طالباً من بين ١٦٤٨ طالب من أفريقيا)، وذلك أمر طبيعي باعتبار أن غالبية سكان هذه الدول يدينون بالإسلام.

د - أما الباقي وهو ٤٠٩ طالب فيفد من شرق وجنوب القارة.

إن هذا التوزيع العددي، فضلاً عن توزيع هؤلاء على التخصصات الجامعية المختلفة، بالإضافة إلى ظروف معيشتهم بالقاهرة يثير عدداً من القضايا المطروحة منها:

أ - هل تم دراسة احتياجات الدول الأفريقية من التخصصات المختلفة قبل توزيع الطلاب على تخصصات أكاديمية؟، من الواضح أن غالبية الطلاب يوزعون على دراسات نظرية شرعية، وأن هناك مطالب بتوسيع قاعدة التخصص ونشرها على التخصصات العلمية من طب وهندسة وزراعة للوفاء باحتياجات الدول الموفدة في عملية التنمية. فكيف يمكن التوفيق بين مطلب الأزهر في تعليم العلوم الشرعية، وبين مطالب واحتياجات الدول الأفريقية في تخصصات علمية؟

ب - وسؤال آخر يتعلق بمدى تأقلم الطلاب الأفريقيين على المعيشة في القاهرة، وتعبير كثير ممن التقيت بهم عن شعورهم بمشاعر عنصرية تلصق بهم من جانب الرجل العادي.

ثم هل يكتفي بتعليم هؤلاء ومنهم شهادات جامعية تم دفعهم للعودة إلى بلادهم دون متابعة مستمرة لهم، ولو في لقاءات سنوية للمتميزين منهم، وما هي الأدوار التي يقومون بها عقب عودتهم إلى بلادهم؟.

واقع الحال يشير إلى تسرب عدد قليل من هؤلاء للعمل في دول الخليج أو في أوروبا دونها فائدة تعود عليهم أو على بلادهم الموفدة.

ولذلك فإن الأمر يقتضي إطالة بقاء بعض هؤلاء في القاهرة ليحصلوا على دراسات عليا في معاهد متخصصة (كمعهد البحوث والدراسات الأفريقية مثلاً)، تعميقاً لخضعهم من جهة وتنمية روح التعاطف معهم ومنهم داخل مؤسسة طابعها أفريقي يمحي فيها أي أثر في نفوسهم من بعض الممارسات التي تبدد عنصرية من جانب رجل الشارع من جهة ثانية، وليكون أكثر فائدة لبلادهم من جهة ثالثة.

إذا كانت جهود الأزهر، على عظمتها ونبلها تنصرف عن غرب أفريقيا لاعتبارات ذكرناها، طار جهود الكنسية المصرية ولاعتبارات تاريخية تلقب على شرق القارة وجنوبها، فكيف يمكن التنسيق بين المؤسستين لخدمة المصالح المصرية

في أفريقيا، وإبراز طبيعة المجتمع المصري المتسامحة لتقديم أنموذج يحتذي به لكثير من الدول الأفريقية ذات المجتمعات التعددية؟.

يلاحظ فيما يتعلق بالبث الإذاعي المصري لأفريقيا أنه لا يوجد إلا برنامج واحد يبث بالعربية ولمدة ساعة وربع فقط يومياً إلى دول غرب أفريقيا من بين ١٧ برنامجاً بلغات أجنبية أو محلية.

ولعل هذا يثير تساؤلاً في غاية الأهمية:

أليس من أهداف هذا البث الحفاظ على اللغة العربية، وتعزيزها ونشرها باعتبار أن اللغة وسيلة لنشر الثقافة؟.

وإذا كان الأمر كذلك، وإذا كان غالبية من توجه إليهم الإذاعة العربية مسلمون في غرب أفريقيا، وإذا كانت نسبة غالبة منهم تعرف العربية وتكاد عربيتهم تختفي، فهل نحن عاجزون على زيادة مدة البث لتصل إلى ٦ أو ٨ ساعات يومياً.

لعل القناة الفضائية المصرية والتي يصل إرسالها إلى نحو ٢٥ دولة أفريقية وباللغة العربية، تحقق هذا الغرض، وإن كان الأمر يقتضي قدراً من التعديل في بعض مضايق برامجها لتشق مع تقاليد وقيم التجمعات الأفريقية.

فيما يتعلق بدور معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة والذي أنشئ عام ١٩٧٧م يلاحظ أن خطة التدريب تشير على عكس خطة الأزهر فيما يتعلق بالطلاب الأفارقة الوافدين منذ درب المعهد ٩٠٧ من الناطقين بالإنجليزية (أي من شرق وجنوب القارة عموماً)، و ٢١٤ متدرباً فقط من الناطقين بالفرنسية (أي من غرب القارة عموماً)، والتدريب هنا يتم بأحد اللغتين الإنجليزية والفرنسية. فهل هذا الوضع متعمداً؟ وإن كان كذلك فما هي مبرارته؟ خصوصاً وأن بعضاً من هؤلاء قد يفضل التدريب في بلد اللغة الأم (الإنجليزية أو الفرنسية)، طالما أنه لن يكتسب قيمة جديدة مضافة في مصر.

ويلاحظ أن المكاتب الثقافية والإعلامية محدودة والقارة الأفريقية أخذة في التناقص. هذا مع العلم بأن الاتصال المباشر أفضل أدوات الاتصال ثم إن مثل هذه المراكز كان يمكن لها أن تقوم بدور في متابعة الطلاب العائدين، والمتدربين العائدين إلى بلادهم لتحقيق استمزارية في اتصالهم بمصر.

الملاحظات الجوهرية:

كما قلنا فإن العمل الثقافي والإعلامي الخارجي يجب أن يكون له هدف واضح، ومن الثابت أن هذا الهدف في الممارسة المصرية غير محدد إزاء تعدد وتنوع المؤسسات العاملة في هذا المضمار، ويمكن تقسيم هذا الهدف إلى نوعين. هدف مرحلي تكتيكي، هدف استراتيجي بعيد المدى وفيما يتعلق بالهدف الأول فهو يتمثل في تعزيز منظومة القيم ونشرها خارجياً بغية تحقيق الهدف الثاني: المتمثل في حماية وتعزيز وتنمية المصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية.

والسؤال هو:

هل لدينا منظومة قيم نسعي لتعزيزها ونشرها في أفريقيا؟، وإن كانت موجودة فما هي مقوماتها؟.

أصارحكم القول:

بأن هذه المنظومة وجدت مرحلياً ثم توارت، فقد وجدت في مرحلة التحرير الوطني، وشكلت مصر بتوجهاتها الأفريقية المتعلقة بتصفية الاستعمار ومساعدة حركات التحرير الأفريقية وكذا بممارساتها في حماية الاستقلال الوطني والسيطرة على اقتصادياتها (قناة السويس)، نموذجاً رائداً لحركات التحرير وللدول الأفريقية.

ولكن: فإن مرحلة تقنية الاستعمار قد انتهت من القارة ولم تتمكن مصر بمفكريها وسياسييها من إحلال بديل قيمي أو نظامي يلفت انتباه الأفارقة للحذو حذوه وقد يكون ذلك راجعاً لقصر الفترة الزمنية منذ تحرر آخر إقليم في أفريقيا

(ناميبيا ١٩٩٠م - جنوب أفريقيا والتخلص من العنصرية ١٩٩٤م)، وأضيف وبأمانة أن بعض مواريثنا ومدركاتنا العامة ما زالت في بعض جوانبها "عنصرية"، ذلك أن "السواد" لدينا يشير إلى كل ما هو قبيح ويدعو للتشاؤم، وأحياناً ما يفلت الزمام من بعض كتابنا فيشير إلى الأفريقيين كعبيد (صحفي بالأهرام منذ أكثر من عام، كتب "انتصرناعلى عبيد أفريقيا"، بمناسبة هزيمة الفريق المصري لفريق زمبابوي في كرة القدم، وهو ما آثار رد فعل غاضب في كثير من الدول الأفريقية).

وقريباً من نفس المدركات يعبر نفر من المثقفين والسياسيين الأفريقيين عن صورة العرب لديهم فهم (أي العرب)، تجار رقيق، وهم مستعمرون ظاهرة التوسع العربي في أفريقيا" يضم جيبوتي والصومال، وحزر القمر إلى الجامعة العربية، والسعي لضم إريتريا.. إلخ. ورغم ما تقدم فإن هناك فريقاً على رأسهم الراحل الشيخ / أنتاديوب يعلي من شأن الفرعونية ويذهب إلى جعل التاريخ الفرعوني مرجعية للتاريخ الأفريقي باعتبار أن الحضارة الفرعونية حضارة أفريقية، وقد حمل لواء هذه الدعوة الكثيرون بعده وظهر ذلك فيما يشبه المظاهرة في مؤتمر برازافيل للكتاب والأدباء المناهضين للعنصرية في يونيو ١٩٨٧م.

ويظل السؤال:

هل تصلح الفرعونية، أو العربية، أو الإسلامية، أو الأفريقية كمنظومة قيم يروج لها في أفريقيا؟

لقد استطاعت الحركة الصهيونية ومن بعدها إسرائيل أن تقيم ترابطاً تاريخياً بين هجرة اليهود من مصر، واختطاف الأفريقيين كرقيق من أفريقيا (الخروج الكبير)، وتمكنت من أن تربط نفسها بحركة الجامعة الأفريقية، بما سمي بالصهيونية السوداء، وبحركة الكنائس الصهيونية في الجنوب الأفريقي واستطاعت أن تقنع بعض الأفارقة بأن إسرائيل دولة ناضلة من أجل الاستقلال الوطني، وأن لديها تجربة تنموية يمكن الانتداء بها.

وتفعل الولايات المتحدة من عهد كارتر في آواخر السبعينيات ذات الشيء عندما رفعت لواء حقوق الإنسان لتقيم بموجبه سلوك الدول والحكام.. إلخ.

لعل الإجابة على السؤال المحوري باتت واضحة:

نعم دور مصر الإعلامي والثقافي دوراً كاسحاً بمعيار الانتشار وبعدد المؤسسات وبمعيار التمويل، ولكنه "يبدو كسيحاً" بمعيار التأثير لافتقار الهدف المرحلي (منظومة القيم)، من وراء هذا الدور.

نحو إستراتيجية ملائمة لتعزيز المصالح المصرية في أفريقيا (*)

مقـــدمة

بالرغم من الاهتمام الكبير الذي تبديه القيادة السياسية المصرية للعمل الأفريقي انطلاقاً من إدراكها للأهمية الإستراتيجية والاقتصادية لأفريقيا بالنسبة للمصالح المصرية، وبالرغم من الجهود والموارد المباشرة وغير المباشرة التي تحشدها مصر خدمة للمصالح المصرية في أفريقيا بالرغم مما سبق فإنه يلاحظ أن حجم ومستوى وكثافة العلاقات المصرية الأفريقية ما تزال دون المستوى الملائم لتحقيق المصالح المصرية في أفريقيا وتنميتها، من هنا فسينصرف اهتمام هذه الورقة إلى البحث عن تفسير لهذه الفجوة القائمة بين الرؤية الواضحة لأهمية القارة من جانب القيادة السياسية، وبين هذا القصور الظاهر في دفع وتعزيز المصالح المصرية في أفريقيا.

وبناء على ما تقدم فإن البحث سينقسم إلى محاور ثلاثة:

أولاً: الإدراك المصري للهوية الأفريقية:

ثانياً: واقع العلاقات المصرية، الأفريقية:

ثالثاً: ما العمل؟.

(*) نشرت هذه الدراسة في عام ١٩٩٩م.

أولاً: الإدراك المصري للهوية الأفريقية

يعتبر الإدراك بالهوية على جانب كبير من الأهمية، ذلك أنه يعمق الإحساس بالتضامن مع الآخر المشترك في ذات الهوية، ثم إنه يحدد طبيعة وأهمية المصالح التي يتعين العمل على تنميتها وتعزيزها بغية تحقيق الأهداف المشتركة.

وفيما يتعلق بالإدراك المصري للهوية الأفريقية يلاحظ ما يلي:

١ - إن هناك إدراكاً رسمياً بأهمية أفريقيا للمصالح المصرية الاقتصادية والاستراتيجية، وقد ترجم هذا الإدراك في اعتبار الدائرة الأفريقية الدائرة الثانية من دوائر العمل الخارجي في الخمسينات والستينات، والتعاون مع الاتحاد السوفياتي (آنذاك)، في دعم حركات التحرير الأفريقية، ثم ترجم ذلك في السبعينات في التعاون مع أنظمة الحكم المتعاونة مع الغرب والولايات المتحدة، وترجم ذلك منذ التسعينات وانتهاء الحرب الباردة بحرص مصري على المشاركة الفاعلة في أعمال منظمة الوحدة الأفريقية وفي وضع لبنات قيام السوق الأفريقية المشتركة، وفي المشاركة في آلية تسوية وفض المنازعت الأفريقية وفي الإصرار المصري على الانضمام إلى عضوية الكوميسا حتى تحقق لها ذلك (في: عام ١٩٩٨م).

٢ - على أنه رغم هذا الاهتمام الرسمي المصري بأفريقيا، إلا أنه لا يعبر بشكل أو بآخر عن الإدراك بالانتماء إلى الهوية الأفريقية سواء على الجانب الرسمي أو الأكاديمي أو الشعبي، وتتمثل أهم مظاهر ذلك فيما يلي:

أ - علو الهوية المصرية على ما عداها من هويات، إن لم تجب كافة الهويات الأخرى بما فيها الهوية العربية، والإسلامية، ناهيك عن التجاهل الكلي للهوية الأفريقية لمصر، ورغم أن هناك محاولة أفريقية جادة لاعتبار الحضارة الفرعونية مرجعية للتاريخ الأفريقي (الشيخ أنتا ديوب)، إلا أن هذه المحاولة لم تصادف هوى لدى الجماعة الثقافية المصرية، فيما يبدو أن تعبير عن رفض فكرة المشاركة التاريخية للأفارقة في صنع الحضارة الفرعونية.

ب - إن العربي في الإدراك الشعبي المصري يبدو أنه مرتبط بلابسي العقال من سكان الجزيرة العربية ليس إلا، ويتضح ذلك مما تردده أدوات الإعلام المصرية (مقروءة - مسموعة - مرئية)، وما يدور في أحاديث العامة (عندما يأتي العرب إلى مصر في الصيف يفعلون كذا، وكذا..إلخ)، فهو حديث عن الآخر، ثم يتم الحديث في ذات الوقت عن العراقي والسوري والأردني، والليبي، والتونسي، والمغربي، والسوداني..إلخ وكأنه شيء مختلف عن العرب.

جـ - إذا كان الإدراك المصري "للعربي" على هذا النحو، حيث ينظر إليه باعتباره "الآخر" فإن ذلك يعني بمفهوم المخالفة إدراك المصري بأنه غير عربي، وتصبح مسألة عروبة مصر إما أنها مسألة موسمية، أو مسألة أكاديمية يتم التأكيد عليها في الدراسات والندوات ليس إلا.

د - وإذا كان كذلك فيما يتعلق بالهوية العربية، فما بالنا بالإدراك المصري للهوية الأفريقية، هنا في هذه الحالة سنجد أن الإدراك بهذه الهوية إما يعتريه التجاهل الكامل، أو الرفض شبه الكامل لهذه الهوية، أو النظر إلى الأفريقي نظرة دونية، فهو إنسان أسود، بدائي، متخلف، يأكل لحوم البشر... إلى آخر ذلك من الأوصاف التي تنفر من انتماء المصري للهوية الأفريقية، ولا يشذ عن هذا الإدراك إلا قلة قليلة من الجماعة الأكاديمية المصرية ذات الاهتمام الأفريقي والاحتكاك بأفريقيا، وحتى في الحالة التي بدأت تتحسن فيها صورة أفريقيا في الإدراك المصري (حالة جنوب أفريقيا)، فإنها ترتبط بشكل أو بآخر بدولة متقدمة اقتصادياً إلى حد ما، ويسيطر البيض على مقدراتها الاقتصادية.

ولعل المتتبع لما تنتجه أدوات الإعلام المصرية يدرك دونما عناء صدق المقولة السابقة، تجاهل شبه تام لما يجري في أفريقيا، أو رفض كامل للانتماء للهوية الأفريقية، فالأفريقي ينظر إليه باعتباره "آخر" أو اعتبار الأفريقي في مرتبة أدنى.

٣ - يبين مما تقدم أن هناك إدراكاً رسمياً على مستوى صنع السياسة الخارجية المصرية بأهمية تعزيز المصالح المصرية في أفريقيا، وفي المقابل فإنه يكاد يكون هناك رفض كامل على مستوى القائمين بتنفيذ السياسة الخارجية في أفريقيا، وعلى المستوى الثقافي والشعبي، للهوية الأفريقية لمصر من جهة، ولأهمية تعزيز المصالح المصرية في أفريقيا من جهة أخرى، ومن شأن ذلك أن يجعل السياسة الخارجية المصرية عاجزة عن تنفيذ أهدافها في تعزيز المصالح المصرية في أفريقيا. ولذلك كان من الطبيعي أن نجد من يقول بأن التواجد الإسرائيلي في أفريقيا لا يهدد الأمن الوطني المصري، وأن نجد تقاعساً من جانب رجال الأعمال المصريين عن التجارة والاستثمار في أفريقيا، وأن نجد تصوراً من بعض الجهات التنفيذية في الدولة يصل إلى حد الإهمال والتجاهل التام لأوضاع الدول الأفريقية، فهذه لا تعرف عدد الدول أعضاء الكوميسا وتلك ما تزال في دراساتها الرسمية تكتب أسماء لدول أفريقية تغيرت منذ ما يزيد على ربع قرن (داهومي - فولتا العليا - جنوب غرب أفريقيا)، وتزعم أنها تمارس معها علاقات تجارية!!.

فكيف والحال على هذا النحو يمكن تحقيق انطلاقه في تعزيز المصالح المصرية في أفريقيا؟؟.

ثانياً: واقع العلاقات المصرية - الأفريقية:

إن المتأمل في واقع العلاقات المصرية - الأفريقية يدرك دونما عناء كبير تدني هذه العلاقات حجماً وكثافة وتنوعاً، وذلك رغم الجهد الرسمي الكبير للدولة، ورغم الإنفاق الضخم المباشر وغير المباشر على كافة مجالات العمل المصري في أفريقيا، وذلك يعبر في جانب منه على عدم الاهتمام من قبل القائمين على التنفيذ، أو عدم معرفتهم بالشؤون الأفريقية، أو عدم التنسيق بين كافة الأجهزة العاملة في المجالات المختلفة بأفريقيا.

ولعل عرضاً موجزاً لواقع العلاقات المصرية الأفريقية يفسر ما سبق قوله.

١ - ففي المجال الاقتصاد والتعاون الفني: يلاحظ ما يلي:

أ - فيما يتعلق بالتبادل التجاري مع أفريقيا فإن الأرقام تكشف مدى تدني حجم التجارة الخارجية، وهو حجم يمكن أن تقوم به شركة مصرية متوسطة الحجم، ففي عام ١٩٩٥م، بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى أفريقيا ١٧٦.٣ مليون جنية مصري في حين بلغت قيمة الواردات ٥٥٨.٢ مليون جنية مصري، وفي عام ١٩٩٦م)، بلغت قيمة الصادرات ٢٣٣.١ مليون جنية مصري، في حين بلغت قيمة الواردات ٥٩٥.٨ مليون جنية مصري وفي عام ١٩٩٧م)، بلغت قيمة الصادرات ٢٩٣.١ مليون جنية مصري، في حين بلغت قيمة الواردات ٥٦١.٧ مليون جنية مصري. وواضح مما تقدم ضآلة قيمة التجارة الخارجية مع الدول الأفريقية من جهة ثم إن هذه التجارة تحقق عجزاً مستمراً في الميزان التجاري لغير صالح مصر من جهة أخرى طالما أن قيمة الواردات دائماً تفوق قيمة الصادرات.

ب - لا توجد أية بيانات تتعلق بحجم الاستثمار المصري العام والخاص في أفريقيا، ولا أية بيانات عن المشروعات المشتركة، رغم ما يشار أحياناً من قيام بعض رجال الأعمال المصريين بنشاطات استثمارية ناجحة في بعض الدول الأفريقية (أوغندا مثلاً)، ورغم لجوء الدبلوماسية المصرية إلى حث رجال الأعمال المصريين على العمل في أفريقيا إلا أنه لم تظهر نتائج هذه الجهود حتى الوقت الحاضر.

جـ - لا توجد أية بيانات عن حجم السياحة المصرية الأفريقية، وبالتبعية لا توجد أية بيانات عما تحققه هذه السياحة من عوائد للاقتصاد المصري والأفريقي عموماً.

د - وليس من شك في أن عدم توافر هذه البيانات إنما يضيف قدراً من الغموض، فضلاً عن أنه لا يتيح رسم سياسة اقتصادية فاعلة تجاه أفريقيا.

هـ - ورغم إبرام مصر للعديد من الاتفاقيات الاقتصادية والفنية مع الدول الأفريقية، إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقيات لم يحظ بأية عناية أو اهتمام (اتفاقات تجارة مع ٢٩ دولة، اتفاقات إنشاء لجان مشتركة مع ٢٠ دولة واتفاقات للتعاون الاقتصادي والفني والمهني مع ١٢ دولة حتى يناير ١٩٩٤م).

و - وفي مجال التعاون الفني: فإن الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا قد أنشئ عام ١٩٨٠م، وبدأ نشاطه عام ١٩٨١م، (وخلال الفترة الممتدة من: ١٩٨١م - ١٩٩١م، عقد الصندوق نحو ٦٠ اتفاقاً للتعاون الفني من بينها ٤٣ اتفاقاً مع الدول الأفريقية، وخمس اتفاقيات مع الجامعات والمعاهد الأفريقية، كما تم إيفاد نحو ٣١١٢ خبيراً إلى ٤٢ دولة أفريقية في تخصصات الطب والهندسة والزراعة والرياضة والعلوم، كما تم إرسال خبراء مصريين في مهام قصيرة بناء على طلب الدول الأفريقية قدر عددهم بنحو ١٣٢ خبيراً أرسلوا إلى ٢٨ دولة أفريقية، إضافة إلى أن الصندوق قام بتنظيم ٦٢ برنامجاً لإيفاد أساتذة ومحاضرين مصريين لإلقاء محاضرات في المعاهد والجامعات والمراكز الثقافية والدبلوماسية في أفريقيا كما تم تقديم ٦٠٠ منحة تدريبية لتدريب الأفارقة من ٣٢ دولة أفريقية.. إلخ، على أنه يلاحظ أن هذا الجهد الضخم الذي يقوم به الصندوق - رغم قلة موارده - يحتاج إلى إعادة نظر، إذ ليس يكفي قيام الصندوق باختيار خبراء أكفاء لايفادهم إلى الدول الأفريقية وهو ما يفعله بحق - وإنما من الضروري مع ذلك توافر عدة أمور من بينها أن يكون لدى هؤلاء الخبراء معرفة بالشؤون الأفريقية وبواقع المجتمعات التي سيعيشون فيها، وأن مهمتهم الأساسية تتصرف - إلي جانب مهمتهم الفنية - إلى إعطاء صورة مشرفة لمصر لدى الأفارقة وخدمة المصالح المصرية في أفريقيا، فضلاً عن ضرورة تقديم هؤلاء الخبراء بصفة دورية تقارير بأنشطتهم، وباحتياجات الدول الأفريقية في مجال تخصصاتهم حتى يمكن الاستفادة منها في فتح مجالات جديدة للعمل المصري في أفريقيا.

ز - وبالإضافة إلى الدور الذي يقوم به الصندوق المصري الفني مع أفريقيا فهناك المركز المصري الدولي للزراعة، والذي قدم (خلال الفترة: ١٩٦٥م - ١٩٩١م)، نحو ٥٤٨٢ منحة تدريبية في مختلف مجالات الزراعة للدول الأفريقية كما أن معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة استقبل (خلال الفترة: ١٩٧٧م - ١٩٩٣م)، نحو ١٥٠٠ متدرباً إذاعياً من أكثر من أربعين دولة أفريقية.

٢ - في المجال التعليمي والثقافي: وهنا يلاحظ ما يلي:

أ - فيما يتعلق بعدد الطلاب الأفارقة الوافدين للتعليم في مصر (خلال الفترة: ١٩٦٦م - ١٩٨٦م)، يلاحظ تدني نسبة هؤلاء إلى إجمالي الوافدين حيث لا تزيد هذه النسبة عن ٢ بالمئة كما يلاحظ خلال فترة الخمس سنوات (ما بين: ١٩٨١م - ١٩٨٦م)، انخفاضاً كبيراً في عدد الطلاب الأفارقة في كافة الكليات الجامعية فيما عدا كليات الزراعة والتمريض والتجارة والحقوق.

ب - أما فيما يتعلق بأعداد الطلاب الأفارقة الوافدين للدراسة في الأزهر الشريف فإنه يلاحظ أن هذه الأعداد أخذة في التزايد من ١٢٦٠ طالباً في العام الدراسي (خلال الفترة من بين: عامي ١٩٨٥م - ١٩٨٦م)، إلى ١٨٢٠ طالباً في العام الدراسي (خلال الفترة: ١٩٨٧م - ١٩٩٨م)، إلى ٢٠٠٠ طالب في العام الذي يليه، ثم انخفض (في: عام ١٩٩٢م)، إلى ١٩٢٠ طالباً، ويشكل الطلاب الأفارقة الذين يعيشون في مدينة البعوث الإسلامية نحو نصف عدد الطلاب (١٢٧٠ طالباً من إجمالي ٢١٣٣ طالباً في: عام ١٩٩٤م)، ويقوم الأزهر في ذات الوقت بإيفاد العلماء والمدرسين ويلاحظ هنا أن أفريقيا تستأثر بالنصيب الأوفر من عدد المبعوثين على نفقة الأزهر حيث تصل نسبتها إلى نحو ٦٤.٥ بالمئة من إجمالي عدد المبعوثين.

جـ - وتكشف مطالعة توزيعات الطلاب الأفارقة جغرافياً عن أنه ليس ثمة معيار محدد لتوزيع الطلاب الوافدين على التخصصات المختلفة، أو على تخصيص أعداد محددة للطلاب الأفارقة حسب كل دولة وأهميتها للمصالح المصرية في

أفريقيا، وهو ما يمثل نقطة ضعف من اللازم تداركها لأهمية وضوح تلك المعايير في الوصول إلى صياغة دقيقة للأهداف إضافة إلى أهميتها في دعم القدرة على تقييم مدى جدوى وفعالية المردود الناجم عن سياسة التعليم والمنح الدراسية، وهو ما يقتضي دراسة المجتمعات المستهدفة بتلك المنح الدراسية للوصول إلى احتياجاتها الحقيقية التي تخدم المصالح المصرية، وكذلك معرفة منافذ التأثير على صانعي القرار في تلك الدول من خلال الكوادر التي يتم تعليمها في مصر. ومرجع قولنا هذا يعود إلى أن غالبية المنح التي يقدمها الأزهر للطلاب الأفارقة تتصرف إلى دراسة العلوم الشرعية، وهي على أهميتها، إلا أنها تعبر عن الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية في الدول الأفريقية من جهة، ثم إنها لا تحقق للطالب طموحاته العملية المستقبلية من جهة ثانية - ثم إن مثل الخريج بالتبعية لن يكون عنصراً فاعلاً في مجتمعه بالصورة التي تخدم المصالح المصرية من جهة ثالثة، ومما تجدر الإشارة إلى أهميته أن أسلوب التعامل مع الطلاب الأفارقة ينعكس على مدى تجاوبهم مع أهداف السياسة الخارجية المصرية. إذا الملاحظ أن هناك افتقاداً كبيراً للوعي بكيفية التعامل معهم، ويشكل ذلك إحدى المفارقات الأساسية بين توجهات السياسة الخارجية المصرية على الصعيد النظري وبين الممارسة العملية في أرض الواقع المعاش، حيث تؤدي بعض الممارسات العملية أحياناً إلى الإطاحة بكافة الجهود الرسمية لكسب تعاطف شعوب هذه الدول الأفريقية، وتربية كوادر مؤيدة لمصر في تلك الدول. أضف إلى ما تقدم فإن جهل المبعوثين الأزهريين الموفدين لأفريقيا بلغات وعادات هذه الشعوب إنما يقعدهم عن ممارسة أي دور حقيقي، بل غالباً ما قد يؤدي ذلك إلى تأثير عكسي مضاد للأهداف المصرية.

٣ - في المجال الإعلامي وهنا يلاحظ ما يلي:

أ - بدأت مصر منذ عام ١٩٥٥م، إنشاء مراكز ثقافية لها في العديد من دول العالم بلغت ٢٧ مركزاً، كان نصيب أفريقيا (بما فيها العربية)، ١٥ مركزاً، إلا أنه عقب صدور قرار رئيس الوزراء بإلغاء المكاتب والمراكز الثقافية في الخارج فيما عدا

تلك التي لها أهمية خاصة، فإن معظم المراكز الثقافية المصرية في أفريقيا قد تم إغلاقها، وتم تجميد نشاط ما تبقى منها فلم يزد عدد المراكز الثقافية المصرية في أفريقيا في مطلع التسعينات عن أربعة مراكز فقط في الصومال، ونيجيريا، وسيراليون، وموريتانيا وقد أوقف نشاط اثنين منها (الصومال - سيراليون)، نتيجة للحرب الأهلية في البلدين وليس من شك في أن إغلاق هذه المراكز قد شكل عقبة كأداء أمام تعزيز المصالح المصرية في أفريقيا، خاصة وأن هذه المراكز - في حالة فعاليتها - تشكل أفضل وسيلة اتصالية مباشرة لتحسين الصورة المصرية في أفريقيا.

ب - بدأت مصر عام ١٩٥٣م، بث إرسال إذاعاتها الموجهة إلى أفريقيا، وقد بلغت نسبة ساعات الإرسال الموجهة لأفريقيا خلال يناير عام ١٩٩٥م، نحو ٩٥ بالمئة من جملة إرسال البرامج المصرية الموجهة إلى كافة مناطق العالم، ويبلغ عدد اللغات التي يتم البث بها في الإذاعات الموجهة لأفريقيا ١٦ لغة هي العربية والإنجليزية والفرنسية والسواحيلية والعفرية والصومالية والأمهرية والشونا، والندبيلي، واللينجالا، والزولو، واليوروبا، والفولاني، والولوف، والهاوسا، واليميرا. ورغم ضخامة هذا الجهد الإذاعي الموجه لأفريقيا، إلا أنه يلاحظ أن نسبة يعتد بها من إرسال هذه البرامج لا يصل إلى أفريقيا، لاعتبارات فنية، ثم إنه لا يوجد من هذه البرامج إلا برنامجاً واحد يبث بالعربية ولمدة ساعة وربع فقط يومياً إلى دول غرب أفريقيا من بين ١٦ برنامجاً بلغات أجنبية ومحلية، وهو الأمر الذي يفقد هذا البرنامج أهميته في الحفاظ على اللغة العربية ونشر الثقافة العربية الإسلامية بين متلقيه خصوصاً وأن أغلبهم من المسلمين الذين تكاد تختفي عربيتهم ثم إن المضامين التي تبث من خلال هذا البرنامج القصير ما تزال مضامين تقليدية تعجز عن ربط المستمعين بالتطورات المصرية الحديثة، بل وبالرؤية المستنيرة للدين. فضلاً عن أنها ما تزال عاجزة عن بلورة منظومة قيم، أو إبراز الهوية الأفريقية لمصر، خصوصاً بعد انتهاء مرحلة تصفية الاستعمار من أفريقيا.

جـ - أما فيما يتعلق بالقنوات الفضائية المصرية، فإنه يلاحظ أن إرسال القناة الفضائية المصرية، وقناة النيل الدولية يصل إلى نحو ٢٥ دولة أفريقية وتبث القناة الأولى برامجها بالعربية في حين تبث الثانية برامجها باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وليس من شك في أن قدرة القنوات الفضائية المصرية على الوصول إلى المشاهد الأفريقي إنما يعوض عجز الإذاعات الموجهة لأفريقيا، إلا أنه يجب الحذر فيما يعرض من برامج على هذه القنوات، والعمل على انتقائها أو تصميمها بصورة تكون مقبولة أفريقيا، خصوصاً وأن بعض المسلسلات التليفزيونية والمسرحيات التي تعرض أحياناً ما تنطوي على مضامين عنصرية تسخر من الإنسان الأفريقي، وبدون ذلك يصبح العمل الإعلامي عبئاً على السياسة المصرية في أفريقيا، بل ومحبطاً لأية مساعي لتعزيز المصالح المصرية في أفريقيا.

ثالثاً: ما العمل؟

١ - يجب منذ البداية الاعتراف بتدني مستوى وحجم وكثافة العلاقات المصرية الأفريقية بالشكل الذي يجعل من الصعوبة بمكان تعزيز المصالح المصرية في أفريقيا وتنميتها، وتزداد هذه الصعوبة إذا ما أدركنا أن التعامل في هذه الحالة يتم مع قارة تتعدد لغات التعامل فيها لتصل إلى نحو نصف عدد لغات العالم، وتتعدد الديانات والمذاهب والمعتقدات فيها بشكل يجعل من أفريقيا مستوطنة لكل ديانات ومذاهب ومعتقدات البشرية، ثم إن القارة تشهد قدراً كبيراً من التنوع الإثني والثقافي داخل دولها وفيما بين دولها، وبالإضافة إلى الهويات الوطنية لدول القارة فإن هذه الدول تتنازعها العديد من الهويات الأنجلوفونية والفرنكفونية واللوزوفونية، والعربية، ناهيك عن الهويات الإثنية، وهوية الزنوجة، والجامعة الأفريقية..إلخ وقد أسفر ما تقدم وغيره عن حالات من الصراع الاجتماعي الممتد وعدم الاستقرار السياسي تمثل في العشرات من الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، وقد تنامت هذه الأوضاع الصراعية بانتهاء الحرب الباردة وزيادة الضغوط الغربية للأخذ بالديمقراطية أسلوباً للحكم، وبالخصخصة سبيلاً لتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي إطار أوضاع كهذه

كان من الطبيعي أن تتعمق حالة التخلف والتبعية، وأن يشكل اللاجئون الأفريقيون ما يقرب من نصف عدد اللاجئين في العالم. ورغم السعي الجاد من جانب الدول الأفريقية للبحث عن آليات لتسوية وإدارة الصراعات سلمياً، وتلمس سبل تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال العديد من التجمعات الإقليمية، فضلاً عن السعي الحثيث لإنشاء الشوق الأفريقية المشتركة إلا أن هذه الجهود لم تؤت ثمارها حتى الوقت الحاضر سواء فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار السياسي، أو التنمية الاقتصادية.

٢ - من الضروري الاعتراف بأن تعدد الأجهزة المصرية العاملة في الميدان الأفريقي، دونما تنسيق بينها في إطار استراتيجية واضحة يشكل أحد العوامل الهامة في عرقلة أي جهود لتعزيز المصالح المصرية في أفريقيا فإلى جانب وزارة الخارجية نجد وزارات التموين والتجارة الخارجية، والتعليم العالي، والثقافة، والإعلام، والاقتصاد والدفاع والداخلية والأزهر الشريف، والكنيسة المصرية وجمعيات رجال الأعمال..إلخ، ومن الواضح أن كل جهاز يعمل وفق تصوراته، ومن شأن ذلك تضارب التصورات، وتشتيت الموارد وكثيراً ما تذهب كل هذه الجهود سدى.

٣ - نتيجة لما تقدم فاعتقد أنه بات من الضروري إنشاء المجلس الأعلى للشؤون الأفريقية تكون مهمته وضع استراتيجية متكاملة للعمل الأفريقي ويتولى مراقبة تنفيذها في إطار خطط تفصيلية، على أن يحشد لهذا المجلس كافة الموازنات المتشتتة - وهي كثيرة - بين العديد من الأجهزة، وأن يختار لهذا المجلس هيئة خبراء تحشد فيها كافة الكوادر المتخصصة أفريقيا سواء كانت كوادر عاملة في الميدان أو كوادر أكاديمية. ويجب أن يراعي في عمل هذا المجلس ما يلي:

أ - في المجال التعليمي:

من الضروري وجود قواعد واضحة لاختيار الطلاب الأفارقة الذين يحصلون على منح دراسية في المؤسسات المصرية، ولعل أهم قاعدة تثار هنا هي: مدى قدرة هذا الطالب على خدمة المصالح المصرية في أفريقيا، الأمر الذي يعني بالضرورة أهمية

أن يكون هذا الطالب من جماعة إثنية ذات نفوذ في بلده تؤهله بعد ذلك ليكون فاعلاً في الحياة السياسية. ولابد أن يراعي في ذات الوقت حاجة الدول الأفريقية لتخصصات بعينها خدمة للتنمية الاقتصادية فيها، وفضلاً عما تقدم فإن تحديد تخصص معين للطالب يجب أن يلبي احتياجاته المستقبلية المادية والمعنوية في بلده.

ب - وفي المجال التدريبي:

يجب أن تراعي ذات القواعد فيما يتعلق بالمتدربين الأفارقة في مصر سواء كانوا إذاعيين، أو صحفيين، أو عسكريين أو فنيين إذ يتعين تقديم الخبرات المناسبة لهم، والملبية لاحتياجات دولهم، ثم تحقيق ارتباط شبه دوري معهم بعد عودتهم إلى بلدانهم.

جـ - وفي المجال الثقافي والإعلامي:

يجب الاهتمام بمضمون الرسالة الثقافية والإعلامية والعمل على تنقيتها من أية شوائب قد تحمل إيحاءات عنصرية، غير أن ما تقدم لا يغني بحال من الأحوال عن ضرورة أن تحمل الرسالة الثقافية والإعلامية منظومة قيم مصرية أفريقية تربط المتلقي الأفريقي بها وتجعله أكثر استجابة لقبول العمل المصري في أفريقيا، وهنا يمكن أن تتعدد منظومات القيم إزاء التنوع في القارة الأفريقية السابق الإشارة إليه، فقد يمكن هنا:

- العمل على تعزيز منظومة القيم الإسلامية لدى الدول الإسلامية - وبالذات في غرب أفريقيا - وذلك من خلال القنوات الفضائية المصرية. على أن يعد لذلك برامج خاصة تعبر عن مشاركة الأفارقة في الحضارة العربية الإسلامية.

- العمل على تعزيز منظومة قيم حركة الوحدة الأفريقية لدى الدول الأفريقية غير الإسلامية، وذلك بإعداد برامج تليفزيونية تعبر عن النضال المشترك العربي والأفريقي في مواجهة الاستعمار والعنصرية، وعن السعي لتحقيق التضامن لمواجهة العولمة، وما قد تؤدي إليه من طمس الهويات الحضارية العربية والأفريقية.

- العمل على تعزيز منظومة قيم الفرعونية، وهذه المنظومة باتت تصادف هوى لدى نفر غير قليل من المفكرين الأفارقة، وفي هذا الصدد يمكن إعداد برامج تليفزيونية عن الحضارة الفرعونية، وعن إسهام الأفارقة فيها، واعتقد أنه هناك مصلحة مصرية في قبول ما يطرحه بعض المفكرين الأفارقة من جعل الحضارة الفرعونية مرجعية للتاريخ الأفريقي، بقدر ما أن الحضارة الإغريقية تعد مرجعية للتاريخ الأوروبي.

- العمل على تعزيز منظومة قيم الوحدة الوطنية، وإبراز النموذج المصري في التعايش الإسلامي المسيحي عبر قرون عدة، باعتباره نموذجاً يمكن أن تحتذي به الدول الأفريقية التي تعاني من مشكلات الاندماج الوطني، ويمكن تحقيق ذلك من خلال برامج تليفزيونية فضائية ومن خلال توزيع الأدوار بين الأزهر الشريف، والكنيسة المصرية في أفريقيا.

د - ويضاف إلى ما تقدم فإنه من الضروري إنشاء مركز معلومات واستشارات أفريقية تحت مظلة المجلس الأعلى للشؤون الأفريقية المقترح تصب فيه كافة المعلومات، فضلاً عن ردود الأفعال الأفريقية تجاه الممارسات المصرية التعليمية، والثقافية، والإعلامية، والاقتصادية كما يمكن الاسترشاد بهذه البيانات والمعلومات في تصحيح المسار من جهة، وفي القيام بنشاط مدروس ومخطط في أفريقيا في كافة الميادين تعزيزاً للمصالح المصرية في أفريقيا وتنميتها من جهة أخرى.

هـ - بدون أخذ التصورات السابقة مأخذ الجد، فإنه يصبح من الصعوبة بمكان تعزيز المصالح المصرية الاقتصادية والاستراتيجية في أفريقيا وتنميتها.

أزمة مياه النيل (*)

أثار رفض كل من مصر والسودان التوقيع على اتفاقية حوض نهر النيل منذ عدة شهور ، ردود أفعال متنوعة ومتباينة ، وبل أحيانًا تبدو متصارعة سواء من جانب مصر والسودان من جهة ، وسواء من جانب بقية دول الحوض من جهة ثانية وذلك على المستويين الرسمى والإعلامى .

فقد طالبت كل من مصر والسودان بضرورة تضمين الاتفاقية عدة مبادئ يتعين الالتزام بها قبل قيامها بالتوقيع عليها ، وألا وهى :

١ - النص على احترام الحقوق التاريخية والمكتسبة للدولتين فيما يتعلق بحصتيهما التاريخية فى مياه نهر النيل (٥٥,٥ مليار م٣ لمصر و١٨,٥ مليار م٣ للسودان) .

٢ - اللالتزام بالإخطار المسبق من قبل دول المنبع (إثيوبيا ، كينيا ، تنزانيا ، أوغندا ، رواندا ، بوروندى ، الكنغو الديمقراطية + اريتريا) لدولتى المصب (السودان ومصر) عن أية أعمال تنوى المنبع القيام بها على نهر النيل وروافده يمكن أن يؤثر سلبًا على حصة الدولتين فى المياه ، مع ما يتطلبه ذلك من موافقة الدولتين ابتداء .

٣ - ضرورة أن يكون التصويت على القرارات فى التنظيم المقترح لنهر النيل إما بالإجماع أو بالأغلبية ، بشرط موافقة دولتى المصب إن اتفق على الأغلبية .

وإزاء رفض دول المنبع اعتماد المبادئ السابقة من جهة ، ورفض كل من مصر والسودان التوقيع على الاتفاقية ما لم يتم الأخذ بها من جهة ثانية ، فقد اتجهت بعض دول المنبع إلى التوقيع على الاتفاقية (إثيوبيا ، تنزانيا ، أوغندا ، رواندا) ، بشكل أثار موجة من الحرب الإعلامية بين الطرفين على المستويين الإعلامى والرسمى ، دفع بالغالبية إلى وصف هذه الحالة : «بالأزمة» بكل ما تحمل من تفسيرات وتبعات .

(*) نشرت عام ٢٠١٠م.

غير أن المتأمل لوضع هذه «الأزمة» ، وواقع دول المنبع من حيث احتياجاتها المائية ومن حيث قدراتها على التأثير على كمية المياه المتدفقة إلى مصر والسودان ، فضلاً عن الاتفاقيات السابقة التى تنظم العلاقات المائية بين دول نهر النيل يدرك دونما عناء أنه لا توجد **«أزمة حالة»** تقتضى ردود أفعال عنيفة ، وإنما العكس هو الصحيح ، إذ ما زال الوقت مبكرًا للحديث عن «أزمة» بالمعنى العلمى لها ، وما زال هناك وقت يسمح بالتعامل السلمى من خلال الدبلوماسية الناعمة ، أو من خلال السبل القانونية للحيلولة دون تطور الوضع إلى أزمة .

ومرد القول السابق أن دول المنابع حتى الوقت الراهن ليست فى حاجة ماسة وحالة لكمية من المياه تؤثر على حصتى مصر والسودان ، ثم إنه لا توجد لديها القدرة فى المستقبل المنظور للتأثير على كمية المياه ، فضلاً عن أنه لا يوجد لديها أى حق قانونى للتصرف على النحو الذى أعلنته .

وتفسير ذلك على النحو التالى :

أولاً : دول المنابع ليست فى «حاجة» ماسة وحالة للمياه :

ويرجع ذلك إلى عدة أسباب نذكر منها :

١ - أن مياه نهر النيل لا تتسم فى كميتها بالندرة ، بل العكس فهناك وفرة غير مستغلة ، ذلك أن المعدل السنوى لإيراد نهر النيل من المياه يصل إلى نحو ١٦٦٥ مليار م٣ لا تستهلك مصر والسودان منها إلى ٨٤ مليار م٣ أى نحو ٦٪ من إيرادات النهر والباقى تضيع إما فى البحر أو فى المستنقعات .

٢ - أن غالبية دول المنابع تعتمد فى زراعتها على الأمطار وبنسب تترواح ما بين ٨٠ ٪ إلى نحو ٩٥ ٪ من الأراضى المنزرعة .

٣ - أن الاحتياجات المائية من نهر النيل والمعلن عنها من جانب دول المنبع كانت عام ١٩٥٩م لكل من كينيا وتنزانيا وأوغندا ١.٧٠٤ مليار م٣ كما تغطى

احتياجاتها للخمسة وعشرين سنة المقبلة (أى حتى عام ١٩٨٤م) ، ثم ارتفعت هذه الاحتياجات لكل دول المنابع إلى ٥ مليار م٣ فى بداية التسعينات لتغطى ذات الفترة (٢٥ عامًا) ، وزادت هذه المطالب مع بداية القرن الحالى لتصل إلى ١٠ مليار م٣ لذات الفترة المقبلة ، وعليه فإن بدء مشروعات التعاون بين دول نهر النيل يمكن أن يسهم فى تلبية مطالب كل الدول ، بل يمكن من زيادة حصتى مصر والسودان لا إنفاقها .

ثانيًا : ليس لدول المنابع «قدرة» على التأثير على انسياب المياه :

يفسر ذلك :

١ - أن كلاً من الدولتين الأعظم أثناء الحرب الباردة لم يبد قدرة على التأثير على المياه كرد فعل إنتقامى ، ذلك أن مصر قد شيدت السد العالى بعون سوفييتى ، ورغمًا عن الإرادة الأمريكية والبنك الدولى ، فى الوقت الذى كانت فيه الولايات المتحدة تحتضن نظام هيلاسلاسى فى إثيوبيا حتى بداية سبعينات القرن الماضى ، ولم ترد الولايات المتحدة بفعل انتقامى ضد مصر على النيل الأزرق ، ثم تغيرت وتبدلت المواقع منذ منتصف سبعينات القرن الماضى ، فقد تحالف السوفييت مع نظام منجستو فى إثيوبيا فى الوقت التى دخلت فيه مصر فى علاقات وطيدة مع الولايات المتحدة ، ولم يقم الاتحاد السوفييتى بأى رد فعل انتقامى من إثيوبيا ضد مصر .

٢ - هناك صعوبات جمة فى إمكانية إقامة سدود بالشكل المعلن عنه (نحو ٥٠ سدًا) على روافد النهر ، ذلك أنه من الناحية الطبيعية فإن عمق النابع يتراوح ما بين ٣٠٠م - ٥٠٠م فكيف يمكن بناء سدود فى هذا العمق ، وخلال مدة زمنية لا تجاوز عشرة أشهر قبل موسم الفيضان (استغرق بناء السد العالى نحو ١٠ أعوام وفى أرض منبسطة) .

٣ - وحتى لو كانت هناك إمكانية فنية لبناء السدود فإن تكاليف بنائها ستكون باهظة ، وتفوق قدرة دول المنابع .

٤ - وحتى لو أمكن التغلب على العقبات الطبيعية والفنية والمالية لبناء سدود بهذا العدد ، فإن ذلك سيتبعه عدة تساؤلات : كم من مساحات الأراضى سيتم غمرها خلف هذه السدود ؟ وكم مليون نازح سيتم ترحيلهم من أراضيهم ؟ وبأية تكلفة نفسية واجتماعية ومالية ؟

٥ - ثم إن غالبية الأراضى التى تندفع منها المنابع ، هى أراض بازلتية غير صالحة للزراعة فما هى الجدوى من وراء تخزين هذه المليارات من المياه وراء هذه السدود اللهم إلا إذا كان الهدف من بناء عدد محدود منها هو توليد الطاقة ليس إلا ، وهو أمر لن يؤثر أو يلحق ضررًا ذى شأن بكمية المياه المتدفقة إلى مصر والسودان .

ثالثًا : وليس لدول المنابع أى «حق قانونى» فى تقليل حصتى مصر والسودان من مياه نهر النيل :

اتجهت دول منابع نهر النيل إلى اتخاذ موقف شبه جماعى من رفض كافة الاتفاقيات السابقة المتعلقة بتنظيم البعد المائى فى العلاقات بين دول نهر النيل :

فعقب استقلال تنجانيقا (تنزانيا بعد ذلك) عام ١٩٦١م أعلن الرئيس نيريرى (ما سمى بعد ذلك بمبدأ نيريرى) ما اسماه الصفحة البيضاء ، فالدول التى خرجت من تحت عباءة الاستعمار هى مولود جديد ولذا يتعين ألا يتحمل بأية التزامات إلا عقب مولده ، وهو ما يعنى رفضه لكافة الاتفاقيات السابقة التى عقدت فى الفترة الاستعمارية ، وقد تبعه فى ذلك كلاً من أوغندا وكينيا ، بروندى عقب الاستقلال . وقد سارت إثيوبيا على ذات النهج فقد أعلنت أمام مؤتمر المياه للأمم المتحدة بالأرجنتين عام ١٩٧٧م أنها غير متقيدة بأية التزامات تعاهدية تجاه الدول المشاطئة الأخرى فى حوض النيل ، وأنها تحتفظ بحقها السيادى منفردة فى تنمية مواردها المائية .

وعلى أية حال فإنه يمكن الرد على هذه الادعاءات قانونيًا فيما يلى :

١ - أن كل المواقف السابقة لا سند لها فى القانون الدولى ، ذلك أن الاتفاقيات المنظمة لنهر النيل ، على تنوعها ، تعتبر اتفاقيات إقليمية ترتب حقوقًا على الإقليم نفسه فتدمغه بوضع دائم لا يتأثر بالتغييرات التى تطرأ على شخصية الدولية التى تمارس السيادة على الإقليم وحلول دولة محل أخرى فى السيادة على الإقليم ، فهذا النوع من الحقوق لا يتأثر بحدوث حالة توارث أو خلافة وهو الأمر الذى نصت عليه اتفاقية فيينا بخلافة الدول المعاهدات لعام ١٩٧٨م والتى تنص على عدم تأثر النظم الإقليمية بخلافة الدول . كما لا تتأثر اتفاقيات الحدود أيضًا بخلافة الدول . وقد استندت محكمة العدل الدولية لهذه الاتفاقية فى الحكم الذى أصدرته عام ١٩٩٧م فى قضية مشروع غابتشيكو فو - ناغيماروس بين المجر وسلوفاكيا .

٢ - ثم أن جل الاتفاقيات التى عقدت طوال الفترة الاستعمارية والمنظمة لنهر النيل كانت جزءًا من اتفاقيات الحدود ، وعليه فإنه لا يجوز التنصل من جزء من الاتفاقيات ، على اعتبار أن نقص هذه الاتفاقيات بكاملها وهو ما تفعله دول المنابع إنما يقوض الأساسى القانونى لوجودها وبخاصة ما يتعلق بحدودها .

٣ - ويختلف الوضع فيما يتعلق بإثيوبيا عن الاتفاقيات الاستعمارية التى عقدت نيابة عن أقاليم شرق أفريقيا ووسطها المتعلقة بمياه نهر النيل ، ذلك أن معاهدة ١٥ مايو ١٩٠٢م قد وقعها الإمبراطور منلبك الثانى إمبراطور إثيوبيا (ولم تكن إثيوبيا مستعمرة) مع حكومة بريطانيا (نيابة عن مصر والسودان) ، وتنص المادة الثالثة منها على التزام ملك ملوك إثيوبيا بعدم إقامة أية أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوباط يكون من شأنها التأثير على انسيابها إلى النيل إلا بعد الاتفاق مع الحكومة البريطانية (الممثلة لمصر) وحكومة السودان .

وعليه فليس ثمة مبرر لرفض أثيوبيا الاعتراف بهذه المعاهدة إذ هى - فضلاً عما تقدم - ليست اتفاقية استعمارية عقدت نيابة عنها من جهة ، ثم أن هذه المعاهدة تحدد أجزاء من الحدود بين إثيوبيا والسودان من جهة ثانية ، أضف إلى ما تقدم فإن إثيوبيا اعترفت بصحة اتفاقية ١٥ مايو ١٩٠٢م بموجب مذكرات تبادلت بينها وبين السودان فى ١٨ مايو ١٩٧٢م لتسوية نزاع الحدود بين البلدين ، كما إنها لم تطعن فى صحة المعاهدة أمام لجنة الحدود بينها وبين اريتريا .

وإذا كانت دول المنابع ليست فى حاجة إلى المياه بكميات كبيرة وإذا لم يكن بمقدورها التأثير على المياه ، فضلاً عن أنه لا يوجد لديها أى حق قانونى فى التملص من التزاماتها القانونية السابقة ، فلماذا الضجة ا لمثارة فى الفترة الراهنة من قبل هذه الدول ؟؟؟

إن الإجابة على التساؤل السابق يثير موضوعًا آخر أكثر حدة بل هو يشكل أزمة حالة ، إذا يبدو أن دول المنابع ومن ورائها بعض القوى الأجنبية ، تحاول دفع كل من مصر والسودان إلى توجيه مجهودهما الرئيسى تجاه أزمة لم تولد (مياه النيل) فى الوقت الذى يجرى فيه العمل على تفكيك السودان ، ثم تهديد الوجود المصرى برمته فى مرحلة لاحقة قريبة ، وذلك موضوع آخر ، آثرت فقط أن أنوه له .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
المحور الأول	
العولمة وانعكاساتها على دول العالم الثالث	٧
دور الأمم المتحدة في حفظ السلم و الأمن الدوليين "حالة القارة الأفريقية"	٢٥
نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي	٤٣
المشروع الصهيوني في أفريقيا	٥٨
المحور الثاني	
العلاقات المصرية- السودانية (الميراث التاريخي- مدركات وسلوك)	٨١
التعاون العربي- الأفريقي: المدركات- السلوك - الإمكانيات	١١٣
العلاقات السياسية بين دول القرن الأفريقي - الأوضاع في القرن الأفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي	١٤٥
مشكلات الأطرف العربية في منطقة القرن الأفريقي	١٦٧
الصومال والقرن الأفريقي	٢٠١
تطور السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا ١٩١٠م- ١٩٩٣م	٢٥٠
المحور الثالث	
الحروب الأهلية في أفريقيا "نماذج أفريقية"	٢٧٧
اللاجئون في المنازعات الداخلية في أفريقيا (ليبيريا، السودان، رواندا، بوروندي، الصومال)	٣٣٢

الموضـــــــوع الصفحة

اختطـاف السـفن قبالـة سـواحل الصـومال قرصـنة أم إرهـاب الدولـة (الأمريكية) ٣٧٨

المحـور الرابـع

التنمية والإصلاح السياسي وتعزيز حقوق الإنسان كمداخل وقائية لحل مشكلات اللاجئين في أفريقيا ٣٨٩

أسلوب تنمية العلاقات الثقافية والإعلامية مع البلدان الأفريقية لتأمين المصالح الوطنية المصرية ٤٠٦

نحو إستراتيجية ملائمة لتعزيز المصالح في أفريقيا ٤١٣

أزمة مياه النيل ٤٢٧